# مناهج المحدثين وشروطهم (٢)

GUHD5263

كتاب المادة
Master Textbook

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011

# المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| الـــــــــدرس الأول | : جهود المحدثين في بداية منتصف القرن الرابع الهجري | ٧-١٩ |
| الـــــدرس الثـــــاني | : التأليف في: المستخرجات – السنن | ٢١-٣٧ |
| الـــــدرس الثالـــــث | : التأليف في: موضوعات خاصة، المختصرات - تخريج أحاديث الكتب (١) | ٣٩-٥٧ |
| الـــــدرس الرابـــــع | : تخريج أحاديث الكتب (٢) | ٥٩-٧٦ |
| الـــــدرس الخـــــامس | : تخريج أحاديث الكتب (٣) – التأليف في أحاديث الأحكام | ٧٧-٩٣ |
| الـــــدرس الـــــسادس | : تابع: التأليف في أحاديث الأحكام | ٩٥-١١١ |
| الـــــدرس الـــــسابع | : كتب الموضوعات في الحديث | ١١٣-١٣٠ |
| الـــــدرس الثـــــامن | : تابع: كتب الموضوعات - التأليف في الصحابة، والثقات والضعفاء | ١٣١-١٤٩ |
| الـــــدرس التاســـــع | : كتب أفردت للضعفاء، وكتب تاريخ الرجال، والرواة والمحدثين | ١٥١-١٦٨ |
| الـــــدرس العاشـــــر | : التأليف في الرجال، وشروح كتب الحديث | ١٦٩-١٨٧ |
| الـــدرس الحـــادي عـــشر | : التأليف في: شروح أمهات كتب الحديث - مصطلح الحديث | ١٨٩-٢٠٦ |
| الـــدرس الثـــاني عـــشر | : باقي مصنفات الدور الرابع، والبدء في مصنفات الدور الخامس | ٢٠٧-٢٢٣ |

| | | |
|---|---|---|
| **الدرس الثالث عشر** | : أنواع المؤلفات في الدور الخامس | ٢٢٥-٢٤٢ |
| **الدرس الرابع عشر** | : المؤلفات في أحاديث الأحكام، والتأليف المعجمي للأحاديث | ٢٤٣-٢٦٠ |
| **الدرس الخامس عشر** | : المؤلفات في: الأذكار، وتخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية | ٢٦١-٢٧٩ |
| **الدرس السادس عشر** | : تابع التأليف في تخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية - أسباب ورود الحديث | ٢٨١-٢٩٨ |
| **الدرس السابع عشر** | : تابع التأليف في أسباب ورود الحديث - التأليف في علم الرجال (١) | ٢٩٩-٣١٤ |
| **الدرس الثامن عشر** | : التأليف في علم الرجال (٢) | ٣١٥-٣٣١ |
| **الدرس التاسع عشر** | : التأليف في علم الرجال (٣) - التأليف في الضعفاء والمتروكين | ٣٣٣-٣٥١ |
| **الدرس العشرون** | : تابع: التأليف في الضعفاء والمتروكين - الدور السادس | ٣٥٣-٣٧١ |
| **الدرس الحادي والعشرون** | : تابع: الدور السادس - الدور السابع | ٣٧٣-٣٩٢ |
| **قائمة المراجع العامة** | : | ٣٩٣-٣٩٦ |

# جهود المحدثين في بداية منتصف القرن الرابع الهجري

## عناصر الدرس

العنصر الأول : التأليف في المستدركات ٩
العنصر الثاني : التأليف في المستخرجات ١٨

## التـــأليف في المـــستدركات

الحمدُ لله ربِّ العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا طاهرًا مباركًا فيه، سُبحانك لا نُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام، وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد:

فبعون الله تعالى وفضله نبدأ فِي التعرف على مناهج المحدِّثين وشروطهم من منتصف القرن الرابع الهجري إلى الآن:

مِمّا جَدّ فِي هذا القرن الرابع "منتصف القرن الرابع" هو: التأليف فِي الاستدراك على الصحيحين:

فقد رأى بعض العلماء أن الصحيحين لم يستوعبا كل الأحاديث الصحيحة، وخاصةً ما كان على شروطهما؛ فأرادوا أن يُبيِّنوا هذه الأحاديث وأن يُؤلِّفوا فِي ذلك، ونحنُ نعلم أن صاحبي الصحيحين لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة، وقد صرَّحا بذلك؛ لكن زيادة فيما يُقدم من الصحيح، وحتى لا يُقال إنّ هذا الحديث ليس صحيحًا؛ لأنه ليس في الصحيحين، أو ليس فِي أحدهما، ألّفَ العُلَماءُ المستدركات على الصحيحين.

### مستدرك الدارقطني المسمى (الإلزامات):

ومن ذلك: مستدرك الدارقطني المسمى (الإلزامات)، أما الدارقطني فهو: أبو الحسن علي بن أحمد بن المهدي الدارقطني، ولِد سنة ثلاثمائة وخمس فِي مدينة بغداد، فِي حيٍّ يُقال له دار القطن ونسب إليه، وقام برحلات واسعة، وكان

اهتِمَامُه الأكبر فِي البحث العلمي منصرفًا إلى نقد الحديث، حتى إنّ أحْكَامه كانت قولًا فصلًا أمام المتأخرين من العلماء فِي كثير من الأحيان، وتُوفي فِي يوم الخميس لثمانٍ خلون من ذي القعدة سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين من الهجرة.

أما كتابه فقد استدرك فيه على الصحيحين، وجمع الأحاديث التي فاتت الشيخين، وألزمهما ذكر تلك الأحاديث، باعتبار أنها على شرطهما؛ ولذلك سَمَّى كتابَه (الإلزامات)، أي: ما يُلزم به صاحبي الصحيحين من الأحاديث على شرطهما، ولم يأتِ فِي كتابيهما أو فِي أحدهما.

لا شك أنه قد يَهِمُ فِي بعض الأحيان، ويرى أن بعض هذه الأحاديث على شرط مسلم خاصة، ويرى بعضُ معاصريه أنها ليست كذلك، وردوا عليه. ومن هؤلاء: أبو مسعود الدمشقي فِي كتابه (الأجوبة).

كما أن هذه الإلزامات لا يفهم منها -كما سنرى فِي المستدركات- أن الأحاديث مختلفة تمامًا، فهي يمكن أن يكون بعضها شواهد لما فِي البخاري ومسلم، ولكنها لما رويت عن طريق صحابي آخر اعتبرت أحاديث مختلفة وليست فِي الصحيحين، لكن المتون تلتقي كثيرًا فِي مثل هذه الإلزامات أو المستدركات، وهذا لا بد أن يكون فِي وعينا حتى يمكننا أن نستفيد من هذه الكتب، وحتى يمكننا فِي بعض الأحيان أن نكتفي بما فِي البخاري ومسلم مطمئنين إلى دقتهما فِي منهجيهما.

ومن نماذج "الإلزامات"، قال الدارقطني: أخرج البخاري من حديث قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي ﷺ: ((يذهب الصالحون أسلافًا أسلافًا، حتى إذا لم تبق إلا حُثالة كحثالة التمر والشعير ...)) إلى آخر الحديث، فهذا الحديث عن يحيى بن عباد، عن أبي عوانة، عن بيان، عن قيس، عن مرداس،

عن النبي أخرجه الدارقطني عن إبراهيم بن أبي موسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل عن قيس عن مرداس < موقوفًا، وقد رفعه حفص بن غياث عن إسماعيل.

وأخرج مُسلِمٌ حديث قيس عن عدي بن عميرة < : ((من استعملناه على عمل ...)) الحديث من حديث وكيع وابن نمير، وابن بشر، وأبي أسامة، وفضل بن موسى، عن إسماعيل، عن قيس، عن عدي بن عميرة، عن النبي ﷺ وقال مسلم بن الحجاج فِي كتاب (الوحدان): وعدي بن عميرة، والصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد المزني، ومرداس بن مالك الأسلمي، وأبو حازم لم يرو عنهم غير قيس بن أبي حازم.

فيلزم على مذهبهما إخراج حديث الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وأبي حازم والد قيس إذا كانت أحاديثهم مشهورة محفوظة، رواها جماعة من الثقات عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس.

وعن الصنابح عن دكين، وعن أبيه كلٌّ واحدٍ منهما إلى آخره.

من وِجْهَة نَظَرٍ أُخرى قد لا يلزم صاحب الصحيحين ذلك؛ لأن فِي الحقيقة هناك اعتبارات أخرى وقرائن، قد تجعل صاحبي الصحيحين يأخذان بحديثٍ ولا يأخذان بحديث، على الرغم من أن إسناد كل منهما على شرطهما.

ومن هنا نَجِد أنّه فِي الصّحائف كصحيفة أبي الزناد، أو كصحيفة همام بن منبه، اللتين رُويا بإسناد واحد؛ نَجِدُ أنّ البُخَاري أو مسلمًا يأخذ كل منهما ببعض الأحاديث دون بعض، على الرغم من أنه يمكن أن نقول، بتعبير الدارقطني أو بتعبير الحاكم: على شرطهما.

على كل حال، فهذا الكتاب مطبوع فِي مجلد واحد، مع كتاب (التتبع) للدارقطني أيضًا الذي ينتقد فيه أحاديث فِي البخاري ومسلم، وهذا الانتقاد لا يَغُضُّ من قيمة هذه الأحاديث؛ لأنّها اختلاف فِي وجهات النظر، هذا من ناحية، ومِنْ ناحية أخرى؛ هي انتقادات يُمكن أن نسميها فنية، فِي فنِّ الإسناد، وما يمكن أن يؤخذ على هذا الإسناد أو ذاك، أما المُتون فهي ثابتة، كما هي عند البخاري ومسلم؛ كشواهد لهذه الأحاديث التي تتبع الدارقطني الشيخين أو أحدهما فيها.

## (مستدرك الحاكم):

وننتقل إلى كتابٍ آخر وهو (مستدرك الحاكم) والحاكم هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الضبي، الحاكم النيسابوري الذي وُلد سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين من الهجرة، وتُوفي سنة أربعمائة وأربعٍ من الهجرة.

أما مستدركه فيُسمى (المستدرك على الصحيحين فِي الحديث)، وهو عبارة عن أربعة أجزاء من الحَجْم الكبير، وقد اعْتَنى بضبط الزائد على الصحيحين مما هو على شرطهما، أو على شرط واحدٍ منهما، مُعبرًا عن الأول بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين. ويعبر عن الثاني بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري، أو على شرط مسلم ولم يخرجاه.

ويذكر فيه قسمًا ثالثًا، وهو ما يراه هو فِي قوة شرطهما، أو شرط أحدهما، ويُعَبّر عن هذا القسم، أو عن أحاديث هذا القسم بقوله: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه، وربّما ذَكَر فيه ما هو موجود فِي الصحيحين على سبيل السهو والغفوة التي لا يسلم منها عامة البشر، وربما أورد فيه ما لم يصح عنده

منبهًا على ذلك. إلا أن العلماء قالوا: إنه متساهل فِي التصحيح، ومن تساهله أنه يورد بعض الأحاديث الضعيفة، بل ما قيل فيها موضوعة غفلة منه.

ويُقال: إن السبب فِي ذلك أنه صنفه فِي أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغير، أو أنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه، بدليل أن تساهله فِي قدر الخمس الأول منه قليل جدًّا بالنسبة لباقي هذا الكتاب.

ويُؤيد هذا القول أن للحاكم كتابًا يُسمى (الضعفاء) ذكر فيه جماعة منع الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم فِي (المستدرك) وحكم عليها بالصحة، ومن ذلك حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ حيث قد ذكره فِي الضعفاء، وذكر له أحاديث فِي (المستدرك).

وأخيرًا ينبغي أن نفسر عبارةً عند الحاكم، وهي قوله: "على شرطهما" أو "على شرط أحدهما" فقد فسَّر العلماء ذلك على تفسيرين:

**التفسير الأول:** هو أنّ الرُّواة قد اعتمدهم ورَوى لهم كل منهم عن الآخر البُخاري أو مسلم. أي: رواة البخاري ومسلم موجود بعضهم فِي سند هذا الحديث الذي يستدركه. وقد أدى هذا الفهم من الحاكم أنه استدرك أحاديث لبعض الرواة الذين روى لهم البخاري أو مسلم؛ لكنهما أو أحدهما إنما روى أحاديث هذا الراوي فِي شيخٍ أو شيوخ معينين، دون شيوخ آخرين؛ فإذا جاء الحديث عن هذا الشيخ عن الشيوخ الآخرين الذين لم يروِ لهم البخاري ومسلم هذا الحديث، قال الحاكم: إنه على شرطهما.

وصحيح أن الراوي ومن روى عنه قد روى له البخاري ومسلم، لكن الحقيقة أنّ البُخاري أو مسلمًا لم يرويا أحاديث بهذه العلاقة: "فلان عن فلان" فمثلًا: سفيان بن عيينة عن أي واحد من الرواة، قد يكون البخاري روى عن سفيان،

والأمر كذلك بالنسبة لمسلم، لكنه روى له أحاديث عن شيوخٍ دون شيوخ، فإذا جاء حديث عن هؤلاء الشيوخ الذين لم يرو لهم البخاري ومسلم، اعتبر الحاكم أنّ هذا على شَرْطِهما أو على شرط أحدهما، وليس الأمر كذلك. وقد نبه على ذلك بعض العلماء.

**أما التفسير الثاني:** فهو "على شرطهما" أي: الرواة الذين هم رووا هذا الحديث، أو السند الذي رُوي به هذا الحديث، هم موازون لما رواه البخاري ومُسلم، أي: لا يَلْزَم أن يكون أحدُ الرواة قد روى له البخاري أو مسلم، ولكنه فِي طبقته وفي مرتبته، وهذا التفسير للحافظ العراقي قد جعل بعضَ العلماء يختلفون فِي كون حديثٍ ما على شرطهما، أو ليس على شرطهما.

أي: إذا كان هناك حديث، وهناك راوٍ ليس مما روى لهم البخاري ومسلم، ولكنهم فِي منزلة ذلك، قد يقول بعضهم: فلان لم يرو له البخاري ومسلم، معترضًا على الحاكم. وقد فعل ذلك الذهبي فِي تلخيصه لمستدرك الحاكم، وقد يخالفه فِي بعض الأحكام مبينًا أنّ ذلك الراوي أو ذاك ليس على شرطِ البخاري ومسلم، جاريًا على التفسير الأول أن الأحاديث التي على شرط البخاري ومسلم لا بد أن تكون عند البخاري ومسلم، أي احتج بها البخاري ومسلم.

وفهم ذلك على أنه احتجاج مطلق، وليس الأمر كذلك؛ ولذلك جاء الحاكم ببعض الرواة الذين لهم أحاديث، واعتبر هذا من شرط البخاري ومسلم، وبعضهم ليس مما روى له البخاري أو مسلم.

على كل حال كما قال العلماء: يَخْلُص لنا من المستدرك الكثير الذي هو صحيح على شرط البُخاري، أو على شرط مسلم، أو على شرطيهما جميعًا؛ وقد اعْتَنى الحافظ الذّهبي فِي تلخيصه المستدرك الذي طبع مع الكتاب فِي طبعة الهند

وتصويراتها عند بعض الناشرين، اعتنى بالمستدرك وبيَّنَ فِي كل حديثٍ ما إذا كان موافقًا للحاكم- أي: ليس معترضًا عليه- أو يعترض على الحاكم فِي بعض الأحاديث، وهذا مما يستأنس به عند تعرضنا لأحاديث الحاكم.

هذا؛ وإنْ كان البعض قد فسَّر عدم اعتراض الذهبي على الحاكم، وتسجيل أن هذا الحديث على شرط البخاري أو على شرط مسلم، كما هو عند الحاكم ليس موافقة من الذهبي للحاكم، وإنّما هو مجرد تلخيص.

وقالوا: إنّ دليلَ ذلك هو أنه اعترض على بعض الرواة فِي مؤلفاته مثلًا فِي (الضعفاء) أو فِي (الميزان)، واعتبرهم من الضعفاء ومع ذلك وافق الحاكم، قالوا: إن هذا لا يُعقل أن يوافق الحاكم بينما يعتبر أن فيه فلان وفلان من الضعفاء.

وقالوا أيضًا: إنه رُبّما وَافق الحَاكِم فِي بعض المواضع، ولم يوافقه فِي البعض الآخر؛ ففي الحديث نفسه عندما يتكرر عند الحاكم، مِمّا يَدلُّ على أنّ تَسْجيله ما عند الحاكم ليس دليلًا على موافقته.

وأميل إلى الرأي الأول وهو: أنه إذا سجل ما عند الحاكم فمعناه أنه يوافق عليه، ذلك إذا كان يسير على النهج الذي يقوله هؤلاء الباحثون، من أنه يُسجل فقط، لكان قد سار فِي كل الكتاب على هذا.

وكان هَمّه أن يُسجل ما عند الحاكم، ولا يعترض لأن هذا التسجيل ليس موافقةً منه.

لكن كونه يُعلق ويعترض فِي بعض الأحيان دون بعض، يَدُلّ على أنه يوافق فِي بعض الأحيان أو لا يوافق والله تعالى أعلم.

## (الأحاديث الجياد المختارة مما ليس فِي الصحيحين أو أحدهما) للمقدسي:

وننتقل إلى عالمٍ آخر، وإلى كتابٍ آخر من المستدركات، وإن كان لم يُسم بالمستدرك كما سماه الحاكم، وكما يدل عليه صنيعه، وإنما سماه صاحبه (الأحاديث المختارة) ومُؤلِّفه أو مُصنِّفه هو الضياء المقدسي، محمد بن عبد الواحد بن أحمد الملقب بضياء الدين، المكنى بأبي عبد الله المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي.

وُلِدَ سَنة تسعٍ وستين وخمسمائة، وبدأ السماع فِي سنة ستٍ وسبعين وخمسمائة، وبرع فِي علم الحديث، وأصبح يُعَوَّل عليه فِي الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، وكان عظيم الشأن فِي الحفظ وعلم الرجال، وقد توفي يوم الاثنين الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثلاثٍ وأربعين وستمائة من الهجرة.

وله مصنفات مشهورة نافعة مُهَذّبة، ومنها هذا الكتاب الذي نُعرِّفُ به ونتعرض له، وهو يُسمى (الأحاديث الجياد المختارة مما ليس فِي الصحيحين أو أحدهما)، واشترط فِي هذا الكتاب الصحة.

وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها، وكان مصيبًا فِي تصحيحه إلا النذر اليسير الذي تعقب عليه.

وقد ذكر الكتاني أنّ الكِتَابَ لم يُكمل، واعتبر العلماء تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم، وهو قَريبٌ من تصحيح الترمذي وابن حبان، إلّا أنه لم يكمله، وقد طُبع مُعظم ما وجد من هذا الكتاب تحت عنوان (المختارة) أو (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم فِي صحيحيهما). وحققه الدكتور عبد الملك بن دهيش فِي ثلاثة عشر مجلدًا. وقد يقولون: ابن دَهيش.

ومنهج الكتاب يقوم على ذكر الأحاديث التي ليست مذكورة فِي البخاري ومسلم، اللهم إلّا إذا كان الحديث معلقًا فِي البخاري؛ فإنه يورده أحيانًا وربّما ذكر حديثًا له علة، إلّا أنّه يُشير إلى تلك العلة، وفي ذكره للحديث يَسُوقه بسنده إلى المصنف –أي: إلى أبي داود، وإلى الترمذي وغيره.

وقد رتب الضياء كتابَه على حسب مسانيد الصحابة، وليس على حسب موضوعات الفقه؛ لأنه استقى مادته أو معظم مادته الحديثية من كتب المسانيد السابقة عليه، وكُتب معاجم الصحابة، وعلل الدارقطني؛ لذا رتَّبَ كتابه على حسب أحاديث الصحابة، يذكر أحاديث كل صحابي فِي موضعٍ واحد، وذكرهم على حسب الأفضلية؛ فبدأ بالخلفاء الأربعة ومن يليهم فِي الأفضلية. أما الرواة عنهم فذكرهم على حسب حروف المعجم.

وقد اعتمد فِي أخذ المادة العلمية على الكتب التي لم يهتم أصحابها بذكر الصحيح فقط، ولم يذكروا الحكم على الحديث؛ لذا كان جل اعتماده على المسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية، ولم يعتمد على بعض الكتب المشهورة؛ لشهرتها وتداولها بين أهل العلم، وفي نهاية ذكره للحديث تارة يذكر من أخرج هذا الحديث، من أصحاب كتب السُّنَّة الأخرى؛ أي: غير التي وردت فِي سياق السند، وأحيانًا يتكلم على رجال السند، ثم هو يذكر أحيانًا علة الحديث معتمدًا فِي ذلك على كلام الدارقطني فِي العلل، مؤيدًا له أو معارضًا.

وإذا أخذنا نموذجًا من كتابه؛ فإننا نأخذه من مسند عمر < والحديث الذي رواه نعيم بن دجاجة الأسدي الكوفي، عن عمر، قال الضياء: أخبرنا أبو مسلم المؤيد بن عبد الرحيم فِي أصبهان، أن الحسين بن عبد الملك أخبرهم قراءة عليه،

قال: حدَّثنا عبد الله، قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدَّثنا شُعبة، عن يحيى بن هانئ، عن نعيم بن دجاجة، قال: سمعته يقول: "لا هجرة بعد وفاة رسول الله ﷺ". رواه النسائي عن عمر بن علي عن ابن مهدي.

أي إن الضياء رواه عن عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن مهدي، والنسائي رواه عن عمر بن علي عن ابن مهدي.

## التأليف في المستخرجات

ننتقل إلى نوعٍ من المصنفات التي صُنفت فِي هذا القرن، ونعني بها المستخرجات:

والمستخرج مُشتق من الاستخراج، وهو بحث عن شيء يُراد إخراجه، وهو من الأساليب التي اتبعها المحدِّثون فِي الطور الرابع للتدوين، والاستخراج هو أن يأتي عالم من علماء الحديث إلى أيِّ كتابٍ من المصنفات الحديثية السابقة عليه، أو المعاصرة له؛ فيسوق أحاديث هذا الكتاب حديثًا حديثًا بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، أي من غير طريق البخاري إذا كان يستخرج على طريق البخاري، أو من غير طريق مسلم إذا كان يستخرج على صحيح مسلم.

ثم يلتقي معه فِي شيخه، أو من فوقه.

وهكذا ولو فِي الصحابي وهو غير ملتزم "المُسْتَخْرِج" ثقة الرواة، ولكن قال السخاوي: وإنْ شَذّ بعضهم فجعله شرطًا؛ ولذلك نبَّه العُلماءُ، ومنهم ابن حجر -رحمه الله تعالى- إلى أنه لا يُكتفى بأنّ الإسناد الذي أتى به هو إسناد البخاري أو إسناد مسلم، ولكن لا بُدّ من بحث السند قبل أن يلتقي المستخرج

بالبخاري أو مسلم، فقد يكون أحد هؤلاء الرواة ضعيفًا فيكون الحديث ضعيفًا من جهته هو.

على كل حال، لا يسوغ المستخرج العدول عن الطريق الذي يُقَرِّبُ اجتماعه مع المصنِّفِ الأصلي فيها إلى الطريق البعيدة إلا لغرضٍ من الأغراض المفيدة، كالعلو أو زيادة حُكمٍ مهمٍّ، أو غير ذلك، وإذا مشينا على القول بجواز الاكتفاء بالالتقاء عند الصحابي؛ فلو أنهما اتفقا فِي الشيخ مثلًا، ولم يتحد المسند عندهما، ثم اجتمعا فِي الصحابي اعتُبر ذلك فِي المستخرجات، وتارة يعجز الحافظ عن إيجاد أسانيد لبعض الأحاديث؛ فيتركها أصلًا، أو يُعلقها عن بعض الرواة، أو يسوقها عن طريق مُصنِّفِ الأصل.

# التأليف في: المستخرجات - السنن

## عناصر الدرس


العنـــــــصر الأول : فوائد المستخرجات ٢٣

العنـــصر الثـــاني : التأليف في السنن "سنن الدارقطني" ٢٥

العنـــصر الثالـــث : كتاب (السنن) ٣٠

## فوائد المستخرجات

إن المستخرجات ليست من قبيل الترف الزائد الذي لا فائدة منه ؛ بل هناك فوائد عدة للكتب المُخرجة ، تَصِلُ إلى عشرين فائدة تقريبًا.

من أهمها : "القوة" بكثرة الطرق ؛ حيث نحتاج إلى تلك الكثرة فِي الترجيح عند المعارضة.

ومنها : توضيح إبهامٍ أو إهمالٍ فِي طريق مُصَنِّفِ الأصل ؛ فيقوم المُسْتَخْرِجُ ببيانِ الإبهام أو الإهمال.

ومنها : علو الإسناد أحيانًا.

ومنها زيادة ألفاظ صحيحة فِي المستخرج ؛ فإنّ تِلك الزِّيادات صحيحة إذا كانت بإسناد الأصل ، وكان الرُّواة قبل ذلك ثقات ، كما نَبَّهنا أن يكون مُصَنِّفُ الأصل قد رَوى عمن اختلط.

ولم يُبيِّن هل سمع ذلك الحديث قبل الاختلاط أو بعده ، فيبينه المستخرج.

كَذلك من الفوائد : التصريح بالسماع عند ذكر عنعنة المُدلِّسِين ، وكذلك وصل معلقات ؛ حيث أفاد الحافظ ابن حجر من الاستخراج وصل حوالي ثلاثمائة تعليق من معلقات البُخاري ، وذلك فِي كتابِهِ (تَغْلِيق التعليق).

ومن الفوائد أيضًا : وجود أحكام فقهية ، واستنباطات خاصة فِي نهاية إيراد الحديث.

ومنها : أيضًا أنّ صَاحِب الأصل قد يُحيل الحديث على ما قبله دون ذكر لفظه أو متنه ؛ فيأتي صاحب المُستخرج ، ويذكر الحديث تامًّا بإسناده ومتنه أو بألفاظه.

أما بعض الكتب التي أُلفت فِي هذا الشأن، فبداية نحب أن نذكر أن المستخرجات قد تكون على الصحيحين أو على أحدهما.

وهناك مستخرجاتٌ على سُنَن أبي داود والترمذي وغيرهما، هذا والكتبُ المخرَّجَةُ على الصحيحين فِي القرن الرابع وما بعده كثيرة، من ذلك (مستخرج الإسماعيلي) الحافظ أحمد بن إبراهيم المتوفَّى سنة ثلاثمائة وإحدى وسبعين، وهو مُخرِّج على صحيح البخاري.

## (مستخرج أبي نعيم الأصبهاني):

ونُعَرّف بـ(مستخرج أبي نعيم الأصبهاني)؛ لأنّ (مُستخرج الإسماعيلي) لم يُطبع حتى الآن، يَسوقُ أبو نعيم -وقد توفي سَنة أربعمائة وثلاثين هجريًّا- يسوق أحاديث الإمام مسلم بالترتيب نفسه الذي عند مسلم.

فيبدأ بالمُقَدّمة التي تتضمن التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ والترغيب فِي تبليغ السُّنَّة؛ ثُمّ أورد الكتب كتابًا كتابًا، ويَسرد الأبواب بابًا بعد باب.

ولم يلتزم بالشروط التي وضعها مُسلم فِي تصنيف كتابه؛ لذا روى عن مستورين وضعفاء، بحُجَّةِ أن غرضه العلو فِي الإسناد.

ونُعطي مثالًا من كتاب (المستخرج)؛ قال أبو نعيم: حدَّثنا أبو محمد بن حيان، قال: حدَّثنا محمد بن عباس، عن أيوب، قال: حدَّثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، قال: حدَّثنا مسكين بن بكير، قال: حدَّثنا شعبة، عن هشام بن زيد، عن أنس بن مالك < : ((أنّ النبيَّ ﷺ كانَ يطوف على نسائه بغسل واحد)).
قال أبو نعيم: رواه مسلم عن الحسن بن أحمد بن أبي شُعيب، عن مسكين، أي: التقى معه فِي شيخه.

ذكر أبو نعيم هذا الحديث تحت باب "ما ذكر أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد" بينما هو فِي (صحيح مسلم) فِي كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع. ورقم الحديث هو تسعة وثلاثمائة.

وأنت ترى أنّ سَند أبي نعيم التقى مع سَند مُسلم فِي الحسن بن أحمد، وقال فِي كتاب الإيمان باب الحياء، وأنه شعبة من شعب الإيمان قال: وحدثنا محمد بن علي، حدَّثنا أبو يعلي، حدَّثنا أبو خيثمة، حدَّثنا جرير، عن سُهيل عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة < قال: قال رسول الله ﷺ: ((الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شُعبة؛ فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان)). رواه مسلم عن أبي خيثمة، عن جرير. فهو قد التقى مع مسلم فِي أبي خيثمة فِي شيخه.

## التأليف فِي السُّنَن (سنن الدارقطني)

ننتقل إلى نوع ثالث مما ألف فِي هذا القرن، وهو امتداد للتأليف فِي السُّنَن الذي بدأ به أصحاب السُّنَن الأربع أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

ومن مناهج المحدِّثين فِي ذلك أن يجمع الأحاديث مرتبة على أبواب الفقه من إيمان وطهارة وزكاة، وأن يجمعوا الأحاديث التي يأخذ بها فقيه أو يَحتج بها مُحتج.

وهذا هو الذي سوَّغ لهم -كما رأينا عند أصحاب السُّنَن الأربع- أن يرووا الأحاديث الضعيفة إلى جانب الأحاديث الصحيحة والحسنة.

ومن هذه الكتب التي أُلفت فِي هذه الفترة التي نتحدث عنها (سُنَنُ الدارقطني).

## التعريف بالإمام الدارقطني :

ونُعَرّف أولًا بالإمام الدارقطني ، وهو : الإمام الحافظ المجود شيخ الإسلام ، علم الجَهَابذة أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني ، المقرئ المُحَدّث اللغوي النحوي الأديب ، صاحب المؤلفات المتقنة فِي علوم القرآن والسُّنَّة النبويَّة ، وما تفرع عنهما ، وقد صارت بذكرها الركبان وانتفع بها الخاص والعام ، وامتدحها العلماء الأعلام.

وقد وُلد الدارقطني سَنة ستة وثلاثمائة كما أخبر هو بذلك عن نفسه ؛ فقد جاء فِي سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني فِي الترجمة رقم ست وأربعين ، ما نصه "مات أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضي الفقيه سنة ست وثلاثمائة ، وولدت فِي هذه السنة".

وقد نَشأ الدارقطني فِي بيت علم وفضل ، فقد كان أبوه من المحدِّثين الثقات ، وقد شاهده فِي صباه وهو يتردد على حلقات العلم والسماع ، ويدون مَسْمُوعاته ومروياته ، ويَقْضِي سحابة نهاره تعلمًا ودراسة ؛ فحُبِّبِ إليه طلب العلم والسعي فِي تحصيله منذ نعومة أظفاره.

وقد ساعده على ذلك ما منحه الله من استعداد فطري ، وذهن وقَّاد ، وتعطش شديد للمعرفة ، وحافظة واعية ؛ فقد ذَكر عن نفسه أنه كتب فِي أول سنة خمس عشرة وثلاثمائة ، وكان عمره إذ ذاك تسع سنوات كتب الحديث.

وقال المحدِّث الثقة أبو الفتح يوسف بن عمر : "كُنَّا نَمُرّ إلى أبي القاسم البغوي عبد الله بن محمد ، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ ؛ فدخلنا إلى ابن منيع ، ومنعناه فقعد على الباب يبكي ، وابن منيع هو جدُّ أبي

القاسم البغوي لأمه، فهو يريد بقوله دخلنا إلى ابن منيع - أي إلى أبي القاسم البغوي عبد الله بن محمد".

وروى الخطيبُ عن الأزهري قال: "بلغني أن الدارقطني حضر فِي حداثته مجلس إسماعيل الصفار؛ فجَلَس ينسخ جزءًا كان معه، وإسماعيل يُملي فقال له بعض الحاضرين: لا يَصِحُّ سَمَاعُك وأنت تنسخ، فقال له الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف فهمك، ثم قال: تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا، فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثًا؛ فعُدّت فوجدت كما قال، ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان ومتنه كذا، والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومتنه كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على الترتيب فِي الإملاء حتى أتى على آخرها فتعجب النّاس مِنه.

وكانت بغداد فِي عصر الدارقطني تزخر بالشيوخ من أهل العلم والرواية، وكان العلماء المشهود لهم بالمعرفة والحفظ يؤمونها من كافة أقطار الإسلام؛ فتُعقد لهم مجالس التحديث والإملاء، ولهم تخصصات متعددة تمثل ثقافة عصرهم، وكان الدارقطني حريصًا على الإفادة منهم، وسماع مروياتهم والأخذ عنهم، والتَّفقه بهم، وقد أتاحت له حافظته الواعية، وشغفه البالغ، ودأبه فِي الطلب أن يأخذ علومهم، وأن يستوعبها.

إلا أنه وهو شديد الرغبة فِي الاستزادة من العلم لم يقنع بما أخذه فيها عن شيوخها، فشدَّ الرِّحال إلى عددٍ من البلاد الإسلامية؛ ليلتقي فيها بالحُفّاظ وأهل العلم، ليَسْمَع منهم، ويكتب عنهم، فقد ذكر أنه كتب ببغداد من أحاديث السوداني، وهو أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي الكوفي، كتب عنه أحاديث تفرَّد بها، ثُمّ مضى إلى الكوفة ليَسْمَع منه.

وقال أبو عبد الله الحاكم: سَمِعَ الدارقطني أبا القاسم بن منيع البغوي وأقرانه بالعراقين، وارتحل فِي الكهولة إلى الشام ومصر، قال الأزهري: لما دخل أبو الحسن الدارقطني مصر كان بها شيخ علوي من أهل مدينة رسول الله ﷺ يُقال له: مُسلم بن عبيد الله، وكان عنده كتابُ النَّسبِ عن الخضر بن داود، عن الزبير بن بكار، وكان مسلم أحد الموصوفين بالفصاحة، المطبوعين على العربية؛ فسأل الناسُ أبا الحسن أن يقرأ عليه كتاب النَّسب، ورغبوا فِي سماعه بقراءته فأجابهم إلى ذلك.

فقال له بعد القراءة، المُعيطي الأديب: يا أبا الحسن أنت أجرأ من خاصي الأُسد، تقرأ مثل هذا الكتابِ مع ما فيه من الشِّعر والأدب؛ فلا يُؤخذ عليك فيه لحنة، وأنت رَجُل من أصحاب الحديث - أي لستَ من أصحاب العربية- وتعجب منه -لأنه ليس متخصصًا فِي العربية.

وقدم دمشق مجتازًا إلى مصر، وحَدّث بها، فروى عنه أهلُها: تَمّام بن محمد، صاحب (الفوائد) وأبو نصر بن الجندي، وأبو الحسين الميداني، وكان الدارقطني متنوع الثقافة؛ لقد كان له من كل علم حظ وافر، ونصيبٌ زاخِر؛ فهو -كما قال الخطيب البغدادي- فريدُ عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، وأحوال الرُّواة مع الصدق والأمانة والفقه والعدالة، وقَبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاطلاع بعلوم سوى الحديث منها القراءات؛ فإنّ له فيها كتابًا مختصرًا مُوجزًا جمع الأصول فِي أبواب عقدها فِي أول الكتاب.

وسمعتُ بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يُسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها فِي عقد الأبواب، وصار القراء بعده يسلكون طريقته فِي تصانيفهم،

ويحذون حذوه، ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء؛ فإن كتاب (السُّنَن) الذي صنَّفه يَدُلّ عَلى أنّه كانَ ممَّن اعْتَنى بالفقه؛ لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب، إلّا من تقدمت معرفته بالاختلاف فِي الأحكام، وبلغني أنه دَرَسَ فقه الشافعي على أبي سعيد الإصطخري، وقيل: بل دَرَسَ الفِقه على صاحب لأبي سعيد، وكتَبَ الحديث عن أبي سعيد نفسه.

ومنها أيضًا المعرفة بالأدب والشعر، وقِيل: إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء، وكان أبو الحسن يحفظ ديوان السيد الحميري فِي جملة ما يحفظ من الشعر؛ فنُسب إلى التشيع لذلك.

وذكر الخطيب عن الأزهري قصة قراءته كتاب النسب فِي مِصر على مُسلم بن عبيد الله العلوي، والتي سبق ذِكْرُها، وفي آخرها واجتمع فِي المجلس من كان بمصر من أهل العلم والأدب والفَضْل، فحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لحنةً أو يظفروا فيه بسقطةٍ، فلم يقدروا على ذلك؛ حتى جعل مسلم يعجبُ ويقول: "وعربية أيضًا".

ونقل الخطيبُ عنه أنه قال عن نفسه، لما سأله أبو محمد رجاء بن محمد بن عيسى الأنصناوي المعدل رأى الشَّيخُ مثل نفسه، فقال له: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النجم: ٣٢]، فقال: له لم أرد هذا، وإنما أردتُ أن أعلمه، لا أقول: رأيت شيخًا لم يُر مثله، فقال لي: إن كان فِي فنٍّ واحد؛ فقد رأيتُ من هو أفضل مني، وأما من اجتمع فيه ما اجتمع فيّ؛ فلا.

وقال عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ: "أحسن الناس كلامًا على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: علي بن المديني فِي وقته، وموسى بن هارون فِي وقته، وعلي بن عمر الدارقطني فِي وقته". وقال القاضي أبو الطيب الطبري كان

الدارقطني أمير المؤمنين فِي الحديث، وما رأيت حافظًا ورد بغداد إلا مضى إليه، وهكذا يضعه العلماء فِي مكانة علمية رفيعة وعالية.

## كتاب (السُّنَن)

ولقد جاء هذا الكتاب مُعنونًا باسم (السُّنَن) فِي بعض مخطوطاته، أمَّا فِي بعض مخطوطاته فلم يتبين لنا ذلك؛ لفقدان لوحة الأولى منها، وكذا جاء اسمه فِي الفهارس والأثبات والمعاجم، كفهرسة ابن خير الإشبيلي فِي صفحة مائة وإحدى وعشرين، الذي سماه السُّنَن عن رسول الله ﷺ و(المعجم المفهرس) لابن حجر صفحة (٢٦) عند ذكر أسانيده إلى هذا الكتاب، كذلك هو مذكور فِي جميع المصادر التي ترجمت للمُصَّنف، وأهمها (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، وهو أقرب مَن ترجم له عهدًا به؛ فكثير من شيوخه تلامذة للدارقطني، وسَمّاه السُّنن.

وقد انفرد أبو سعد السمعاني فِي كتابه (التحبير فِي المعجم الكبير) فسمَّاه (المجتبى فِي السُّنن)، ونحن وإن لم نقف على نصٍّ للمؤلف فِي تسمية كتابه، يغلب على ظننا أنه هو الذي سمَّاه السُّنن.

لِما ذكرنا من شُهرة هذا الاسم فِي أوساط العلماء قديمًا وحديثًا؛ ولم يُؤْثَرْ عن أحدٍ مِن أهلِ العِلم أنه سَمّاه بغير ذلك غير السَّمْعَاني، هكذا يقول أصحاب تحقيق السنن.

أما منزلة كتابه (السُّنَن) قال الخطيب البغدادي: "كتاب السُّنَن الذي صنفه -يعني الدارقطني- يَدُلّ على أنّه كان مِّمن اعتنى بالفقه؛ لأنّه لا يَقْدِرُ على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلّا من تقدمت معرفته بالاختلاف فِي الأحكام. وقال ابن

كثير: "له كتابه المشهور من أحسن المصنفات فِي بابه، لم يُسبق إلى مثله، ولا يحلق على شكله إلا من استمد من بحره، وعمل كعمله".

وقال البرقاني: "لو وفق الله للدارقطني أصحابًا لاستخرجوا منه علمًا كثيرًا"، أي: من كتابه (السُّنَن).

وقد اتجهت عناية أهل الحديث إلى خدمة هذا الكتاب، وإلى بيان أهميته وتأليف الكتب عن مضامينه من ذلك (تخريج الأحاديث الضعاف من سُنَن الدارقطني) للحافظ أبي عبد الله الغَسّاني الجزائري، المُتوفى سنة ثمانية وعشرين وستمائة من الهجرة، (رِجال الدارقطني) للحافظ زين الدين العراقي، (من تكلم فيه الدارقطني فِي كتابه السُّنَن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين) لمحمد بن عبد الرحمن المقدسي، (السامعون لِسُنن الدارقطني) لعبد الرحمن بن يوسف المزني المتوفى سنة ثنتين وأربعين وسبعمائة.

وكذلك كتاب فِي الأحاديث الخماسيات فِي سُنَن الدارقطني تخريج الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجرِ العسقلاني، المتوفى سنة ثنتين وخمسين وثمانمائة، وكما فِي (المَجمع المؤسس)، و(التّعليق المغني على سُنَن الدارقطني) لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم الأبادي، المتوفى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألف.

## منهج الدارقطني فِي تصنيف كتابه:

أما منهج الدارقطني فِي تصنيف كتابه، فلم يكن الدارقطني -رحمه الله- فِي كتابه هذا ليجمع الأحاديثَ هكذا كيفما اتُّفق، ولكنه كان يُورد منها ما انبنى عليه خلاف فقهي؛ يُورده ويتكلم فيه، وكان غالب ما يذكره منها الضعيف

والشاذ، ويعقبه بنقده وبيان سبب ضعفه وعلته، فهو أقرب لأن يكون كتاب علل مرتبًا على نسق السُّنن.

ويظهر أنّ الدارقطني أراد من كتابه هذا بيانَ درجة الأحاديث التي تتعلق بالمسائل الفقهية، وأنها لا تصلح للاحتجاج أو تَصلح، وما ورد فِي كتابه هذا من أحاديث الصحيحة؛ فهو يذكرها لأنها تخالف الأحاديث التي ضعفها، فهو يستدل بها لتضعيف ما ضعفه، لا للاحتجاج بها -هكذا يقول أصحاب تحقيق السُّنن.

وأَرى أنّه لا يمنع أن يكون أوردها وهي صحيحة؛ ليطمئن إلى الاحتجاج بها، قالوا: ورُبّما يَرجِعُ ذلك -فيما نظن والله أعلم- إلى أنه رأى من الضروري أن يَخْرُجَ عن النّمط الذي كان سائدًا قبله، من إيراد الأحاديث التي تختص بالأحكام دون الاعتناء ببيان الضعيف منها لتجتنب، وهو أمر تجدر العناية به أكثر من غيره؛ لأنّ الحديث الضعيف لا يُؤخذ به فِي الأحكام الشرعية.

هكذا قالوا أيضًا -قال محققو السُّنَن- لكنني أرى رأيًا آخر وهو أنه يريد -الدارقطني- كمحدث أن يُبيِّن درجة هذه الأحاديث؛ ليأخذ بها من يأخذ، ولا يأخذ بها من يأخذ، وليُبين حُجَّة من لم يأخذ بها، ويُفيد بعض الفقهاء بما فيها من ضعف، وإن كان عليها العمل، فأرى أن الدارقطني كان يعمد أيضًا إلى الأحاديث التي عليها العمل، ويعلَمُ أن عليها العمل ثم يُوردها ويبيِّن حقيقتها.

وهو امتداد لما فعل -كما قلنا- بعض أصحاب السُّنَن الأربع؛ كأبي داود عندما يُورد الأحاديث الضعيفة التي عليها العمل، وكذلك كالترمذي الذي كان يُورد الأحاديث الضعيفة لهذا الغرض، وهو أن يُبيِّن أنها ضعيفة، على الرغم من أنه كان يُبيِّن أن بعض العلماء يَعملون بها؛ فكُلُّ هؤلاء كان هدفهم هو بيان

الأحاديث التي عمل بها فقيهٌ، أو احتج بها مُحْتَجٌّ؛ ليبينوا كمُحَدِّثين درجتها، وما فيها من صِحة أو ما فيها من ضعف، والله ﷻ أعلم.

## موضوع كتاب (السُّنَن):

أما موضوع كتاب (السُّنَن): فكلمة السُّنَن تنصرف عند المحدِّثين إلى الكتاب الذي يجمع المحتج به، فِي منهج مؤلفه من سُنَن مروية عن رسول الله ﷺ والمعتبر به؛ مما يَصْلُح للاحتجاج والشواهد، الذي هو الأصل المقصود بهذا النوع من التصنيف؛ فقَد جاء فِي (تعجيل المنفعة) لابن حجر: "ولأنّ أصْلَ وضع التصنيف للحديث على أبواب أنْ يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف مَن رتَّب على الأسانيد؛ فإنّ أصْلَ وضعه مُطْلَق الجَمْع".

ويقول الكتاني فِي (الرسالة المستطرفة) عن كتب السُّنَن: "وهي فِي اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية؛ من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأنّ الموقوف لا يُسمى فِي اصطلاحهم سُنة، ويُسمى حديثًا أو أثرًا.

أما (سُنن الدارقطني)، فهو يختلف عن المنهج الذي اتبعه أصحاب السُّنَن فِي كتبهم، بل هو على العكس من ذلك؛ فإن موضوع كتابه جمع الأحاديث الضعيفة، والموضوعة والمضطربة والمعلة، مرتبة على الأبواب الفقهية، مع بيان عِللها واختلاف طرقها وألفاظها، وإيراد الموقوفات والمقطوعات من فتاوى وغيرها، وهي كثيرة جدًّا، وما خرج عن هذا القصد من إيراد حديث صحيح أو حسن، أو الحكم على حديث ما بأنه كذلك إنما جاء تبعًا، ولم يأتِ قصدًا، وهو أمر لم تخلُ منه مؤلفات العِلل فِي الحديث ونحوها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، عن كتاب (السُّنَن) للدارقطني: "قصد به غرائب السُّنَن؛ ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهلُ العلم بالحديث على أنّ مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه".

وقال فِي موضع آخر: "والدارقطني صنف سُننه؛ ليذكر فيها غرائب السُّنَن، وهو فِي الغالب يُبيِّن حال ما رواه، وهو من أعلم الناس بذلك".

وقال الزيلعي: "يروي فِي سُننه غرائب الحديث، وقال أيضًا عن السُّنَن: هي مجمع الأحاديث المعلولة، ومنبع الأحاديث الغريبة".

وقال أبو الحسن علي الصدفي، راوي إحدى نسخ الدارقطني، أو بعض المخطوطات الدارقطني لما سأل عن قصد الدارقطني من كتاب (السُّنَن) قال: "قصده أن يذكر الأحاديث التي يحتج بها الفقهاء فِي كتاب الخلاف.

ويُعلل ما يمكن تعليله، وهذا أفْضَلُ قول يُقال فِي (سُنن الدارقطني) فتمسك به، وسِرْ عليه وأنت تستفيد من هذا الكتاب، وتنهل من حياضه ومن مورده والله تعالى أعلم".

## (السُّنَن الكبرى) للبيهقي:

وننتقل إلى كتاب آخر فِي السُّنَن أُلِّفَ فِي بداية هذه الفترة التي نتحدث عنها، وهو (السُّنَن الكبرى) للبيهقي، الذي توفي سنة ثلاثمائة وثمان وخمسين من الهجرة.

ويُعتبر هذا الكتاب موسوعة حديثية شاملة فِي الأحكام، والمسائل الشرعية؛ خلال واحد وسبعين كتابًا منثورة فِي كتابه، مُشتملة على مئات الأبواب، وقد بلغت أحاديثه ستةَ وعشرين ألف حديث وأربعمائة وتسعين.

وجمع البيهقي بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث ووجه الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وقد أكّدَ الذّهبي أيضًا هذا المعنى فِي (سير أعلام النبلاء).

## عناصر منهجه فِي الكتاب:

أما عناصر منهجه فِي هذا الكتاب: فتظهر من خلال المصادر التي كون منها كتابه؛ حيث اعتمد فِي كتابه على مصادر تتعلق بالحديث، وعلوم القرآن، وكتب الفقه والأصول والمغازي والسير واللغة، وغير ذلك واعتمد فِي كتبه على مصنفات الإمام الشافعي خاصة.

ويُخيل إليّ أنه كان يستخرج على الأحاديث والآثار التي أوردها الإمام الشافعي فِي كتبه، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى أنه كان ينتصف لمذهبه ويؤيد هذا المذهب -مذهب الإمام الشافعي- بإيراد طرق للأحاديث والآثار التي استدل بها الإمام الشافعي فِي كتبه.

وهو يجمع بين الأحاديث وبين الآثار، فكتاب البيهقي هو من الكتب القليلة بين أيدينا التي تجمع إلى جانب الأحاديث المرفوعة الآثار الموقوفة على الصحابة أو على التابعين. هذا.

وقد ألَّف البَيْهقي كتابًا سمَّاه (المدخل إلى كتاب السُّنَن الكبرى)، تكلم فيه عن القواعد التي اتبعها فِي تصنيفه لـ(السُّنَن الكبرى)، وقد طُبع الكتاب محققًا، والذي قد حققه الدكتور ضياء الرحمن الأعظمي، وهو يذكر النصوص بأسانيدها إلى أصحابها، سواء أكانوا من علماء التفسير أم كانوا من علماء الحديث، أو الفقه أو اللغة.

ويورد الأحاديث التي على مذهب الإمام الشافعي، وينتصر لها، ويورد الأحاديث التي تخالف ذلك، ويبيِّن عِللها وضعفها، وقد تَتَبّعه علاء الدين المارديني الحنفي فِي هذا، وعَلّق على هذا الكتاب، وتَعَقّبه فِي بعض الأحاديث التي يرى البيهقي أنها ضعيفة، وهي ليست كذلك فِي نظر المرديني، ويُصَحّحها وينتصر للمذهب الآخر.

وقد طبع كتاب المرديني فِي ذيل (السُّنَن الكبرى) للبيهقي. وكما قلنا يمكن اعتبار كتاب (السُّنَن) مستخرجًا على الكتب السِّتةِ وغيرها.

وخاصة مرويات الإمام الشافعي؛ لكن ذكر الذهبي أنه لم يكن عنده (سُنن النسائي)، ولا (سُنن ابن ماجه)، ولا (جامع أبي عيسى الترمذي)، وهذا ربما يكون بعيدًا.

ومثال ذلك قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ -يقصد الإمام الحاكم النيسابوري- وأبو زكريا بن أبي إسحاق، قالا: حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا الربيع بن سليمان، قال: أنبأنا الشافعي، قال: حدَّثنا ابن عيينة، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ فِي المُحرم: ((لا يَلْبَسُ خفين إلا لمن لا يجد النعلين؛ فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين)).

قال البيهقي عَقِبَه: مُخَرّج فِي الصحيحين. ثم قال: أخبرنا أبو عبد الله، ويقصد أيضًا الحاكم، قال: قال أبو الوليد الفقيه: فيه دلالة على أنّ الخف إذا لم يغط جميع القدم؛ فليس بِخُفّ يجوز المسح عليه؛ فأنت ترى أنه ساق سند الشافعي، ثم خرَّج الحديث وعزاه إلى الصحيحين، ثم ذكر كلام أبي الوليد الفقيه.

وللبيهقي أيضًا (السُّنَن الصغرى)، والكتاب مطبوع أكثر من طبعة، وقد التزم فيه الإمام البيهقي بصحة الأحاديث التي أوردها فيه، واقتصر فيه على ما هو مرفوع، وذكر الكتاني أن (السُّنَن الكبرى) و(الصغرى) على ترتيب مختصر المزني، لم يُصنف فِي الإسلام مثلهما.

وهكذا رأينا أنه فِي هذه الفترة أُلّف فِي أكثر من نوع من أنواع السُّنَن، وبعضها ابتدئ به فِي هذه الفترة، وكالمُستدركات، وكالسُّنَن على نحو لم يُسبق إليه كسُنن الدارقطني، والسُّنن الكُبْرى، وأُلّف فِي هذه الفترة فِي المستخرجات، وإن كان قد أُلّف فيها قبل ذلك؛ فهي امتداد لما سبق، وكما أنه يعتبر السُّنَن امتداد لما سبق مع شيء من التطور، ومع شيء من الاستيعاب والله تعالى أعلم.

# التأليف في: موضوعات خاصة، المختصرات و تخريج أحاديث الكتب (١)

## عناصر الدرس


العنصر الأول : التأليف في موضوعات معينة ٤١

العنصر الثاني : المختصرات ٥٠

العنصر الثالث : تخريج الآحاديث الواردة في كتب الفقه وغيرها ٥٥

## التـــأليف في موضـــوعات معينـــة

نبدأ أولًا بنوع من التأليف، وهو التأليف فِي موضوعات معينة:

ففي هذا الطور أقبل بعض المحدِّثين على نوع معين من التأليف، يتمثل فِي إفراد أحاديث لموضوع معين؛ مثل: (الزُّهد) للإمام البيهقي، و(البعث والنشور) و(الآداب) له أيضًا، و(الترغيب والترهيب) للأصبهاني، و(الناسخ والمنسوخ) للحازمي، وغير ذلك.

### كتاب (الناسخ والمنسوخ) للحازمي:

ونبدأ بكتاب (الناسخ والمنسوخ) كعلامة على مثل هذا الفن من الموضوعات؛ لأنّ (الزُّهد) للبيهقي قد بدأ قبل ذلك عند الإمام أحمد وغيره.

### التعريف بالإمام الحازمي:

نبدأ أولًا بالتعريف للإمام الحازمي، فهو: الإمام العالم النابغة الذي له مؤلفات فِي الحديث، وفقه الحديث وأصوله.

وهو: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني الشافعي، وُلِدَ بهمذان سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، ونشأ بها، وإذا كان التاريخ الإسلامي الزاهر قد حفل بأسماء العلماء البارعين والمحدِّثين المتقنين؛ فإنه يُردد فِي إجلال وإكبار اسم الحازمي، الذي نشأ فِي طاعة الله، وانصرف إلى البَحث والدرس؛ فأخذ الحديث بمجامع قلبه، فكان لا يفتأ بعد ذلك يخوض تيار الحديث النبويِّ، وفقهه من خلال حياة الرسول ﷺ.

بدأ الإمام الحازمي بحفظ القرآن الكريم، ولما أتمّ الله عليه توفيقه فِي هذا انتقل إلى الحديث النبوي، فحفظ الصحاح والمسانيد والسُّنن؛ حتى عَرَف كلَّ دَقيقٍ وجَليل من حديث رسول الله ﷺ ولّما صار فِي سِن البلوغ قَدِمَ بغداد، وهي يومئذٍ تحفلُ بكبار العلماء، فاستوطناها وتفقه بها على مذهب الشافعي، وجالس علماءها، وتميز فيهم، وصار من أحفظ العلماء للحديث، وأسانيده ورجاله وفقهه.

وجريًا على عادة المحدِّثين فِي طلب الحديث ارتحل فِي طلبه، وتجوَّل فِي الآفاق للاستماع إلى الشيوخ والعلماء، والمحدثين المنتشرين فِي كافة البلدان الإسلامية؛ فرحل إلى همذان، وإلى بغداد، وإلى الموصل والبصرة، وغير ذلك من البلدان، ثم انتقل إلى الشام والحرمين والجزيرة ليتلقى من علمائها، فيُثري عُلومه، ويتبحَّر فِي الحديث وفقهه.

واستطاع الحازمي بدراسته ورحلاته العلمية، وحِفظه لحديث رسول الله ﷺ أنْ يتتبع كُلَّ كَلمة قالها رسول الله ﷺ وكل فِعلٍ فعله أو قرَّره، واختار بحثًا تعارك فيه الأقران، وأعيا الفقهاء وأعجزهم، ألا وهو: تبيُّن مَسرى الكلمة النبويِّة منذ فجر الدعوة النبوية إلى وفاة رسول الله ﷺ ودِراسة فقه الحديث.

وكان الحَازِمي آية فِي الحِفظ والذكاء، ينظر فِي كلام المصنفين المشهود لهم بالبراعة والتبريز فِي علومهم، ويُبدي لهم بحزمه أوهامًا لا تدفع، وكان الحازمي يدخل بيته كُلَّ ليلةٍ يُطالع ويكتب إلى الفجر، وقد أراد البديع الدبيسي أن يُريحه ليلة فقال الخادم: "لا تدفع إليه الليلة بزرًا للسّراج لعله يستريح الليلة. قال: فلما جَنَّ الليل اعتذر إليه الخادم لأجل انقطاع البزر -الذي يوقد السراج- فدخل بيته وصفَّ قدميه، ولم يزل يُصلي ويتلو إلى أن طلع الفجر، وكان الشيخ خرج ليعلم خبره؛ فوجده فِي الصلاة.

وله من المُصنفات الكثير على الرغم من قِصر حياته ؛ فقد وافته المنيِّة سَنة أربع وثمانين وخمسمائة ببغداد بعد أن بلغ من العمر حوالي أربعين عامًا ، ودُفن مقابل قبر الجنيد ، بعد أن صلى عليه خلقٌ كثيرٌ برحبة الجامع.

وقد كانت أعوامه التي عاشها زاخرة بالعلم والعطاء ؛ فصنَّف كُتبًا كثيرة منها : هذا الكتاب الذي نتعرض له اليوم ، ومنها (شروط الأئمة الخمسة) ، أي : المخرجين الذين شرطوا الرواية عن الراوي ، وسنقف عند هذا الكتاب وقفة طويلة إن شاء الله تعالى ، وغير ذلك من الكتب التي ألَّفها فِي مجال الحديث وعلومه ، وفي السيرة النبوية ، وتاريخ صدر الإسلام ، وغير ذلك.

ويقوم عِلم ناسخ الحديث ومنسوخه على الجمع بين تلك الأحاديث المتعارضة ، والبحث عن المتقدم منها ؛ ليُحكم عليه بأنه منسوخ ، أو على المتأخر ليُحكم عليه بأنه ناسخ ؛ ولهذا العِلْمَ أثره الكبير فِي فهم مضمونات النصوص ، واستنباط الأحكام ؛ فمعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم ما يجب أن يعرفه من يبحث فِي أحكام الشريعة ؛ إذ لا يُمكن للباحث أن يستنبط الأحكام من أدلتها من غير أن يعرف الناسخ من المنسوخ من الأدلة.

ويحسن بنا أن نتعرف على المُقدمة التي وضعها الإمام الحازمي حتى نعرف منهجه فِي كتابه ، فقد قال بعد حمد الله وثنائه والصلاة على رسول الله ﷺ قال : "فهذا كتاب أذكر فيه ما انتهت إليّ معرفته من ناسخ الحديث -حديث رسول الله ﷺ ومنسوخه ؛ إذ هو عِلم جليل له غور وغموض ، دارت فيه الرءوس ، وتاهت فِي الكشف عن مكنونه النفوس ، وقد توهَّمَ بعضُ مَن لم يحظ من معرفة الآثار إلا بآثار ، ولم يُحَصِّل من طرائق الأخبار إلا أخبارًا ، أن الخطب فيه جلل يسير ،

والمحصول منه قليل غير كثير، ومَن أمعن النظر فِي اختلاف الصحابة فِي الأحكام المنقولة عن النبي ﷺ اتضح له ما قلناه".

ويَشْهَدُ لصحة ما رسمناه ما أخبرنيه أبو موسى محمد بن عمر الحافظ، وانتهى بهذا السند إلى الزهري، يقول: "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه، ألا ترى الزُّهري -وهو أحد من انتهى إليه علم الصحابة، وعليه مدار حديث الحجاز وهو القائل: لم يُدوِّن هذا العلم أحدٌ قبل تدويني.

وكان إليه المرجع فِي الحديث وعليه المعول فِي الفُتيا- كيف استعظم هذا الشأن مخبرًا عن فقهاء الأمصار، ثم لا نعلم أحدًا جاء بعده تصدى لهذا الفن ولخَّصه، وأمعن فيه وخصَّصَه، إلّا ما يُوجد من بعض الإيماء والإشارة فِي عرض الكلام عن آحاد الأئمة.

حتى جاء أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي < فإنّه خاض تياره، وكشف أسراره، واستنبط معينه، واستخرج دفينه، واستفتح بابه، ورَتّب أبوابَه؛ ثم رَوى بسنده عن محمد بن مسلم بن وارة؛ قال: قَدِمْتُ من مِصْر، فأتيتُ أبا عبد الله أحمد بن حنبل، أُسلّم عليه فقال: لي كتبت كُتُب الشافعي < - قلت: لا، قال: فرطت ما عرفنا المجمل من المفصل، ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه؛ حتى جالسنا الشافعي.

وقد ذَكَر الشّافِعي < فِي كتاب (الرسالة) من هذا الفن أحاديث، ولم يستنزف معينه فيها؛ إذْ لَم يضع الرسالة لهذا الفن وحده، غير أنّه أشارَ إلى قِطْعَة صالِحةٍ توجد فِي غضون الأبواب من كتبه، ولو كانت موجودة؛ لأغنَتْ البَاحِث عن

الطلب، والطالب عن تجشم الكلف؛ غير أنها بموت الرِّجال تفرقت، وفي أيدي النوائب تمزقت.

ثم هذا الفن من تتمات الاجتهاد؛ إذ الرُّكن الأعظم فِي باب الاجتهاد معرفة النقل، ومن فوائد النقل معرفة الناسخ والمنسوخ؛ إذ الخطب فِي ظواهر الأخبار يسير، وتجشم كلفها غير يسير، وإنما الإشكال فِي كيفية استنباط الأحكام من خفايا النصوص، ومِن التحقيق فيها: معرفة أول الأمرين وآخِرهما إلى غير ذلك من المعاني.

ثم رَوى بسنده عن أبي عبد الرحمن -يبدو أنه السُّلمي- قال: مَرَّ عَليٌّ على قاصٍّ؛ فقال: أتعْرِفُ الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت.

وروى بسنده أيضًا عن ابن سيرين قال: سئل حذيفة عن شيء فقال: إنما يفتي أحد ثلاثة مَن عرف الناسخ والمنسوخ، قالوا: ومن يعرف ذلك؟ قال: عمر، أو رجل ولي سلطانًا؛ فلا يجد من ذاك بدًّا، أو متكلف.

ثم روى بسنده عن الضَّحاك بن مزاحم، قال: مَرَّ ابْنُ عَبّاس بقاصٍّ يَقُصّ فرَكضه برجله، قال: أتدري ما الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت. والآثار فِي هذا البيت تكثر جدًّا، وإنما أوردنا نبذة منها؛ لِيُعلم شدة اعتناء الصحابة بمعرفة الناسخ والمنسوخ فِي كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ إذ شأنهما واحد.

ثم روى بسنده عن مقدام بن معدي كرب قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه -ثلاثًا- ألا يُوشك رجل شبعان على أريكته -أي سريره- يقول: عليكم بهذا القرآن؛ فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه

من حرام فحرموه))، ثُمّ وضع الحازمي مُقدمة جيدة جعلها مدخلًا إلى معرفة هدفه، وهي فِي حقيقة النسخ ولوازمه وتوابعه، كما يُعبر بذلك.

وهذه المقدمة مُقدمة ضافية وبعد أن انتهى منها قال: "وإن تمت المقدمة فلنشرع الآن فِي المقصود مرتبًا على أبواب الفقه؛ ليكون أسهل تناولًا والله تعالى يُديم به النفع ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ونعطي أول مثال فِي الكتاب ليُعطينا ملامح منهج الحازمي فِي كتابه؛ فبدأ بمسألة ما كان فِي بدء الإسلام "أن لا غسل إلا من الإنزال" وما يُقال فيه: "الماء من الماء" وأنّ هذا قد نُسخَ؛ فرَوى بسنده أنّ أحدَ التّابعين روى أن زيد بن خالد أخبره، أنه سأل عثمان فقال: "أرأيت إذا جامع أحد امرأته ولم يمن -أي: لم ينزل- قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويَغْسِلُ ذكره".

قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ وسألت عن ذلك علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة، وأبي بن كعب فأمروه بذلك. ثم روى عن الشافعي قال: أخبرنا غير واحد من أهل العلم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب الأنصاري، عن أُبي بن كعب، قال: ((قلت: يا رسول الله، إذا جامع أحدنا فلم ينزل ما عليه؟ فقال النبي ﷺ: يغسل ما مس المرأة منه، وليتوضأ ثم ليصلِّ)).

قال الشافعي: وهذا أثبت من إسناد "الماء من الماء"، والمقصود بالماء أي الغسل بسبب الماء الذي هو الإنزال، قال الحازمي: هو كما قال الشافعي؛ فَقد رَوى هذا الحديث شُعْبَة بن الحجاج، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو معاوية وغيْرُهم، عن هشام بن عروة نحو ما ذكره الشافعي، وهو حديث حسن

صحيح أخرجه البخاري فِي الصحيح من حديث يحيى بن سعيد، وأخرجه مسلم من حديث شعبة وحماد، وأبي معاوية.

ثم روى بسنده عن أبي سعيد الخدري: ((أنّ رَسُولَ الله ﷺ مَرّ عَلَى رجل من الأنصار؛ فأرسل إليه فخرج ورأسه يَقْطُر فقال: لعلنا أعجلناك؟ قال: نعم يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: إذا أُعجلت أو أقحطت، فلا غُسل عليك، وعليك الوضوء)). أو أقحطت أي: لم تنزل. قال الحازمي: هذا حديث صحيح ثابت متفق عليه، أخرجاه فِي الصحيحين.

ثم قال: وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ فِي هذا الباب؛ فقالت طائفة: "لا غسل عليه إذا جامع ولم ينزل" روينا ذلك عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، وأبي بن كعب، وأبي أيوب، وأبي سعيد، ورافع بن خديج، وابن عباس، وزيد بن خالد الجُهَني، ومن التابعين: عروة بن الزبير.

وأوجبت طائفة الاغتسال إذا التقى الختانان ولم ينزل. وتمسكوا فِي ذلك بأحاديث منها: ما رواه بسنده عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((إذا جلس بين شُعبها الأربع ومس الختان الختان، فقد وجب الغسل)). وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه فِي كتابه عن محمد بن المثنى، عن الأنصاري.

ثم روى أيضًا بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((إذا قعد بين شعبها الأربع ثم اجتهد؛ فقد وجب الغسل)). وزاد حماد بن سلمة فِي هذا الحديث: ((أنزل أو لم ينزل)). أخرجاه فِي الصحيح من حديث شُعبة وهشام، ورواه أبان بن يزيد، عن قتادة، وذكر فيه الزيادة التي ذكرها حماد بن سلمة، ورواه مطر الوراق عن الحسن، وقال فِي حديثه: ((وإن لم ينزل)).

وقد أخرجه مسلم فِي الصحيح عن جماعة، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن مطر، ثم روى بسنده عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: "أن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعائشة زوج النبي ﷺ كانوا يقولون: "إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل". رواه الشافعي > فِي القديم وأصحاب (الموطأ) عن مالك نحوه.

قال الحازمي: "فهذه الآثار تخبر عن رسولِ الله ﷺ أنه كان يغتسل إذا جامع ولم ينزل، ومِمَّن ذهب إلى هذه الآثار من الصحابة عمرُ بن الخطاب، وعبدُ الله بن عمر، وأبو هُريرة وعائشة، ومن التابعين شُريح القاضي، وعَبيدة السَلْمَاني، والشعبي، وبه قال مالكٌ، والثوري، وأبو حنيفة، وأهل الكوفة، والشافعي وأصحابه، وأحمد، وإسحاق. قال أبو بكر المنذر: ولا يعلم اليوم بين أهل العلم فيه اختلافًا".

أي: ابتداء مِن بعد الصحابة اتفقوا على ذلك، وربما كان هذا الإجماع نشأ فِي عهد الصحابة { . قال الحازمي: فإن قِيل: فهذه الآثار تخبر عن فعل رسول الله ﷺ وقد يجوز أن يفعل النبي ﷺ ما ليس حتم -أي: ليس فضلًا- والآثار الأول تخبر عمَّا يجب وعمَّا لا يجب؛ فهي أولى.

أجاب الحازمي وقال: يُقال الآثار التي رويت فِي الفصل الأول قسمان: قسم منها "الماء من الماء لا غير". وقسم منها: "أن رسول الله ﷺ قال: ((لا غُسل على من أكسل حتى ينزل)). فأما ما كان من ذلك فيه ذِكر: "الماء من الماء"، فإن بعضهم حمله على وجه يُمكن الجمع بين الحُكمين رويناه عن ابن عباس، ثم روى عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: "الماء من الماء" فِي الذي يحتلم ليلًا فيستيقظ من منامه ولا يَجِدُ بللًا.

وأما ما رُوي عن النبي ﷺ فيما بيَّن فيه الأمر، وأخبر فيه بالقصة؛ وأنه لا غُسل فِي ذلك حتى يكون الماء، فإنه قد روينا عن النبي ﷺ خلاف ذلك.

وقد صَحّت الأخبار فِي طرفي الإيجاب والرُّخصة، وتَعَذّر الجمع، فنظرنا هل نَجِدُ مناصًا من غوائل التعارض من جهة التاريخ؛ حيثُ تَعَذّر معرفته من صريح اللفظ، فوجدنا آثارًا تَدُلّ على ذلك، وبعضها يُصرح بالنسخ، فحينئذ تعين المصير إلى الإيجاب لتحقق النسخ فِي ذلك.

## منهج الإمام الحازمي:

## ففي هذه المسألة تبيَّن لنا منهج الإمام الحازمي:

فهو يذكر الأحاديث والآثار بأسانيدها. وهو يحكم عليها، ويبيِّن درجتها، ويبدأ بالمنسوخ فِي رأيه، ثم يُعقب على ذلك بالناسخ، ثم يُدلي برأيه؛ ليبيِّن كيف نَسخت الآثار المتأخرة المُتقدم منها على نحو ما حدث فِي هذه المسألة، وهكذا يسيرُ الحازمي فِي كتابه.

ويمكن أن نجمل منهجه فِي الكتاب على نحو ما يأتي:

**أولًا:** التبويب للأحاديث والآثار التي يذكرها.

**ثانيًا:** أنه يسوق الحديث مُسندًا من عنده إلى الصحابي.

**ثالثًا:** يذكر من أخرج الحديث من أئمة السُّنة.

**رابعًا:** يُعلق على الحديث إذا كان فِي السند راوٍ متكلم فيه.

**خامسًا:** يذكر موقف العلماء من العمل بالحديث المنسوخ.

## المختصرات

وننتقل إلى فنٍّ آخر من الفنون التي صُنِّفَ فيها فِي هذه الفترة، وهو فن المختصرات:

فكما قلنا فِي الكلام على أول هذه الفترة: إنّ أهْلَها قد وَرِثُوا كثيرًا من المصنفات من التراث، ووجدوا أن بعضها فِي حاجة إلى التلخيص؛ حتى يُيسروا على الذي يريد أن يطلع على سُنة رسول الله ﷺ فِي سهولة ويُسر.

### (تلخيص صحيح الإمام مسلم) للإمام الفقيه أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي:

ومما أُلِّفَ أو صُنِّف فِي هذه الفترة فِي هذا الفن: (تلخيص صحيح الإمام مسلم) للإمام الفقيه أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، الذي ولِد سنة خمسمائة وثمان وتسعين، وتُوفي سنة ست وخمسين وستمائة من الهجرة، وهو شيخٌ لأبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير، هذا مُحدِّثٌ وذاك مُفسِّرٌ.

ونُعرِّف به قبل أن نتكلم عن كتابه، فهو: أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر أبو العباس الأنصاري الأندلسي ثم القرطبي المالكي الفقيه، عُرِف بابن المزين، بالزاي المعجمة بعدها ياء مثناة من تحت ونون.

ويُلَقّب بضياء الدين، ويُكْنَى بأبي العَبّاس، وهو من أعيان فقهاء المالكية، نَزَل الإسكندرية واستوطنها، ودَرَس بها، وكَان من الأئمة المشهورين، والعلماء المعروفين؛ جامعًا لمعرفة علوم منها: علم الحديث، والفقه، والعربية، وغير ذلك.

وله على كتاب (صحيح مسلم) شرح حسن أحسن فيه وأجاد، وسمَّاه (المُفهم)، وهذا الكتاب مطبوعٌ ومتداول بين العلماء على أنه يعتبر شرحًا من شروح مسلم.

وسَمِعَ الحديث من مشايخ المغرب؛ فلقي بـ"فاس" شيوخًا، ورحل بعد ذلك إلى المدينة والقدس ومصر، وغيرها من البلاد. وكان يشار إليه بالبلاغة والعلم، والتقدم فِي علم الحديث والفضل التام، وأخذ عنه الناس من أهل المشرق والمغرب، ومولده كان سنة ثمان وتسعين وخمسمائة على الصحيح، وتُوفي بالإسكندرية فِي ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة.

وفي كتاب (الذيل والتكملة) لقاضي الجماعة أبي عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي أنه توفي سنة ست وخمسين وستمائة، وهذا هو الأرجح كما ذكره الحافظ الذهبي فِي (تذكرة الحُفّاظ).

### منهجه من خلال مقدِّمته:

ويَحْسُن بنا أن نقرأ مقدِّمته لنتبين منها منهجه: قال بعد حمد الله تعالى والثناء عليه، والصلاة على رسول الله ﷺ قال: وبَعد فلمّا قضت نتائج العقول، وأدلة الشرع المنقول، أنّ سعادة الدارين منوطة بمتابعة هذا الرسول، وأن المحبة الحقيقية باقتفاء سبيله واجبة الحصول، ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ [آل عمران: ٣١]، انتهضت هِمم أعلام العلماء والسادة الفضلاء إلى البحث عن آثاره -أقواله وأفعاله وإقراره- فحصلوا ذلك ضبطًا وحفظًا، وبلغوه إلى غيرهم مشافهة ونقلًا، وميَّزوا صحيحه من سقيمه، ومُعوجّه من مستقيمه.

إلى أن انتهى ذلك إلى إمامي علماء الصحيح المبرزين فِي عِلم التعديل والتجريح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج

القُشيري النّيسابوري، فجَمعا كتيبيَّهما على شرط الصحة، وبَذلا جهدَهما فِي تبرئتهما من كل علة؛ فتَمّ لهما المراد، وانعقد الإجماع على تلقيهما باسم الصحيحين أو كاد؛ فجازاهما الله عن الإسلام أفضل الجزاء، ووافهما من أجر من انتفع بكتابيهما أفضل الإجزاء؛ غير أنه قد ظهر لكثير من أئمة النقل وجهابذة النقد: أنّ لمُسلم ولكتابه من المزية ما يُوجب لهما أولوية؛ فقد حَكى القَاضي أبو الفضل عياض الإجماع على إمامته، وتَقديمه وصِحّة حديثه وميزه وثقته، وقبول كتابه ثم قال: "هذا الكتاب أحسن الأحاديث مساقًا، وأكمل سياقًا وأقلُّ تكرارًا وأتقن اعتبارًا، وأيْسَرُ للحفظ وأسرع للضبط مع أنه ذكر صدرًا من علم الحديث، ومَيّز طبقات المحدِّثين فِي القديم والحديث".

ولما كان هذا الكتاب بهذه الصفة ومصنفوه، بهذه الحالة ابتغى أن يُخص بفضل عناية من تصحيح وضبط ورواية، وحفظ وتفقه ودراية؛ إذ الاعتناء بحديث رسول الله ﷺ يشرف الأقدار، ويُنْهِضُ الحُجّة، ويُسَدّد الاعْتبار وينفع البصائر، ويفتح الأبصار، ويميز عن الجهلة، ويُلحق بالأئمة الأبرار، ويُدخل الجنة، وينجي من النار. وقد أعان الكريم الوهاب على الاعتناء بهذا الكتاب، فتلقيته رواية وتقييدًا عن جماعة من أعلام العلماء، وتفانت فِي التفقه فيه بعض سادات الفقهاء" أي: صاحبتهم.

ثم بيَّن رواياته فِي هذا الكتاب، ثم قال: "ولما تقاصرت الهمم فِي هذا الزمان عن بلوغ الغايات من حفظ جميع هذا الكتاب، بما اشتمل عليه من الأسانيد والرِّوايات أشارَ مَن إشارَتُه غُن وطاعته حتم، إلى تقريبه على المُتحفظ، وتيسيره على المتفقه، بأن نختصر أسانيده، ونحذف تكراره، ونُنَبّه على ما تضمنته أحاديثه بتراجم تسفر عن معناها، وتدل الطالب على موضعها وفحواها".

هذا هو منهجه فِي هذا الكتاب اختصار الأسانيد أي: حذف الأسانيد، ولا يذكر إلا الصحابي، ويَحذف التّكرار، ويُشير إلى ما بين الروايات من اختلاف أو زيادة، ويَضَعُ تراجم تنبه على معاني الأحاديث التي تحتها.

قال: "فاستعنت بالله تعالى، وبدرت إلى مقتضى الإشارة؛ بعد أن قدمت فِي ذلك دعاء النفع به والاستخارة، فاقتصرت من الإسناد على ذكر الصاحب، إلّا أن تدعو الحاجة إلى ذكر غيره؛ فأذْكُرَه لزِيادة فائدة، وحصول عائدة، ومن تَكرار المتون على أكملها مساقًا، وأحسنها سياقًا، ملتحقًا به ما فِي غيره من الرواية". هذا أيضًا من معالم المنهج يختار من الروايات الأكمل والأحسن من ناحية السياق، ثم يلحق بها ما فِي غيرها من الروايات من الزيادات كما قلنا والاختلافات.

قال: "محافظًا إن شاء الله تعالى على أن لا أغفل منه شيئًا من أمهات الفوائد؛ فإذا قلت عن أبي هريرة مثلًا: وأفرغ من مساق متنه، وقلت: وفي رواية؛ فأعني: أنه عن ذلك الصاحب المتقدم من غير ذلك الطريق، وربما قدمت بعض الأحاديث وأخرت؛ حيثُما اضطررت؛ حرصًا على ضَمِّ الشيء لمشاكله، وتقريبًا له على متناوله، وقد اجتهد فيما رويت ورأيت، ووجه الله الكريم قصدت، وهو المسئول فِي أن ينفعني به، وكل من اشتغل به، ويبلغنا المأمول وأن يجعلنا وإياه من العلماء العاملين الهداة المهتدين، وهو المستعان وعليه التكلان وحسبنا ونعم الوكيل، أقول: آمين آمين".

ثم بدأ بالكتاب مرتبًا إياه على ترتيب مسلم؛ حتى بدأ بالمقدمة كما بدأ مسلم - رحمه الله تعالى- وله بعض الفوائد تعقيبًا على بعض الأحاديث، غير ما ذكرناه فِي منهجه؛ مستنبطًا من مقدمته، ونُعطي مثالًا على ذلك يُبيِّن منهجه؛ ففي

المقدمة أيضًا روى عن مجاهد قال: "جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يُحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ قال: فجعل ابن عباس لا يأذن لِحديثه، ولا ينظر إليه؛ فقال: يا بن عباس، ما لي لا أراك تسمع لِحديثي .. أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع.

فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ أبدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا. فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف".

وقوله: "ركب الناس الصعب والذلول" كناية عن عدم المبالاة بما يروون عن حديث رسول الله ﷺ.

قال القرطبي: وفي رواية فقال ابن عباس: "إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه".

طبعًا هناك فرق بين الروايتين؛ ولذلك أشار إلى الرواية الثانية، وإلى ما تختلف فيه عن السابقة.

وبعدها قال: باب الأمر بتنزيل الناس منازلهم، ووجوب الكشف عمَّن له عيب من رواة الحديث.

ثم روى عن عائشة أنها قالت: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نُنْزِلَ النّاسَ منازِلَهم، ثُمّ عَلّق على ذلك، وهذا هو الذي نريد أن نضيفه إلى منهجه غير ما قدمه فِي المُقَدّمة قال: اسْتَدَلّ به مُسلم هكذا، ولم يسنده وقد ذكره أبو داود فِي مصنفه، وأبو بكر البزار فِي مسنده، وقال: لا يعلم إلا من حديث ميمون بن أبي شبيب، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وهكذا صار فِي الكتاب، وهو كتاب كثير النفع. ومما يكمل نفعه هو أنه شرحه فِي كتابه (المُفْهم) -كما قلنا- وسنتعرض إن شاء الله لهذا الكتاب فِي فنِّ شروح الحديث، الذي نشأ فِي هذه الفترة إن شاء الله تعالى.

## تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه وغيرها

### (معرفة السُّنَن والآثار):

وننتقل إلى فنٍّ آخر من الفنون التي صُنّفت فِي هذه الفترة، ويُمثلها كتاب (معرفة السُّنَن والآثار)، وهو يَنْدَرج تحت فنِّ تخريج الأحاديث الواردة فِي كتب الفقه وغيرها، وهو قد نما بعد ذلك، وأظن أن كتاب (معرفة السُّنَن والآثار) الذي نُريد أن نُعَرّف به هو بداية هذا الفن، وابتدأه البَيهقي فِي هذه الفترة.

وقد عَرّفنا بالإمام البيهقي قبل ذلك عند الكلام على بعض كتبه؛ كـ(السُّنن الكبرى) و(الصغرى)، واليوم نتعرف على هذا الكتاب كتاب (معرفة السُّنَن والآثار) وهو فِي تخريج أحاديث الإمام الشافعي التي رواها فِي (الأم) وفي غيره، وهو تخريج من ناحية واستخراج أيضًا من ناحية أخرى؛ لأنه يأتي بروايات يلتقي فيها مع الشافعي فِي بعض سنده حتى ولو كان يلتقي فِي الصحابي.

وهو بذلك يريد أن يؤيد مذهب الشافعي، ويبيِّن صِحة الأحاديث التي ذهب إليها الإمام الشافعي؛ فهو يخدم مذهب الإمام الشافعي بتخريج الأدلة التي كان يستدل بها الشافعي، ويقول السبكي فِي (طبقات الشافعية): "سمعت الشيخ الإمام -رحمه الله تعالى- يقال: مراده معرفة الشافعي بالسُّنن والآثار، وقال: لا يستغني عنه فقيه شافعي.

ومن هنا خرج فِي هذا الكتاب ما احتج به الشافعي من الأحاديث فِي الأصول والفروع، يسردها بأسانيدها، ثم يقوي ما احتاج إلى تقوية، فهو يخدم نصوص الشافعي.

ويحسن بنا أن نقرأ بعض ما فِي الكتاب؛ ليتبيَّن لنا، فمثلًا فِي تحت باب إثم من كذب على رسول الله ﷺ بدأ هذا الباب بقوله: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ -أي: الحاكم- قال: حدَّثنا أبو العباس أي: الأصم، قال: أخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا عبد العزيز الدراوردي، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أنّ رَسول الله ﷺ قال: ((من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار)).

ثم روى رواية أخرى بهذا الإسناد عن الشافعي، قال: أخبرنا يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن أبي بكر، وهو ابن سالم، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أنّ النبي ﷺ قال: ((إنّ الذي يكذب علي يُبنى له بيت فِي النار)).

ثم روى أيضًا بهذا الإسناد قال الشافعي: قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن محمد بن عجلان، عن عبد الوهاب بن بخت، عن عبد الواحد النصري، عن واثلة بن الأسقع، عن النبي ﷺ قال: ((إنْ أفرى الفرى من قوَّلني ما لم أقل، ومن أرى عينيه فِي المنام ما لم ترى، ومن ادعى إلى غير أبيه)).

ثم روى بهذا الإسناد أيضًا عن الشافعي، عن عمرو بن أبي سلمة التنيسي، عن عبد العزيز بن محمد، عن أسيد بن أبي أسيد، عن أمه قالت: قلت لأبي قتادة: ما لك لا تحدث عن رسول الله ﷺ كما يُحَدّث عنه الناس؟ قالت: فقال أبو قتادة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَن كذب علي؛ فليلتمس لجنبه مضجعًا من النار. فجعل رسول الله ﷺ يقول ذلك ويمسح الأرض بيده)).

ثم روى بعد ذلك فِي باب انتقاد الرواية، أو ما يستدل به على خطأ الحديث، رواية رواها مُعَلّقة قال: روينا فِي الحديث الثابت عن الأوزاعي، هنا لم يأت بالشافعي عن حسان بن عطية، عن أبي كبشة، عن عبد الله بن عمرو، أنّ رسول الله ﷺ قال: ((بلّغوا عنّي ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عنّي ولا تكذبوا عليّ، فمن كذب علي متعمدًا؛ فليتبوأ مقعده من النار)).

ثم روى بسند آخر من غير طريق الشّافعي عن الأوزاعي، مثل ما سبق، ثم قال: رواه البخاري فِي الصحيح عن أبي عاصم، وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ دون ما فِي أوله من ذكر الآية، أي: دون "بلغوا عني ولو آية".

وكأن هذا كان مقدمة وتصحيحًا لرواية الشافعي التي رواها بعد ذلك، وهي بالسند السابق عن الشافعي، قال: أخبرنا سفيان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا؛ عليّ)) فكأنه هنا يريد أن يثبت أمرين:

الأمر الأول: أنّ هذا الحديث رواه غير الشافعي بأسانيد صحيحة.

وثانيًا: كأنه يخرج أحاديث الشافعي، ويُبين أن ما حدثه الشافعي حدثه البخاري ومسلم، بعد ذلك من غير طريق. فكما قلنا: كأنه استخراج للحديث، أو وإن كان هنا لم يلتق مع الصحابي إنما هو كأنه تخريج للحديث.

# تخريج أحاديث الكتب (٢)

## عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : استكمال الحديث عن كتاب "معرفة السنن والآثار" للبيهقي ٦١

العنـــصر الثـــاني : ابن الجوزي وكتابه (التحقيق في مسائل الخلاف) ٦٣

## استكمال الحديث عن كتاب "معرفة السنن والآثار" للبيهقي

منهج البيهقي فِي كتابه (معرفة السُّنَن والآثار) يندرج تحت تخريجات كتب الفقه أو كتب السُّنة، وكنا قد بدأنا نقرأ فِي هذا الكتاب لِيتبين لنا منهجه، فهو يأتي بروايات الشافعي ويأتي بروايات غيره، ويخرجها حتى يتبيَّن أنَّ فِي ذلك دعمًا لروايات الإمام الشافعي ونصرة لمذهبه، وفي الباب الذي كنا نقرأ منه، سيتبيَّن لنا مَعلم آخر مِن مَعالم منهج الإمام البيْهقي فِي هذا الكتاب، وهو أنه ينقل تعليق الإمام الشافعي على الأحاديث بما فيها من شرح أو تصحيح معنى، أو استنباط أو غير ذلك من الفوائد الحديثية والفوائد الفقهية، وهذا منتشر فِي طول هذا الكتاب، وفي عرضه.

وكنا بصدد رواية البيهقي لحديث ((حدِّثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج))، وروى هذا الحديث عن غير الشافعي، وبيَّن أن البخاري قد رواه، ومسلم قد رواه، ثم ذكر رواية للشافعي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((حدِّثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج، وحدِّثوا عني، ولا تكذبوا عليَّ)).

ثم نقل عن الشافعي تعليقه على هذا الحديث فقال: قال الشافعي -رحمه الله: هذا أشد حديث روي عن رسول الله ﷺ فِي هذا، وعليه اعتمدنا مع غيره فِي أن لا نقبل حديثًا إلا من ثقة، ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابتدئ إلى أن يبلغ به منتهاه.

فإن قال قائل: وما فِي هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت؟ قِيل له: أحاط العلم أن النبي ﷺ لا يأمر أحدًا بحال أن يكذب على بني إسرائيل، ولا على غيرهم، فإذا أباح الحديث عن بني إسرائيل، فليس أن يقبلوا الحديث الكذب

على بني إسرائيل، وإنما أباح قبول ذلك عمَّن حدَّث به عمن يجهل صِدقه وكذِبه، ولم يبحه أيضًا عمَّن يعرف كذبه؛ لأنه يروى عنه ﷺ أنه قال: ((من حدَّث بحديث، وهو يراه كذبًا فهو أحد الكاذبين)).

قال الشافعي: "ومن حدث عن كذَّاب لم يبرأ من الكذب"؛ لأنه يرى الكذاب فِي حديثه كذابًا؛ ولأنه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا فِي الخاص القليل من الحديث.

وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو يخالفه ما هو أثبت منه، وأكثر دلالات بالصدق منه.

أي: يريد أن يقول: إنه لا يقبل حديث إلا من ثقة، ولكن فِي بعض الأحيان قد يروى الحديث عن ثقة.

ولكنه يخالف ما هو أثبت منه أو ما لا يجوز أن يكون مثله؛ لأنه يخالف مثلًا الأصول القرآن السُّنَّة.

وهكذا ويستمر نقل الإمام البيهقي للشافعي، وهو يقول: "وإذ فرق الرسول ﷺ بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال: ((حدِّثوا عني، ولا تكذبوا عليَّ))، فالعلم إن شاء الله يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي، وذلك الحديث عمَّن لا يعرف صدقه؛ لأن الكذب إذا كان منهيًّا عنه على كل حال، فلا كذب أعظم من كذب على رسول الله ﷺ.

وهو يريد بالكذب الخفي هو ذلك الحديث أو الأثر الذي يروى، ولا يعرف نقلته، فقد يكون فِي أحدهم من هو كذاب، ويخفى هذا الكذب خفاء حال راويه.

وهكذا يسير الإمام البيهقي فِي طول الكتاب وعرضه، وفي تحقيقي لكتاب (الأم) للإمام الشافعي تبيَّن لي أنَّ ترتيب هذا الكتاب إنما هو على ترتيب كتاب (الأم)، وهو يتناول الأحاديث والآثار كما هي مرتبة فِي كتاب (الأم).

## ابن الجوزي وكتابه (التحقيق في مسائل الخلاف)

وننتقل فِي الحديث عن ابن الجوزي وكتابه إلى فنٍّ آخر، هو فنُّ تخريج الأحاديث، لكن ابن الجوزي يضيف إلى ذلك ما حول تخريج الأحاديث من خلاف، وما يمكن أن يأخذ بها البعض دون البعض الآخر؛ لأن هذه الأحاديث مقبولة عن بعض الفقهاء دون بعض.

والمصنِّف فِي ذلك إنما يميل إلى مذهب من المذاهب، والمذاهب كانت قد تكونت واستقرت فِي هذا الدور من منتصف القرن الرابع إلى منتصف السابع، كانت المذاهب موجودة، وتحددت معالمها.

ومن هؤلاء الذين صنَّفوا فِي هذه الفترة ابن الجوزي، ومعروف أن ابن الجوزي مذهبه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، فانتصر للأحاديث التي استدل بها الحنابلة، وضَعَّفَ ما سِواها من الأحاديث.

وقبل أن نُعرِّف بالكتاب، نُعرف بمؤلِّفِهِ ابن الجوزي، وهو الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الواعظ صاحب التصانيف، وكان اسمه قبل ذلك المبارك، فسمَّاه شيخُه الإمام الحافظ ابن ناصر عبد الرحمن.

وُلِد -رحمه الله- بمدينة بغداد سنة ما بين خمسمائة وثمان، وخمسمائة وعشر تقريبًا.

واشتهر الحافظ أبو الفرج بن الجوزي بالجوزي ؛ نِسبةً إلى جَده الثامن جعفر بن عبد الله، فهو قد لُقِّبَ بالجوزي، ثم توارث نَسبه هذا، واشتهر به أبو الفرج وعُرِف به.

وقد بدأ -رحمه الله- سماع الحديث فِي سنة ست عشرة وخمسمائة، أي: إنه بدأ العلم مبكرًا جدًّا؛ إذ كان عمره آنذاك يقرب من السابعة، فلقد توفي أبوه وله ثلاثة أعوام، فربته عمتُهُ.

وكان أقاربه تجارًا فِي النحاس، ولَّما ترعرع حملته عمته إلى ابن ناصر، فأسمعه الكثير وأحب الوعظ ولهج به وهو مراهق، فوعظ الناس وهو صبي.

ولقد انتفع فِي الحديث بملازمة ابن ناصر، وفي القرآن والأدب بسبط الخياط وابن الجواليقي، ولم يرحل فِي الحديث، لكن كان لديه (مُسند الإمام أحمد).

ولقد أكثر مراجعته وتعمقه، وكان لديه (الطبقات الكبرى) لابن سعد، و(صحيح البخاري)، و(مسلم)، و(تاريخ بغداد) للخطيب، و(السُّنَن) الأربع، و(حلية الأولياء)، كل هذه المصنفات حفظها صغيرًا.

ويُحدِّثنا ابن الجوزي -رحمه الله- عن بعض نشأته فِي كتابه الصغير المسمى (رسالة فِي الحثِّ على طلب العلم)، فيقول: "إني أذكر نفسي ولي هِمة عالية وأنا فِي المكتب، ولي نحو من ست سنين، وأنا قليل الصبيان، ثم رُزقت عقلًا فِي الصغر يزيد عن الأشياخ.

فما أذكر أني لعبت فِي طريق مع صبي، ولا ضحكت ضحكًا خارجًا حتى إني كنت ولي سبع سنين أو نحوها أحضر رحبة الجامع، ولا أتخير حلقة مشعبذ، بل أطلب المُحدِّثَ، فيتحدث بالسمر الطويل فأحفظ، فأرجع إلى البيت فأكتبه.

ولقد وُفِّقَ لي شيخ أبو الفضل، فكان يحملني إلى الأشياخ، وأسمعني (المسند) وغيره من الكتب الكبار، وأنا لا أعلم ما يراد مني، وضبط لي مسموعاتي إلى أن بلغت، فناولني ثبتها إلى أن توفي، فأدركت به معرفة الحديث والنقل.

ويستطرد ابن الجوزي فيقول: "وأحببت السهر، ولم أقنع بفنٍّ واحدٍ من العلم، بل كنت أسمع الفقه والوعظ والحديث، وأتبع الزهاد ثم قرأت اللغة.

ولم أترك أحدًا ممَّن قد انزوى أو وعظ، ولا عربيًّا يقدم إلا وأحضره، وأتخير الفضل".

ويقول: "وقد كنت أدور على المشايخ لِسماع الحديث، فينقطع نَفَسِي عن العدِّ، ولا سبقٍ، وكنت أصبح وليس لي ما آكل، وأمسي وليس لي شيء، وما أذلني لمخلوق، ولكنه ساق رزقي لصيانة عرضي". يريد الله ﷻ.

هذا بعض نشأة العلامة ابن الجوزي، وكان زاهدًا فِي الدنيا متقللًا منها، ولم يأكل من جِهة لا يتقن حلها.

قال ابن الدبيثي: "كان من أحسن الناس كلامًا، وأتمهم نظمًا، وأعذبهم بيانًا".

ومع إتقان ابن الجوزي -رحمه الله- لعلوم كثيرة منها: التفسير، والفقه والتاريخ، والطب، وغيرها إلا أنه كانت له اليد الطولى فِي الوعظ والتذكير.

ولقد أثنى العلماء عليه فقال الذهبي: "كان رأسًا فِي التذكير بلا مدافعة".

وقال الذهبي أيضًا: "الشيخ الإمام العلامة الحافظ المفسِّر شيخ الإسلام، وفخر العراق".

وقال ابن الدبيثي: "شيخنا جمال الدين، صاحب التصانيف فِي فنون العلوم والتفسير والفقه والحديث والتواريخ، وغير ذلك.

وإليه انتهت معرفة الحديث وعلومه والوقوف على صحيحه وسقيمه، وكان من أحسن الناس كلامًا، وأتمهم نظمًا، وأعذبهم لسانًا.

وقد ألف كتبًا كثيرة جدًّا إلى درجة أن ألف كتب فيما ألفه من الكثير من الكتب ومن الرسائل.

وتوفي -رحمه الله تعالى- ليلة الجمعة بين العشاءين، الثالث عشر من شهر رمضان المبارك، سنة سبع وتسعين وخمسمائة فِي داره بقطفنا، وغلقت الأسواق يوم وفاته، واجتمع خلق كثير، وصلى عليه ابنه أبو القاسم علي، وكان يومًا مشهودًا.

وبات عند قبره خلق كثير طول شهر رمضان؛ يختمون الختمات بالشمع والقناديل، رحمه الله رحمة واسعة.

أما كتابه فنستشف منهجه من مقدمته، فقد قال بعد أن حمد الله تعالى وأثنى عليه، وصلى على رسوله ﷺ قال: "وبعد فهذا كتاب نذكر فيه مذهبنا فِي مسائل الخلاف، ومذهب المخالف.

ونكشف عن دليل المذهبين من النقل كشف مناصر لا نميل لنا، ولا علينا فيما نقول، ولا نجازف، وسيحمدنا المطَّلع عليه إن كان مُنصفًا والواقف، ويعلم أن أولى بالصحيح من جميع الطوائف، والله الموفق لأرشد الطرق وأهدى المعارف".

ثم بيَّن السبب فِي تأليف هذا الكتب وذكره فِي هذه السطور القليلة.

هو أنه يذكر أدلة مذهبه ويؤيدها؛ لأنه يرى أنها هي الصحيحة، ويذكر أدلة مذهب المخالفين وينقدها.

وألف ابن عبد الهادي كتابًا بيَّن فيه بعض ما ذهب إليه ابن الجوزي من التضعيف، بيَّن أنه صحيح بشواهده، وبيَّن أن ما ذهب إليه فِي بعض الأحيان فيه من الضعف، رغم أنه صححه، وسماه (تنقيح التحقيق) وهو فِي ثلاثة مجلدات.

بيَّن ابن الجوزي بعد ذلك السبب فِي تصنيف هذا الكتاب فقال: "كان السبب فِي إثارة العزم لتصنيف هذا الكتاب أن جماعة من إخواني ومشايخي فِي الفقه كانوا يسألونني فِي زمن الصبا جمع أحاديث التعليق، وبيان ما صح منها، وما طعن فيه، وكنت أتوانى عن هذا لشيئين:

**أحدهما:** اشتغالي بالطلب.

**والثاني:** ظني أن ما فِي التعليق فِي ذلك يكفي. فلمَّا نظرت فِي التعليق رأيت بضاعة أكثر الفقهاء فِي الحديث مزجاة، يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح، ويعرض عن الصحاح، ويُقلد بعضهم بعضًا فيما ينقل ثم قد انقسم المتأخرون ثلاثة أقسام:

**القسم الأول:** قوم غلب عليهم الكسل، ورأوا أن فِي البحث تعبًا وكلفة، فتعجلوا الراحة، واقتنعوا بما سطره غيرهم.

**والقسم الثاني:** قوم لم يهتدوا إلى أمكنة الأحاديث، وعلموا أنه لا بد من سؤال من يعلم هذا، فاستنكفوا عن ذلك.

**والقسم الثالث:** قوم مقصودهم التوسع فِي الكلام طلبًا للتقدم والرياسة، واشتغالهم بالجدل والقياس، ولا التفات لهم إلى الحديث لا إلى تصحيحه، ولا إلى الطعن فيه، وليس هذا شأن من استظهر لدينه، وطلب الوثيقة فِي أمره،

ولقد رأيت بعض الأكابر من الفقهاء، ويقول فِي تصنيفه عن ألفاظ قد أخرجت فِي الصحاح: "لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذه الألفاظ" ويرد الحديث الصحيح، ويقول: هذا لا يعرف. وإنما هو لا يعرفه، ثم رأيته قد استدل بحديث زعم أن البخاري أخرجه، وليس كذلك ثم نقله عن مُصنف آخر كما قال تقليدًا له، ثم استدل فِي مسألة فقال: دليلنا ما روى بعضهم أن النبي ﷺ قال كذا، ورأيت جمهور مشايخنا يقولون فِي تصانيفهم: دليلنا ما روى أبو بكر الخلال بإسناده عن رسول الله ﷺ ودليلنا ما روى أبو بكر عبد العزيز بإسناده، ودليلنا ما روى ابن بطة بإسناده، وجمهور تلك الأحاديث فِي الصحاح، وفي السند غير أن السبب فِي اقتناعهم بهذا التكاسل عن البحث".

أقول: "وما أشبه الليلة بالبارحة" فالأحاديث التي صححها بعض علمائنا الأقدمين، نعمد إلى بعض المُحدِّثين، ونقول صححه فلان صححه فلان، دون أن نذكر من صححه من علمائنا الأقدمين، والله المستعان.

ويستمر ابن الجوزي فيقول: "والعجب ممَّن ليس له شغل سوى مسائل الخلاف، ثم قد اقتصر منها فِي المناظرة على خمسين مسألة، وجمهور هذه الخمسين لا يستدل فيها بحديث، فما قدر الباقي حتى يتكاسل عن المبالغة فِي معرفته.

وألوم عندي ممَّن قد لُمته مِن الفقهاء جماعة من كبار المحدِّثين عرفوا صحيح النقل وسقيمه، وصَنَّفوا فِي ذلك، فإذا جاء حديث ضعيف يخالف مذهبهم، بيَّنوا وجهَ الطعنِ فيه، وإن كان موافقًا لمذهبهم سكتوا عن الطعن فيه، وهذا يُنبئ عن قِلة دين، وغلبة هوى.

ثم روى بسنده عن وكيع بن الجراح -رحمه الله- يقول: "أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم". ثم قال: وهذا حين

شروعنا فيما انتدبنا له من ذكر الأحاديث، معرضين عن العصبية التي نعتقدها فِي مثل هذا حرامًا، ولو ذكرنا كل حديث بجميع طرقه وأشبعنا الكلام فيها لطال ومل، وإنما هذا موضوع للفقهاء، وغرضهم يحصل على اختصار، وللمحدِّثين فيه يدٌ بقليل من البسط والأسانيد، والله الموفق".

فمن هذا كله ندرك أنه يذكر التعاليق، وأظن التعاليق معناها الأحاديث المعلقة التي ذكرها الفقهاء دون إسناد، وهو يذكر أدلة مذهبه، ويبيِّن ما فيها من صحة أو يُؤيدها، ويذكر على الرغم من أنه قال إنه هو يذكر ما للمذهب وما عليه، ويذكر آراء وأدلة المخالفين، ويبيِّن ما فيها من ضعف.

وقد قسَّمَ كتابَه إلى كُتبٍ وأبوابٍ فِي الفقه، فبدأ مثلًا بكتابِ الطهارةِ، ونقرأ بعض مسائله؛ ليتبيَّن لنا منهج الكتاب، أو لِيتضح لنا أكثر منهج الكتاب، فهو يقول: "مسألة -وهذه هي المسألة الأولى- الطهور: هو الطاهر فِي نفسه المطهر لغيره، فهو من الأسماء المتعدية، أي: يتعدى، فهو طاهر فِي نفسه ويتعدى إلى غيره، فيطهر غيره.

وقال الحنفية: "هو من أسماء اللازمة، فهو بمعنى الطاهر. أي: هو طاهر فِي نفسه فقط، هذا ما يدل عليه اللفظ، قد استدل أصحابنا؛ أي: الحنابلة بحديثين؛ أي فِي هذه المسألة بحديثين:

الحديث الأول: ذكر الحديث بإسناده، وهو يذكر الأحاديث بإسناده عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: ((أُعطيت خمسًا لم يعطهن أحد قبلي ...)) فذكر منهن ((وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا)).

وهذا طريق البخاري من الصحيح، وقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ((فضلت على الأنبياء بست ...)) فذكر منهن ((وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا))، وقد رواه مسلم من حديث حذيفة.

وذكر بسنده الحديث عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: ((فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجدًا، وجعلت تربتها لنا طهورًا إذا لم نجد الماء)) وقال: انفرد بإخراجه مسلم.

قال أصحابنا: لو أراد بقوله "طهورًا" أنه طاهر لم يكن فِي ذلك فضيلة؛ لأن ذلك طاهر فِي حق سائر الأنبياء؛ أي إن الفضيلة تكون فِي تعديه إلى طهارة غيره؛ بمعنى أنه طاهر فِي نفسه، وطهور لغيره.

هذا هو الحديث الأول الذي ذكره، ثم قال: الحديث الثاني، وروى بسنده عن قتيبة -أي بن سعيد عن مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من بني آل الأزرق: أن المغيرة بن أبي بردة أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: سأل رجل رسول الله ﷺ: إنا نركب فِي البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته)) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وروى بسنده أيضًا هذا الحديث عن جابر بن عبد الله < قال فِي البحر: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته)) قال أحمد: وحدَّثنا عبد الرحمن قال: حدَّثنا مالك عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة الزرقي عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال فِي ماء البحر: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته)) فهذا طريق ثالث، قد رويناه أيضًا من حديث أبي بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وقال: "واحتجاج أصحابنا منه أنه لو أراد بالطهور الطاهر لم يكن جوابًا عن السؤال؛ لأن من الطاهرات ما يجوز التطهر به وما لا يجوز؛ فعلم أن الطهور اسم يختص بما يتطهر به.

هذا ما قاله ابن الجوزي فِي هذه المسألة، ومراده من هذا الكلام الأخير: أن من الطاهرات ما يجوز التطهر به، وما لا يجوز أن ماء البحر نفسه هو طاهر، وكان هذا معروفًا، إنه ليس نجسًا، لكن هل يتطهر به أو لا يتطهر؟ فكانت إجابة رسول الله ﷺ أنه يتطهر به، ولم يكن يريد بذلك أنه طهور بمعنى طاهر فقط، وكذلك مثلًا الماء المستعمل هو طاهر بدليل أنه ينزل من أعضاء الوضوء على الثياب، ولا ينجسها، ومع ذلك قال بعض العلماء: "لا يجوز التطهر به فِي الوضوء أو الغسل".

ثم انتقل إلى مسألة أخرى، وهي مسألة: لا تنجس القلتان. أي: الجرتان من الماء بوقوع النجاسة فيهما إلا أن تكون بُولًا، وسوَّى الشافعيُّ بين الأنجاس فقال: "لا تنجس إلا إذا تغير طعمه أو لونه أو ريحه".

قال ابن الجوزي: "وسوَّى الشافعيُّ بين الأنجاس، وهو رواية لنا" وقال أبو حنيفة: "ينجس كل ما غلب على الظن وصول النجاسة إليه، فإن كان دون القلتين نجس كل حال". وقال مالك: "يعتبر تغير الصفات –أي: صفات اللون والطعم والرائحة- بالنجاسة". يقول ابن الجوزي: من أدلتنا ما أخبرنا به، وساق الحديث بسنده إلى ابن عمر { .

قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يسأل عن الماء يكون فِي الفلاة من الأرض، وما ينوبه من السباع والدواب، فقال رسول الله ﷺ: ((إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث)) أي: النجاسة، ثم روى الحديث برواية أخرى عن عبد الله بن عمر { ، أيضًا قال: سُئل رسول الله ﷺ عن الماء يكون بأرض الفلاة، وما ينوبه من السباع والدواب فقال: ((إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث))، فإن قيل: قد اختلف على أبي أسامة فتارة يرويه عن محمد بن جعفر بن الزبير، وتارة

عن محمد بن عباد بن جعفر. أي: هل هذا الاختلاف يعتبر علة مؤثرة فِي الحديث أو لا؟

فأجاب ابن الجوزي قال: "فالجواب أن الدارقطني قال: القولان صحيحان عن أبي أسامة، فإن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير، وعن محمد بن عباد جميعًا عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، فكان أبو أسامة تارة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر، وتارة يحدث به عن الوليد عن محمد بن عباد، ورواه محمد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

وكذلك رواه عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله، فقد صحَّت الروايتان عن عبيد الله وعبد الله، كلاهما عن ابن عمر.

تناول ابن الجوزي شيئًا آخر، وهو وجود الشك فِي قوله فِي بعض الروايات: "قلتين أو ثلاثًا" هل هذه العلة مؤثرة أو ليست مؤثرة كما سبق فِي العلة الأخرى؟

قال: فإن قِيل: قد رُوي بالشكِّ قلتين أو ثلاثًا، روى بسنده قال: أخبرنا ابن الحصين. وروى بسنده عن عبد الله بن عمر } قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا كان الماء قدر قلتين أو ثلاثًا لم ينجسه شيءٌ"، قال وكيعٌ: "الذي روى الحديث: القلة: الجرة".

ثم روى أيضًا رواية أخرى بسنده عن عبد الله بن عمر { أنه قال: "إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثًا لم ينجسه شيء".

فأجاب ابن الجوزي قال: قلنا قد اختلف عن حماد -حماد بن سلمة- لأن فِي الروايتين حماد، فروى عنه: إبراهيم بن الحجاج، وهدبة بن خالد، وكامل بن طلحة فقالوا: قلتين أو ثلاثًا، وروى عنه: عفان ويعقوب بن إسحاق

الحضرمي، وبشر بن السري، والعلاء بن عبد الجبار، وموسى بن إسماعيل، وعبيد الله بن محمد العيشي: "إذا كان الماء قلتين" ولم يقولوا ثلاثًا.

واختلف عن يزيد بن هارون، فروى عنه ابن الصباح بالشك، وروى عنه أبو مسعود بغير شك، فوجب العمل على قول من يشك؛ باعتبار أن هذا هو المتيقن. فإن قِيل: فقد روي "أربعين قلة" أي: "إذا كان أربعين قلة لم يحمل الخبث" ثم أتى بسنده عن جابر بن عبد الله بهذه الرواية قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا بلغ الماء أربعين قلة، فإنه لا يحمل الخبث)).

وأجاب عن ذلك بقوله: "والجواب أن هذا لا يرويه مرفوعًا غير القاسم. والقاسم هو -كما فِي السَّندِ- ابن عبد الله العمري الذي رواه عن محمد بن المنكدر.

قال أحمد بن حنبل: "القاسم ليس هو عندي بشيء، كان يكذب، ويضع الحديث ترك الناس حديثه". وقال يحيى بن معين: "هو كذاب خبيث". وقال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث".

وقال أبو زرعة: "لا يساوي شيئًا". وقال الدارقطني: "كان ضعيفًا كثير الخطأ". ووهم فِي إسناده. وخالفه: روح بن القاسم وسفيان الثوري ومعمر، فرواه عن عن ابن المنكدر عن عبد الله بن عَمرو موقوفًا.

ورواه أيوب السختياني عن محمد بن المنكدر من قوله: لم يجازف به. أي: موقوفًا على محمد بن المنكدر، وقد رواه عبد الرحمن بن أبي هريرة، عن أبيه قال: "إذا كان الماء أربعين لم يحمل خبثًا" وخالفه غير واحد.

فرواه عن أبي هريرة فقالوا: "أربعين غربًا" أي: دلوًا، ومنهم من قال: أربعين دلوًا. إذن ليس أربعين قلة.

ثم التفت ابن الجوزي إلى أدلة المخالفين، فقال: "احتج أصحاب مالك -لأنه يخالف هذا- بأحاديث.

**الأول:** أخبر ابن الحصين إلى آخر السند الذي ساقه ابن الجوزي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((الماء لا يُنجسه شيءٌ))، وهذا متروك الظاهر بما إذا تغير".

**والحديث الثاني:** أخبرنا أبو الحسين بن عبد الخالق، وساق سنده عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال: ((الماء لا يُنجسه شيءٌ)) قال يحيى بن معين: "فضيل بن سليمان ليس بثقة، فضعف هذا الحديث".

**الحديث الثالث:** ما رواه ابن الجوزي بسنده عن ثوبان < قال: قال رسول الله ﷺ: ((الماء طهور إلا ما غلب على ريحه أو طعمه)) قال: هذا لا يصح، أما معاوية بن صالح الذي رواه فقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه.

وأما رشدين -فهو الذي رواه عن معاوية بن صالح- فهو ابن سعد قال يحيى بن معين: "ليس بشيءٍ". وقال أبو حاتم الرازي: "يحدث بالمناكير عن الثقات، وفيه غفلة". وقال النسائي: "متروك الحديث".

وقال أبو حاتم ابن حبان الحافظ: "كان يقرأ كل ما وقع إليه؛ سواء كان من حديثه أو لم يكن".

**الحديث الرابع:** رواه ابن الجوزي بسنده عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ قال: ((لا ينجس الماء شيء إلا ما غير ريحه أو طعمه)) قال الدارقطني: لم يرفعه غير رشدين ومعاوية بن صالح، وليس بالقوي، وخالفه الأحوص بن حكيم.

ورواه عن راشد بن سعد مرسلًا عن النبي ﷺ وقال أبو أسامة: عن الأحوص عن راشد قوله: لم يجاوز به راشدًا، وقد ذكرنا القدح فِي رشدين ومعاوية بن صالح.

**الحديث الخامس:** أما الحديث الخامس فقد رواه عن أبي سعيد الخدري بسنده قال: قِيل يا رسول الله: أنتوضأ من بئر بضاعة؟ وهي بئر يُلقى فيها الحيض، ولحوم الكلاب والنتن، فقال رسول الله ﷺ: ((إن الماء طهور لا ينجسه شيءٌ))، وقد رواه جماعة عن أبي أسامة، فقالوا: عبيد الله بن عبد الله، ورواه سليط بن داود، فقال: عن عبد الرحمن بن رافع، وقال مرة: عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع، ورواه يعقوب بن إبراهيم فقال: عن عبيد الله عن أبيه، فقد اضطربوا فيه. ورواه المقبري عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.

قال الدارقطني: "والحديث غير ثابت" وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز فِي كتاب (الشافي) عن أحمد أنه قال: "حديث بئر بضاعة صحيح". أي: هذا الحديث، والحديث صححه جمع من العلماء.

انتقل ابن الجوزي بعد أن ساق أدلة المالكية وضعفها إلى أدلة أصحاب الشافعي، فقال: احتج أصحاب الشافعي بما رواه بسنده عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((لا يبولنَّ أحدُكم فِي الماءِ الدائِم، ثُمَّ يتوضأ مِنه)) أخرجه البخاري، وفي لفظة ((ثم يغتسل فيه)) وأخرجه مسلم، وفي لفظه ((ثم يغتسل منه))، ووجه حُجتهم أنه لو كان فيه نجاسة غير البول منعت، فالبول كذلك.

وانتهت المسألة إلى هذا، وجدير بالذكر أن الشافعية يأخذون بهذا الحديث حديث القلتين، ويقولون به، ويخصصون الحديث الأخير، وهو صحيح أخرجه مسلم:

((لا يبولن أحدكم فِي الماء الدائم ثم يتوضأ منه)) يُخصصونه بما إذا كان الماء أقل من قلتين، أو إذا تغير لونه أو ريحه أو طعمه.

وهكذا يسير ابن الجوزي، يذكر أدلة مذهبه -مذهب الحنابلة- ويقويها ويؤيدها، ثم يذكر أدلة المخالفين قد يذكرها جملة واحدة، وقد يذكر أدلة بعضهم، ثم أدلة البعض الآخر، كما فعل فِي هذه المسألة، ردَّ أولًا على أدلة المالكية، ثم ردَّ بعد ذلك على أدلة أصحاب الشافعي.

وكما قلنا: إن ابن عبد الهادي قد تعقب ابن الجوزي فِي كتابه، وذكر ما له وما عليه فِي كتاب (تنقيح التحقيق) فيذكر ما ذكره ابن الجوزي ثم يزيد عليه بما يراه من تعقيب على ما فعل ابن الجوزي.

وجدير بالذكر أن ابن عبد الهادي من الحنابلة أيضًا، وإن شاء الله تعالى سنقرأ هذه النصوص فِي كتابه ليستفيد الطالب من هذين الكتابين جملة.

# تخريج أحاديث الكتب (٣) - التأليف في أحاديث الأحكام

## عناصر الدرس


العنـــــــصر الأول : كتاب (تنقيح التحقيق) لابن عبد الهادي ٧٩

العنـــصر الثـــاني : التأليف في أحاديث الأحكام ٨٧

العنـــصر الثالـــث : كتب عبد الحق الإشبيلي الثلاثة في الأحكام ٨٨

## كتاب ( تنقيح التحقيق ) لابن عبد الهادي

كنا قد تكلمنا عن كتاب (التحقيق) لابن الجوزي، وهو فِي أدلة الخلاف؛ أي: أدلة أحد المذاهب، وهو هنا المذهب الحنبلي؛ لأنه هو مذهب ابن الجوزي، وأدلة مخالفيه، فهو يتعرض لهذا وذاك، ويُقوِّي الأحاديث التي ذهب إليها الحنابلة، ويُضعِّف ما ذهب إليه غيرهم؛ لأنه يعتقد أنهم هم الذين كانت وجهتهم أو طريقتهم أو مذهبهم صحيح فِي الاستدلال.

وقد وعدنا أن نتعرض لكتاب يتعلق بهذا الكتاب، وهو كتاب (تنقيح التحقيق) لابن عبد الهادي.

وحقيقة ابن عبد الهادي من العلماء الذين هم فِي الفترة التي تلت هذه الفترة؛ لأنه توفي فِي القرن الثامن الهجري، فهو فِي الدور الخامس، ونحن بصدد الدور الرابع، لكن من المفيد أن نتعرض لهذا الكتاب؛ لأنه لا يجدر بالباحث أن يحصر نفسه فيما يقدمه له ابن الجوزي دون أن يرى وجهة غيره.

وحقيقة فابن الجوزي وابن عبد الهادي كلاهما من الحنابلة، ولكن رأى ابن عبد الهادي أن ابن الجوزي قد تعصب فِي عرض مذهب المخالفين أو أدلة المخالفين، فهو يقول: "وقد ضعَّف الحافظ أبو الفرج -رحمه الله- جماعة فِي موضع لما كان الحديث يخالف مذهبه، ثم احتج بهم فِي موضع آخر لما كان يوافق مذهبه".

ونقل ابن عبد الهادي عن الدارقطني بسنده إلى وكيع يقول: "أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم".

قال: "وهذا حين شروعنا فيما انتدبنا له من ذكر الأحاديث معرضين عن العصبية التي نعتقدها فِي مثل هذا حرامًا، ولو ذكرنا كل حديث بجميع طرقه، وأشبعنا

الكلام فيها لطال ومل، وإنما هذا موضوع للفقهاء، وغرضهم يحصل مع الاختصار وللمحدثين فيه حظ بقليل من البسط والأسانيد، والله الموفق".

ويجدر بنا أن نتذكر أن الحازمي الذي عاش فِي هذه الفترة من كتب التخريج (نصب الراية فِي أحاديث الهداية) والرجل حنفي المذهب، ومع ذلك، فهو يعرض بكل أمانة ودقة ما لهم وما عليهم دون أن يجنح إلى هذا أو ذاك، وإن كان يحشد من الطرق ما يُؤيد ما يذهب إليه الحنفية، لكنه لا يبخس الآخرين حقهم، وتحس بأنه منصف، وبأنه محدِّثٌ يعطي للأحاديث ما لها وما عليها.

لذلك؛ فمن يتعرض لكتاب (نصب الراية) لا يحتاج إلى كتاب غيره، كما يحتاج إلى كتاب آخر من يقرأ التحقيق من مثل كتاب ابن عبد الهادي (تنقيح التحقيق)، وقد تعرضنا لمسألتين عند ابن الجوزي، وفي أول الكتاب فِي كتاب الطهارة، المسألة الأولى، والمسألة الثانية، وابن عبد الهادي يذكر نصَّ ابن الجوزي ثم يزيد عليه أو يتعقبه بما يشاء.

فابن الجوزي ذكر فِي مسألة الطهور: هو الطاهر فِي نفسه، المطهر لغيره. وأن الحنفية قالوا: الطهور بمعنى الطاهر. ذكر حديث: ((أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد قبلي))، وبيَّن أنه أخرجه البخاري ومسلم، والحديث الثاني هو ما رواه الترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة حديث ((هو الطهور ماؤه، الحل ميتته))، هذا ما ذكره ابن الجوزي وقرأناه، لكن بعد أن نقل ابن عبد الهادي ذلك زاد، وهو فِي زيادته يكتب "ز" حرف الزاي.

قال: وقد روى هذا الحديث -أي: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته))- الإمامُ أحمد وأبو داود، وابنُ ماجه، وأبو بكر بن خزيمة، وأبو حاتم بن حبان فِي صحيحيهما، وهو حديث مختلف فِي إسناده، فقِيل: عن صفوان بن سليم عن

سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة كما تقدم، وقِيل: عنه عن عبد الله بن سعيد المخزومي. وقِيل: عنه عن سلمة بن سعيد عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة. وقِيل: عن المغيرة بن أبي بردة عن أبيه عن أبي هريرة.

قال: ورواه يزيد بن أبي حبيب عن الجلاح أبي كثير، عن كثير بن سلمة المخزومي، عن مغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة. وقال الترمذي أيضًا: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح.

ولا زال ابن عبد الهادي يتكلم. قال البيهقي: وإنما لم يخرجه البخاري ومسلم فِي الصحيح لأجل اختلاف وقع فِي اسم سعيد بن سلمة، والمغيرة بن أبي بردة، وقد جمعت فِي حديث أبي هريرة هذا، وشواهده من الأحاديث جزءًا كبيرًا.

قال -رجع مرة أخرى إلى ابن الجوزي: وقد روى الحديث عن جابر عن عبد الله قال فِي البحر: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته)) فزاد ابن عبد الهادي -والحديث عن جابر زاد- قال: حديث جابر رواه: ابن ماجه، وأبو حاتم والدارقطني، وأبو القاسم بن أبي الزناد؛ أي: الذي روى هذا الحديث صدوق، وإسحاق بن حازم، وثقه أحمد وابن معين.

وقد روينا أيضًا من حديث: أبي بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال ابن عبد الهادي: "واحتجاج أصحابنا منه -أي: الحنابلة- أنه لو أراد بالطهور الطاهر لم يكن جوابًا عن السؤال؛ لأن فِي الطاهرات ما يجوز التطهر به، وما لا يجوز؛ فعْلم أن الطهور اسم يختص بما يتطهر به". هذا كلام ابن الجوزي.

فزاد ابن عبد الهادي: قد قِيل: "إن الطهور لازم لفظًا متعد معنى". قال شيخُنا > : والتحقيق فِي هذا أن يقال: إن الطهور هنا ليس معدولًا عن الطاهر حتى يشاركه

فِي اللزوم والتعدي بحسب اصطلاح النحاة كما يقال: ضارب ومضروب، وآكل ومأكول، ونائم ونئوم، ولكن من أسماء الآلات التي تفعل بها، فإنهم يقولون: طهور، ووجور، وسعوط، ولدود، وفطور، وسحور لما يتطهر به، ويوجر به، ويلد به، ويفطر عليه، ويتسحر به. ويقولون: طهور، ووجور، وسعوط، ولدود وفطور، وسحور، بالضم للمصدر الذي هو الاسم ما يفعل به بالضم والفتحة، ويعني إذا كان يراد المصدر يقال: طهور. أما إذا أريد ما يتطهر به فيقول: طهور، وهكذا فِي الأسماء الأخرى، وهذا معروف مشهور عند أهل العلم بالعربية وغيره من الفقهاء والمحدثين، وإذا كان كذلك، فالطهور اسم لما يتطهر به.

وكذلك قال تعالى فِي الآيتين: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، وفي الأخرى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]، وأما اسم طاهر، فإنه صِفةٌ محضةٌ لازمة، لا تدل على ما يتطهر به أصلًا، فصار الفرق بين الطاهر والطهور من جهة اللزوم والتعدية المعنوية الحكمية الفقهية، لا من جهة اللزوم والتعدية النحوية.

وبهذا التحرير يزول الإشكال ويظهر قول من فرق بين طاهر وطهور من هذه الجهة، لا كمن سوى بينهما من أصحاب أبي حنيفة، ولا كمن فرق بينهما تفرقًا غير جار على مقاييس كلام العرب من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، رحمهم الله، والله أعلم.

فانظر كيف فصل القول فِي ذلك، وزاد الكثير على ابن الجوزي.

وفي المسألة الثانية عند ابن الجوزي –وقد سبق الكلام عنها- نجد أنه قد استدل على أن الماء بقدر جُرتين لا ينجس، بما رواه أحمد بسنده عن ابن عمر قال:

سمعت رسول الله ﷺ وهو يسأل عن الماء يكون فِي الفلاة من الأرض إلى آخره فقال: ((إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث))، ثم رواه من طريق آخر عن ابن عمر، ثم بيَّن الاختلاف فيه، وبيَّن أن هذا الاختلاف غير مؤثر فِي العلة، كما ذكرنا.

ثم روى أحاديث أخرى بيّن أن الاختلاف فيها ليس علة مؤثرة، وهنا يزيد ابن عبد الهادي بقوله: وقد روى حديث القلتين أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضًا بطرق، رواه ابن خزيمة وابن حبان فِي صحيحيهما، والحاكم فِي (المستدرك)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتج جميعًا بجميع رواته، ولم يخرجاه، وأظنهما -والله أعلم- لم يخرجاه لخلاف فيه على أبي أسامة عن الوليد بن كثير.

وقال ابن معين - قال: هذا إسناد جيد. فقِيل له: ابن علية. أي: ابن علية رواه بطريق ربما يكون فيه عِلة، فقال يحيى: وإن لم يحفظه ابن علية. فالحديثُ حديثٌ جيدُ الإسناد، هو ابن علية أنكر أنه روى هذا الحديث؛ لأنه ربما قد نسِيَهُ أو قال شيئًا فيه. فقال يحيى: وإن لم يحفظه ابن علية، فالحديث حديث جيد الإسناد.

واستمر ابن عبد الهادي فِي قوله: وقال البيهقي: إسناده صحيح موصول، ورواه حماد بن زيد عن عاصم بن المنذر، عن عبيد الله بن عمر، عن أبيه موقوفًا.

وكذلك رواه إسماعيل بن علية عن عاصم بن عمر، عن شيخٍ له عن ابن عمر موقوفًا، وروى زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال: ((إذا كان الماء قلتين لا ينجسه شيءٌ))، وروى عبيد الله بن الحسين المصيصي، عن محمد عن زائدة فرفعه، والصواب الموقوف.

وروى شريك عن أبي إسحاق عن مجاهد قال: ((إذا كان الماءُ قلتين لم ينجسه شيء))، قال ابن عبد الهادي أيضًا: "وقد تكلم الدارقطني على هذا الحديث كلامًا طويلًا غير ما ذكره المؤلف، كتبته وغيره من كلام الأئمة فِي جزء مفرد، وقد ذكر الإمام أبو عمر بن عبد البر فِي كتاب "التمهيد" له هذا الحديث قال: هو حديث يرويه محمد بن إسحاق، والوليد بن كثير جميعًا عن محمد بن جعفر بن الزبير.

وبعض رواة الوليد بن كثير يقول فيه: عنه - أي: عن وليد- عن محمد بن عباد بن جعفر، يختلف عن الوليد أنه قال فيه: عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه. ومحمد بن إسحاق يقول فيه: عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعًا أيضًا.

فالوليد يجعله عن عبد الله بن عبد الله، ومحمد بن إسحاق يجعله عن عبيد الله بن عبد الله، وطبعًا عبد الله بن عبد الله بن عمر هذا ضعيف، وعبيد الله ثِقة.

ورواه عاصم بن المنذر، فاختلف فيه عليه، وقال أيضًا فيه حماد بن سلمة: عن عاصم المنذر هو عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر.

وقال فيه حماد بن زيد: عن عاصم بن منذر عن أبي بكر بن عُبيد الله عن عبد الله بن عمر. وقال حماد بن سلمة فيه: "إذا كان الماء قلتين أو ثلاثًا لم ينجسه شيء" وبعضهم يقول: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث".

وهذا اللفظ محتمل للتأويل، ومثل هذا الاضطراب فِي إسناده يوجب التوقف على القول بهذا الحديث على أن القلتين غير معروفتين، ومحال أن يتعبد الله تعالى عباده بما لا يعرفونه.

وقال الطحاوي: "هذا حديث صحيح، لكن تركناه لعدم علمنا بالقلتين". وقال الخطابي: "ويكفي شاهدًا على صِحته كون لزوم أهل الحديث صححوه، وقد صححه جماعة المتأخرين، واستشكلوا من جهة أن القلتين قد لا يعلم قدرهما".

ثم نقل ما رواه ابن الجوزي فِي مسألة: إذا كان الماء أربعين قلة، وظل يستمر فِي النقل عن ابن الجوزي حتى جاء إلى الحديث الذي فيه: عن أبي أمامة الباهلي، عن النبي ﷺ: ((لا ينجس الماء شيء إلا ما غير ريحه أو طعمه)) فزاد ابن عبد الهادي: وقد روى حديث أبي أمامة: ابن ماجه فِي سُننه، والبيهقي من طريق رشدين أيضًا، وفي لفظ البيهقي: ((إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيءٌ إلا ما غلب عليه ريحه أو طعمه))، قال: كذا وجدته، ولفظ القلتين فيه غريب. وقال أبو حاتم الرازي: يوصله رشدين بن سعد، وليس بالقوي، والصحيح أنه مرسل.

وقال الشافعي: هذا الحديث لا يثبت أهل الحديث مثله، لكنه قول العامة، لا أعلم بينهم خلافًا. أي: الإمام الشافعي يرى أن الحديث فيه ضعف من ناحية الإسناد، لكنه هو قول جمهور العلماء يأخذون به.

وقد روى أبو القاسم البغوي عن أحمد أنه قال فِي رشدين: "أرجو أنه صالح الحديث". وضعَّفه أيضًا: الفلاس وأبو زرعة والدارقطني.

وقال الجوزجاني: "عنده معاضيل ومناكير كثيرة". أي: مقطوعات، جمع مُعضل، وسمعت ابن أبي مريم يثني عليه فِي دينه. وقال قتيبة بن سعيد: "كان لا يبالي؛ ما دفع إليه قرأه". قال ابن عُدي: "عامة أحاديثه عمَّن يرويه عنهم، ما أقل فيها ما يتابعه أحد عليها، وهو مع ضعفه يكتب حديثه". أي: للاستشهاد وللاعتبار.

وقال ابن يونس: "كان رجلًا صالحًا، لا يُشك فِي صلاحه وفضله، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط فِي الحديث". وقال البيهقي: "أخبرنا أبو عبد الله الحافظ إلى آخره". وروى هذا الحديث عن أبي أمامة وقال: والحديث غير قوي، والله أعلم.

وقال أبو أحمد بن عدي فِي كتاب (الكامل): عن راشد بن سعد عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ((الماء لا ينجس إلا ما غير ريحه أو طعمه)).

قال ابن عدي: هذا الحديث لا يوصله عن ثور إلا حفص بن عمر الأيلي، وأحاديثه كلها إما منكرة المتن أو منكرة الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب، ورواه رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة موصولًا أيضًا. ورواه الأحوص بن حكيم، مع ضعفه عن راشد بن سعد عن النبي مرسلًا، ولا يذكر أبا أمامة.

وقال الطحاوي: حدَّثنا محمد الحجاج، حدَّثنا علي بن معبد، حدَّثنا عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: ((الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على لونه أو طعمه))، قال الطحاوي: هذا منقطع، وأنتم لا تثبتون المنقطع، ولا تحتجون به.

ثم ذكر بعض الطرق التي رواها ابن الجوزي، وزاد عليها ابن عبد الهادي على طريقته.

وهكذا نرى أن ابن عبد الهادي أفاد إفادة كبيرة فِي تلك الأحاديث التي رواها ابن الجوزي مؤيدًا أو مضعفًا، ناقلًا أقوال أئمة الحديث بإسهاب فِي رواة الحديث أو فِي الحديث نفسه، فلا يستغني عنه الباحث عندما يريد أن يستفيد من ابن الجوزي فِي كتابه، والله تعالى أعلم.

## التـــأليف في أحاديـــث الأحكـــام

ونتقل إلى فنٍّ آخر من الفنون التي أُلفت فِي هذه الفترة فِي الدور الرابع، وهو التأليف فِي أحاديث الأحكام، وأمامنا عدة كتب فِي ذلك، وهي: العمدة الكبرى، والصغرى لعبد الغني المقدسي، و(الأحكام الشرعية الثلاثة).

ولسوف نتعرف إلى عبد الغني المقدسي إن شاء الله تعالى، وهو من المحدِّثين الكبار، والذين لهم مؤلفات كثيرة فِي هذه الفترة، ونريد أن نتعرف على كتابيه (الأحكام الكبرى)، و(الأحكام الصغرى).

### (الأحكام الكبرى)، و(الأحكام الصغرى) للمقدسي:

أما (الأحكام الصغرى): فهي التي اشتهرت عند العلماء بالأحكام أو بالعمدة فقط؛ أي: إذا قلنا كتاب (العمدة) للمقدسي، فإنما يراد به (العمدة الصغرى)، وهو قد جمع فيه أحاديث الأحكام.

وانتقاها مما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم؛ ولذلك جاءت أحاديثها قليلة، لكنه ألَّف كتابًا آخر فِي (العمدة) الكبرى، ونسميه الكبرى بالنسبة إلى (العمدة الصغرى).

هذا، ولم يتقيد فيه عبد الغني المقدسي بما اتفق عليه الشيخان، وإنما أتى بأحاديث الأحكام مما اتفق عليه الشيخان ومن غيره، ومن هنا جاءت (العمدة الكبرى) أحاديثها كثيرة.

والمصادر التي استقى منها عبد الغني أيضًا كثيرة، ولكنه تقيَّد فيها بما هو صحيح عنده، وقد حققتُ هذا الكتاب، ولم أجد فيه إلا القليل النادر مما يُقال إنه

ضعيف لِذاته، فربما يكون الحديث ضعيفًا لكنه يتقوى بالشواهد والمتابعات، أما الحديث الذي لا يتقوى، فهو قليل قليل جدًّا فِي هذا الكتاب، وربما هو يعتبره -عبد الغني- من الأحاديث الصحيحة.

ثم لسنا بحاجة إلى أن نقول إن (العمدة الصغرى) صحيحة؛ لأننا قلنا إنها اقتصرت على ما اتفق عليه الشيخان؛ ولذلك جاء ابن النقاش المغربي والمصري بعد ذلك فألَّفَ (إحكام الأحكام) مستدركًا على عبد الغني المقدسي وقال: إنه بذلك ترك الكثير من أحاديث الأحكام، وهذه الأحاديث قد تكون فِي البخاري فقط أو قد تكون فِي مسلم فقط، فكثير منها صحيح، وقد تركه لهذا الشرط الذي قلَّلَ أحاديث الأحكام عنده، وبدت فيه أحاديث الأحكام قليلة.

وكتاب (إحكام الأحكام) أيضًا حققته، وخرَّجت ما فيه من الأحاديث، وفيه أحاديث ضعيفة، لكن لا شك أن هذه الأحاديث الضعيفة أخذ بها الفقهاء لقرائن أو لأنها بالطرق تتقوى.

## كتب عبد الحق الإشبيلي الثلاثة في الأحكام

ننتقل إلى كُتبِ عبد الحقِّ الإشبيلي الثلاثة، وهي: الأحكام الشرعية: الكبرى، والوسطى، والصغرى. كل منها كتاب قائم بذاته، ونتعرف على عبد الحق قبل أن نتعرف على كتبه.

### عبد الحق الإشبيلي:

هو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الأندلسي الإشبيلي، وولِد بإشبيلية، واختلف فِي تاريخ مولده على ثلاثة أقوال. وقِيل: إنه ولِد سنة عشر

وخمسمائة. وقِيل: سنة أربع عشرة وخمسمائة. وقِيل: سنة ست عشرة وخمسمائة.

ونشأ أبو محمد فِي إشبيلية، وليس لدينا تصور واضح عن نشأته المبكرة وأسرته، وتعد هذه الفترة التي عاش فيها أبو محمد فِي إشبيلية من أخصب الفترات بالنسبة لشيوع العلوم العربية والإسلامية، ولا ريب أن ذلك كان له أبلغ الأثر فِي تكوين شخصيته، ولقد تلقى الحديث، والفقه، واللغة، وغيرها، وسمع لكبراء مشايخ إشبيلية، واجتهد فِي التحصيل والحفظ والإتقان، وتتلمذ لشيخ المقرئين والمحدِّثين أبي الحسن شريح بن محمد الرعيني، وهو آخر من أجاز له مروياته وتواليفه.

وفي سَنة إحدى وأربعين وخمسمائة من الهجرة، وقعت فتنة كبرى فِي إشبيلية، وذلك أن الموحدين قضوا على المرابطين فِي المغرب، ثم اتجهوا إلى الأندلس، ودخلوا إشبيلية فِي نفس العام بعد حصارها، واستحلوا سفك الدماء فيها، ونهب الأموال، فخرج منها أبو محمد إلى لبلة -بلدة بالأندلس- وقد ناهز الثلاثين من عمره المبارك، واستقر فيها بضع سنين، سمع فِي غضونها من أكابر علمائها، وأشاهر حفاظها، وتتلمذ لهم ولازمهم، منهم أبو الحسن خليل بن إسماعيل السكوني، وأبو جعفر أحمد بن أبي مروان مؤلف (المنتخب المنتقى)، الذي بنى عليه عبد الحق أحكامه.

ويبدو أن عبد الحق تأهل علميًّا فِي لبلة؛ إذ ألف كتابين كبيرين نُهبا منه فيما بعد فِي فتنة أخرى، وهما (الجامع الكبير) فِي الحديث، و(جامع الكتب الستة)، لكن الفتن والحروب لم تلبث أن عكرت عليه صفو هذا الهدوء؛ إذ اقتحم لبلة أحد الثوار على الموحدين، ثم استردها منه والي الموحدين على قرطبة وإشبيلية، واعتبر أهل لبلة كلهم عصاة، فأوقع فيهم بالسيف، وباع نساءهم وأولادهم،

وقدرت القتلى بثمانية آلاف، من بينهم أعيان العلماء، كالفقيه المحدث أبي جعفر بن أبي مروان، وامتحن من نجا من القتل، كالعلامة الفقيه أبي بكر محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرج ثم الإشبيلي المالكي.

أما عبد الحق، فقد امتحن فِي كتبه فنهبت، وكانت هذه الفتنة فِي سنة تسع وأربعين وخمسمائة من الهجرة، فارتحل إلى بجاية، ويبدو أن رحيله إليها لم يكن مقصودًا بادئ الأمر، وكانت بجاية فِي ذلك الوقت تعيش أزهى عصورها العلمية، فأضحت مثابة للعلماء، ومنارة لأنواع من العلوم والمعارف، وكانت طريقًا للحجيج بسبب موقعها الفريد.

قال الذهبي: "سكن مدينة بجاية فنشر بها علمه، وصنف التصانيف، واشتهر اسمه، وسارت بأحكامه الصغرى والوسطى الركبان، ويلقي الضوء على حياة عبد الحق ببجاية أبو جعفر الضبي صاحب (بغية الملتمس) وأحد تلاميذه الذين عرفوه عن كثب.

ويقول فِي ذلك: "صحبته مدة مقامي ببجاية وسامرته". ويوضح المقري فِي (نفح الطيب) أن هذه الصحبة كانت أثناء رحلة حِجه.

يقول الضبِّيُّ أبو محمد الخطيب ببجاية -يقصد عبد الحق: فقيه، مُحدِّث، مشهور، حافظ، زاهد، فاضل، أديب، شاعر، له تواليف حسان، قرأت عليه بعضها، وناولني أكثرها، وكان -رحمه الله- متواضعًا متقللًا من الدنيا، قَسَّمَ نهارَه على أقسامٍ، كان إذا صلى الصبح فِي الجامع أقرأ إلى وقت الضحى، ثم قام فركع ثماني ركعات، ونهض إلى منزله، واشتغل بالتأليف إلى صلاة الظهر، فإذا صلى الظهر أدى الشهادات، وقُرئ عليه فِي أثناء ذلك إلى العصر، فإذا صلى العصر مشى فِي حوائج الناس.

وكان لا يدخل بجاية أحد من الطلبة إلا سأل عنه، ومشى إليه وآنسه بما يقدر عليه.

واستمر عبد الحق ببجاية حتى توفي بها بعد محنة لحقته من الدولة، وقد توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.

وكان أول ما صنَّف من أحكامه الثلاثة (الأحكام الشرعية) الكبرى، والوسطى، والصغرى، كان أول ما صنَّف منها (الأحكام الكبرى)، جمع فِي أحاديث الأحكام وغيرها من الآداب والرقائق ونحوها، وفيه يسوق أبو محمد الأحاديث بأسانيد المصنفين.

فهو يقول مثلًا: مسلم بن الحجاج -رحمه الله تعالى- ثم يسوق سنده إلى أن ينتهي من الحديث، وهكذا.

وكل أحاديثه تقريبًا فيها كما خبرتها صحيحة، فهو كان يقتصر على الأحاديث الصحيحة التي ليست فيها مشكلات.

وقد طبع هذا الكتاب لكنه غير كامل؛ لأن النسخة التي هي معروفة، وطبع عليها ليست بكاملة، ففيها خرق كبير جدًّا فِي وسط الكتاب. وأما (الأحكام الصغرى) فهي أيضًا صحيحة.

ولكنه اقتصر فيها على الأحاديث الصحيحة، وحذف الأسانيد منها، وهذا ما يجعلها تختلف عن الكبرى وهي صغيرة الحجم، ويبدأ بالمصنف ثم يذكر الصحابي؛ أي: مثلًا يقول: مسلم عن أبي هريرة قال، ثم يذكر الحديث.

ويجدر بنا أن نقرأ مقدمته لكتاب (الأحكام الصغرى)، ثم نعرِّف بـ(الأحكام الوسطى) ونقرأ مقدمتها؛ ليتبين لنا منهج عبد الحق فيها.

قال بعد الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ: "أما بعد، وفقنا الله أجمعين لطاعته، وأمدَّنا بمعونته، وتوفانا على شريعته، فإني جمعت فِي هذا الكتاب متفرقًا من حديث رسول الله ﷺ فِي لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب، وذِكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك مما تُميز حافظها، وتُسعد العاملين بها.

وتخيرتها صحيحة الإسناد، معروفة عند النقاد، قد نقلها الأثبات، وتداولها الثقات، أخرجتها من كتب الأئمة، وهُداة الأمة: أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي.

وفيه أحاديث من كتب أخر، أذكرها عند ذكر ما أُخرج منها، إذا ذكرت الحديث لواحد ممَّن أخرجت حديثه، فكل حديث أذكره بعد ذلك فهو له. بمعنى أن يقول مسلم ثم يذكر الحديث".

ويقول: "وعن أبي هريرة بعد ذلك حديث آخر، يكون هذا من مسلم أيضًا، فعل ذلك فِي (الصغرى) التي نقرأ مقدمتها.

وكذلك فِي (الوسطى)، فهو له ومن كتابه، وعن ذلك الصاحب المذكور فيه حتى أذكر غيره، وأسمي سواه.

وربما تخللها كلام فِي تفسير لغة أو فِي شيء ما، وإذا ذكرت الحديث لأحدهم وقلت: زاد فلان كذا وكذا أو قال فلان كذا وكذا، فهو عن ذلك الصاحب، عن النبي ﷺ وإن لم أذكر الصاحب، ولا النبي ﷺ وإن كان من غيره سميته، وذكرت عمن أخرجته.

وربما وقع فِي هذا الكتاب ما قد تكلم فيه من طريق الإرسال والتوقيف، أو تكلم فِي بعض نقلته، وليس كل كلام يقبل؛ أي: هناك اختلاف فِي وجهات النظر، ولا كل قول به يعمل، ولو ترك كل ما تكلم فيه لم يبق بأيدي أهل هذا الشأن منه إلا القليل، وللكلام فِي هذا الموضوع موضع آخر، وهذا النوع المعتذر عنه فِي هذا المجموع قليل.

وربما نبهت على بعضه، وكتبت هذه الأحاديث مختصرة الأسانيد؛ لتسهل على من أراد حفظها، وتقرب على من أراد التفقه فيها، والنظر فِي معانيها؛ إذ التفقه فِي حديث رسول الله ﷺ هو المعنى المقصود، والرأي المحمود، والعمل الموجود فِي المقام المحضور، واليوم المشهود.

وإلى الله تعالى أرغب فِي أن يجعل ذلك خالصًا لوجهه مدنيًا من رحمته، مقربًا إلى جنته معينًا على أداء ما أوجب، منهضًا إلى ما فيه رغب، وإليه ندب، برحمته لا رب سواه، وهو المستعان وعليه التكلان، ولا حول، ولا قوة إلا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل".

هذه هي مقدمته التي نستشف منها منهجه فِي هذا الكتاب، فهو قد اقتصر على الأحاديث الصحيحة، وإذا كانت هناك أحاديث تكلم فيها بعض النقاد، فهذا من اختلاف وجهات النظر، وهو يحذف الأسانيد، وذكر مصادره الأساسية التي يعتمد عليها.

# تابع: التأليف في أحاديث الأحكام

## عناصر الدرس

**العنصر الأول** : مصادر الإشبيلي في الرواية ٩٧
**العنصر الثاني** : مصادر الإشبيلي في التجريح، وبيان علل الحديث ١٠٢
**العنصر الثالث** : منهج الإشبيلي في التعقيب على الأحاديث ١٠٩

## مصادر الإشبيلي في الرواية

سوف نتناول الإشبيلي فِي أحكامه الثلاثة: الوسطى، والصغرى، والكبرى. وبدأنا بالصغرى وأشرنا إلى الكبرى؛ لأنها ليست لها ميزة كثيرة، غير أنه يتحرى فيها الأخبار الصحيحة بالروايات الكاملة فِي المتون والأسانيد، ثم يشير إلى الزيادات، أو الاختلافات.

أما طريقة تقديمه للأحاديث فِي الكبرى، فهي طريقة تقديمه للأحاديث فِي الصغرى، وفي الوسطى أيضًا. أما الصغرى، فقد قرأنا مقدمتها فِي الدرس السابق، وتبيَّن لنا شرط عبد الحق فيها، وهو: أنه لا يورد إلا الأحاديث الصحيحة فيها، وأنه يجردها من الأسانيد.

وقد تكون هناك أحاديث قيل فيها غير الصحة، لكن أشار إلى أن ذلك من باب اختلاف وجهات النظر. ليس كل كلام -كما يقول- يُقبل، ولا كل قول به يُعمل، ولو ترك كل ما تكلم فيه لم يبق بأيدي أهل الشأن إلا القليل. وللكلام فِي هذا الموضوع موضع آخر.

هكذا قال عبد الحق. ثم قال: كتبت هذه الأحاديث مختصرة الأسانيد تسهل على من أراد حفظها، ورتب كتابه على كتابي البخاري ومسلم، فبدأ بالإيمان، وثم العلم، ثم بدأ بعد ذلك بالكتب الفقهية، ككتاب الطهارة، ثم الصلاة إلى آخره.

وهو يعتمد بالنسبة للصحيحين، إذا كان الحديث فِي المسلم، وفي البخاري، فإنه يذكر الحديث من مسلم فقط. أي: هو لا ينص على ما هو متفق عليه إلى غير ما هو متفق عليه، ولا يورد من حديث البخاري إلا مما ليس هو فِي مسلم إلا إذا كان البخاري يتميز بألفاظ، أو زيادات ليست عند مسلم.

بدأ بالحديث الذي هو عند مسلم في كتاب الإيمان، عن يحيى بن يعمر، قال: قال مسلم ثم قال: عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني. وهكذا استمر يقول حتى التقى مع عبد الله بن عمر الذي روى له حديث رسول الله ﷺ في الإيمان، والإسلام، والإحسان.

وهكذا يستمر، وقد بين مصادره أيضًا، وهي: الكتب الستة، والموطأ. وإذا ذكر غير ذلك -وقد يذكر- فإنه ينبه عليه. فهو يذكر المصدر أولًا، ثم يأتي بالحديث يذكر صاحبه الذي رواه، والكتاب ليس كبير الحجم.

ولكنه اختصره، أي: في عدد الأحاديث، كما اختصر الأسانيد؛ حتى يسهل حفظه كما يقول.

وينتقل إلى أحكام الوسطى، وهي أهم كتب عبد الحق الإشبيلي؛ لأنها تتميز عن الكتابين الآخرين الصغرى والكبرى تتميز بأمرين:

**الأمر الأول:** هو أنه جمع الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، فهو كان يريد أن يجمع فيها أحاديث الأحكام بما هو صحيح فيها، أو حسن، أو هو ضعيف.

**الأمر الثاني:** أنه يتكلم على الأحاديث الضعيفة، يُبيِّن في غالب الأحيان سبب ضعفها، يشير إلى الضعيف منها.

ولكنه في غالب الأحيان أيضًا، يُبيِّن سبب ضعفها. وبهذا، اشتهر هذا الكتاب أكثر من غيره.

وتناوله العلماء أكثر من غيره، وتناوله بعض العلماء بالنقد، وتعقب عبد الحق في بعض ما جاء فيه، كابن القطان الفاسي الذي ألف كتابًا كبيرًا يسمى: (الوهم والإيهام) يُبيِّن فيه بعض الأمور التي فاتت عبد الحق، ويتعقبه في بعض الأحكام على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا.

وعبد الحق قبل أن نقرأ مقدمته، يسكت على الأحاديث الصحيحة، لا يقول: هذا الحديث صحيح، ولكن يشير إلى صحة الحديث بأمرين: الأمر الأول: هو بنسبة الحديث إلى أحد الصحيحين.

والأمر الثاني: هو سكوته عن الأحاديث كما بيَّن، وهو يُجرد الحديث من إسناده، ويتكلم على الحديث. وهنا يأتي دور ابن القطان الفاسي فِي تعقبه، وفي انتقاده فِي كثير من الأحاديث، وقد رتبها ترتيبًا -ربما يكون صعبًا على الدارسين- لكنه ترتيب جيد.

فصنف هذه الأحاديث إلى مجموعات، فيها مثلًا: من يسكت عنه عبد الحق موهمًا صحته، وهو ليس صحيحًا، ما يتكلم فيه عبد الحق عن بعض الرواة تضعيفًا، أو تصحيحًا، أو ليس الأمر كذلك. تعديلًا، أو تجريحًا، وليس الأمر كذلك، إلى آخره.

ونقرأ مقدمة هذا الكتاب؛ حتى يتبيَّن لنا منهج عبد الحق فِي هذا الكتاب خير بيان، فقال بعد أن حمد الله تعالى، وصلى وسلم على رسول الله ﷺ وعلى جميع عباد الله الصالحين، قال: "أما بعد، وفقنا الله وإياك، فإني جمعت فِي هذا الكتاب مفترقا من حديث رسول الله ﷺ فِي لوازم الشرع، وأحكامه، وحلاله، وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب، والرقائق، والحكم والمواعظ، وفنونًا من الأدعية والأذكار، وجملًا فِي الفتن والأشراط، وأحاديث فِي معاني أخر، مع نبذ من التفسير، مما يكسب حافظه العلم الكثير، والعامل به الحظ الخطير، والملك الكبير.

ففي هذا يتبيَّن لنا أنه لم يقصر كتابه أحاديث الأحكام الفقهية، وإنما توسع فِي أحاديث أخرى من الإيمان، والعلم اللذين بدأ بهما كتابه، ومن الترغيب والترهيب، والثواب والعقاب، إلى آخر ما قال، ثم تطرق إلى مصادره فقال:

"نقلتها من كتب الأئمة المشهورين، والجلة السابقين، سُرُج الدين، وهداة المسلمين، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. وأضفت إلى ذلك أحاديث من كتب أخر"، هذه هي مصادره وترتيبه.

هذا ليس هو الترتيب الذي يُقدِّم به الأحاديث فِي كتابه، فهو يُقدِّم ما فِي مسلم أولًا، حتى وإن كان هذا الحديث مُتفق أو فِي البخاري، يكتفي بأن يسوقه من مسلم، كما قلنا فِي الأحكام الصغرى.

ولا يأتي بالبخاري إلا فِي حديث ليس فِي مسلم، أو يتميز به البخاري بما يريد أن يثبته من الأحاديث فِي كتابه، ثم يذكر أحاديث أبي داود أولًا، فإن لم يكن فِي أبي داود يأتي بما فِي أبي عيسى الترمذي، فإن لم يكن فِي الترمذي يأتي بالنسائي، لكنه لا يذكر ابن ماجه؛ لأنه ربما لا يكونون قد عرفوه.

فهناك أحاديث يبعد بها عبد الحق النجعة، ثم نراها عند ابن ماجه. قال: "وأضفت إلى ذلك أحاديث من كتب أخر، أذكرها عند ذكر الحديث منها، أو أذكر أصحابها، أو المشهور برواية ذلك الحديث الذي أخرج. مثل أن أقول: ومن مسند أبي بكر بن أبي شيبة، أو ذكر ابن أبي شيبة، أو روى وكيع بن الجراح، أو فلان، وإذا ذكرت الحديث لمسلم، أو لغيره عن صاحب، ثم أقول: وعنه، أو عن فلان، وأذكر ذلك الصاحب، أو صاحب آخر، فإنما كل ذلك لمسلم، أو من الكتاب الذي أذكر أولًا، حتى أسمي غيره، وربما تخللها كلام فِي رجل، أو فِي شيء.

وإذا قلت: وفي رواية أخرى، أو وفي طريق آخر، ولا أذكر الصاحب، فإنه من ذلك الكتاب، وإن كانت الزيادة عن صاحب آخر ذكرت الصاحب، ثم ذكرت النبي ﷺ وعن ذلك الصاحب عن النبي ﷺ، وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لسواه، ثم أقول: زاد البخاري كذا وكذا، أو زاد فلان كذا كذا، أو قال: كذا وكذا، ولم أذكر الصحابة ولا النبي، فإنه عن ذلك الصاحب، أو عن النبي ﷺ.

وإن كانت الزيادة عن صاحب أخر ذكرت الصاحب، وذكرت النبي ﷺ وربما ذكرت الزيادة وقلت: خرَّجها من حديث فلان، ولم أذكر النبي ﷺ ولكنها عن النبي ﷺ وإن كان حديثًا كاملًا ذكرت الصاحب، وذكرت النبي ﷺ وإن كانت الزيادة أو الحديث الكامل بإسناد معتل ذكرت علته، ونبهت عليها، بحسب ما اتفق من التطويل أو الاختصار، وإن لم تكن فيه علة كان سكوتي عنه دليلًا على صحته. وكما قلت: هذا ما يميز هذا الكتاب عن الكتابين الآخرين: الكبرى، والوسطى.

أنه إذا سكت فِي الوسطى فالحديث صحيح عنده، وإن لم يسكت فإنه يُبيِّن العلة، وسكوته كان محلًا لتعقب ابن القطان عليه، فِي كثير من الأحيان، أنه سكت عن ضعف وعلة، ولم يذكرها. ومعنى ذلك: أن الحديث صحيح عنده، وليس الأمر كذلك".

ثم قال عبد الحق: "ولم أتعرض لإخراج الحديث المعتل كله، وإنما أخرجت منه يسيرا مما عمل به، أو بأكثره عند بعض الناس، واعتمد عليه، وفزع عند الحاجة إليه، نستشف من هذا، أو نستنبط أن عبد الحق إنما يورد الحديث التي فيها علة؛ لأنه مرتبط بالأحاديث الأحكام التي عليها العمل عند هذا الفقيه، أو ذاك، أو عند بعضهم".

قال: "والحديث السقيم أكثر من أن أتعرض له، أو أشتغل به، وبعض هذه الأحاديث المعتلة ورد من طريق واحد، فذكرت منها، وربما بينته، ومنها ما ورد من طريقين، أو أكثر، فذكرت منها ما أمكن، وأضربت عن سائره، ومنها ما لم أحص طرقه، ولو أردت ذلك لم أقدر عليه، ولا وجدت سبيلًا إليه لضيق الباع، وقلة الاتساع، مع ما أكرهه أيضًا من التكرار، وأرغب فيه من التقريب والاختصار".

وهو يريد بالحديث السقيم: الحديث الضعيف، وهو لا يعتني به كثيرًا، وإنما يختصر فيه، ويختار من الطرق ما وجد إلى ذلك سبيلًا. قال: "وكثيرًا ما أخذت من كتاب أبي أحمد بن عدي الجرجاني حديثًا وتعليلًا، وهو كتاب (الكامل) لابن عدي، وكذلك من كتابي أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، كتاب (السُّنَن) وكتاب (العلل) له، وأخذت كلامًا كثيرًا فِي التجريح والتعليل من كتاب أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ومن كتاب غيره، وربما أخذت حديثًا من كتاب، وتعليلًا من كتاب آخر، أو كلامًا فِي رجل، وقد بينت ذلك فِي المواضع".

## مصادر الإشبيلي فِي التجريح، وبيان عِلل الحديث

وهذه هي فِي أغلب الأحيان مصادره فِي التعليل، والتعديل، والتجريح، فإذا كان ذكر مصادره فِي الرواية، فهنا ذكر مصادره فِي التجريح، وبيان علل الحديث، وأكثر ما يأخذ فِي هذا من (الكامل) لابن عدي، وثم يليه الدارقطني فِي (السُّنَن والعِلل) قال: "وأكثر ما أذكر من العِلل ما يوجب حكما، ويثبت ضعفا، ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه، والترك له، أو الاعتبار

بروايته حتى يمكن أن تلتمس له الشواهد والمتابعات فيتقوى، مثل القطع، والإرسال، والتوقيف، وضعف الراوي، والاختلاف الكثير فِي الإسناد.

وليس كل إسناد يفسده الاختلاف، وليس كل الإرسال أيضًا علة عند قوم، إذا كان الذي أرسله إمام، ولا التوقيف عِلة عند آخرين، إذا كان الذي يسنده ثقة، وضعف الراوي علة عند الجميع. وضعف الراوي يكون بالتعمد للكذب، ويكون بالوهم، وقلة الحفظ، وكثرة الخطأ، وإن كان صادق، ويكون بالتدليس، وإن كان ثقة، فيحتاج حديثه إلى نظر، ويكون أيضًا لجرحة أخرى مما يسقط العدالة أو يوهنها، أو رأي يراه الراوي، ومذهب يذهب إليه مما يخالف السُّنَّة، ويفارق الجماعة، وقد يكون داعية إلى مذهبه ذلك.

وقد يكون يعتقده ويقول به، ولا يدعو إليه، وبينهما عند بعضهم فرق. وهو يشير بهذا إلى أصحاب البدع، ويبيِّن أوجه الضعف عند الرواة بهذا الكلام.

ثم قال: وللكلام فِي هذا موضع آخر، وإنما أذكر فِي هذا الباب كلام الأئمة فِي الراوي مختصرًا، وإذا ذكرته فِي موضع، وذكرت الكلام فيه، ثم وقع ذكره فِي موضع آخر، ربما ذكرت من تكلم فيه، وربما ذكرت ضعفه خاصة، وربما ذكرت إلا لجرحة فِي بعض المواضع، وربما قلت: لا يصح هذا من قبل إسناده؛ اتكالًا على شهرة الحديث فِي الضعف. وإنما أعلل من الحديث ما كان فيه أمر أو نهي، أو ما يتعلق به حكم. وأما ما سوى ذلك فربما كان فِي بعضها سمح، وليس منها شيء عن متفق على تركه فيما أدري، وليس فيه أيضًا من هذا النوع إلا القليل.

وقد فهم ابن القطان ذلك من عبد الحق، أنه قد يسكت على بعض الأحاديث؛ لأنها ليست فِي الأحكام، ويتساهل ويتسامح فِي مثلها، وقد يأخذ عليه أنه يفعل ذلك فِي أحاديث الأحكام.

ثم قال: ولعل قائلًا يقول: قد كان فيما جمع أبو القاسم الزيدوني -رحمه الله- ما يريحك من تعبك، ويغنيك عن نصبك. فما فائدتك فيما قصدت؟ وما الفائدة التي تعود عليك فِي هذا الذي جمعت؟ فأقول -والله المستعان: إن لكل أحد رأيًا يراه، وطريقًا يلتمسه ويتوخاه، وإن أبا القاسم -رحمه الله- أخذ الأحاديث غثها وسمينها، وصحيحها وسقيمها، فأخرجها بجملتها، ولم يتكلم فِي شيء من عللها، إلا فِي الشيء اليسير، والنادر القليل، وترك أحاديث فِي الأحكام لم يخرجها؛ إذ لم تكن فِي الكتب التي أخرج حديثها، وإن كان فيها أحاديث معتلة، فقد أخرج أمثالها فِي الوهن.

وتلك الأحاديث التي ترك، قد أخرجت منها ما يسر الله تعالى به، وما كان فيه علة، فذكرت كما فِي فعلت فِي سائر ما فِي الكتب من الحديث المعتل مما أخرجته منها، إلا أن تكون العلة لا توهن الحديث لضعفها، وقلة القائلين بها. أي: فإنه لا يذكرها.

وأيضًا فإن أبا القاسم عمد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة، وترجم عليه بأسماء عديدة، ولم يذكر إلا لفظًا واحدًا، ولم يُبيِّن لفظَ مَن هو، ولا مَن انفرد به. وقلما يجيء الحديث الواحد فِي كتب كثيرة إلا باختلاف لفظ أو معنى، أو زيادة أو نقصان، ولم يُبيِّن هو شيئًا من ذلك إلا فِي النزر القليل، أو فِي الحديث من المائة، أو فِي أكثر، وليس الاختلاف فِي اللفظ مما يقدح فِي الحديث، إذا كان المعنى متفقًا، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويعزي كل لفظ إلى الناطق به.

وأما ما كان فِي الحديث من الاختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه، وتهذيبه، أو تخليصه حتى يعرف صاحب الحكم الزائد، والمعنى المختلف، وإنما ترجم -رحمه الله- على الحديث الواحد بما ترجم عليه

من الكتب ؛ لتعرف شهرة الحديث ، وإخراج الناس له ، وعمدت أنا إلى الحديث وأخرجته من كتاب واحد ، ولفظ واحد ، وكذلك ذكرت الزيادة من كتاب واحد ، وبلفظ واحد ؛ ليعرف صاحب اللفظ ، ويتبيَّن صاحب النصِّ ، وتقع نِسبةُ الحديث إليه صحيحة.

وهذا معلم من معالم منهج عبد الحق فِي كتابه ، أنه لا يذكر الحديث إلَّا من مصدر واحد ، وهذا ربما يوهم فِي بعض الأحيان ، أنه ليس فِي الكتب الصحيحة الأخرى.

مثلًا : يذكر حديثًا من كتاب مُسلم ، ثم لا يذكر أنه فِي البخاري ؛ اعتمادًا على هذه القاعدة التي يسير عليها ، وهو أنه يذكر الحديث من كتاب واحد ، فهذا قد يوهم أن البخاري لم يرو هذا الحديث.

وهذا كثير جدًّا فِي كتابه ؛ سواء بالنسبة للصحيحين ، أو غير الصحيحين.

وإن الحديث إذا جاء من طريق واحد صحيح ، ولم يجئ ما يعارضه ، فإنه يوجب العمل ، وتلزم به الحُجة ، كما يوجب العمل وتلزم به الحُجة إذا جاء من طرق كثيرة ، وإن كانت النفس إلى الكثرة أميل ، وبها أطيب. إذا كانت الكثرة إنما اجتمعت ممَّن يوثق بحديثه ، ويعتمد على روايته.

وإن ذكر الحديث فِي مواضع كثيرة ، ومجيئه فِي دواوين عديدة ، وشهرته عند الناس لا يخرجه عن منزلته ، ولا يرفعه هو عن درجته فِي الحقيقة.

وأنه إذا رجع إلى طريق واحد حكم له بحكم الواحد ، فإن كان صحيحًا حكم له بحكم الصحيح ، وإن كان سقيمًا حكم له بحكم السقيم ؛ لأن الفرع لا يطيب إلا بطيب الأصل.

وكما أن التواتر إذا رجع إلى الآحاد حكم له بحكم الآحاد، إلا أن يكون الإجماع على عمل يوافق حديثًا معتلًا، فإن الإجماع حكم آخر، وهو الأصل الثالث الذي يرجع إليه. وليس ينظر حينئذ إلى علة الحديث، ولا لضعف الراوي، ولا لتركه.

ولم يشتهر بالصحة من الكتب التي أخرج أبو القاسم -رحمه الله- حديثها إلا كتاب الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسن مسلم بن الحجاج -رحمة الله عليهما. وسائرها لم يُعرف بالصِّحة، ولا اشتهر بها، وإن كان فيها من الصحيح ما لم يجئ فِي الكتابين، كما أن فيها من السقيم ما يحتاج إلى الكلام فيه، والتنبيه عليه، والتمييز له. وإلا كان قارئه والعامل به يسير فِي ظلماء، ولا يخبط فِي عشواء مع أن أحاديث فِي الكتابين قد تكلم فيه، ولم يسلم لصاحبها إخراجها فِي جملة الصحيح.

وإن كان ذلك الاعتراض لا يُخرج الكتابين عن تسميتهما بالصحيحين، ومع أن بعض الكلام فِي تلك الأحاديث تعسف وتشطط، فهو لا يُصغى إليه، ولا يعرج عليه.

ثم قال: وقد أخرجت فِي هذا الكتاب أحاديث قليلة من كتاب، وتركتها فِي كتاب أشهر من الكتاب الذي أخرجتها منه، ثم نبهت على كونها فِي ذلك الكتاب المشهور، وإنما فعلت ذلك لزيادة فِي الحديث، أو لبيانه، أو لكماله، وحسن سياقه، أو لقوة سند فِي ذلك الحديث على غيره، ومنها ما فعلته نسيان، ونبهت على الكل.

وقد يكون حديث بإسناد صحيح، وله إسناد آخر أنزل منه فِي الصحة، لكن يكون لفظ الإسناد النازل أحسن مساقًا أو أبين، فآخذه لما فيه من البيان وحسن

المساق ؛ إذ المعنى واحد ؛ وإذ هو صحيح من أجل الإسناد الآخر أو يكون حديث تعضده آية ظاهرة البيان من كتاب الله تعالى ، فإنه وإن كان معتلًا أكتبه ؛ لأن معه ما يقويه ، ويذهب علته ، وهذا النوع المعتذر عنه فِي هذا المجموع قليل.

ثم قال أخيرًا : "وجعلت هذا الكتاب مختصر الإسناد ؛ ليسهل حفظه ، ويقرب تناوله ، وتتيسر فائدته ، إلا أحاديث يسيرة ذكرت سندها ، أو بعضه ؛ ليتبيَّن الراوي المتكلم فيه ؛ لأنه ربما كان الراوي لا يعرف إلا حتى يذكر عن من روى ، ومن روى عنه ، وربما فعلت ذلك لقرب السند ، وربما يكون مما تقدم ذكره ، والكلام عليه فِي موضع آخر ولغير ذلك ، وربما ذكرت من الإسناد رجلًا مشهورًا يدور الحديث عليه ، ويعرف به كما تقدم. وعلى كتاب مسلم فِي الصحيح عوَّلتُ ، ومنها أكثر ما نقلتُ.

وإلى الله تعالى أرغب ، ومنه -تبارك وتعالى- أسأل وأطلب ، أن يجعل ذلك خالصًا لوجهه ، مقربًا إليه ، مزلفًا لديه ، وأن يُعِينني على العمل به ، والأخذ بما فيه ، وأن يُيَسِّر لنا طريق النجاة ، وسبيل الهداية ، وأن يرزقنا طيب الحياة ، وكرم الوفاة ، برحمته ، لا ربَّ غيره ، وهو المستعان ، وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم".

هذه هي المقدمة ، وهي مقدمة ضافية ، وحرصنا على إيرادها على طولها ؛ لما فيها من الفوائد الجمَّة ، فوق ما نحن بصدده من بيان منهج عبد الحقِّ فِي كتابه.

ومن هذه المقدمة الضافية نخلص إلى أن عبد الحقِّ :

**أولًا :** يُجرِّد الأحاديث من أسانيدها.

**ثانيًا :** يُورد الأحاديث الصحيحة ، والأحاديث المعتلة.

وسبب إيراده الأحاديث المعتلة: هو أن عليها عمَلَ بعضُ الفقهاء كالشأن فِي أصحاب السُّنَن الأربع، وغيرها.

**ثالثًا:** أنه يُبيِّن ما فيه عِلة.

**رابعًا:** أنه له مصادر معينة، ويختار من هذه المصادر طريقًا واحدًا يختاره من مصدر، وإن كان هو فِي المصادر الأخرى.

**خامسًا:** بالنسبة لتجريد الأسانيد، قد يذكر فِي القليل النادر سندَ الحديث.

لما قال: إنه قد يكون معروفا براوٍ معين، أو يتبيَّن أن هذا الراوي فيه شيء من الكلام، إلا إذا عُرف عمَّن روى وعمَّن روى عنه.

وأن كتابه يتميز عن كتاب سبقه لأبي القاسم الزيدوني؛ فِي أن أبا القاسم الزيدوني قد حشد الكثير من كتابه.

ولم يتكلم على الطرق، وأتى بطرق كثيرة من كتب كثيرة.

فكتاب عبد الحق يمتاز عن ذلك بأنه مختصر، وجامع أيضًا؛ لأنه تجنب فقط التكرار.

ولأنه يتكلم على الأحاديث، ثم بيَّن مصادره.

وأن أكثر هذه المصادر هي الكتب الستة مع ما فِي (الموطأ).

وكما بيَّن مصادره فِي ذكر التعليل والتجريح، وتكاد تكون من ثلاثة كتب، وهي: (الكامل) لابن عدي، والدارقطني فِي سُننه وفي عِلله، و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم.

## منهج الإشبيلي فِي التعقيب على الأحاديث

هذه هي معالم منهج عبد الحق فِي كتابه، وشرطه فِي كتابه. والمقدمة فيها الكثير من الفائدة، وإن كان ربما ليس فيها تركيز، أي: خروج عن بيان المنهج. لكن فيه فائدة كبيرة. ويحسن بنا أن نقرأ بعض الأحاديث المختصرة، ونبيِّن ماذا يعقب عبد الحق؟ ومتى يتكلم؟ ومتى لا يتكلم؟ وكيف يسوق الأحاديث؟

في كتاب العلم، فِي أوله قال: باب طلب العلم وفضله، قال البزار: حدَّثنا محمد بن معمر النجراني، حدَّثنا أبو عاصم، عن إبراهيم بن سلام، عن حماد، أي: ابن أبي سليمان، عن إبراهيم، أي: النخعي، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: ((طلب العلم فريضة على كل مسلم))، هذا من الأحاديث القليلة التي يأتي بها بالإسناد، بل النادرة التي يأتي بها بالإسناد.

وقد علَّق عليه فقال، أو نقل تعليق البزار، فقال: هذا أحسن إسناد يروى فِي هذا عن أنس.

ورواه من طريق حفص بن سليمان، عن كثير بن شنظير، عن محمد بن سيرين، عن أنس مثله، قال: وحفص بن سليمان لين الحديث، وكل ما يروى عن أنس فِي هذا فأسانيده لينة. فهذا من نماذج الأحاديث الضعيفة التي يأتي بها عبد الحق، ثم ينقل الكلام عليها.

ثم انتقل فقال: أبو داود عن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك الله به طريقًا من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من فِي السموات ومن فِي الأرض، والحيتان فِي جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ...)). إلى آخر الحديث، ثم قال: خرج مسلم من أول هذا الحديث إلى قوله: ((من طرق الجنة)).

ثم قال: مسلم عن معاوية هو ابن أبي سفيان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من يرد الله به خيرًا يفقهه فِي الدين، وإنما أنا قاسم ويعطي الله)). ثم انتقل إلى الترمذي.

عن ابي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((خصلتان لا تجتمعان فِي منافق؛ حسن سمت، ولا فقه فِي الدين)). ثم انتقل إلى حديث لمسلم عن أبي هريرة < أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)).

وعن أبي موسى، عن النبي ﷺ، ولم يقل هنا المصدر، كما نبَّه فِي المقدمة: أنه إذا عطف الصحابي على حديث ذكر مصدره، فمعنى ذلك: أنه من المصدر نفسه. وحديث أيضًا من عند مسلم، وعن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: ((إن مَثلَ ما بعثني اللهُ من الهُدى والعِلم كمَثلِ غَيثٍ أصاب أرضًا)) الحديث.

ثم قال: وذكر ابن صخر فِي فوائده من طريق عثمان بن مقسم البري، عن المقبري، عن أبي هريرة < أن رسول الله ﷺ قال: ((أشدُّ الناس عذابًا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه)). ثم قال عبد الحق مُعلِّقًا: وعثمان هذا وثَّقه عبدُ الرحمن بن مهدي، وقال فيه عمرو بن علي: صدوق.

ولكنه كثير الوهم والخطأ، وكان صاحب بدعة. وذكروا أنه كان يُنكر الميزان، وكان يقول: إنما هو ميزان العدل. ضعفه جماعة كثيرة، وتركت حديثه.

هذا كل ما فِي الباب، وهو يمثل الكثير من منهج عبد الحق فِي كتابه، فهو يجرد الأحاديث من أسانيدها إلا القليل الذي يذكر إسناده.

وهو يذكر الحديث من مصدر واحد حتى وإن كان فِي مصادر أخرى، وهو يعطف حديث صحابي إلى حديث آخر دون أن يذكر المصدر؛ لأنه من نفس المصدر.

وهو يعلق على الأحاديث أو على الرواة رواة الأحاديث الذين هم جرحوا بنوع ما من الجرح.

ونكتفي ببيان هذا بالنسبة للأحكام الوسطى، وبذلك نكون قد تعرَّفنا على كتب عبد الحق الأشبيلي الثلاثة: الكبرى، والوسطى، والصغرى. وكان أهمها جميعًا هو: الوسطى؛ لِما فيه من شمول أحاديث الأحكام، أي: بما فيه من الصحيح، والضعيف من أحاديث الأحكام مما عمل به؛ ولأن النقاد تداولوه، فتناوله ابن القطان فِي كتابه (الوهم والإيهام).

وتناوله أيضًا بعض العلماء الآخرين، وانتصف لعبد الحق بعض العلماء، كالذهبي فِي بعض ما أخذ ابن القطان على عبد الحق.

وكذلك ابن المواق فِي كتابه (بغية النقلة) الذي نشر جزء منه ونشر كتاب فِي ثلاثة مجلدات ما بين دراسة ونص.

والحق أن ابن القطان كان له مذهب، ربما يختلف -إن قليلًا، وإن كثيرًا- عن عبد الحق الأشبيلي.

ومن هنا، كان اعتراضه على بعض الأحاديث التي هي من باب اختلاف وجهات الآراء فِي بعض الرواة، أو فِي بعض الأحاديث التي قد تكون لها طرق كثيرة، ولكن ابن القطان لا ينظر إلى هذه الطرق.

وأيضًا ابن القطان له مذهب معين فِي المجهولين، فترتفع الجهالة براوٍ واحد عنده، إذا كان مشهورًا. كذلك له رأي فِي إثبات أن راوي الحديث من الصحابة، أو من غير الصحابة، فعنده إذا كان عند جمهور العلماء أن الصحابة ليسوا بمجهولين، هو يعتبر بعض الصحابة مجهولين، إذا لم يكن لهم إلا راوٍ واحد. وبذلك اختلفت الآراء، وترتب على ذلك التعقيب على عبد الحق فِي بعض ما ذهب إليه، أو فِي بعض ما أثبت فِي كتابه.

# كتب الموضوعات في الحديث

## عناصر الدرس


العنصر الأول : تخصيص كتب للموضوعات في الحديث ١١٥

العنصر الثاني : منهج الجوزقاني في تأليفه ١١٩

العنصر الثالث : كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي ١٢٧

## تخصيص كتب للموضوعات في الحديث

ننتقل إلى فنٍّ آخر، بدأ فِي هذه الفترة، وهو تخصيص كتب للموضوعات فِي الحديث، وأمامنا الآن كتابان:

**الكتاب الأول:** هو (الأباطيل) للجورقاني.

**والكتاب الثاني:** هو (الموضوعات) لابن الجوزي.

والحقيقة، إن كلامنا عن الأباطيل ليس لذاته؛ لأنه ليس متداولًا بين علماء الحديث؛ ولأن كتاب ابن الجوزي غطى عليه، لكن أهمية الكلام على كتاب الأباطيل فِي أنه كان فِي رأيي ركيزة مهمة من الركائز التي انطلق عليها ابن الجوزي فِي كتابه (الموضوعات).

وفي رأيي أيضًا أن ابن الجوزي تعرض لانتقادات، أهمها: التساهل فِي الحكم على الحديث، وكان ذلك فِي رأيي من تأثره بالجورقاني فِي مسلكه، وفي كتابه (الأباطيل). ومن هنا، تبدو أهمية تناول كتاب الأباطيل، على الرغم من أنه ليس مشهورًا بين العلماء، ولا يستفيدون منه كما يستفيدون من (الموضوعات) لابن الجوزي.

### التعريف بالجورقاني:

ونتعرض أولًا للتعريف بالجورقاني: هو أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمذاني، وبعضهم ينطق "الجوزقاني"، لكن محقق كتاب (الأباطيل) حقق هذه النسبة، وانتهى إلى أنها بالراء، وليست بالزاي، هكذا ورد اسمه، ونسبه، وكنيته فِي أول كتاب الإيمان من (الأباطيل). يقول محقق الكتاب: "ولم أجد أحدًا من المترجمين له زاد عليه شيئًا".

وقد لُقِّبَ: بسيف السُّنَّة فِي نسخة من نسخ الأباطيل، ولم يذكر أحدٌ من المترجمين له تاريخ ولادته، كما لم يتعرضوا لنشأته وتربيته، إلا أنَّ أقدمَ شيخٍ له وفاةً هو أبو محمد عبد الرحمن بن حمد الدوني، توفي سنة خمسمائة وواحد من الهجرة. وكذلك، أبو البدر شجاع بن عمر ابن أبي البدر النهاوندي الجوهري الذي توفي بعد سنة خمسمائة. وهناك غير واحد من شيوخه قد توفوا فِي أواخر العقد الأول، وأوائل العقد الثاني من القرن السادس.

فيؤخذ من تواريخ وفيات شيوخه، أنه وُلِدَ فِي أواخر العِقد السابع، أو أوائل العِقد الثامن من القرن الخامس الهجري؛ حيث تمكَّن من الرواية عن هؤلاء المشايخ، وعمره ما بين خمس عشرة سنة وعشرين. كما يستنبط منه تبكيره فِي تحصيل العلم، وخاصة وهناك والده الذي تتلمذ عليه، وروى عنه عدة نصوص فِي هذا الكتاب؛ حيث كان والده من المحدِّثين.

ثم اهتمام الأسرة العلمية بتربية أولادهم، والاهتمام بشئونهم التعليمية فِي حداثة سِنهم أمر معروف، وخاصة فِي المراكز العلمية أمثال همدان التي كانت من أهم مراكز العلم والثقافة، وقد يلمح القارئ فِي أسانيد الحافظ الجورقاني أنه ذكر غير مرة المشايخ الواردين على همدان.

ومدينة همدان هذه قد خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم فِي العلوم المختلفة، ثم هذا العدد الكبير من الشيوخ الذي روى عنهم فِي هذا الكتاب، هذه الأمور من أمارات تبكيره فِي تحصيل العلم، واجتهاده فِي طلبه. ونظرة فاحصة على مصادره فِي كتاب (الأباطيل) تعطينا فكرة عن اهتمامه بالحصول على دواوين السُّنة، ومؤلفات النقاد من المحدِّثين من كتب القدامى إلى كتب المتأخرين، أمثال: مؤلفات الخطيب البغدادي، والدارقطني، والبرقاني، وآل منده.

ولم نعرف عن أسرة المؤلف شيئًا، إلا أنه قد روى عن والده إبراهيم بن الحسين الجورقاني الهمداني أربعة عشر نصًّا فِي هذا الكتاب، وقد روى والدُ المؤلف هذه النصوص عن مجموعة من شيوخه، وهم: أبو بكر أحمد بن الحسن البلخي، قال فيه: قدم علينا بهمدان، وأبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن فنجويه الثقفي، وأبو القاسم سفيان بن الحسين بن محمد بن فنجويه الثقفي، وأبو القاسم بنجير بن عبد الغفار، وعبد الملك بن عبد الغفار البصري.

ويترجم المؤلف على والده عند ذكره فيقول: أخبرنا والدي -رحمه الله- ومعنى ذلك: أنه ألفه بعد وفاته، وفي هذا دلالة على أن والده كان من أهل العلم ممَّن له رواية عن غير واحد من الشيوخ، وقد أخذ عنه المؤلف، ومعنى ذلك: أن أسرة المؤلف من الأسر العلمية التي نشأ فيها، وكان لها أثر كبير فِي تبكير المؤلف فِي التحصيل.

ورحلاته كانت مدينة همدان التي هي من أهم مراكز العلم والثقافة؛ لوجود عدد كبير من علمائها فيها، وللواردين عليها من أهل العلم، وطلابه من البلدان الإسلامية الأخرى؛ لذا كان سكان همدان يتمتعون بفوائد الرحلة وهم فِي بلدهم، وهذا شأن كل مركز حيوي للعلم والثقافة فِي كل زمان ومكان، ويبدو أن الحافظ الجورقاني قد انتقل من قريته إلى همدان، أو كان كثير الترداد إليها؛ لتصريحه غير مرة بوجوده فِي همدان، وقدومه لأهلٍ أعلم منه فيها.

ولم نعرف عن رحلته إلى بلاد أخرى إلا رحلته إلى بغداد، وقد ترجم له ابن النجار فِي (ذيل تاريخ بغداد)، كما ذكر الحافظ الذهبي فِي ترجمة الجورقاني فِي (تذكرة الحفاظ). ولا ندري هل تكررت، أو أنها هي رحلته التي توفي فيها؛ حيث ذكر تلميذه بالإجازة ابن شافع: أن الجورقاني كان قبل وفاته فِي بغداد،

وتوفي عند رجوعه منها فِي الطريق، ولا ندري عن هذه الرحلة، ومدى إقامته فِي بغداد.

ولا يبعد عن أمثال الحافظ الجورقاني أنه رحل إلى البلاد الأخرى، وخاصة بغداد عاصمة الإسلام؛ لما كان لهم اهتمام بجمع الروايات عن شيوخ البلدان. فقولنا: إن له رحلة، إذا لم يكن له إلا هذه الرحلة القليلة.

فهو كما قال المحقق: استفاد من فوائد الرحلة. وكأنه ارتحل وهو فِي بلده مما لقي من الشيوخ الكثيرين من أهل البلدان الأخرى.

وتوفي فِي السادس عشر من رجب سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة الموافق سنة ثمان وأربعين ومائة وألف من الميلاد بعد خروجه من بغداد. قال الذهبي فِي ترجمة المؤلف فِي (تذكرة الحفاظ): "لا أعلم متى توفي". ثم قال: "ثم رأيته فِي تاريخ ابن النجار، وأن ابن مشق ضبط وفاته فِي سادس عشر من رجب سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة".

وقال ابن شافع فِي تاريخه، كما نقل معين الدين بن نقطة فِي (إكمال الإكمال): "بلغتنا وفاته لما خرج من بغداد، ووصل خبره فِي يوم الأربعاء سادس عشر رجب من سنة ثلاث وأربعين، وأنه أدركه الأجل بالطريق".

وكذا ذكره ابن العماد فِي (شذرات الذهب)، والزِّرِكْلِي وعمر رضا كحالة، وبركلمان. واسم الكتاب هو: (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير)، هكذا ورد اسم الكتاب فِي النسخة السعيدية.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر: أن المؤلف سماه بهذا الاسم، ثم أطلق هو والذهبي والسيوطي فِي عدة أماكن اسم (الأباطيل) على الكتاب.

وورد فِي نسخة أخرى للكتاب: (الموضوعات من المرفوعات)، هكذا سمي فِي بعض النسخ، وكذا سماه ابن النجار فِي ذيله، وإسماعيل باشا فِي (هدية العارفين). وورد هذا الاسم فِي (لسان الميزان) وفي غيره من الكتب، كما سمى ابن عراق تلخيص الذهبي له: بـ(تلخيص الموضوعات). وفي رأيي، أن كل التسميات إنما هي إما اختصار لاسم الأول، وإما أن تكون بالنظر إلى محتوى وموضوعات الكتاب.

## منهج الجورقاني فِي تأليفه

### محتويات الكتاب، ومنهج المؤلف فِي تأليفه:

الحافظ الجورقاني قد أبدع فِي تصنيف هذا الكتاب، فأجاد وأفاد، وحقًّا كان مبتكرا فِي تأليفه، يلمسه القارئ حينما يقرأ كتابه. قدَّمَ المؤلف للكتاب مقدمة جيدة، بيَّن فيها منهجه وشرحه، وهو: أنه يجمع فِي هذا الكتاب الأحاديث الضعيفة، والموضوعة من الأباطيل والمناكير، ويبيِّن عِللها، ثم يسرد فِي مقابلها الصحاح والمشاهير لبطلانها، ثم صاغ عِدة أحاديث، وآثار فِي تصويب منهجه، وتأليفه الكتاب معللًا.

ثم بدأ بكتاب الإيمان إلى آخر فضائل القرآن، يذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمنكرة أولًا، ثم يردها، ويبيِّن عِللها فِي ضوء أقوال النقاد، ثم يُعَنْوِنُ بقوله: وفي خلاف ذلك، ويذكر تحت هذا العنوان ما يقابلها من أحاديث وآثار، مؤكدًا بها بطلان الأحاديث. وذكر المؤلف بعد المقدمة سبعة عشر كتابًا، وتحت كل كتاب عدة أبواب، وهي تقل وتكثر فِي الكتب المختلفة، ويضمها أربعون ومائة باب، ويحتوي الكتاب على واحد وسبعين وسبعمائة نص، حسب

النصوص الموجودة فِي الفهارس، وقد خرَّج المؤلف أكثر من سبعمائة نص منها بأسانيده.

وهذا المنهج الذي اختاره المؤلف فِي هذا الكتاب -أعني: الحكم ببطلان أحاديث لمعارضة أحاديث صحيحة- قد أثيرت حوله اعتراضات، وقد تعرض له الحافظ ابن حجر فِي أكثر من مرة، فقال فِي ترجمته فِي (اللسان)، بعد نقل قول الذهبي: قد بيَّن بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها.

قال الحافظ ابن حجر: "وهذا موضوع كتابه؛ لأنه سماه: (الأباطيل، والمناكير، والصحاح، والمشاهير)، ويذكر الحديث الواهي، ويبيِّن علته ويقول: باب فِي خلاف ذلك، فيذكر حديثًا صحيحًا، ظاهره يعارض الذي قبله، وعليه فِي كثير منه مناقشات، والله أعلم بالصواب".

وقال أيضًا فِي (الإصابة): "وقد أكثر الجورقاني فِي كتابه المذكور من الحكم ببطلان أحاديث لمعارضة أحاديث صحيحة لها، مع إمكان الجمع، وهو عمل مردود. وقسَّم فِي النكت الأخبار إلى ثلاثة أقسام، ما يعرف صحته، وما يعلم فساده، وما يتردد بينهما.

وذكر أمثلة للثاني، وقال: ومنها: أن يكون مناقدا لنص الكتاب، أو السُّنَّة المتواترة، أو الإجماع القطعي، ومنها: أن يكون فيما يلزم المكلفين علمه، وقطع العذر فيه، فينفرد به واحد.

وفي تقييده السُّنَّة المتواترة احتراز من غير المتواترة، فقد أخطأ من حكم بالوضع مجرد من مخالفة السُّنَّة مطلقًا، وأكثر من ذلك الجورقاني فِي كتابه (الأباطيل)، وهذا لا يتأتى إلا حيث لا يمكن الجمع بوجه من الوجوه، أما مع إمكان الجمع فلا". وقال السخاوي: "وللجورقاني أيضًا كتاب (الأباطيل) أكثر فيه من الحكم

بالوضع بمجرد مخالفة السُّنَّة. قال شيخنا -يعني: ابن حجر: وهو خطأ، إلا أن تعذر الجمع.

ومع هذا النقد، لا يخفى أن هذا المنهج قد استخدمه العلماء لإثبات الحديث قديمًا وحديثًا، وقد تأثر به ابن الجوزي فِي (الموضوعات)، فقال أحيانًا: وفي خلاف ذلك، وساق الحديث الصحيح. وقال أحيانًا: على ضد ما تقدم، وذكر حديثًا صحيحًا. وكما ذكر السخاوي بعد كلامه على منهج الجورقاني مثالًا لإبطال الحديث بالحديث الصحيح المخالف له، وقد سلم الحافظ ابن حجر لهذا المنهج عند تعذر الجمع بين الحديثين، ولكن قالوا: هذا فِي الأحاديث التي تكون من قبيل الصحاح، والحسان.

وقد نجح الحافظ الجورقاني فِي تطبيق هذا المنهج على أحاديث كثيرة، وقد أبعد النجعة فِي بعض الأحاديث، وهذا لعدم تمكنه من الاطلاع على علة الحديث لسبب أو آخر. وقديمًا قال: من ألَّف استُهدِفَ، ولكل جوادٍ كبوة. وقد قدَّم المؤلف فِي معظم الأبواب الأحاديثَ التي صرَّح أنها مُخرَّجة فِي الصحيحين، أو فِي أحدهما، وهذا أيضًا من وجوه الترجيح عند علماء مصطلح الحديث، فِي باب ترجيح الأحاديث.

وقد اتفقوا فِي الجملة على ترجيح أحاديث الصحيحين، ثم أحاديث البخاري، ثم أحاديث مسلم، ثم ما يكون على شرطهما، ثم على شرط البخاري، ثم ما يكون على شرط مسلم، وهلم جرا. وخرَّج المؤلف معظم النصوص بإسناده، وكان يختصر الإسناد أحيانًا، فيقول: وبهذا الإسناد، كما كان يسوق الروايات بدون أي سند، فيقول مثلًا: قد روى فلان، أو روي عن فلان، أو رواه جماعة عن فلان.

ونكتفي ببيان هذا المنهج، لكننا ننبه على ما نبه عليه صاحب تحقيق (الأباطيل) وهو: أن ابن الجوزي قد أدخل معظم مادة (الأباطيل) فِي (الموضوعات)، وفي (العلل) بدون أن يصرح ولو مرة واحدة باعتماده على الأباطيل، وقد نبَّهَ عليه ابنُ حجر، والسيوطيُّ مرات، كما نبَّهت عليه أيضًا مرات كثيرة فِي تخريج النصوص، فيأخذ من الكتاب، بحذف بعض شيوخ المؤلف، بقوله: أخبرت عن فلان، أو أنبئت، أو بقوله: قد روي.

كما ساق كثيرًا كلام أهل العلم فِي الراوي والمروي، نحو كلام الحافظ الجورقاني فيهما، ثم اتبع منهج الجورقاني فِي النقد الذي تسبب لكلام كثير حول كتابه (الموضوعات).

وننتقل إلى مقدمته، فيقول بعد حمد الله، والثناء عليه، والصلاة على رسول الله ﷺ: "أما بعد، فقد سألني بعض إخواني من المحدِّثين ممَّن أوجب الله تعالى على حقه -أكرمه الله بمراداته- أن أجمع له كتابًا فِي الأحاديث المعلولة، والأباطيل والأكاذيب والمناكير.

وما جاء خلافها من الصِّحاح والمشاهير، فأجبت إلى ذلك، واستعنت بالله الذي خلق الخلقَ فسوَّاهم، وقدَّرَهم فهداهم، وأماتاهم وأحياهم، وأضحكهم وأبكاهم، وأظهر آثار قدرته، وأنواع عِزَّتِه فِي كلِّ وقتٍ وزمانٍ، وحِينٍ وأوانٍ، وعمر كلِّ عصرٍ من الأعصارِ بنبيٍّ مبعوثٍ يدلُ الخلقَ ويُرشدهم، إلى أن ختم الأنبياء والرسل بالنبيِّ الأشرف، والرسول الأعلى محمد ﷺ أرسله بالهدى، وأقامه سفيرًا بينه وبين خلقه، وجعله أمينًا عليهم، ومؤتمنًا فيهم، أطلعه على كثير من أنواع الغيوب، والأشياء الكائنة بعده، من حسن وقبيح، وجيد ورديء، ودلَّ ﷺ على ذلك، وأخبر به أمته؛ لتأكيد الحُجَّة عليهم، وإتمام

إياهم رسالة ربهم، فكان من جملة ما أخبر به الغيوب، والحوادث الكائنة، بعدما أعلمهم: أن يكون بعده فِي أمته من يكذب عليه، ويخبر عنه بالأباطيل والأكاذيب، فبالغ ﷺ فِي الوعيد بمن كذب عليه فِي حياته، وبعد وفاته.

ثم طرقا كثيرة لحديث: ((من كذب عليَّ مُتعمدًا فليتبوأ مقعدَهُ مِن النار)) أو ((فليتبوأ بيتًا فِي جهنم)). ثم بدأ الكتاب بكتاب الإيمان، وروى راوي الكتاب عن الجورقاني -رحمه الله- قوله: "أنا خصم يوم القيامة لرجل يكتب عني هذا الكتاب، أو يسمع بعضه.

ثم يروي عني حديثًا مما ذكرتُ فِي هذا الكتاب مفردًا من غير عِلله، أو خارجًا من كتابي هذا مطلقًا، من غير كلامي عليه، إلا فِي هذا الكتاب على سبيل الطعن أو القدح فِي واضعه وناقله على حسب يتنبه بعلله؛ ليدفع بذلك الكذب عن رسول الله ﷺ".

ومن أمثلة ما ذكره الجورقاني، وهو الحديث الأول فِي كتابه -كتاب الإيمان- وهو مُرتَّبٌ على الكتبِ الموضوعية: كتاب الإيمان، ثم كذا، ثم كذا. ففِي كتاب الإيمان أول حديث فِي باب "زيادة الإيمان ونقصانه" فروى بسنده عن النبي ﷺ: "الإيمان لا يزيد ولا ينقص".

ثم روى هذا الحديث من طريق آخر، ثم قال: هذا حديث موضوع باطل وليس له أصل.

وهو من موضوعات أحمد بن عبد الله الجويباري، وأحمد بن عبد الله هذا كان خبيثًا دجالًا من الدجاجلة، كذابًا يروي عن ابن عيينة، ووكيع، وأبي ضمرة. وقد روى هذا الحديث عن ابن عيينة، وأبي ضمرة، وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث. ويضع عليهم ما لم يحدِّثوا، وقد روى عن هؤلاء الأئمة ألوف

الأحاديث، ما حدَّثوا بشيءٍ منها، كان يضعها عليهم، لا يحل ذكره فِي الكتب إلا على سبيل الجرح فيه.

ثم روى بسنده عن ابن عدي قال: أحمد بن عبد الله الهروي يعرف بالجويباري كان يضع الأحاديث لابن كرام على ما يريده، وكان ابن كرام يضعها فِي كتبه عنه، ويسميه: أحمد بن عبد الله الشيباني، أي: يدلس فيه. قال: أخبرنا أبو الفضل المقدسي.

وساق بسنده عن أبي العباس محمد بن إسحاق السراج، يقول: شهدت محمد بن إسماعيل البخاري -رحمه الله، ورفع إليه كتاب من محمد بن كرام يسأله عن أحاديث، منها: سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبيَّ ﷺ قال: "الإيمان لا يزيد ولا ينقص" فكتب محمد بن إسماعيل على ظهر كتابه: من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد، والحبس الطويل.

ثم روى بسنده عن أبي هريرة: أن وفد ثقيف جاءوا إلى النبي ﷺ فسألوه عن الإيمان، هل يزيد وينقص، قال: "لا، زيادته كفر، ونقصانه شرك". عقَّبَ على هذا الحديث بقوله: "هذا حديث موضوع باطل، لا أصل له، وهو من موضوعات أبي مطيع البلخي"، وأبو مطيع هذا اسمه: الحكم بن عبد الله البلخي، كان من رؤساء المرجئة، ممَّن يضع الحديث، ويبغض السُّنَن.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن الحكم بن عبد الله أبي مطيع البلخي قال: لا ينبغي أن يروى عنه". وقال العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: "أبو مطيع الخرساني ليس بشيء". وكان عبد الرحمن أبي حاتم الرازي قال: سألت أبي عن أبي مطيع البلخي فقال: "كان قاضي بلخ، وكان مرجئًا كذابًا". وانتهى فِي كتاب الزكاة إلى حديثٍ له فامتنع من قراءته، وقال: لا أحدث عنه.

ثم روى بسنده عن أبي هريرة قال: قدم وفد ثقيف، أي: رواية أخرى لهذا الحديث، ثم قال: هذا حديث لا يرجع منه إلى الصحة، وليس هذا الحديث أصل من حديث رسول الله ﷺ وعثمان بن عبد الله المغربي هذا الذي روى بإسناده هذا الحديث كذاب فاسق، هذا الحديث عن أبي مطيع البلخي، فرواه عن حماد بن سلمة، وهذا شيء وضعه أبو مطيع البلخي عن حماد بن سلمة.

ثم روى حديثًا آخر عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من زعم أن الإيمان يزيد وينقص فزيادته نفاق، ونقصانه كفر، فإن تابوا وإلا فاضربوا عن أعناقهم، أولئك أعداء الرحمن، فارقوا دين الله، وانتحلوا الكفر، وخاصموا فِي الله، طهَّر اللهُ الأرض منهم، ألا لا صلاة لهم، ولا صوم لهم، ولا زكاة لهم، ولا حج لهم، ألا ولا بر لهم، ورسول الله ﷺ بريء منهم" ثم قال: هذا حديث موضوع.

وهو من موضوعات محمد بن القاسم الطايكاني، ومحمد بن القاسم هذا كان كذابًا خبيثًا، وكان من أهل بلخ يروي عن العراقيين، وأهل بلده، ولا أصل له. روى عنه أهل خراسان: لا يحل ذكره فِي الكتب إلا على سبيل الطعن فيه.

ثم قال: سمعت أبا طه الحافظ يقول: سمعت أبا بكر الشيرازي يقول: سمعت الحاكم أبا عبد الله يقول: محمد بن القاسم الطايكاني كان من رؤساء المرجئة ممَّن يضع الحديث على مذهبهم. ثم قال: فِي خلاف ذلك، أي: باب فِي خلاف ذلك. وروى بسنده عن أبي سعيد الخدري، سمعت رسول الله ﷺ: ((من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)) أي: أراد أن يقول: إن هذا الحديث فيه ما يفيد أن الإيمان منه ما هو ضعيف، ومنه ما هو قوي، وهذا معناه: أن الإيمان يزيد وينقص، ثم قال:

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم فِي الصحيح، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن وكيع، عن سفيان.

وروى أيضًا بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا خلص المؤمنون من النار فأمنوا فما مجادلة أحدكم صاحبه فِي الحق يكون له فِي الدنيا بأشد مجادلة من المؤمنين لربهم فِي إخوانهم الذين أدخلوا النار، يقولون: ربنا، إخواننا كانوا يصلون معنا، ويصومون معنا، ويَحِجُّون معنا، فأدخلتهم فِي النار، فيقول: اذهبوا فأخرجوا منهم من عرفتم، فيأتونهم فيعرفونهم بصورهم لا تأكل النار صورهم، فمنهم من أخذته النار إلى أنصاف ساقيه، ومنهم من أخذته إلى كعبيه، فيخرجونهم، فيقولون: ربنا أخرجنا من أمرتنا، ثم يقول - أي: الله ﷻ: أخرجوا مَن كان فِي قلبه وزن دينار من إيمان، ثم من كان فِي قلبه وزن نصف دينار، حتى يقول: من كان فِي قلبه مثقال ذرة)).

قال أبو سعيد: فمن لم يصدق بهذا فليقرأ هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾ [النساء: ٤٠] إلى آخر الحديث. فمعنى هذا الحديث: أن هناك من عنده قليل من الإيمان يصل إلى مثقال ذرة، ومن عنده مثقال ذرة. وهذا يدل على أن الإيمان يزيد وينقص. قال الجورقاني: "هذا حديث صحيح، اتفق البخاري ومسلم على إخراجه فِي الصحيحين من حديث حفص بن ميسرة، وسعيد بن أبي هليل، عن زيد بن أسلم، فأخرجه البخاري عن ابن آدم إلى آخره، وأخرجه مسلم عن سويد جميعًا، وأخرجه مسلم عن عيسى بن حماد إلى آخره".

ثم روى حديثًا آخر يدل على أن الإيمان يزيد وينقص، وقال: هذا حديث صحيح اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم روى حديثًا آخر يدل على ذلك، وقال:

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم فِي الصحيح، وروى حديث الإيمان يزيد وينقص، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "الإيمان يزيد وينقص"، وقال هذا حديث حسن غريب تفرد به الأعرج عن نافع بن أبي نعيم قال يحيى بن معين هو ثِقة تفرد به عن نافع مطرف بن عبد الله، وقال أبو حاتم الرازي: هو صدوق. وهذا الحديث أورده الذهبي فِي (تلخيص الأباطيل)، وقال: كذب. وأورده السيوطي فِي (اللآلئ)، مع نقل كلام الجورقاني على الحديث، ورواته، وكذا ابن عراق فِي (تنزيه الشريعة)، وعارضه فِي ذلك فِي قوله: إنه حسن، بعض العلماء.

وروى أيضًا بعض طرق هذا الحديث أكثر من طريق فِي هذا، حتى انتهى من الكتاب. وفي هذه الأحاديث التي أوردها غير ما أوردها فِي البخاري ومسلم فيها نظر. ولعلنا بذلك قد أخذنا فكرة عن منهج، وشرط الجورقاني فِي كتابه، والله تعالى أعلم.

## كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي

ننتقل إلى ابن الجوزي وكتابه (الموضوعات)، الذي هو أشهر كتاب فِي الموضوعات، وأكثر الكتب إفادة فِي هذا الموضوع، وإن كان يؤخذ عليه كثيرًا أنه تساهل فِي الحكم على أحاديث بالوضع، وليس فيها كذلك، خاصة ما حكم عليه بالوضع فِي (مسند الإمام أحمد)، وفي السُّنَن الأربع.

والأسس والركائز التي اعتمد عليها ابن الجوزي فِي الحكم على الحديث بالوضع، فقد جعل ابن الجوزي مقدمة مفصلة لكتابه فِي اثني عشر فصلًا، وهذه الفصول تعتبر أصولًا أساسية، أي: معرفة الحديث الضعيف والموضوع، فهو يحكم على الحديث بالوضع من جهة الإسناد إذا كان فِي بعض رواته من اتهم

بالوضع، أو جرح من قبل علماء الجرح والتعديل. واعتنى أيضًا بسبْرِ المتن من جهة أخرى.

ويمكن أن نستنتج مقاييسه وأسسه فِي نقد المتن من خلال كتابه فِي النقاط التالية:

**أولًا:** عرض الحديث على القرآن، فإن كان متن الحديث يخالف القطعي من القرآن مخالفة لا يمكن معها الجمع بينهما، ولا معرفة المتأخر منهما، يرد الحديث، ويحكم عليه بالضعف الشديد، أو بالوضع، وكذلك إذا خالف حديث ما الحديث المتواتر، أو المشهور، أو المستفيض.

**ثانيًا:** عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض، فيظهر القلب فِي متونها، وكذلك التصحيف، أو التحريف، أو الزيادة الشاذة المخالفة.

**ثالثًا:** عرض متن الحديث على المعلومات التاريخية، فالتاريخ عندهم مقاييس صحة الأحاديث من ضعفها، أو وضعها.

**رابعًا:** ركاكة اللفظ، وبعد معناه، وكونه لا يمكن صدوره عن رسول الله ﷺ.

**خامسًا:** مخالفة الحديث للأصول الشرعية، والقواعد المقررة معلومة من الدين بالضرورة.

**سادسًا:** اشتمال الحديث على أمر منكر، أو مستحيل. والأمثلة لهذه المقاييس فِي كتابه كثيرة متوفرة، وهناك أسس أخرى بَنى عليها ابنُ الجوزي حُكمه من جهة نقد إسناده نوجزها فيما يلي:

أ. أن يكون أحد الرواة متهمًا بالكذب أو الوضع من قِبل أحدِ علماء الجَرح، فيحكم على الحديث بالوضع دون النظر إلى أقوال علماء آخرين.

ب. أن يوجد فِي الإسناد مجاهيل، أو يكون إسناده مظلمًا.

جـ. وأن يوجد فِي الإسناد متهمون بالفسق، أو يكون أحد رواته من أهل البدع المكفرة، والأهواء الخارجة عن الدين، أو أنه يحكم على الإسناد الواحد بالانقطاع أو عدم ثبوت اللقاء بين التلميذ والشيخ.

ومعظم ما استعمله ابن الجوزي مصطلحات فِي كتابه بإيجاز: هذا حديث لا يصح؛ فيه مجاهيل وليس بصحيح؛ لا أصل له؛ موضوع والمتهم به فلان؛ فِي روايته جماعة مجهولون؛ هذا باطل؛ هذا موضوع؛ لا بارك الله فيمن وضعه؛ ما أفسد هذا الوضع لموازين الأعمال؛ وواضعه من جهلة القصاص؛ هذا موضوع تفرد به فلان وهو وضَّاع؛ ما أبرد هذه الصياغة؛ إلى آخر هذه الألفاظ.

ومما لا شك فيه أن الأحاديث المذكورة فِي كتابه تعتبر من الأحاديث الموضوعة عنده؛ لأن هذه المصطلحات تدل على ذلك. وأيضًا، فإن ابن الجوزي قال فِي أول مقدمة كتابه: "فإن بعض طلاب الحديث ألحَّ عليَّ أنْ أجمع الأحاديث الموضوعة، وأعرفه من أي طريق يعلم أنها موضوعة". وقال فِي فصل أسماء الكذابين والوضَّاعين: "وسترى عند كل حديث نذكره فِي هذا الكتاب اسم واضعه، والمتهم به".

أما موارد ابن الجوزي فِي كتابه، فالناظر فِي كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي يجد أن جل ما يذكره فيه من أحاديث وأخبار، فإنما يسوقه بإسناده، والقليل منه يأخذه من كتب، أو مصادر أخرى.

ولو أمعنا النظر لوجدنا أن الإمام ابن الجوزي تناول فِي الكتاب ما ورد من الأحاديث فِي كتاب (الكامل) لابن عدي، و(الضعفاء) لابن حبان، والعقيلي، والأزدي، ونحوها من الكتب التي تحوي الموضوعات، والواهيات. ويقول أبو الحسن بن العراق: وارد ابن الجوزي الذي يسند الأحاديث من طريقها غالبًا: (الكامل) لابن عدي، و(الضعفاء) لابن حبان، والعقيلي، والأزدي، وتفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني، و(الأفراد) للدارقطني، وتصانيف الخطيب، وتصانيف ابن شاهين، و(الحلية)، إلى آخر ما ذكره.

وكما أشرنا من قبل عند الكلام على (الأباطيل)، قلنا: إن ابن الجوزي اعتمد على كتاب (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير)، للجورقاني الهمداني الذي توفي سنة خمسمائة وثلاثمائة وأربعين، وأخذ منه كثيرًا.

لذلك يقول الإمام الذهبي فِي (سير أعلام النبلاء): "وله مُصنَّفٌ فِي الموضوعات، يسوقها بأسانيده، وعلى كتابه بَنى أبو الفرج ابن الجوزي كتاب (الموضوعات) له". وقال ابن حجر فِي (الفتح): "وقد وقفتُ على كتاب الجورقاني المذكور، وترجمه بالأباطيل، وهو بخط ابن الجوزي، وقد تبعه على ما ذكر فِي أكثر كتابه فِي الموضوعات، لكنه لم يوافقه على هذا الحديث، فإنه ما ذكره فِي الموضوعات فأصاب". أي: بعض الأحاديث.

وقد انتقد كثيرًا ابن الجوزي فِي حكمه على بعض الأحاديث بالوضع، وسنصور لكم بعض هذه النقود؛ لأنه لا مجال للتوسع فيها فِي مثل هذه الدروس.

ولعلنا قد فهمنا أن ابن الجوزي يورد الأحاديث بأسانيدها، ثم يُعلق عليها بما يُبيِّن وضعها؛ سواء أكان ذلك من حيث الإسناد أم من حيث المتن، والأكثر من حيث الإسناد، ولكنه أيضًا تبع منهج الجورقاني فِي كونه قد يذكر ما يخالف الحديث الذي حكم عليه بالوضع من بعض الأحاديث الصحيحة.

وقد رتب كتابه على الكتب والأبواب، وعدة الكتب فيه خمسون كتابًا، بدأها بكتاب التوحيد، ثم كتاب المبتدأ، ثم كتاب ذكر جماعة من الأنبياء، والقدماء، ثم كتاب العلم، ثم السُّنَّة وذم البدع، وكتاب الفضائل، ثم الأبواب الفقهية: الطهارة، الصلاة، الزكاة، الصدقة، فعل المعروف، مدح السخاء والكرم، الحج، البيوع، الجهاد، النكاح، النفقات، الأطعمة، الأشربة، اللباس، إلى آخر الكتب الفقهية، بل وغير الفقهية أيضًا، فإنه ضمن كتابه كل ما يمكن أن يصل إليه مما يحكم عليه بأنه موضوع.

# تابع: كتب الموضوعات - التأليف فِي الصحابة والثقات والضعفاء

## عناصر الدرس


العنصر الأول : نقد كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي ١٣٣

العنصر الثاني : التأليف في الصحابة } ١٣٦

العنصر الثالث : كتاب (الاستيعاب في أسماء الأصحاب) لابن عبد البر ١٤٤

العنصر الرابع : التأليف في الثقات والضعفاء، والتأليف في معرفة الضعفاء ١٤٦

## نقد كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي

بقي لنا أن نبيِّن أن العلماء كان لهم موقف خاص من كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي؛ لأنه قد تساهل فِي الحكم فِي بعض مرويات فِي كتابه، فقد أورد فيه الضعيف، بل الحسن، بل الصحيح مما هو فِي (سُنَن أبي داود)، وجامع الترمذي، وسُنَن ابن ماجه، ومستدرك الحاكم، ومُسند أحمد، وفي المعاجم الثلاثة للطبراني، بل فِي حديث صحيح فِي صحيح مسلم، وحديث فِي صحيح البخاري، فِي رواية حماد بن شاكر للبخاري.

وقد كثر انتقاد العلماء له على هذه الأحاديث، فمِمَّن انتقد ابن الجوزي: ابن حجر العسقلاني فِي كتابه (القول المسدد فِي الذَّبِّ عن المُسند)، فقد انتقد ابن الجوزي فِي أنه أدخل أربعة وعشرين حديثًا من مسند أحمد بن حنبل، مع أنه فِي اعتقاده لا يوجد حديث موضوع واحد فِي المسند.

وقد قرأت هذا الكتاب، كتاب (القول المسدد فِي الذَّبِّ عن المسند)، وأوصل ابن حجر بعض الأحاديث إلى درجة الحسن، ثم ذيل السيوطي على (القول المسدد)، وسماه: (القول المسدد، وزيده عليه)، واستدرك فيه أربعة عشر حديثًا، غير ما تعرض له ابن حجر، ومما ذكره ابن الجوزي، وهي فِي المسند.

ثم جمع السيوطي ما فِي (القول المسدد)، وما ذيله عليه، وزاد عليهما أحاديث، وجمعهما فِي كتاب (القول الحسن فِي الذَّبِّ عن السُّنَن)، وبلغ ما فيه من الأحاديث نيفًا وعشرين ومائة حديث ليست موضوعة، منها: أربعة أحاديث فِي مسند أبي داود، وثلاثة وعشرون حديثًا فِي جامع الترمذي، وحديث فِي سُنَن النسائي، وستة عشر حديثًا فِي سُنَن ابن ماجه، وحديث فِي صحيح البخاري

من رواية حماد بن شاكر، وباقيها فِي كتاب (خلق أفعال العباد)، وغيرها من تآليف البخاري، ومسلم، وسُنن الدارمي، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وتصانيف البيهقي.

ثم اختصر السيوطي كتاب ابن الجوزي فِي (اللآلئ المصنوعة فِي الأحاديث الموضوعة)، وزاد على مواده ما ورد فِي تاريخ ابن عساكر، وابن النجار، و(مسند الفردوس) للديلمي، وتصانيف أبي الشيخ ابن حبان، وغيرها من كتب الحديث، فإن السيوطي يورد الحديث من الكتاب الذي أورده ابن الجوزي منه، ثم يعقب بكلامه، وأول ما يزيد عليه يقول: قلت. وفي آخره يقول: الله أعلم. ويرمز للجورقاني بحرف "قا"؛ إعلامًا بتوافق المصنفين على الحكم بوضع الحديث، كما أفاد هو ذلك فِي مقدمته.

وقال السيوطي فِي مقدمته: "فإن من مهمات الدين، التنبيه على ما وضع من الحديث، واختلق على سيد المرسلين ﷺ. وقد جمع فِي ذلك الحافظ ابن الجوزي كتابًا فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحط إلى رتبة الوضع، بل ومن الحسن، ومن الصحيح. كما نبَّه على ذلك الأئمة الحُفَّاظ، ومنهم: ابن الصلاح فِي (علوم الحديث)، وطالما اختلج فِي ضمير انتقاؤه، وانتقاده، واختصاره؛ لينتفع به مرتاده، إلى أن استخرت الله تعالى، وانشرح صدري بذلك، وهيأني إلى أسبابه المسالك.

وقال السيوطي أيضًا فِي (تدريب الراوي) عن كتاب ابن الجوزي: "قد اختصرت هذا الكتاب فعلقت أسانيده، وذكرت منها موضع الحاجة، وأتيت بالمتون، وكلام ابن الجوزي عليها، وتعقبت كثيرًا منها، وتتبعت كلام الحفاظ فِي تلك الأحاديث، خصوصًا، شيخ الإسلام، يقصد: ابن حجر فِي تصانيفه، وأماليه".

وأفرد السيوطي ما تعقب به ابن الجوزي فِي (النكت البديعات)، واختصره فِي (التعقبات على الموضوعات)، ويبلغ ما تعقبه ثلاثمائة حديث ونيفًا كما ذكر هو ذلك فِي آخر التعقبات. حديث فِي مسلم، وحديث فِي البخاري من رواية حماد بن شاكر -كما قلنا- وفي المسند ثمانية وثلاثون، وفي أبي داود تسعة أحاديث، وفي الترمذي ثلاثون، وفي النسائي عشرة أحاديث، وفي ابن ماجه ثلاثون حديثًا، وفي المستدرك ستون حديثًا، والباقي فِي (السُّنَن الكبرى) للبيهقي، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومُسند أبي يعلى، ومُسند أبي داود، ومُسند سعيد بن منصور، ومُسند البزار، وغيرهم.

وانتقده الشيخ أبو الحسن السندي فِي تعليقه على ما أورده ابن الجوزي فِي موضوعاته من أحاديث ابن ماجه نحوًا من أربعة وثلاثين حديثًا، فتكلم حديثًا حديثًا، وكشف القناع عن وجوه هذه الأحاديث، ثم قام الشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني باختصار ما فِي موضوعات ابن الجوزي، وما زاد عليها السيوطي فِي (اللآلئ المصنوعة)، و(الذيل)، و(نكت البديعات)، و(التعقبات على الموضوعات)، وزاد ابن عراق على السيوطي، ورتبه كترتيب ابن الجوزي والسيوطي، وأهداه للسلطان سليمان خان القانوني من سلاطين آل عثمان -أي: الدولة العثمانية- ولكنه حذف إسناد الأحاديث، وجعل كتابه فِي ثلاثة فصول، بين فيها ما حكم ابن الجوزي بوضعه، ولم يخالف فيه، وما حكم بوضعه، وتعقب، وما زاد السيوطي على ابن الجوزي. وذكر فِي الفصلين الأخيرين عِلة الحديث.

ويعتبر كتاب ابن عراق من أحسن ما أُلِّف فِي الموضوعات من حيث الجمع والتحرير، ولكن يحتاج من يقوم بتحقيقه من جديد، ويرقم كتبه، وأبوابه،

وأحاديثه، ويضع له فهارس فنية؛ حتى يستفيد الباحثون منه. وسمَّاه: (تنزيه الشريعة المرفوعة من الأحاديث الشنيعة الموضوعة). وهناك مختصرات لكتاب ابن الجوزي يرجع إليها من يشاء.

## التأليف في الصحابة }

وننتقل إلى نوع آخر من أنواع المُصنَّفات التي صُنفت فِي هذه الفترة، أو فِي هذا الدور -الدور الرابع- الذي يبدأ من ثلاثمائة وخمسين إلى ستمائة وخمسين من الهجرة، ونعني بذلك: التأليف فِي الصحابة } .

ومِمَّن ألف فِي ذلك وفي هذه الفترة عزُّ الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري الذي وُلِد سنة خمس وخمسين وخمسمائة، وتوفي سنة ثلاثين وستمائة من الهجرة.

### التعريف بابن الأثير:

ونعرِّف أولًا بابن الأثير؛ حيث نشأ فِي بيئة دينية عريقة فِي التدين، وسط أسرة علمية أصيلة فِي العلم، والجزري: نسبة إلى جزيرة ابن عمر، وهي كما فِي (مراصد الاطلاع)، بلدة فوق الموصل، بينهما ثلاثة أيام، ويحيط بها دجلة، وأرضها خصبة.

وكان والده ثريًّا يمتلك عدة بساتين بإحدى قرى جزيرة ابن عمر، وكان يملك قرية يقال لها: قصر حرب بجنوب الموصل.

وكان يشتغل بالتجارة إلى جانب وظائفه الحكومية فِي جزيرة ابن عمر التابعة للموصل، فقد كان رئيس ديوانها، ونائب وزير الموصل فيها.

وله أخوان، أحدهما: أكبر منه، وهو مجد الدين أبو السعادات المبارك الذي ولِد سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وتوفي سنة ست وستمائة، وهو أحد العلماء الأفذاذ، له كتاب (جامع الأصول فِي أحاديث الرسول ﷺ)، وكتاب (النهاية فِي غريب الحديث والأثر)، والآخر: أصغر منه، هو: ضياء الدين أبو الفتح نصر الله، ولِد سنة ثمان وثمانين وخمسمائة، وتوفي سنة سبع وثلاثين وستمائة، كان من ذوي النبوغ فِي العلوم الأدبية، وله كُتبٌ قيِّمة، منها: (المثل السائر فِي أدب الكاتب والشاعر)، و(الوشي المرقوم فِي حلي المنظوم) أو (الوشي المرقوم فِي حلى المنظوم). أما عز الدين صاحبنا فقد كان واسطة العقد، ولِد فِي الجزيرة سنة خمس وخمسين وخمسمائة، ومات بالموصل سنة ثلاثين وستمائة، وكان له باعٌ فِي التاريخ، ألف فِي التاريخ العام كتاب (الكامل)، وهو مرجع مهم فِي تاريخ الحملات الصليبية التي شاهد بعضًا منها إلى وفاته.

وفي كتابه (الكامل) تحدث أيضًا عن هجوم التتار، وكأنه على موعد مع الحملات التي شنت على بلاد الإسلام من الشرق، ومن الغرب. وألَّف فِي التاريخ الخاص كتاب (أُسْد الغابة فِي معرفة الصحابة)، هذا الذي نتعرض للكلام عليه، وكتابه هذا يعلن عن سعة اطلاعه، ومعرفته بالأخبار، وغرامه بالبحث، ودقته فِي النقد، وأصالته فِي التأليف.

وقدَّم لـ(أسد الغابة) بمقدمةٍ نستشف منها منهجه فِي هذا الكتاب، فقال بعد حمد الله تعالى، والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسوله ﷺ: "أما بعد، فلا علم أشرف من علم الشريعة، فإنه يحصل به شرف الدنيا والآخرة، فمَن تحلَّ به فقد فاز بالصفقة الرابحة، والمنزلة الرفيعة الفاخرة، ومن عري منه فقد حظي بالكرة الخاسرة. والأصل فِي هذا العلم كتاب الله ﷻ وسُنة رسوله ﷺ فأما الكتاب

العزيز، فهو متواتر مجمع عليه غير محتاج إلى ذكر أحوال ناقليه، وأما سنة رسول الله ﷺ فهي التي تحتاج إلى شرح أحوال رواتها، وأخبارهم، وأول رواتها: أصحاب رسول الله ﷺ ولم يضبطوا ولا حفظوا فِي عصرهم كما فعل بمن بعدهم من علماء التابعين، وغيرهم إلى زماننا هذا؛ لأنهم كانوا مقبلين على نصرة الدين وجهاد الكافرين؛ إذ كان المهم الأعظم؛ فإن الإسلام كان ضعيفًا، وأهله قليلون، فكان أحدهم يشغله جهاده، ومجاهدة نفسه فِي عبادته عن النظر فِي معيشته، والتفرغ لمهم، ولم يكن فيهم أيضًا من يعرف الخط إلا النفر اليسير، ولو حفظوا ذلك الزمان لكانوا أضعاف من ذكره العلماء؛ ولهذا اختلف العلماء فِي كثير منهم؛ فمنهم من جعله بعض العلماء من الصحابة، ومنهم من لم يجعله فيهم، ومعرفتهم ومعرفة أمورهم، وأحوالهم، وأنسابهم، وسيرتهم مهم فِي الدين".

ولا خفاء على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، أن من تبوأ الدار والإيمان من المهاجرين والأنصار، والسابقين إلى الإسلام، والتابعين لهم بإحسان، الذين شهدوا الرسول ﷺ وسمعوا كلامه، وشاهدوا أحواله، ونقلوا ذلك إلى من بعدهم من الرجال والنساء من الأحرار والعبيد والإماء أولى بالضبط والحفظ، وهم الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون، بتزكية الله ﷻ لهم وثنائه عليهم.

ولأن السُّنَن التي عليها مدار تفصيل الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام، إلى غير ذلك من أمور الدين، إنما ثبتت بعد معرفة رجال أسانيدها ورواتها، وأولهم، والمقدم عليهم: أصحاب رسول الله ﷺ فإذا جهلهم الإنسان كان بغيرهم أشد جهلًا، وأعظم إنكارًا، فينبغي أن يُعرَّفوا بأنسابهم وأحوالهم هم وغيرهم من

الرواة، حتى يصحَّ العملُ بما رواه الثقات منهم، وتقوم به الحُجَّة؛ فإن المجهول لا تصح روايته، ولا ينبغي العمل بما رواه.

والصحابة يشاركون سائر الرواة فِي جميع ذلك إلا فِي الجرح والتعديل؛ فإنهم كلهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح؛ لأن الله ﷻ ورسوله زكياهم وعدلاهم، وذلك مشهور لا نحتاج لذكره، ويجيء كثير منه فِي كتابنا هذا، فلا نطول به هنا.

وقد جمع الناس فِي أسمائهم كتبًا كثيرة، ومنهم من ذكر كثيرًا من أسمائهم فِي كتب الأنساب والمغازي وغير ذلك، واختلفت مقاصدهم فيها، إلا أن الذي انتهى إليه جمع أسمائهم الحافظان: أبو عبد الله بن منده، وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانيان، والإمام أبو عمر بن عبد البر القرطبي { وأجزل ثوابهم، وحمد سعيهم، وعظَّمَ أجْرَهم، وأكرم مآبهم، فلقد أحسنوا فيما جمعوا، وبذلوا جهدَهم وأبقوا بعدهم ذكرًا جميلًا؛ فإن الله تعالى يثيبهم أجرًا جزيلًا؛ فإنهم جمعوا ما تفرق منه.

فلما نظرت فيها، رأيت كلًا منهم قد سلك فِي جمعه طريقًا غير طريق الآخر، وقد ذكر بعضهم أسماء لم يذكرها صاحبه، وقد أتى بعدهم الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى الأصفهاني، فاستدرك على ابن منده ما فاته فِي كتابه، فجاء تصنيفه كبيرًا نحو ثلثي كتاب ابن منده.

فرأيت أن أجمع بين هذه الكتب، وأضيف إليها ما شذَّ عنها ما استدركه أبو علي الغساني، علي أبي عمر بن عبد البر، كذلك أيضًا ما استدركه عليه آخرون، وغير من ذكرنا فلا نطول بتعداد أسمائهم هنا. ورأيت ابن منده، وأبا نعيم، وأبا موسى، عندهم أسماء ليست عند ابن عبد البر، وعند ابن عبد البر أسماء ليست عندهم. فعزمت أن أجمع بين كتبهم الأربعة، وكانت العوائق تمنع، والأعذار

تصد عنه، وكنت حينئذ ببلدي، وفي وطني، وعندي كتبي، وما أراجعه من أصول سماعاتي، وما أنقل منه، فلم يتيسر ذلك لصداع الدنيا، وشواغلها.

فاتفق أني سافرت إلى البلاد الشامية عازمًا على زيارة البيت المقدس - جعله الله ﷻ دارًا للإسلام أبدًا- فلما دخلتها اجتمع بي جماعة من أعيان المُحدِّثين، ومِمَّن يعتني بالحفظ والإتقان، فكان فيما قالوه: إننا نرى كثيرًا من العلماء الذين جمعوا أسماء الصحابة يختلفون فِي النسب، والصحبة، والمشاهد التي شهدها الصاحب؛ إلى غير ذلك من أحوال الشخص، ولا نعرف الحقَّ فيه، وحثُّوا عزمي على جمع كتاب لهم فِي أسماء الصحابة }.

ثم قال: واتفق أن جماعة كانوا قد سمعوا على أشياء بالموصل، وساروا إلى الشام فنقلت منها أحاديث مسندة وغير ذلك، ثم إنني عدت إلى الوطن بعد الفراغ منه، وأردت أن أكثر الأسانيد، وأخرج الأحاديث التي فيه بأسانيدها، فرأيت ذلك مُتعِبًا يحتاج أن أنقض كل ما جمعت، إلى أن قال: وأنا أذكر كيفية وضع هذا الكتاب؛ ليعلم من يراه شرطنا وكيفيته، والله المستعان فأقول: إني جمعت بين هذه الكتب كما ذكرته قبل، وعلمت على الاسم علامة ابن منده صورة "د" وعلامة أبي نعيم صورة "ع"، وعلامة ابن عبد البر صورة "ب" وعلامة أبي موسى صورة "س"، فإن كان الاسم عند الجميع علمت عليه جميع العلائم، وإن كان عند بعضهم علمت عليه علامته.

وأذكر فِي آخر كل ترجمة اسم من أخرجه؛ وإن قلت: أخرجه الثلاثة، فأعني: ابن منده، وأبا نعيم، وأبا عمر بن عبد البر؛ فإن العلائم ربما تسقط من الكتابة وتنسى، ولا أعني بقولي: أخرجه فلان، وفلان، أو الثلاثة، أنهم أخرجوا جميع ما قلته فِي ترجمته؛ فلو نقلت كل ما قالوه لجاء الكتاب طويلًا؛ لأن

كلامهم يتداخل ويخالف بعضهم البعض فِي الشيء بعد الشيء، وإنما أعني أنهم أخرجوا الاسم.

ثم إني لا أقتصر على ما قالوه، إنما أذكر ما قاله غيرهم من أهل العلم، وإذا ذكرت اسمًا ليس عليه علامة أحدهم، فهو ليس فِي كتبهم. ورأيت ابن منده، وأبا نعيم قد أكثروا من الأحاديث والكلام عليها، وذكرا عِللها، ولم يكثرا من ذكر نسب الشخص، ولا ذكر شيء من أخباره وأحواله، وما يعرف به، ورأيت أبا عمر قد استقصى ذكر الأنساب، وأحوال الشخص، ومناقبه، وكل ما يعرفه به، حتى إنه يقول: هو ابن أخي فلان، وابن عم فلان، وصاحب الحادثة الفلانية، وكان هذا هو المطلوب من التعريف؛ أما ذكر الأحاديث، وعِللها، وطرقها فهو بكتب الحديث أشبه؛ إلا أني نقلت من كلام كل واحد منهم أجوده، وما تدعو الحاجة إليه طلبًا للاختصار، ولم أخل بترجمة واحدة من كتبهم جميعها، بل أذكر الجميع حتى إنني أخرج الغلط كما ذكره المخرج له، وأبيِّن الحق والصواب فيه إن علمته؛ إلا أن يكون أحدهم قد أعاد الترجمة بعينها، فأتركها وأذكر ترجمة واحدة، وأقول: قد أخرجها فلان فِي موضعين.

وأما ترتيبه، ووضعه فإنني جعلته على حروف: "أ، ب، ت، ث" ولزمت فِي الاسم الحرف الأول، والثاني، الثالث، وكذلك إلى آخر الاسم، وكذلك أيضًا فِي اسم الأب، والجد ومن بعدهما، والقبائل أيضًا.

ثم ذكر مثالًا على ذلك، ثم قال: "وقد ذكروا جماعة بأسمائهم، ولم ينسبوهم إلى شيء، فجعلت كل واحد منهم فِي آخر ترجمة الاسم الذي سمي به مثاله، وقد ذكر ابن منده، وأبو نعيم، وأبو موسى فِي آخر الرجال، والنساء جماعة من الصحابة والصحابيات لم تعرف أسماؤهم؛ فنسبوهم إلى آبائهم؛ فقالوا: ابن

فلان، وإلى قبائلهم، وإلى أبنائهم، فقالوا: فلان عن عمه، وفلان عن جده، وعن خاله، إلى آخره.

قال: فرتبتهم أولًا: بأن ابتدأت بابن فلان، ثم بمن روى عن أبيه؛ لأن ما بعد الباء فِي "ابن" نون، وما بعدها فِي "أبيه" ياء، ثم بمن روى عن جده، إلى آخره".

وقد ذكرت أيضًا جماعة لم يعرفوا إلا بصحبة رسول الله ﷺ فرتبتهم على أسماء الراوين عنهم، مثاله: أنس بن مالك، عن رجل من الصحابة إلى آخره". وقال: أقدمه على ثابت بن السمط، عن رجل من الصحابة". وقال: "وأشرح الألفاظ الغريبة التي ترد فِي حديث بعض المذكورين فِي آخر ترجمته، وأذكر فِي الكتاب فصلًا يتضمن ذكر الحوادث المشهورة للنبي ﷺ كالهجرة إلى الحبشة، وإلى المدينة، وبيعة الرضوان إلى آخره، قال: فليس كل الناس يعرفون ذلك ففيه زيادة كشف".

وأذكر أيضًا فصلًا أضمنه أسانيد الكتب التي كثر تخريجي منها؛ لئلا أكرر الأسانيد فِي الأحاديث؛ طلبًا للاختصار".

هذه هي مقتطفات مما قاله ابن الأثير فِي مقدمته، ومنها نستشف منهجه، وشرطه، وترتيبه فِي الكتاب، فهو جمع كتب ابن منده، وابن عبد البر، وأبي نعيم، جمعهم كلهم فِي كتاب واحد، وما استدرك عليهم، ووضع علامات تدل على من أخرج هذه الأسماء، ورتبها على حروف المعجم، ورتبها ترتيبًا دقيقا، وبين ترتيبه على نحو من الدقة فِي كتابه، وأنه تعرض لبعض سيرة رسول الله ﷺ ويشرح الألفاظ الغريبة إلى آخره.

وهو بهذا كتاب جامع لأسماء الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- من الذين جمعوا الحديث. ونذكر مثالًا واحدًا من هذه الأمثلة، ففي رقم ثلاث وثلاثين،

قال: س، أبي بن كعب بن عبد ثور. ثم قال: أخبرنا أبو موسى إجازة، أخبرنا أبو علي إذنًا، عن كتاب أبي أحمد، أنبأنا عمر بن أحمد، أنبأنا عمر بن الحسن، أنبأنا المنذر بن محمد، أنبأنا الحسين بن محمد إلى آخر السند قال: "قدم خزاعي فِي نفر من قومه، فيهم أبي بن كعب بن عبد ثور، فبايعوا رسول الله ﷺ وأسلموا". أخرجه أبو موسى.

وهذا الوفد المذكور فِي هذه الترجمة من مزينة. ثم قال: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار واسمه: تيم اللات، وقيل: تيم الله بن ثعلبة إلى آخره نسبه.

وبنو معاوية بن عمرو يعرفون ببني حديلة، وهي أم معاوية، نسب ولده إليها، معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، وهي حديلة بنت مالك بن زيد بن حبيب بن عبيد إلى آخر السند، ثم ذكر شيئًا من بعد ما ذكر كنيته، وله كنيتان: أبو المنذر كناه بها النبي ﷺ وأبو الطفيل، كناه بها عمر بن الخطاب بابنه الطفيل.

ثم ذكر شيئًا من حياته قال: شهد العقبة، وبدرًا، وكان عمر يقول: أبي سيد المسلمين روى عنه عبادة بن الصامت، وابن عباس، وعبد الله بن خباب، وابنه الطفيل بن أبي، وذكر كثيرًا من حياته ومن فضائله > - واستغرق ذلك صفحة ونصف بعد أن بين نسبه وكنيته.

وذكر شيئًا من أحاديثه، منها: أنه سمع النبي ﷺ يقرأ ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦] قال: شهادة أن لا إله إلا الله، ثم رجع بعد ذلك، وبيَّن شيئًا من حليته، كان أبيض الرأس واللحية، لا يغير شيبه. أخرجه ثلاثتهم. أي: ابن أبو عمر بن عبد البر، وأبو نعيم بن منده، ثم شرح كلمة حديلة، ضبطها حديلة، وحبيش أيضًا ضبطها بالحروف، والسيح ضبطها، وثوير،

وسرح. واشتمل على تراجم لسبعة آلاف وسبعمائة وثلاثة رجالًا، ونساء من الصحابة }.

ومن المنهج الذي سار عليه ابن الأثير، أنه يشرح الألفاظ كما ذكر التي ترد فِي حديث من الحديث المترجم له فِي آخر ترجمته كقوله عبية الجاهلية، أي: كبرها، وتضم عينه، وتكسر. عُبية، وعِبية، ويذكر أهم الحوادث المشهورة لهذا الصحابي، ويضبط الأسماء المشبهة ضبطا علميًّا بالحروف، فيقول مثلًا: أسيد بن ظهير، أسيد: بضم الهمزة، وظهير، بضم الظاء وفتح الهاء. ويناقش الرواية التي يسوقها إلى الصحابي المترجم له، والتي ينقلها من مراجع سابقة له، فمثلًا: ساق حديثًا بسنده إلى أيمن بن يعلى عن النبي ﷺ: "من سرق شبرًا من أرض أو غلة جاء يوم القيامة على عنقه إلى أسفل الأراضين". قال ابن الأثير: هذا الحديث فيه نظر؛ لأن أيمن هذا ليس بصحابي، وإنما هو تابعي كوفي.

## كتاب (الاستيعاب فِي أسماء الأصحاب) لابن عبد البر

هذا؛ ويجدر بنا أن نعرف شيئًا عن كتاب ابن عبد البر، فهو كتاب مهم، وهو فِي أيدي الدارسين يستفيدون منه، وطبع طبعات عدة لا بأس بها، وهو يسمى: (الاستيعاب فِي أسماء الأصحاب)، وابن عبد البر توفي سنة أربعمائة وثلاث وستين.

جمع ابن عبد البر فِي كتابه هذا ما تفرق فِي كتب السابقين عليه، وجمع المتناثر منهم، وأشار ابن عبد البر فِي مقدمة كتابه، أنه نقل معلوماته عن موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، والواقدي، وخليفة بن خياط، والزبير بن بكار، والمدائني.

رتب ابن عبد البر كتابه على حروف المعجم، ولكنه لم يرتب كل حرف ترتيبًا دقيقًا. فمثلًا: جمع الأسماء التي تبدأ بالعين فِي موضع واحد، لكنه لم يرتبها حسب الحرف الثاني، والثالث.

ذكر ابن عبد البر فِي مقدمة كتابه: فضل الصحابة، وأن رسول الله ﷺ فضَّل بعضهم على بعض، وخصَّ كلَّ واحدٍ منهم بفضله، وبدأ كتبه بسيرة موجزة عن رسول الله ﷺ ثم ابنه إبراهيم باعتبار أنه حرف الألف.

وقد رتَّب ابن عبد البر كتابه على حروف الهجاء بحسب ترتيب المغاربة، وهو مختلف عن ترتيب المشارقة، لكن من طبعوا الكتاب غيروا ترتيب المؤلف المغربي، وجعلوه على حسب ترتيب المشارقة.

وعدد التراجم فِي (الاستيعاب) خمسمائة وثلاثة آلاف ترجمة بما فيهم من اسم، أو كنية، أو حصل له فيها وهم. ومن منهجه أنه يورد الترجمة، ثم يشير إلى ما يشبهها، ثم يضبطها ثم يذكر النسب المترجم له، وقبيلته التي ينتمي إليها، وأهم ما يميزه عن غيره، ويسوق له بعضًا من أحاديثه، وقد يحكم على الإسناد.

وإذا أردنا أن نأخذ نموذجًا من كتابه، فقد قال: جري: حرف الجيم طبعًا، ويقال: جزي بالزاي، حديثه عن النبي ﷺ فِي الضب، والسبع، والثعلب، وخشاش الأرض، وإسناده ليس بالقائم؛ لأنه يدور على عبد الكريم بن أمية، أي: هو ينقد فِي هذا الكتاب، ثم يقول: جزي السلمي، ويقال: الأسلمي، وعبد الرحمن بن جزي أسلم، وكساه النبي ﷺ بردين فِي حديث فيه طول ليس إسناده أيضًا بالقائم.

ونقول: إنه إذا كان قد ضمن ابن الأثير فِي (أسد الغابة) كتاب ابن عبد البر ضمن الكتب الثلاثة التي اعتمد عليها أساسًا، فإنه فِي كل من الكتابين فائدة ليست فِي

الأخرى ؛ لأن ابن الأثير كان يختار من التراجم ، ولا يذكر كل ما يذكر فيها على حسب المنهج الذي ذكره.

## التأليف في الثقات والضعفاء، والتأليف في معرفة الضعفاء

### التأليف فِي الثقات والضعفاء :

وننتقل إلى نوع آخر من أنواع المصنفات ، وهو التأليف فِي الثقات والضعفاء ، ونختار لذلك كتابي : (الثقات) و(الضعفاء) لابن حبان.

حاول علماء القرون المتأخرة أن يفردوا لرواة الحديث كتبًا مستقلة يذكرون فيها كل ما يتعلق بالراوي ، بدءًا من مولده ، وانتهاء بوفاته ، يذكرون اسمه ونسبه ، وشيوخه ، وتلامذته ، وطبقته ، إلى آخره. وبعض المؤلفين اقتصر على ذكر الثقات فقط ، من هؤلاء : عمر بن أحمد بن شاهين فِي كتاب (الثقات) ويسمى : (تاريخ أسماء الثقات ممَّن نقل عنهم العلم) ومؤلفه هو : أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين من الهجرة ، ورتبه على حروف المعجم ، وقد اقتصر على ذكر الراوي من حيث اسمه ، واسم أبيه.

ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فِي توثيق أصحاب التراجم ، وأحيانًا يسند رواياته عنهم ، وأحيانًا أخرى لا يسندها ، وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة.

وإذا أخذنا نموذجًا من الكتاب ، فقد قال ابن شاهين : من اسمه أسلم ، حدَّثنا عبد الله بن سليمان ، حدَّثنا عبد الله بن أحمد ، قال : سألت يحيى بن معين عن أسلم المنقري ابن من؟ قال : لا أدري ، وهو ثقة عندنا.

هذا هو الكتاب مطبوع فِي مجلد واحد، وهو مرتب على حروف المعجم كما قلنا.

ومن هذه الكتب التي ألفت فِي هذه الفترة: كتاب (الثقات) لابن حبان البستي المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وخمسين، وهو يقول فِي مقدمته بعد حمد الله، والثناء عليه: "أما بعد، فإن الله اختار محمدًا ﷺ من عباده، واستخلصه لنفسه من بلاده، فبعثه إلى خلقه بالحق بشيرًا، ومن النار لمن زاغ سبيله نذيرًا، ليدعو الخلق من عباده إلى عبادته.

ومن اتباع السبيل إلى لزوم طاعته، ثم لم يجعل الفزع عند وقوع حادثة، ولا الهرب عند وجود كل نازلة، إلا إلى الذي أنزل عليه التنزيل، وتفضل على عباده بولايته التأويل، فسنته الفاصلة بين المتنازِعِينَ، أو المتنازعَيْنِ، وآثاره القاطعة بين الخصمين.

فلما رأيت معرفة السُّنَن من أعظم أركان الدين، وأن حفظها يجب على أكثر المسلمين، وأنه لا سبيل إلى معرفة السقيم من الصحيح، ولا صحة إخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة ضعفاء المحدِّثين كيفية ما كانوا عليه من الحالات، أردت أن أملي أسامي أكثر المُحدِّثين.

ومن الفقهاء من أهل الفضل الصالحين، ومن سلك سبيلهم من الماضين بحذف الأسانيد، والإكثار ولزوم سلوك الاختصار؛ ليسهل على الفقهاء حفظها، ولا يصعب على الحفاظ وعيها، والله أسأل التوفيق لما أوصانا، والعون على ما له قصدنا".

ثم ذكر شيئًا من سيرة الرسول ﷺ ثم رتب الثقات فِي الكتاب على حسب الطبقات، الطبقات الزمانية، وفي كل طبقة يذكرهم على حسب ترتيب حروف المعجم، وهو يذكر اسم الثقة، واسم أبيه، ونسبه، وقد يقول: روى عنه فلان،

وروى عن فلان، حسب ما هو مشهور من أحاديثه، ولا يذكر أكثر من ذلك فِي كل ترجمة.

وبطبيعة الحال، ذكر طبقة الصحابة أولًا، ثم طبقة التابعين، ثم طبقة أتباع التابعين، وهو يذكر فِي ترجمة الراوي اسمه كما قلنا، واسم أبيه، وكنيته، إلا أنه يؤخذ عليه: أنه ذكر كثيرًا من المجهولين الذين لا تعرف أحوالهم، وأيضًا ذكر فِي الثقات قومًا أعاد ذكرهم فِي الضعفاء، والمجروحين.

وكأنه يرى أن لهم أحاديث صالحة تدرجهم فِي الثقات، وأحاديث غير صالحة تدرجهم فِي المجرحين حتى إذا اعتمدنا أنهم ثقات، يكون ذلك فِي حدود الحذر من بعض أحاديثهم. هذا إذا أحسنا الظن بهذا الإمام. ومنهجه -أنه كما قلنا- أنه يذكر من لم يعرف منه جرح، حتى وإن كان مجهولا لم يعرف حاله؛ حيث قال: العدل: من لم يعرف منه الجرح؛ إذ الجرح ضد العدالة، فمَن لم يعرف بجرح فهو عدل، وجمهور المحدِّثين يخالفونه فِي ذلك.

## التأليف فِي معرفة الضعفاء:

وننتقل إلى فنٍّ آخر، أو نوع آخر من التصنيف فِي علم الرواة، وهو التأليف فِي معرفة الضعفاء، فكما نصُّوا على أسماء الثقات، خصَّصُوا كُتبًا لأسماء الضعفاء، ومن هؤلاء الذين ألَّفوا فِي بداية هذه الفترة: الإمام الدارقطني، وله كتاب (الضعفاء والمتروكين) وهو كتاب ذكر فيه الرواة المتكلم فيهم.

ومنهج الكتاب يقوم على الاختصار فِي الحكم على الراوي أثناء ترجمته، وقد لا يذكر حال الراوي، وإنما يشير إليه فِي ترجمة سابقة أو لاحقة، وهو يُبيِّن حال الراوي بلفظ واحد أو أكثر، وقد يذكر سبب الجرح وقد يغفل ذلك.

فمثلًا: يقول: قال إبراهيم بن علي الرافعي مدني ضعيف مقل، يروي عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده: "أن النبي ﷺ صلى على النجاشي فكبر عليه خمسًا" روى عنه أيوب بن حسن بن علي بن أبي رافع، عن أبيه.

فأنت ترى أنه يذكر من يروي عنه، ثم يذكر له حديثًا، لكن ذلك على سبيل الاختصار، وقد تضمن الكتاب إحدى وثلاثين وستمائة ترجمة، وطبع محققًا، وينبه إلى أن التصنيف فِي الضعفاء أكثر من التصنيف فِي الثقات، فقد صنَّف فِي الضعفاء حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ولم يصنف خلال تلك الفترة فِي الثقات سوى أربعة مصنفات.

# كتب أفردت للضعفاء، وكتب تاريخ الرجال، والرواة والمحدثين

## عناصر الدرس


العنصر الأول : بعض الكتب التي أفردت للضعفاء: كتاب (المجروحين) لابن حبان ١٥٣

العنصر الثاني : كتب تواريخ الرجال وعلومهم: (تاريخ بغداد)، و(تاريخ دمشق) ١٥٧

العنصر الثالث : التأليف في ضبط أسماء ونسب وكنى الرواة والمحدثين ١٦٤

## بعض الكتب التي أفردت للضعفاء كتاب ( المجروحين ) لابن حبان

فنتكلم عن بعض الكتب التي أفردت للضعفاء، ومن هذه الكتب: كتاب (المجروحين) لابن حبان، وهذا الكتاب خصَّصَهُ ابن حبان للمجروحين فِي نظره، وهو يورد أسماءهم، ونسبهم، وأسماء آبائهم، ويرتب ذلك على الحرف الأول فقط، ويذكر بعض أحاديثهم، ويبيِّن ما فيها من أسباب جعلته يدرج أصحابها فِي المجروحين.

وهو يقول فِي مقدمته: "أما بعد، فإن أحسن ما يَدخر المرءُ من الخير فِي العقبى، وأفضل ما يكتسب به الزخر فِي الدنيا، حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار؛ إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة ضعفاء المُحدِّثين، والثِّقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف، أما الأئمة المرضيون، والثِّقات المحدِّثون فقد ذكرناهم بأنسابهم، وما يعرف من أنبائهم". وبذلك؛ يشير إلى كتابه (الثِّقات)

ثم يقول: "وإن ذاكر ضعفاء المُحدِّثين، وأضاد العدول من الماضين ممَّن أطلق أئمتنا عليهم القدح، وصح عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جرحوا، والعلة التي بها قدحوا؛ ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج، وأقصد فِي ذلك ترك الإمعان والتطويل، وألزم الإشارة إلى نفس التحصيل، وبالله أستعين على السراء فِي المقالة، وبه نتعوذ من الحيرة والضلال، إنه منتهى رجاء المؤمنين، وولي جزاء المحسنين".

وابن حبان قد وضع قواعد واضحة فِي كتاب (المجروحين) تحدد مذهبه فِي الحكم على الرجال، فهو يقول: من كان مُنكر الحديث على قلته، لا يجوز تعديله إلا

بعد الصبر، ولو كان ممَّن لا يروي المناكير، ووافق الثقات فِي الأخبار لكان عدلًا مقبول الرواية ؛ إذ الناس فِي أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبيَّن ما يوجب القدح. هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها.

ويُعلق ابن حجر تعليقًا على هذا ويقول: مذهب عجيب، والجمهور على خلافه. وهذا مسلك ابن حبان فِي كتاب (الثقات) الذي ألَّفه، فإنه يذكر خلقًا ممَّن نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة.

وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: "العدل من لم يعرف فيه الجرح ؛ إذ التجريح ضد التعديل، فمَن لم يجرح فهو عدل حتى يتبيَّن جرحه ؛ إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم". ويتبيَّن منه مذهب ابن حبان ومن خالفه فِي توثيق من اشتهر برواية العلم، ولم يجرح فهو ثقة عند ابن حبان، وخالفه فِي ذلك غيره. فإذا رأينا فِي كتب الجرح والتعديل من قِيل فيه: وثقه ابن حبان، عرفنا أنه ممَّن تختلف فيه أنظار العلماء، فابن حبان يقبله، وغيره قد يتوقف فيه. وأرجو أن نضم هذا الكلام إلى الكلام على الثقات.

وابن حبان فِي هذا الكتاب يقسم أنواع جرح الضعفاء إلى عشرين نوعًا فِي مقدمة كتابه الذي بين أيدينا، وضح كل نوع، وضرب له الأمثلة، وبيَّن الفروق الدقيقة التي قد تخفى على البعض، ونبَّه عليها أثناء الترجمات، والتزم بهذه القواعد من أول الكتاب إلى آخره. وأول هذه الأنواع: الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر. ثانيها: الذين يضعون الحديث على الشيوخ، إلى آخر ما قال.

واختلفت الأقوال فِي ابن حبان، فبعضهم قال: هو من بين المتشددين فِي تجريح الرواة، شأنه فِي ذلك شأن أبي حاتم، والنسائي، وابن معين، وابن القطان الفاسي ويحيى بن القطان. والحافظ الذهبي يشير إلى هذا فِي ثنايا ترجماته فِي كتابه (الميزان) عندما ينقل رأي ابن حبان، وكثيرًا ما يقسو فِي عبارته عليه، أو يغمزه غمزًا شديدًا، ومع ذلك فقد نسب عدد من المحدِّثين ابن حبان إلى التساهل، وقد عالج اللكنوي الهندي هذا الموضوع فِي كتابه (الرفع والتكبير فِي الجرح والتعديل)، فكان مما قاله فِي ذلك: قالوا: هو واسع الخطو فِي باب التوثيق، يوثق كثيرًا ممَّن يستحق الجرح، وهو قول ضعيف؛ فإن ابن حبان ممَّن كان يعد من المتعنتين والمسرفين فِي جرح الرجال، ومن هذا حاله، لا يمكن أن يكون متساهلًا فِي تعديل الرجال، وإنما يقع التعارض كثيرًا بين توثيقه وبين جرح غيره لكفاية ما لا يكفي فِي التوثيق عند غيره.

قال السيوطي فِي (تدريب الراوي) تحت قول النووي: ويقاربه، أي: صحيح أبي حاتم بن حبان قيل: ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أن يسمي الحسن صحيحًا، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن فِي كتابه، فهي مشاحة فِي الاصطلاح" إلى آخر ما قال.

ويحسن بنا أن نقرأ شيئًا من هذا الكتاب؛ يتبيَّن لنا منهجه فِي تقديم الرواة، فهو يقول مثلًا: خالد بن يوسف السمتي، يروي عن ابن عيينة، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: "ما من أحد إلا وعليه حجة، وعمرة واجبتان" قال ابن عدي: وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل، وله عن أبيه عن زياد بن سعد، عن العلاء بن عبد الرحمن، وعن زياد عن عكرمة حديثين لا يرويهما غيره، وله عن أبيه عن موسى بن عقبة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة بهذا

الإسناد مائة وأربعون حديثًا، فلعل البلاء فيه من ابنه يوسف بن خالد، فإنه ضعيف.

ثم انتقل إلى خالد بن أبي طريف، قال ابن المديني: سمعت هشام بن يوسف سئل عنه يضعفه، يروى عن وهب قصص الأولين.

ثم خالد بن عبيد العتكي: من أهل البصرة، كنيته: أبو عصام، سكن مرو، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه أبو عاصم، والعلاء بن عمران، وأهل عمران، وأهل مرو، يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة ما لها أصل، يعرفها من ليس الحديث صناعته، أنها موضوعة. منها: عن أنس، عن سلمان، عن النبي ﷺ أنه قال لعلي بن أبي طالب -عليه السلام: "هذا وصيي، وموضع سري، وخير من أترك بعدي" حدثناه عبد الله بن محمود بن سليمان، حدَّثنا العلاء بن عمران عنه: لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

فمن هذه الترجمات الثلاث يتبيَّن لنا منهج ابن حبان، فهو قد يطيل قليلًا بحيث يُبيِّن شيوخ الراوي، أو بعض من روى عنهم الراوي، ورووا عنه، ثم يذكر بعض من حديثه الذي جرح به، أو أنكر عليه، ويحكم عليه.

وقد ينقل عن بعض العلماء كابن عدي وغيره ماذا قالوا فِي هذا الراوي، أو فِي هذا الحديث.

وكما قلنا، هو مرتب ترتيبًا معجميًّا، ولكنه لم يعتن إلا بالحرف الأول، لكنه يورد أسماء الرواة فِي موضع واحد إذا كانت أسماؤهم متطابقة، مثل: مثلًا خالد، فهو يذكر خالد بن سليمان، ثم يذكر خالد بن يوسف، ثم يذكر خالد بن عبيد، ثم خالد بن إلياس، وهكذا، وفي اسم خالد لا يرتب الترتيب الدقيق بالنسبة للآباء، والله تعالى أعلم.

## كتب تواريخ الرجال وعلومهم: ( تاريخ بغداد )، و( تاريخ دمشق )

نتنقل إلى نوع آخر من المصنفات فِي تواريخ الرجال وعلومهم، وهي تلك الكتب التي ألفت فِي مدينة معينة، وأمامنا فِي هذه الفترة كتابان مهمان: وهما (تاريخ مدينة السلام)، أو ما عرف بـ(تاريخ بغداد) للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الذي ولِد سنة ثلاثمائة وسنتين وتسعين، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة، والكتاب الثاني: هو (تاريخ مدينة دمشق) لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف: بابن عساكر، الذي ولِد سنة أربعمائة وتسع وتسعين، وتوفي سنة خمسمائة وإحدى وسبعين.

### (تاريخ مدينة السلام) للخطيب البغدادي:

ونبدأ بكتاب (تاريخ مدينة السلام) للخطيب البغدادي، قد ذكر الخطيب البغدادي أنه ولِد فِي يوم الخميس فِي ست بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاثمائة وثنتين وتسعين من الهجرة، وذكر الصفدي أنه ولِد بقرية من أعمال نهر الملك.

وذكر الخطيب البغدادي مؤدبه، وهو الذي علمه القراءة والكتابة، فقال: هلال بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله الطيبي مؤدبي سكن بغداد، وحدَّث بها عن ابن مالك القطيعي، إلى آخره.

وذكر الخطيب أن أول سماعه الحديث كان فِي المحرم سنة أربعمائة وثلاث، وله أحد عشر عامًا، وكان أول شيخ كتب عنه هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق، المعروف: بابن رزقويه، الذي ولِد سنة ثلاثمائة وخمس وعشرين، وتوفي سنة أربعمائة وثنتي عشرة.

قال فِي ترجمته: "ومكث يملي فِي جامع المدينة من بعد سنة ثمانين وثلاثمائة إلى قبل وفاته بمديدة، وهو أول شيخ كتبت عنه، وأول ما سمعت منه، فِي ثلاث وأربعمائة كتبت عنه إملاء مجلسًا واحدًا، ثم انقطعت عنه إلى أول سنة ست، وعدت فوجدته قد كف بصره، فلازمته إلى آخر عمره، وحضرت الصلاة عليه".

ومن كلام الخطيب البغدادي نرى أنه كانت له عناية بالفقه، وتفقه على أحد الفقهاء الشافعية الذي كان شيخ الشافعية ببغداد، والذي ولِد سنة ثلاثمائة وأربع وأربعين وأربعمائة وست، وهو أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، وقال فِي ترجمته: "وقد رأيته غير مرة، وحضرت تدريسه فِي مسجد عبد الله بن المبارك، وهو المسجد الذي فِي صدر قطيعة الربيع".

ولكن الذي يدرس سيرة الخطيب يدرك أنه لم يفكر يوما فِي أن يصرف حياته إلى الفقه، فقد كان واضحًا منذ نعومة أظفاره إلى التوجه إلى الحديث، وأن الحديث كان غايته؛ لذلك توجه إليه بكليته، وأصيب بالشره فِي طلبه، ولم يتركه طوال مسيرته العلمية.

وقد رحل الخطيب رحلات كثيرة إلى أصبهان، وإلى الأماكن المقدسة: إلى مكة، والمدينة، وإلى الشام، ثم عاد إلى بغداد، وحين عاد إلى بغداد فِي أواخر سنة أربعمائة وثنتين وستين حدث بالتاريخ فيها، فكان الطلبة يجتمعون إليه فِي تلك الحجرة فيسمعون عليه (تاريخ مدينة السلام). وذكر ابن كثير: أن ناصر بن محمد بن علي السلامي والد المحدِّث الشهير محمد بن ناصر هو الذي كان يقرأ التاريخ على الخطيب للناس بجامع المنصور، فلعله حدَّث به بجامع المنصور أيضًا، وإن كنت -محقق الكتاب يقول- أُرجح أن القراءة كانت فِي سكن الخطيب بدرب السلسلة.

وفي منتصف رمضان سنة أربعمائة وثلاث وستين مرض الخطيب، واستمر به المرض حتى اشتد به فِي غرة ذي الحجة من تلك السنة، فأيس منه تلامذته، وشعر هو بدنو أجله، فأوصى إلى صديقه وتلميذه الحافظ أبي الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي، وأوقف كتبه على يده، وسأله أن يفرق ثروته من الذهب، وقدرها: مائتا دينار على المُحدِّثين، وكذلك، ما له من ثياب ومتاع. وفي ضحى يوم الاثنين السابع من ذي الحجة سنة أربعمائة وثلاث وستين انتقل الخطيب إلى جوار ربه.

قال فِي مقدمة كتابه: "هذا كتاب (تاريخ مدينة السلام)، وخبر بنائها، وذكر كبراء نزالها، وواردیها، وتسمية علمائها. ذكرت من ذلك ما بلغني علمه، وانتهت إلي معرفته، مستعينًا على ما يعرض من جميع الأمور بالله الكريم؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم". ويعتبر هذا الكتاب أوسع كتاب فِي تراجم المشهورين ممَّن سكن مدينة السلام، أو دخلها خلال القرون الثلاثة التي تمتد من بناء بغداد.

وفراغ الخطيب من تصنيف الكتاب كان سنة أربعمائة وأربع وأربعين، ولقد ضم الخطيب فوائد إلى التراجم، وذكر فيه الثقات، والضعفاء، والمتروكين، وغيرهم. ويضم الكتاب عدد إحدى وثلاثين وسبعمائة وثمانية آلاف ترجمة، منها: خمسة آلاف ترجمة للمحدِّثين، والقرَّاء، والمفسِّرين، والخلفاء، وأرباب الحكم، والقضاء.

ومنهج الخطيب فِي تراجمه: أنه يعرف بصاحب الترجمة، يذكر الاسم، والنسب، والكنية، ويذكر شيوخه، وتلاميذه، ثم يذكر أقوال المعدلين، أو المجرحين، وتاريخ الوفاة، وأحيانًا مكانها، ويسوق أحاديث لصاحب الترجمة

بإسناده، وهو فِي سياقه لتلك الأحاديث لم يلتزم الصحة؛ لأنه لم ينقلها عن الكتب الستة إلا قليلًا؛ ولذا كان يتعقب بعضها بالنقد والرد.

ومثلًا: إذا أخذنا نموذجًا من النماذج فِي (تاريخ بغداد)، فقد قال فِي ترجمة محمد بن أبي الحسن البزار: محمد بن عثمان بن علي بن إبراهيم بن صالح أبو الحسن البزار حدَّث عن الحسين بن إسماعيل المحاملي، حدَّثني عنه أبو الحسن محمد بن محمد بن علي الشروطي، وذكر لي أنه سمع منه فِي صف البدري فِي ست وتسعين وثلاثمائة، وهذا الكتاب طبع قديمًا وحديثًا طبعةً محققةً، فيها الكثير من الفوائد التي ليست فِي الطبعة الأولى، وهو مرتب؛ حيث رتب فيه أصحاب التراجم على حروف المعجم.

## (تاريخ دمشق) لابن عساكر:

وننتقل إلى كتاب آخر مثله، وهو: (تاريخ دمشق) لابن عساكر وهو أبو القاسم علي بن الحسن المتوفى سنة خمسمائة وثنتين وسبعين من الهجرة، وهذا الكتاب موسوعة ضخمة جدًّا على نسقٍ (تاريخ بغداد)، لكنه أوسع وأشمل.

ذكر فيه تراجم الأعيان، والرواة، ومروياتهم على نحو من التوسع، وقد كرَّس له ابن عساكر ثلاثين سنة من عمره حتى أنجزه، ثم أتمه نسخًا بمساعدة ولده القاسم، وبدأ من ربيع من سنة تسع وخمسين وخمسمائة من الهجرة حتى أتمه فِي سنة خمس وستين وخمسمائة.

واسم هذا الكتاب: مدينة دمشق حماها الله، وذكر فضلها، وتسمية من حلها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من والديها وأهلها وقد فاتنا أن نقول بالنسبة أيضًا لتاريخ بغداد أن الخطيب لا يذكر فِي تاريخ بغداد من عاشوا فِي تلك المدينة

فقط، وإنما أيضًا من وردوا عليها كما يفعل ابن عساكر فِي هذا الكتاب، وهو يقع فِي ثمانين مجلدًا، وذكر الذهبي أنه يقع فِي ستة عشر ألف ورقة، وقد طبع هذا الكتاب طبعة غير محققة، أما الطبعة المحققة التي يتولاها مجمع اللغة العربية بدمشق طبع منه الكثير، ولكن ما زال الكثير مما لم يطبع أيضًا، وهو لم يطبع على الترتيب، وإنما كلما وجد شيء من مخطوطاته، وتيسر تحقيقه أخرج محققًا على نحو تطمئن إليه النفس أكثر من تلك الطبعة التي هي غير محققة.

ترجم فيه ابن عساكر للأعيان، والعلماء، والمشاهير ممَّن سكن دمشق، أو اجتاز بها منذ زمن الصحابة حتى عصره، بل إنه ترجم لبعض الأقدمين، كسليمان، وشعيب -عليهما السلام.

وقد رتَّبَ أسماءَ المترجمين على حسب حروف المعجم، مُقدمًا تراجم من اسمه أحمد؛ تشريفًا وتكريمًا، مع مراعاة أسماء آبائهم، ويحتوي هذا الكتاب فِي مجلديه الأولين على سيرة رسول الله ﷺ على نحو من الإسهاب.

وإذا أردنا أن نأخذ نموذجًا من الكتاب، قد قال فِي ترجمة الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري، أحد الأعلام من أئمة الإسلام، روى عن عبد الله بن عمر، وأنس } وسمع منهم بدمشق، وسهل بن سعد، ثم ذكر أسماء خمسين شيخًا من شيوخ الزهري، ثم عرج على أسماء من روى عنه الزهري، فذكر أربعة وخمسين تلميذًا، ثم ساق بسنده إلى الزهري حديثًا عن أنس بن مالك < قال: "سقط رسول الله ﷺ من فرس، فجحش شقه الأيمن ..." الحديث، ثم ساق بسنده إلى ابن أبي ذئب، أن ابن شهاب قد ضاقت حاله، ورهقه دين، ثم ساق قصته مع عبد الملك بن مروان حين خرج ابن شهاب إلى الشام، وجالس قبيصة بن ذؤيب، وترجمة محمد بن مسلم بن شهاب

الزهري تطول حتى إنها خرجت فِي مجلد مستقل من المجلدات التي خرجت فِي (تاريخ دمشق) عن مجمع اللغة العربية.

يقول فِي مقدمة هذا الكتاب : "وهو كتاب مشتمل على ذكر من حلها أي: حل دمشق، من أماثل البرية، أو اجتاز بها، أو بأعمالها من ذوي الفضل والمزيد من أنبيائها، وهداتها، وخلفائها، وولاتها، وفقهائها، وقضاتها، وعلمائها، ودراتها، وقرائها، ونحاتها، وشعرائها، ورواتها من أمنائها وأبنائها، وضعفائها، وثقاتها، وذكر ما لهم من ثناء ومدح، وإثبات ما فيهم من هجاء وقدح، وإيراد ما ذكرونه من تعديل وجرح، وحكاية ما نقل عنهم من جد ومزح، وبعض ما وقع من رواياتهم، وتعريف ما عرفت من مواليدهم، ووفاتهم، وبدأت بذكر من اسمه منهم أحمد؛ لأن الابتداء بمن وافق اسمه اسم المصطفى، ثم ذكرتهم بعد ذلك على ترتيب الحروف الثاني والثالث تسهيلا للوقوف، وكذلك أيضًا اعتبرت الحروف فِي أسماء آبائهم وأجدادهم، ولم أرتبهم على طبقات أزمانهم، أو كثرة أعدادهم، وعلى قدر علوهم فِي الدرجات والرتب، ولا لشرفهم فِي الأفعال والنسب، وأزيد فيهم من عرف بكنيته، ولم أقف على حقيقة تسميته، ثم ذكر نسبته، وبمن لم يُسَم فِي روايته، وأتبعتهم بذكر النسوة المذكورات، والإماء الشواعر المشهورات، وقدمت قبل جميع ذلك جملة من الأخبار فِي شرف الشام وفضله، وبعض ما حُفظ مِن مناقب سكانه وأهله، وما خصوا به دون أهل الأقطار، وامتازوا به على سائر سكان الأمصار، ما خلا سكان الحرمين، وجيران المسجدين المعظمين، وبوبت ذلك جميعه تبويبًا، ورتبته فِي مواضعه ترتيبًا، وذلك مبلغ علمي، وغاية جهدي، على ما وقع إلي، أو ثبت عندي، فمن وقف فيه على تقصير أو خلل، أو عثر فيه على تغيير أو زلل، فليعذر أخاه فِي ذلك متطولًا، وليصحح منه ما

يحتاج إلى إصلاح متفضلًا، فالتقصير من الأوصاف البشرية، وليست الإحاطة بالعلم إلا لبارئ البرية، فهو الذي وسع كل شيء علمًا، وأحصى مخلوقاته عينًا واسمًا، ومع ذلك، فمن ذكرت أقل ممَّن أهملت، وما أصبت فِي ذكره أكثر مما أغفلت، وليس يخلو من فائدة من الفوائد المستفادة، وذكر حكاية من الحكايات المستحسنة المستجادة، لما جمعه من الأخبار الجامعة، وانطوى عليه من الآثار اللامعة، وحواه من الأذكار النافعة، وتضمنه من الأشعار الرائعة، مما ترغب فيه محسنة الراغب، ويستفيده لعزته وجودته الطالب، والله ﷻ ييسر جمعه على من جمعه، وينفع به من رواه، ومن سمعه، إنه جدير بإجابتي، قدير على تحقيق رجائي، وهو ولي كل خير، ودافع كل سوء وضير، والهادي فِي القول لصوابه، ولا حول ولا قوة إلا بالله".

ويجدر بنا أن نذكر أن ابن عساكر قد أفاض إفاضة كبيرة فِي كثير من تراجمه إلى درجة أن كل ترجمة تعتبر مجلدًا كبيرًا، فمثلًا: ترجمة عثمان بن عفان مجلد كبير، ترجمة عمر بن الخطاب مجلد كبير، وهو جمع فيه كل ما يمكن أن يجمع من حديث الراوي المترجم له؛ سواء أكانت هذه الأحاديث صحيحة أم كانت غير صحيحة.

وربما عذره أنه يذكرها بأسانيدها، فهو ما يذكر شيئًا إلا بأسانيده، فما دام قد ذكرها بأسانيدها، فقد أخلى عهدته من ضعف ما هو ضعيف منها، وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب.

بطبيعة الحال، هو يخرج منذ ثلاثين سنة مجلدات من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، وقد خرج منه حوالي: ما يزيد على ثلاثين مجلدًا، كما اعتنى به بعض العلماء، فاختصره فِي مجلدات بلغت نحو ثلاثين مجلدًا، وحذف الأسانيد الكثيرة

التي فيه، فجاء هذا الكتاب؛ ليستفيد منه الدارسون، ويستفيد منه الباحثون عوضًا عمَّا لم يزل مخطوطًا من مخطوطات هذا الكتاب.

## التأليف فِي ضبط أسماء، ونسب، وكنى الرواة والمُحدثين

وننتقل إلى أنواع أخرى من أنواع التأليف فِي الرجال، فهناك التأليف فِي ضبط أسماء، ونسب، وكنى الرواة، والمُحدِّثين. وخاصة، إذا كانت متشابهة فِي صورتها، أو فِي كتابتها. فمعلوم أن الأسماء، والنسب، والكنى لا يدخلها القياس، ولا تضبطها قاعدة معينة؛ لذلك اتجهت هِمم العلماء إلى تأليف كتب غايتها المنشودة هي: ذكر الأسماء، والأنساب، والكنى المشكلة، فيضبطونها ضبطًا علميًّا، وهنا نشأ (المؤتلف والمختلف). ومن هذه الكتب: (المؤتلف والمختلف) للدارقطني، المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين.

ونموذج من هذا يعطينا فكرة عن منهج الكتاب، وهو مرتب ترتيبًا معجميًّا، ففي باب: حرسَ، وجرسَ، وجُرَشْ، أما حرس: فهو فيما ذكر ابن حبيب فِي طيئ، حرس بن جندب بن خارجة. وأما جرس: فهو فيما ذكره ابن حبيب فِي مزينة، جرس بن ناطب. وأما جرش: فهو جرش بن عبدة.

### (الإكمال فِي رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب) للأمير ابن ماكولا:

ومن هذه: (الإكمال فِي رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب) للأمير ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن ماكولا المتوفى سنة أربعمائة وخمس وسبعين.

ومن نماذج هذا الكتاب: ما قاله ابن ماكولا فِي باب: الأسَدي، والأسْدي، أما الأسَدي بفتح السين: فجماعة ينسبون إلى أسد بن عبد العزى. وأما الأسْدي: فهم من الأسد، ومنهم من يقول: الأسد بسكون السين، ويبدلها من الزاي، وقد جمع فِي هذا الكتاب بين (المؤتلف والمختلف) للدارقطني، وتكملته للخطيب البغدادي و(مشتبه النسبة) لعبد الغني الأسدي.

كذلك، فِي هذه الفترة كان هناك التأليف فِي بيان التحريف والتصحيف فِي رجال سند الحديث أو متنه، ولا شك أن الإنسان معرض للخطأ فِي حياته، باعتبار بشريته، وأنه غير معصوم، مهما أوتي من العلم، ومهما كان ذكاؤه، فلا بد أن يخطئ الهدف تارة، وأن يصيبه تارة أخرى، والناس فِي العلم درجات، وفي الفهم مراتب، فما يفوت على الناس، لا يخفى على آخر.

ومن هنا، كانت نشأة بعض التصحيفات، تصحيفات المحدِّثين فِي مؤلفاتهم بحيث يبدو الراوي وهو مُبهم، لا يعرف سبيل إلى الكشف عنه، ولا إلى العثور عليه بهذه الصورة من التحريف التي قدم عليها.

ومن الكتب التي ألفت فِي هذا المجال، ما ألفه أبو أحمد العسكري المتوفى سنة ثلاثمائة وثنتين وثمانين فِي كتابه: (تصحيفات المحدِّثين). والكتاب يقع فِي ثلاثة أجزاء بتحقيق الدكتور محمود ميرة.

وقد ذكر المصنف فِي مقدمة الكتاب: أنه شرح فيه الأسماء، والألفاظ المشكلة التي تتشابه فِي صورة الخط، فيقع فيه التصحيف، قال: "اقتصرت فِي هذا الكتاب على يحتاج إليه أصحاب الحديث من شرح ما يصحف فيه من ألفاظ رسول الله ﷺ وتبيين ما يصحف فيه، فذكرت منها ما يشكل، ويصحفها من لا علم له، وشرحت بعدها أسماء الصحابة، والتابعين، ومن يتلوهم من الرواة،

والناقلين جل ما يقع فيه التصحيف، مثل: حباب، وحتات، وحيان، وحِبان، حَبان إلى آخره".

ومن نماذج الكتاب قال: "ومما يصحف قوله ﷺ: ((تعس عبد الدينار والدرهم تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش)) بالقاف والشين منقوطة، هذه الرواية الصحيحة، وقال عبد الله بن مسلم بن قتيبة: سمعت من يرويه: "فلا انتعش" بالعين غير المعجمة، وقد سمعت أنا غير واحد يرويه: "فلا انتعش" بالعين غير المعجمة. قال والصحيح، القاف فِي قوله: ((فلا انتقش)). يقال: نقشت الشوكة إذا استخرجتها، ومنه سمي المنقاش، وفي مثل لا تنقش الشوكة بشوكة مثلها، فإن ضلعها معها، فأراد ﷺ بقوله: تعس عبد الدينار، أي: عثر، وقوله شيك: أي دخلت شوكة فِي رجله، فلا خرجت بالمنقاش.

ومما ألف فِي هذا الدور، ما ألف فِي علل الحديث وبعض الأحاديث فيها نوع من الوهن غامض خفي لا يطلع عليه إلا الحذاق المهرة من خلال سبرهم الروايات، والوقوف على الطرق للحديث الواحد، فيعرفون المرفوع من الموقوف، والمتصل من المرسل، وغير ذلك.

ومن العلماء الذين كان لهم باع طويل فِي هذا الدور، أو فِي هذه الفترة هو: الإمام الدارقطني الذي ألف فِي علل الحديث، وكتابه يسمى: (العِلل فِي الأحاديث النبوية) وهو أجمع كتاب فِي الأحاديث المعلة، مرتب على المسانيد. وليس هو من جمعه، بل هو من جمع تلميذه الحافظ أبو بكر الباقلاني؛ ولذا يقول ابن كثير عن كتاب (العِلل) للدارقطني: "أجل ما رأيناه، وصنع فِي هذا الفن، لم يسبقه إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، ولكن يعوزه شيء لا بد منه، وهو أن يرتب على الأبواب؛ ليقرب تناوله للطلاب، أو أن تكون

أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين على حروف ؛ ليسهل الأخذ منه ، فإنه مبدل جدًّا ، لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه بسهولة".

وهذا كلام صحيح بالنسبة لترتيب علل الدارقطني ، وهو مرتب على أسماء الصحابة ، ولكن بدون ترتيب معين. والحمد الذين طبعوا الكتاب صنعوا له فهارس جيدة فِي كل مجلد ، فهارس موضوعية يسهل الرجوع إلى موضوع ما ، أو إلى حديث ما ، عن طريق موضوعه ، والمجلد الأخير السادس عشر قد صنعت فيه فهارس جيدة شملت الكتاب كله ، ورتبت أحاديثه التي احتواها الكتاب على أبواب الفقه ، فسهل والحمد لله رب العالمين أن يرجع إلى أي مسألة ، أو أي حديث من الأحاديث التي ذكرت فِي العِلل.

وسد هذا النقص الذي شعر به ابن كثير وغيره ، وهو يسأل ، أي : طريقة الكتاب أنه مقسم إلى مسائل ، وكل صحابي تحته المسائل التي تخص أحاديثه ، ويبدأ فِي المسألة بقوله : وسئل عن حديث كذا وكذا ، فيأتي الدارقطني فيذكر كل روايات هذا الحديث ، وما فيه من اختلاف ، وما فيه من عِلل ، وإن كان لم ينص على ذلك فِي أغلب الأحيان ، وإنما يستنبط من هذا الاختلاف ما فيه من علل ، قد يذكر فِي نهاية المسألة بعض رواياته لهذا الحديث ، تلك الروايات التي ليس فيها علة ، أو التي يرجح ألا تكون فيها عِلة ، ولكن ليس ذلك دائما.

ونعطي نموذجًا من هذا الكتاب : فِي مسألة ما ، سئل الدارقطني عن حديث من حديث أبي هريرة > عن أبي بكر وعمر { : "أن أحدهما كان يوتر أول الليل ، وكان الآخر يوتر آخره. هذا الحديث مشهور ، فقال رسول الله ﷺ حذر هذا ، وقوي هذا" فقال أي : الدارقطني : يرويه ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، واختلف عنه. فرواه محمد بن يعقوب الزبيري ، عن ابن عيينة ،

وقال فيه: عن أبي هريرة، وغيره يرويه عن ابن عيينة، ولا يذكر أبا هريرة، يرسله عن سعيد بن المسيب، وهو الصواب. وكذلك، رواه الزبيري عن الزهري، عن سعيد مرسلًا، وعلى هذا فأعلَّ المتصل الذي ذكر فيه أبو هريرة، أعله بالموقوف الذي هو الصواب، والذي رجَّحه الدارقطنيُّ. والكتاب مطبوع كله، فقد طبع أولًا أحد عشر مجلدًا على فترات، وحققه الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي -عليه رحمة الله- وخدم ما حققه فيه خدمة جليلة؛ سواء أكان ذلك بالتخريج أم بالفهارس الجيدة التي صنعها له، وخاصة الفهارس الموضوعية التي تيسر الرجوع إلى حديث ما، أو إلى مسألة ما فِي الكتاب.

ثم أكمل الكتاب بأربع مجلداتٍ كبيرة بها تم طبع الكتاب، والجزء الأخير، الجزء السادس عشر إنما هو فِي الفهارس الجيدة التي رتبت فيها الأحاديث على حسب الموضوعات الفقهية، وليست على حسب المسانيد، وشملت هذه الفهارس ما طبع أولًا من الأحد عشر مجلدًا، وما طبع بعد ذلك من تمام الكتاب.

والمخطوطات فيها بعض الخروم، لكن -والحمد لله رب العالمين- علل الدارقطني مما لا يستغنى عنه، وما لا يدرك كله -كما يقولون- لا يترك كله، فلا شك أن الاستفادة منه كبيرة على الرغم من بعض الخروم التي يتبينها الباحث عندما يقال: إن هذا الحديث فِي علل الدارقطني، ثم لا يتبيَّن أنه فيه.

# التأليف في الرجال، وشروح كتب الحديث

## عناصر الدرس


العنصر الأول : كتب ألفت في تاريخ الرجال ١٧١

العنصر الثاني : التأليف في المشيخات، ومعاجم الشيوخ، وتاريخ علماء الرجال ١٧٥

العنصر الثالث : التأليف في ضبط أسماء ونسب المحدثين، وشرح غريب الحديث ١٧٧

العنصر الرابع : التأليف في شروح أمهات كتب الحديث، وغيرها ١٨٣

## كتب ألفت في تاريخ الرجال

فالحقيقة أننا سنُعرِّف بمناهج كتب ليست فِي التوصيف، ولكنني أرى أن نتعرض لها لأمرين:

**الأمر الأول:** أنه ينبغي لطالب الماجستير أن يتعرف عليها للإفادة فِي بحوثه.

**الأمر الثاني:** أن ما ذكر من مادة قد لا تكفي للمادة أو المقرر، أو هي ليست مستوعبة لما ينبغي للطالب أن يعرفه فِي هذه الفترة؛ ولهذا وذاك سنتعرض لها، وإن كان تعرُّضنا لها سيكون سريعًا لأخذ فكرة عن مناهجها.

ففي هذه الفترة ألفت كتب فِي تاريخ الرجال؛ وسواء أكان للرجال عامة، كما تعرفنا على كتب فِي الثقات والضعفاء، أم فِي رجال كتب معينة. ومن هذا، نرى (المدخل إلى معرفة الصحيح) للحاكم النيسابوري الذي توفي سنة أربعمائة وخمس من الهجرة، وقد بدأ فِي هذا الكتاب ذكر أسماء الضعفاء المطعون فيهم طعنًا شديدًا، ورتبهم على حروف المعجم.

وقد ذكر ذلك فِي مقدمة كتابه؛ حيث قال: "وأنا مبين -بعون الله وتوفيقه- أسامي قوم من المجروحين، ممَّن ظهر لي جرحهم اجتهادًا، ومعرفة بجرحهم لا تقليدًا فيه لأحد من الأئمة، ويتوهم أن رواية أحاديث هؤلاء لا تحل إلا بعد بيان حالهم".

وقد ذكر فِي كتابه هذا عددَ اثنين وثلاثين ومائتين راويًا، ثم ذكر بعد ذلك رواة الصحيحين: البخاري، ومسلم، ورَتَّبهم على حروف المعجم. أي: أن هذا الكتاب، بصرف النظر عمَّا ذكره من المجرحين، كما سبق فِي كتاب (الضعفاء) لابن حبان، فإنه أيضًا ذكر رواة الصحيحين البخاري ومسلم. أي: فِي كتب معينة كما قلنا.

ومن نماذج هذا الكتاب: قال: إبراهيم بن عبد الله بن همام ابن أخي عبد الرزاق حدَّث عن عمه بأحاديث موضوعة، وقد روى عنه محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني أحاديث منها، ثم ذكر بعض الأحاديث. وقد طبع الكتاب فِي أربعة أجزاء.

## (التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري فِي الصحيح):

من النوع الذي ألف فِي رجال كتب معينة، نجد كتاب أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة أربعمائة وأربع وسبعين، وكتابه يسمى: (التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري فِي الصحيح).

وقد رتب كتابه على حروف المعجم، وقدم بين يدي التراجم أبوابًا ومقدمات فِي منهج معرفة الجرح والتعديل، ثم يذكر اسم صاحب الترجمة، ونسبه، والكتب التي أخرجها فيه البخاري حديثه فِي صحيحه، وبعض شيوخه، وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وسنة وفاته.

وليس معنى ذلك، أن تجريح مثل هؤلاء الذين هم فِي صحيح البخاري أن أحاديثهم ضعيفة، بل أحاديثهم صحيحة على شرط البخاري؛ ذلك لأن أي راوٍ جرح فليس معنى ذلك أن قول من جرحه هو القول الفصل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد يكون للراوي أحاديث أتقنها أكثر من غيرها، وإن كان له أحاديث ليست كذلك، وبل ربما يكون قد جرح من أجلها. فمثل هذه الكتب لا يُبيِّن أبدًا أن مثل هؤلاء ينسحبون على أحاديثهم فيحكم عليها بالضعف.

ومن هذه الكتب: (الجمع بين رجال الصحيحين) ومؤلفه: هو أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف: بابن القيسراني الشيباني المتوفى سنة خمسمائة وسبع

من الهجرة. ذكر فِي كتابه أنه اطلع على تصانيف المتقدمين والمتأخرين فِي تدوين علم الرجال المختصرة والمشروحة، فلم ير أحدًا شفى فِي تصنيفه إلا رجلين سلكا مسلك الاعتدال، وهما: الكلاباذي الذي صنَّف ما اشتمل عليه كتاب البخاري، ثم أبو بكر الأصبهاني الذي جمع أسماء ما اشتمل عليه كتاب الإمام مسلم.

ثم قال: جمعت بين الكتابين؛ ليخف حجمه، ويكثر نفعه، ثم أورد ما أورداه، وأستدرك ما أغفلاه، وأختصر ما يستغنى عنه من التطويل.

وأشير عند ذكر الراوي الذي له حديث واحد عندهما أو عند أحدهما إلى ذلك الحديث، إما بإسناده إن علوت فيه، وإما بمتنه إن وقع نازلًا.

وكذلك أبين ما تكلم فيه الحفاظ من علل أحاديث أدخلاها في الصحيحين عند ذكر الراوي المشهور بتلك الرواية.

وأذكر هل لما علل به ذلك الحديث وجه أو لا، وأبين من أوردا حديثه استشهادًا به، ومن أورداه مقرونًا بغيره، قبل متن الحديث، أو بعده مردوفًا به.

والكتاب مرتب على حسب الحروف الأبجدية، ويبدأ بمن اتفق عليه، ثم أفراد البخاري من تلك الترجمة، ثم يذكر أفراد مسلم من تلك الترجمة.

وإذا أردنا أن نعطي نموذجًا من هذا الكتاب، فقد قال فيمن اسمه جامع عندهما: جامع ابن شداد أبو صخر المحاربي الأزدي الكوفي، سمع أبا بردة، وحمران، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر عند مسلم، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وصفوان بن محرز عند البخاري، وروى عنه شعبة عندهما، والثوري والأعمش عند البخاري، وعتبة أبو العميس، ومسعر عند مسلم.

قال أبو نعيم: "مات سنة ثمان وعشرين ومائة". وهذا الكتاب مفيدٌ جدًّا فِي هذه الناحية التي أبانها المؤلف، مؤلف هذا الكتاب؛ لأن العلاقات بين الرواة قد تغمض، ويكون كل راو من الذي روى عن الآخر، كل منهما عند البخاري، أو عند مسلم، ولكنهما لم يرو أحدهما عن الآخر فِي حديث مسلم، فيأتي من يأتي ويقول: على شرط مسلم، أو على شرط البخاري، معتقدًا أن كلًّا منهما قد روى له البخاري ومسلم، ولا يلتفت إلى أن ما روى له البخاري ومسلم ليسا هو عن ذلك الراوي الذي روى عنه ذلك الشخص، وقد وقع الحاكم فِي مثل هذه الأخطاء.

ومثلًا: قال فيمن اسمه، جويرية: عندهما جويرية بن أسماء بن عبيد بن مخراق الضبعي المصري، يكنى: أبا مخراق، سمع نافعا مولى ابن عمر، ومالك بن أنس عندهما. روى عنه عبد الله بن محمد بن أسماء عندهما، وحبان بن هلال، وموسى بن إسماعيل عند البخاري، وسعيد بن عامر عند مسلم، ثم قال: أفراد البخاري وحده، وذكر جويرية بن قدامة، ثم قال: من تفاريق الأسماء عندهما، وذكر جرهم بن ناشم، وجنادة بن أبي أمية، وجبلة بن سحيم التميمي، ثم قال: أفراد البخاري من تفاريق الأسامي، وذكر جمعة بن عبد الله بن زياد، ثم قال: أفراد مسلم من تفاريق الأسامي، وذكر جبر بن نوفل البكاري، وجلاح أبو كثير مولى ابن عبد العزيز، وجراح بن مديح بن عدي.

### (الكمال فِي معرفة الرجال) لعبد الغني المقدسي:

وننتقل إلى كتاب آخر وهو: (الكمال فِي معرفة الرجال) لعبد الغني المقدسي، المتوفى سنة ستمائة من الهجرة، قد سبق التعريف به، وهذا الكتاب فِي رجال

أصحاب الكتب الستة: الصحيحين، وسُنن أبي داود، وسُنن الترمذي، وسُنن النسائي، وسُنن ابن ماجه، ويعتبر هذا الكتاب أول ما صنف فِي رجال الكتب الستة، وقد ظل كتاب (الكمال) أصلًا لعدد كبير من المصنفات التي هذبته، أو أضافت إليه طيلة القرون الثلاثة التالية.

أشهر من هذبه: الحافظ المزي فِي كتابه (تهذيب الكمال) و(تهذيب الكمال) كان أصلًا لكثير من الكتب التي هذبته أيضًا، كـ(تهذيب التهذيب) لابن حجر، والتي اختصرته، كما عند الخزرجي، كتاب (خلاصة تهذيب الكمال) وغيره.

## التأليف فِي المشيخات، ومعاجم الشيوخ، وتاريخ علماء الرجال

### التأليف فِي المشيخات، ومعاجم الشيوخ:

وننتقل إلى نوع آخر، وهو التأليف المشيخات، ومعاجم الشيوخ. وقد اتجه بعض العلماء إلى جمع شيوخه الذين لقيهم، وأخذ عنهم، أو أجازوه، وإن لم يلقهم؛ مثل: مشيخة القاضي عياض، ذكر فيها مائة ترجمة من تراجم شيوخه، وبعض المرويات عنهم، وقد يقوم بالتأليف فِي المشيخات أو فِي معاجم الشيوخ غير الشخص نفسه من التلاميذ، أو تلاميذ التلاميذ، وفي الغالب يرتب أسماءهم على الحروف، ولا يترجم لهم، وقد يرتبهم على البلدان، وقال السخاوي: إن التأريخ إن كان لشيوخ لشخص مخصوص يسمى: معجمًا، وهو ما يكون على الحروف، أو مشيخة، وهو أعم من ذلك.

### التأليف فِي تاريخ علماء الرجال:

ومن التأليف فِي الرجال أيضًا، التأليف فِي نوع خاص، وذلك فِي تاريخ علماء الرجال وحفاظه عامة، ولم يكن علماء هذا الفن ليغفلوا روادهم الذين مهدوا

لهم الطريق، وكشفوا لهم عن جواهر هذا العلم، وميزوا لهم الصحيح من الضعيف، والغث من السمين.

وإذا رأوا أنه من الحقِّ عليهم تجاه هؤلاء أن يؤرخوا لهم، وأن يكتبوا عنهم ما يعرفونه من سيرتهم العامة والخاصة، فأفردوا لعلماء الحديث وحفاظه كتبا مستقلة، تضم بين دفَّتيها تاريخ القوم، ودورهم فِي خدمة الحديث.

وقد اتخذ هذا التأليف أشكالًا وصورًا متعددة، منها ما كان على سبيل العموم، أعني: جميع علماء الحديث فِي البلاد الإسلامية كلها، على حسب ما يتاح لمؤلف هذا النوع، ولا يكون هذا النوع مقتصرًا على بلد معين.

ومن هذا القبيل، كتاب (الإرشاد فِي معرفة علماء الحديث) لأبي يعلى الخليل بن عبد الله القزويني الخليلي، المتوفى سنة أربعمائة وست وأربعين من الهجرة. ذكر فيه المُحدِّثين، وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه، وقد أشار إلى ذلك فِي مقدمة الكتاب قائلًا: "إنه أملى فيه أسماء، أو أسامي المشهورين بالرواية من رواة الحديث، وبيان حالهم توثيقًا وتجريحًا، إضافة إلى أسامي الأئمة العلماء، والمحدِّثين الذين وجدوا فِي عصرهم، ومَن حدَّث بعدهم إلى زماننا هذا على ترتيب البلاد".

ومنهجه يقوم على أنه يذكر الراوي، ويحكم عليه توثيقًا، ويذكر ما له من روايات عن إمامه. وإذا أردنا أن نعطي نموذجًا من كتاب (الإرشاد) فهو يقول فِي سلمة بن العيار المصري: "قديم ثقة، يروي عنه القدماء، عزيز الحديث، ويروي عن مالك بن أنس وغيره نحو عشرة أحاديث، ثم ساق بسنده إليه قال: حدَّثنا مالك عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة > قالت: قال رسول الله ﷺ: ((إن الله يحب الرفق فِي الأمر كله)).

هذا ؛ والكتاب مطبوع محقق فِي ثلاث مجلدات. ومن ذلك: (تاريخ بغداد) لأبي بكر الخطيب، ونحن قد تعرضنا له، وهو وإذا كان خاصًّا ببلد معين وهو بغداد إلا أن شرطه فيه وهو ذكر من ورد إليها حسب حروف المعجم.

وهناك الكثيرون الذين وردوا إلى هذا البلد الكبير، فلا شك أنه ضمَّ كثيرًا من العلماء، زيادة على من قطنوا وسكنوا بغداد من أهلها.

وكذلك الحال فِي (تاريخ دمشق) لابن عساكر، وقد تعرضنا لهذا الكتاب، فهو ككتاب (تاريخ بغداد) وإن كان قد سمَّاه كتاريخ بلد معين، سماه: (تاريخ دمشق) إلا أنه كان أوسع وأشمل ممَّن قطنوا دمشق، فهو يقول: وتسمية من حلها من الأماثل، أي: سكنها أو اجتاز بنواحيها من واريها وأهلها، وقد تعرضنا لهذا الكتاب.

## التأليف فِي ضبط أسماء ونسب المُحدِّثين، وشرح غريب الحديث

### التأليف فِي ضبط أسماء ونسب المُحدِّثين:

وننتقل إلى التأليف فِي ضبط أسماء، ونسب المُحدِّثين، وقد تعرضنا قبل ذلك فِي هذا الشأن لكتاب (المؤتلف والمختلف) للدارقطني، وأعطينا نموذجًا له، ومنهجه فيه.

ومن هذا النوع: (الإكمال فِي رفع عارض الاستيعاب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب) للأمير ابن ماكولا عدي بن هبة الله بن ماكولا، المتوفى سنة خمس وسبعين وأربعمائة من الهجرة. وقد تعرضنا لهذا الكتاب، وذكرنا نموذجًا منه.

وكذلك تعرضنا لـ(التأليف فِي بيان التحريف) وتعرضنا لكتاب (تصحيفات المحدِّثين)، وكذلك التأليف فِي (عِلل الحديث)، وتعرضنا لكتاب للدارقطني الذي ألف فِي هذا الدور.

## التأليف فِي شرح غريب الحديث:

ونتكلم على نوع آخر وهو: التأليف فِي شرح غريب الحديث، فمعلوم أن رسول الله ﷺ أوتي جوامع الكلم وفصاحة اللسان، ووضوح العبارة واستقامة الكلام، فلا يغرب شيء فِي حديثه، ولا يأتي بالغوامض والأغلوطات، بل كان كلامه سهلًا، يفهمه العربي الذي ولِد وعاش فِي أحضان لغته، ولكن لبعد العهد، وفساد اللسان، وهجر اللغة الفصيحة إلى اللغة العامية، وتسلل بعض الكلمات الأعجمية إلى لغتنا، ودخول كثير من أهل اللغات الأخرى فِي الإسلام.

وأصبحت بلادهم من بلاد المسلمين الذين يتناولون حديث رسول الله ﷺ لكل هذه الأسباب وغيرهما، أصبحت بعض الكلمات نبوية غريبة لدى بعض الناس حتى صعب على البعض فهم عبارات النبوة؛ لِذا فزع بعض العلماء إلى جمع بعض الألفاظ الواردة التي قد يتوهم غرابتها، فجمعها فِي كتاب.

ومن هؤلاء: الإمام الخطابي فِي كتابه (غريب الحديث). واسم الإمام الخطابي: حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، المتوفى سنة ثلاثمائة وثمان وثمانين من الهجرة. وذكر فِي مقدمة كتابه، فضل القرون الثلاثة على السنة، ومدى حفاظهم عليها، ثم ذكر السبب الذي من أجله كثر غريب الحديث فِي سنة رسول الله ﷺ ثم ذكر معنى الغريب، واشتقاقه.

أما منهجه فِي كتابه، فهو كبير الحجم؛ إذ يقع فِي ثلاثة مجلدات كبار، ومنهجه يقوم على عدة عناصر: فهو يسوق النص أولًا مجردًا عن الإسناد.

وبعد ذلك يسوق سنده إلى الصحابي الذي روى الحديث، ثم يشرع فِي بيان كلمات الحديث، ربما يذكر معنى كلمة ليست غريبة، وقد يتعرض لتفسير آية استشهد بها على معنى معين، وقد يذكره شيئًا من الشعر.

وإذا أعطينا نموذجًا من كتابه، فقد قال فِي حديث رسول الله ﷺ أنه قال: "إن أميري من الملائكة جبريل" حدَّثنيه محمد بن سعدويه، حدَّثنا ابن الجنيد، حدَّثنا محمد بن النضر بن مثاوب، حدَّثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران، عن عمر بن الخطاب > قوله: أميري، أي: ولي وصاحبي، وكل من فزعت إلى مؤامرته ومشاورته، فهو أميرك، والعقل أمير النفس؛ لأنها إذا أرادت أمرًا راجعته. قال الشماخ يذكر رجلًا أعطي بقوس له ثمنًا، فهو يؤامر النفس فِي إمضاء البيع أو رده، قال:

فظل يناجي نفسه وأميرها ❖ أيأتي الذي يعطى بها أم يجاوز

يعني: عقله.

وقال زهير:

وقال أميري ما ترى رأي ما ترى ❖ أنختله عن نفسه أم نصاوله

يريد: صاحبه.

وما جاء على وزنه: وزير، ونديم، أي: أمير على وزن وزير ونديم. ويُقال: هو وزير الملك إذا كان يؤازره. ونديمه إذا كان ينادمه. وشريبه إذا كان يشاربه. قال الشاعر:

إنا إذا نازعنا شريب ❖ لنا ذنوب وله ذنوب

ونرى والله أعلم، أنه أراد بهذا القول مخالفة اليهود؛ لأنهم كانوا يقولون: إن صاحبنا ميكائيل؛ لأنه يأتي بالرحمة والخير. وإن عدونا جبريل؛ لأنه يأتي بالبلاء والعذاب. فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ الآية. وقال رسول الله ﷺ: "إن أميري من الملائكة جبريل". هذا، والكتاب غير مرتب على الأبواب، ولا على الكلمات، إنما ساق فِي الجزء الأول الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ وفي الجزء الثاني الأحاديث الموقوفة على الصحابة، وبدأ بأبي بكر، وختمه بحديث عائشة.

وفي الجزء الثالث ذكر أحاديث التابعين المقطوعة، وبدأ بحديث لكعب الأحبار، وختمه بحديث لأبي بكر بن عياش، ثم ذكر فِي نهاية الجزء الثالث مقطعات بلا طرق.

ويسوق فِي هذا الجزء بعض عبارات الحديث دون سياق السند، ثم يقوم بتفسيرها، ثم ما يقارب فيه الروايات، ولا تختلف لها المعاني.

### (النهاية فِي غريب الحديث والأثر) لابن الأثير:

وننتقل إلى كتاب آخر فِي غريب الحديث، وهو أهمها على الإطلاق، وهو: (النهاية فِي غريب الحديث والأثر) لابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري الذي توفي سنة ستمائة وست من الهجرة، وهو أخو عز الدين الذي ألف كتاب (أسد الغابة).

وكتابه يقع فِي خمسة مجلدات محققًا، ولقد ذكر المُصنِّفُ فِي مقدمة كتابه أهمية علم الحديث والآثار، وأن قطب الإسلام يدور عليه، ثم قسَّم الحديث إلى قسمين، قسم فِي معرفة ألفاظه، ومعرفة معانيه، ثم قسم الألفاظ إلى مفردة

ومركبة، والمفردة إلى عام وخاص، ومراده بالعام: ما يشترك فِي معرفته جميع الناس، وأما الخاص: فهو اللفظ اللغوي الغريب الذي لا يعرفه إلى من عنى به.

وأن معرفة اللفظ الخاص: إما أن تكون مقصورة على ذات الكلمة من حيث وزنها وبنائها، وتأليف حروفها، وهذا أمر يتولى شأنه علماء اللغة والاشتقاق. وإما أن تكون مقصورة على صفات الكلمة من معرفة الحركات والإعراب؛ لئلا يختل فهم الحديث، ولا يتداخل فاعل بمفعول. ومعرفة صفات الكلمة اهتم بها علماء النحو والتصريف.

ثم استعاض ابن الأثير تطور التأليف فِي معاني الغريب، بدأ من معمر بن المثنى، مرورًا بالنضر بن شميل، ثم الأصمعي، ثم القاسم بن سلام، ثم الخطابي، ثم أبو عبيد الهروي، ثم أبي موسى الأصفهاني الذي جمع كتابًا ذكر فيه ما فات أبا عبيد الهروي، ثم ذكر أن ابن الجوزي -وكان معاصرًا له- أخذ كتاب الهروي فاختصره، وقد أعجب ابن الاثير بكتابي الهروي، وأبي موسى الأصفهاني، فقام بجمع ما فيهما من غريب الحديث مجردًا من غريب القرآن؛ لأن كتاب أبي موسى فِي الحديث والقرآن، وأضاف كل كلمة إلى أختها؛ تسهيلًا للطالب.

وجمع بين الكتابين، وأضاف إليهما ما وجده فِي الكتب الحديثية المدونة فِي أول الزمان، وأوسطه وآخره؛ سواء أكان ذلك من المسانيد أم من المجاميع، وكتب السُّنن، والغرائب قديمًا وحديثًا، وكتب اللغة على اختلافها.

ومنهجه فِي هذا الكتاب: أنه رتب كتابه على حروف المعجم، بالتزام الحرب الأول والثاني من كل كلمة، ثم يتبعها بالحرف الثالث على سياق الحروف، فترتيبه ترتيب دقيق، أما الكلمات التي فِي أوائلها حروف زائدة، وقد بنيت الكلمات عليها حتى صارت كأنها من نفسها، فأثبتها فِي أول الحرف الذي هو

فِي أولها، وإن لم يكن أصليًّا، وإذا أخذ المادة العلمية من كتاب الهروي رمز إليه بحرف الهاء، وإن كان كتاب أبي موسى رمز بحرف السين.

وما يسوقه ابن الأثير من أحاديث، فإما أن يكون مجردًا عن إضافة إلى قائله، وهذا النوع فِي الغالب أحاديث رسول الله ﷺ اللهم إلا النذر اليسير الذي لا تعرف حقيقته، هل هو من حديثه، أو من حديث غيره؟

وأما إذا كان الحديث مضافًا إلى مسمى، فلا يخلو أن يكون المسمى هو صاحب الحديث، واللفظ له، أو يكون راويا للحديث عن رسول الله ﷺ أو غيره، أو يكون سببًا فِي ذكر الحديث، أضيف إليه.

وإما أن يكون له فيه ذكر عرف الحديث به، واشتهر بالنسبة إليه.

ومن نماذج هذا الكتاب ما قاله في: "بده" فِي مادة: الباء مع الدال مع الهاء. قال فِي صفته ﷺ: من رآه بديهة هابه، أي: مفاجأة وبغتة. أي: من لقيه قبل الاختلاط به هابه لوقاره وسكونه، وإذا جالسه وخالطه بان له حسن خلقه.

هذا، ولابن الأثير كتاب آخر فِي غريب الحديث، يسمى: (منال الطالب فِي شرح الطوال الغرائب) صَنَّفه بعد كتابه (النهاية).

وقد اقتصر فِي هذا الكتاب على الأحاديث والآثار الطوال، والأوصاد بتمامها، وأخذ فِي شرحها؛ ولذا يعتبر كتاب حديث ولغة.

وقد طبع قديمًا بتحقيق الأخ الدكتور محمود الطناحي -عليه رحمة الله تعالى- وذكر فِي مقدمة التحقيق الفروق بين منال الطالب والنهاية.

لأنه كان محققًا للكتابين، ثم طبع مرة أخرى محققًا، ومخرجة بعض أحاديثه، وجاء فِي مجلدين.

## التأليف فِي شروح أمهات كتب الحديث، وغيرها

نتقل إلى نوع آخر من أنواع التأليف فِي السُّنَّة المشرفة بدأ فِي هذا الدور، وهو التأليف فِي شروح أمهات الكتب الحديث وغيرها. فحين وضع أصحاب الأصول الستة كتبهم، قام العلماء بعدهم بشروح، يتفاوتوا منهجهم فيها بين الإيجاز والبسط، وبين شرح عام لكل ما ورد فِي الكتاب، وبين شرح لبعض الكلمات.

وفي القرون المتأخرة ظهرت شروح موسعة يغلب عليها الطابع الشمولي، ومن هذه الشروح: (شرح صحيح البخاري) لابن بطال، وهو العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي البلنسي، توفي سنة أربعمائة وتسع وأربعين من الهجرة، واعتنى بالحديث عناية تامة، وشرح صحيح البخاري فِي عدة أسفار، رواه عنه الناس.

وهذا الكتاب أكثره فِي الفقه المالكي، وقد أكثر ابن حجر فِي النقل فِي (فتح الباري). ومن نماذج ما فِي شرح ابن بطال، وفي كتاب الإيمان، فِي فضل من استبرأ لدينه، حديث: ((الحلال بَيِّن، والحرام بَيِّن)) قال ابن بطال فِي شرحه: قال المهلب -رحمه الله: الوسائط التي بين الحلال والحرام يجتذبها أصلان من كل الطرفين، وهذا الحديث أصل فِي القول بحماية الذرائع، وفيه دليل: أن لم يتق الشبهات المختلف فيها، وانتهك حرمتها. إلى آخر ما قال.

وننتقل إلى شرح آخر، وهو فِي هذه المرة شرح لصحيح مسلم، وهو (المعلم بفوائد مسلم) للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري المالكي، المتوفى سنة خمسمائة وست وثلاثين من الهجرة. وهو كذلك يغلب عليه الطابع الفقهي، والفقه المالكي أيضًا.

والكتاب قد قام الإمام المازري بإملائه أثناء قراءة صحيح الإمام مسلم عليه، وقد اتبع المازري فِي تعليقه على صحيح مسلم أسلوب الإيجاز، واستعان بكتب غريب الحديث التي ألفت قبله؛ ولذا؛ فهو مجرد تعليقات، وليس بالشرح المستفيض، وهو أول كتاب تناول صحيح الإمام مسلم بالشرح، وهو لا يشتمل على جميع الأحاديث.

ومن منهجه: أن يسوق قطعة من الحديث الذي فِي صحيح مسلم، ثم يعلق على الحديث؛ ولذا فهو لم يستوعب جميع الأحاديث، ولا جميع ألفاظ الحديث الواحد، وتارة يسوق الحديث بإسناد الإمام مسلم كاملًا، ويقارن بين الأسانيد أحيانًا، وتارة يتكلم فِي شرحه على الحديث فِي مسائل عقدية، وغير ذلك.

ومن نماذج شرحه: ما قال فِي باب: الجهر بالقراءة فِي الصبح، والقراءة على الجن: قوله: عامدين إلى سوق عكاظ فِي الحديث، قال الشيخ: أي: المازري: ظاهر الحديث أنهم آمنوا عند سماع القرآن، أي: الجن، ولا بد لمن آمن عند سماعه أن يعرف حقيقة الإعجاز، وشرائط المعجزة، وبعد ذلك يقع له العلم بصدق رسول الله ﷺ فإما أن يكون الجن علموا ذلك من رسول الله ﷺ أو علموا من كتب الرسل المتقدمة، ما دلهم على أنه هو النبي الصادق المبشر به.

وإذا أخذنا نموذجًا آخر، وهو فِي أمر الأئمة بتخفيف الصلاة فِي تمامه، قال الشيخ: أي: المازري: خرج مسلم فِي هذا الباب، حدَّثنا قتيبة بن سعيد، وأبو الربيع الزهراني، قال أبو الربيع: حدَّثنا حماد، قال: حدَّثنا أيوب، عن عمرو بن دينار، عن جابر < قال: قال: ((كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ العشاء، ثم يأتي مسجد قومه ...)) الحديث. وهو حديث مشهور فيمن جاء شاكيًا إلى النبي ﷺ تطويل معاذ حتى إنه فارقه فِي صلاته، وأمر النبي ﷺ معاذًا وغيره بالتخفيف فِي الصلاة.

قال المازري: قال بعضهم: قال أبو مسعود الدمشقي: قتيبة يقول فِي حديثه عن حماد عن عمرو، ولا يذكر أيوب، ولم يبينه مسلم، أي: هو يتكلم فِي معنى الحديث، كما يتكلم فِي الأسانيد. هذا، والكتاب قد أخرجه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية محققًا فِي جزأين.

وجاءت كتبه من بعد ذلك مرتبطة بهذا الكتاب، ومنها: (إكمال المعلم بفوائد مسلم) للقاضي عياض، وهو الإمام الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة خمسمائة وأربع وأربعين من الهجرة، وهو مالكي المذهب أيضًا.

وكتاب (الإكمال) قصد به صاحبه تتميم ما فات المازري فِي كتابه (المعلم)، وأضاف إليه من النكات الحديثية، والفوائد ما لم يسبق إليه. وقد اعتنى بالجوانب الفقهية من الحديث؛ ولذا يقول: قال الإمام، ويقصد: المازري.

ومنهجه يقوم على نقل الكلام المازري غالبًا، ثم يضيف إليه ما يفتح الله به عليه، وأحيانًا يترك كلام المازري على ما هو عليه دون إضافة، وأحيانًا يتعقبه ويستدرك عليه ويصحح له أوهامًا وقعت له فِي نظره أو فِي رأيه. وهو يسترسل فِي معاني الكلمة من حيث اللغة ضبطًا، واشتقاقًا.

ومن نماذج هذا الكتاب: ما قال فِي حديث معاذ بن جبل: ((كنت ردف النبي ﷺ وليس بيني وبينه إلا مؤخرة الرحل)) قال فِي ردف: رويناه بإسكان الدال، وكسر الراء، وبفتح الراء، وكسر الدال "رَدِف" عند الطبري. وفي الحديث الآخر: رديف، بزيادة الياء، والردف والرديف والراكب خلف الراكب، يقال منه: ردفت أردفه، وبكسر الدال فِي الماضي، وفتحها فِي المستقبل، إذا ركبت خلفه. وتقول: أردفته أنا رباعي، وأصله من ركوبه على الردف العجز، ولا

وجه للرواية الطبري إلا أن يكون فعل ههنا اسم فاعل، مثل: عجل، وزمن، وفرق إن صحت روايته.

ونموذج آخر: قال القاضي: حديث ((أنزلوا الناس منازلهم)) الذي ذكره مسلم عن عائشة > عن النبي ﷺ أسنده أبو بكر البزار فِي مسنده عن ميمون بن أبي شبيب، عن عائشة > عن النبي ﷺ وذكره أبو داود فِي مصنفه إلى آخره. هذا، وقد طبع الكتاب محققًا تحقيقًا علميًّا فِي تسعة مجلدات، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل.

ومن هذه الكتب الشروح: (شرح السُّنة) للإمام البغوي، وهو الإمام الحافظ شيخ الإسلام محيي الدين الحسين بن مسعود الفراء البغوي الذي توفي سنة خمسمائة وست عشرة، لقب بمحيي السُّنة، وركن الدين.

وكان إمامًا فِي الفقه، والسُّنة، وكنيته: أبو محمد، وكتابه يسمى: (شرح السُّنة)، وهو يتضمن كثيرًا من علوم الحديث، وفوائد الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ من حل مشكلها، وتفسير غريبها، وبيان أحكامها.

وقد تحرى البغوي الصحيح، أوالحسن من الأحاديث، وأعرض عن الضعيف من المقلوب، والموضوع، والمجهول، وما اتفقوا على تركه.

ولكنه قد يذكر الضعيف من قبيل الاستشهاد، وهو يُبيِّن درجة الحديث بعد روايته، وهو يسوق الحديث بأسانيده هو، وكأنه مستخرج على الكتب التي خرجت الحديث.

فالأحاديث التي ساقها على قسمين: قسم مسند منه إلى أصحاب الكتب، وقسم لم يذكر أسانيده باعتبار أنها مسموعة ومتداولة فِي كتب القوم. وقد لا تحصل الإطالة بذكر الأسانيد، وأحيانًا يأتي -كما قلت- بالحديث كأنه مستخرج على أصحاب الكتب، كأن يأتي بهم من غير طريق البخاري، ثم يقول: رواه البخاري.

وذكر البغوي في المقدمة أنه في جمعه للمادة العلمية متبع لما قبله، إلَّا إذا كان المقام يحتاج إلى توضيح، أو ترجيح لقول على قول، أو تأويل ما يحتاج إلى تأويل.

ومن منهجه أيضًا: أنه رتب الكتاب على حسب الموضوعات، ويسوق تحت كل كتاب ما يناسبه من الآيات القرآنية.

وقد يقوم بتفسير بعض الآيات تفسيرًا إجماليًّا، ثم يسوق الأحاديث المتعلقة بالباب الذي ترجم له، وهو يحرص على أن يذكر الأحاديث الصحاح إلا إذا لم يكن في الباب سوى الضعيف، فإنه يذكره لا محالة.

ثم يذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه، ويذكر اجتهادات الصحابة، والتابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين في أمهات المسائل المتفق عليها، والمختلف فيها.

وكونه يورد بعض الأحاديث الضعيفة لا يتعارض مع ما قاله: من أنه يعرض عن الضعيف من المقلوب، والموضوع، والمجهول؛ لأن مثل هذا يكون ضعفه شديدًا، أو مجلوبًا، لكن الذي يذكره يكون عليه العمل؛ لأنه يُبيِّن مذاهب العلماء.

وبذلك يكون عليه العمل باعتبار أن بعض العلماء قد عمل به أو أخذ به، وأحيانًا يسترسل في إيضاح غريب الحديث، وينحو به منحى اللغويين، وأهل الاشتقاق، وتارة يعلق على أحد رواة الحديث بالتعريف بهم.

وإذا أخذنا نموذجًا من الكتاب، فقد قال في كتاب الإيمان: باب العفو عن حديث النفس، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قال ابن عمر { : نسختها الآية التي بعدها، أي: قوله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨]. ومثله عن ابن عباس، وأبي هريرة } .

# التأليف في: شروح أمهات كتب الحديث - مصطلح الحديث

## عناصر الدرس

**العنـــــــصر الأول** : التأليف في شروح أمهات كتب الحديث ١٩١

**العنـــصر الثـــاني** : التأليف في مصطلح الحديث وقواعده ١٩٢

**العنـــصر الثالـــث** : التأليف في مناهج المحدثين، وبيان شرائطهم ١٩٧

## التأليف في شروح أمهات كتب الحديث

فكنا نتكلم على (شرح السُّنَّة) للإمام البغوي، الذي توفي فِي هذه الفترة التي نتحدث عنها، فقد توفي سنة خمسمائة وست عشرة من الهجرة، وقد تكلمنا عن كتابه، ومنهجه فيه، ونبدأ بإعطاء نموذج من الكتاب يجلي لنا منهجه فيه، فقد قال فِي كتاب الإيمان: باب العفو عن حديث النفس: بدأ بذكر آية من كتاب الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] نقل عن ابن عمر } قال: نسختها الآية التي بعدها، أي: قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ومثله عن ابن عباس، وأبي هريرة <.

وقال -جل ذكره-: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، أي: لم يضيق عليكم فِي أحكامه، فيكلفكم ما تعجزون عنه. قال الإمام الحسين بن مسعود أي: البغوي: أخبرنا أبو علي الحسين بن محمد القاضي، حدَّثنا أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن باميه أو ياميه الأصفهاني، قال: حدَّثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، قال: حدَّثنا أو أنبأنا يعقوب بن يوسف القزويني، قال: حدَّثنا القاسم بن الحكم العرفي، قال: حدَّثنا مسعر بن كدام، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((إن الله ﷻ تجاوز عن أمتي ما وسوست به أنفسها، ما لم تتكلم، أو تعمل به)). هذا حديث متفق على صحته، أخرجه محمد، عن هشام، وعن مسعر، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب، عن وكيع، عن مسعر، وهشام، عن قتادة. ثم قال: وزرارة بن أوفى الظفري الحرشي قاضي البصرة. وظل يشرح فِي الحديث، ويبين ما فيه من أحكام.

## التأليف في مصطلح الحديث وقواعده

وننتقل إلى نوع آخر من التأليف فِي هذا الدور، أو فِي هذه الفترة، وهو: التأليف فِي مصطلح الحديث وقواعده. ولا شك أن هذا الدور جاء بعد أن تم تدوين وتصنيف كتب السُّنَّة بمختلف أنواعها، بناء على قواعد واصطلاحات ارتسموها، وساروا على منوالها.

ولهذا؛ قام بعض العلماء بجمع تلك القواعد فِي كتب خاصة، وكثرت التصانيف فِي ذلك، حتى قيل: إن أول من ألف فِي ذلك: أبو محمد الرامهرمزي الذي توفي سنة ثلاثمائة وستين من الهجرة، وذلك فِي كتابه (المحدِّث الفاصل)، إلا أنه لم يستوعب قضايا هذا الفن.

وهذا شيء طبعي؛ لأنه من رواد هذا الفن، ثم كان الحاكم أبو عبد الله النيسابوري فِي كتابه (معرفة علوم الحديث)، وهو عاش فِي هذه الفترة، فقد توفي سنة أربعمائة وخمس من الهجرة.

جمع الحاكم فِي هذا الكتاب اثنين وخمسين نوعًا من أنواع علوم الحديث، ولكنه لم يستوعب ولم يهذب، إلا أن فيه فوائد ومهمات بنى عليها من جاء بعده.

ابتدأ الحاكم كتابه ببيان فضل أصحاب الحديث، وأن من يتطاول عليهم زنديق ملحد، ثم تكلم عن أنواع علم الحديث، وبدأ بالإسناد العالي، وما يتعلق به، وكذا الإسناد النازل.

ثم تكلم عن المسند من الحديث، والموقوف، وعن طبقات الصحابة، والمراسيل، والمنقطع، والمسلسل، والعنعنة، والمعضل، وغير ذلك.

ومنهجه فِي الكتاب: أنه يذكر أهمية النوع الذي يسوقه، وإن كان للمتقدمين دور فيه أشار إليه، وهو إذا ذكر حديثًا فإنه يسوقه بإسناده، وتارة يرجِّح بين الآراء إن كانت متضاربة.

ونموذج من كتابه يُبيِّن لنا شيئًا من منهجه، فقد ذكر النوع السابع عشر من علوم الحديث، فقال: هذا النوع من هذا العلم هو معرفة أولاد الصحابة، فإن من جهل هذا النوع اشتبه عليه كثير من الروايات. وأول ما يلزم الحديث معرفته من ذلك أولاد سيد البشر محمد المصطفى ﷺ ومن صحت الرواية عنه منهم.

وقد روي الحديث عن زهاء مائتي رجل وامرأة من أهل البيت، ثم بعد هذا معرفة أولاد التابعين، وأتباع التابعين، وغيرهم من أئمة المسلمين. علم كبير، ونوع بذاته من أنواعه علم الحديث إلى آخر ما قال.

وننتقل إلى كتاب آخر يعتبر تطورًا لما قبله، وهو فِي هذا الدور أيضًا، وهو كتاب (الكفاية فِي علم الرواية) للخطيب البغدادي، المتوفى سنة أربعمائة وثلاث وستين. وهو محدث الشام: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الذي كثرت تصانيفه، وتداولها الناس، وقد استطاع الخطيب أن يثري المكتبة الحديثية بعشرات الكتب فِي مصطلح الحديث، منها: (شرف أصحاب الحديث) و(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) و(السابق واللاحق) وكثير من الكتب التي طبعت، وتداولها العلماء. ومنها: كتاب (الكفاية فِي علم الرواية) وهو من أعظم كتبه.

وقد بيَّن فِي مقدمة الكتاب أهمية السُّنن والآثار، ودور الصحابة فِي تبليغها للناس. ثم ذكر فضل المُحدِّثين، واجتهادهم فِي حفظ الدين، إلى آخره. ثم ذكر الكثير من علوم الحديث، ومن مصطلحه. ومنهجه قائم على أن الأحاديث

والآثار التي يذكرها فِي كتابه يسوقها بالسَّند المتصل، بل إذا ذكر رأيا لأحد من المتقدمين ساقها بالسَّند إليه.

والمهم، أنه ذكر كثيرًا من علوم الحديث، ومنها مثلًا: مناهج تلقي الحديث، ومنها: الرواية بالمعنى، وتفريعاته الكثيرة. ومنها أيضًا: كثير من المصطلح الحديث، وقواعد رواية الحديث، وهو يعتبر عمدة لمن جاء بعده، وألف بعده من الذين ألفوا فِي علم مصطلح الحديث.

وإذا أخذنا نموذجًا من الكتاب، فقد قال فِي باب: ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه: وكان الوهم غالبًا على روايته، أي: هو يتكلم عن الجرح والتعديل فِي هذا، قال: أخبرنا محمد بن الحسين القطان قال: أخبرنا دعلج بن أحمد، قال: أخبرنا أحمد بن علي الأبار، قال: ثنا أحمد بن سنان، قال: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلًا متهمًا بالكذب، أو رجلًا الغالب عليه الغلط. ثم ساق بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي فِي قوله: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم، والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه. ثم ساق بسنده إلى عبد الله بن المبارك أنه قال هذا المعنى، وأيضًا ساق بسنده إلى سفيان الثوري أنه قال بهذا المعنى، وساق بسنده إلى الشافعي، وإلى أحمد بن حنبل ما يؤيد هذا الاتجاه.

ومن الكتب أيضًا، وهي للخطيب البغدادي فِي مصطلح الحديث، كتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) وموضوع الكتاب يدور حول ما يجب على المحدث أن يلتزمه، وماذا على طالب الحديث من الآداب والأخلاق العلمية، وقد بدأ كتابه بالنية فِي طلب الحديث، وفيه أدب السؤال وباب القول

فِي الأسانيد العالية، وتحسين الخط وتجويده، وغير ذلك من الأبواب والآداب التي يلتزمها الشيخ عند التحديث.

وكذلك الآداب التي يلتزمها التلميذ عند اتصاله بالشيوخ، وأخذه عنهم، وفي ثنايا ذلك من الأحكام الكثير فِي مصطلح الحديث. ومن نماذج الكتاب: ما قال تحت باب: تعظيم المحدث وتبجيله: ما ساقه بسنده المتصل إلى أنس بن مالك > فِي سياقه للنصوص الصحيحة. وأحيانًا، يذكر الحديث الموضوع، أو الضعيف. وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور محمود الطحان، ومطبوع أيضًا بتحقيق الدكتور رأفت سعيد، ومطبوع أيضًا بتحقيق عجاج الخطيب.

ومن الكتب أيضًا: (الإلماع فِي معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض اليحصبي، الذي توفي سنة خمسمائة وأربع وأربعين، وهو كتاب فريد فِي بابه، حيث ألفه القاضي عياض فِي علوم الحديث، والكتاب يقوم في الأساس على ذكر أمور تتعلق بالضبط والسماع، والرواية.

وذكر فِي مقدمة الكتاب عبارات مختصرة فِي فضل علم الحديث، وشرف أهله، ووجوب السماع والأداء له ونقله، وما يراعى فِي كل ذلك من القواعد إلا أن عياضًا حين يذكر الأحاديث قد لا يلتزم صحتها، بل يسوقها دون تمحيص أو تدقيق؛ وربما لأن الكتاب لا يرجع إليه فِي معرفة الحديث.

ومن دلائل ذلك: أنه قد صدر كتابه بحديث موضوع، وهو: "اللهم ارحم خلفائي" وغير ذلك، إلا أن أفضل شيء فِي كتاب الإلماع: ذلك الباب الذي فصل فيه القول فِي دروب التحمل، وصيغ الأداء. خاصة، ما يتعلق بالإجازة، حتى أصبح الناس عيالًا عليه فِي هذا التحمل، مما جعله يقول: "تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق إليه".

وهو عندما يذكر أقوال العلماء يرجِّح بينها، ويذكر أوجه الاتفاق والاختلاف فيها، وحين يذكر الأقوال فإنما يسوقها بالأسانيد. ومن النماذج التي نختارها فِي هذا الكتاب: ما قاله فِي باب: فِي الضرب والحك والشق والمحو. وذلك فِي كتابة الحديث من قواعد فِي كل ذلك، وقال: أخبرنا محمد بن محمد الأصبهاني من كتابه، أخبرنا الصيرفي، قال: أخبرنا أبو الحسن الغالي، قال: أخبرنا النهاوندي، قال: أخبرنا أبو محمد بن خلاد قال: قال أصحابنا: الحك تهمة وأجود الضرب إلا يطمس الحرف المضروب عليهم، بل يخط من فوقه خطًا جيدًا بيِّنًا يدل على إبطاله، ويقرأ ما تحته ما خط عليه، وإنما قال، أو قالوا ذلك -إن الحك تهمة- لأنه قد يشك فيما حك من الكتاب.

والحك طبعا يذهب كل معالم الكلمة التي عليها الحك، أي: انعدام آثارها، فقد يظن أنها كانت كلمة صحيحة فِي الكتاب، وحكها أحد الذين تناولوا الكتاب، وليس المؤلف أو هي خطأ، أو ليست خطأ حتى كان هذا الحك.

ولذلك قالوا: أجود الضرب ألا يطمس الحرف المضروب عليه، حتى يتبينلما ضرب على هذا الحرف.

والمراد هنا بالحرف: الكلمة، أو قد تكون العبارة هذا هو المراد، فالكلمة المضروب عليها ينبغي أن يوضع خط ولا تطمس، حتى تعرف وتقرأ، ويتبين خطؤها.

ولذلك؛ ضرب عليها أو يتبين لما أو السبب فِي الضرب عليها، ولهذا؛ يخط فوقها خطًّا جيدًا بينا يدل على إبطال هذه الكلمة، أو هذا الحرف، أي: العبارة أو الكلمة، وبحيث يقرأ هذا، ويعرف لم أبطل؟ لأن فيه خطأ فِي الكتابة، أو فيه خطأ مما ليس فِي الكتاب.

قال: ثم قال القاضي عياض: سمعت شيخنا أبا بحر سفيان بن العاص الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع، أي: السكين التي يكون بها الحك، فهم يكرهون الحك، ويكرهون أداته، وهي: السكين أن تكون موجودة ليحك بها. وهكذا يسترسل القاضي عياض فِي بيان التعامل مع الخطأ فِي الكتابة. هذا، وقد طبع الكتاب محققًا تحقيقا علميًّا بديعًا للأستاذ السيد أحمد صقر -رحمه الله تعالى.

## التأليف في مناهج المُحدِّثين، وبيان شرائطهم

وننتقل إلى نوع مهم من أنواع التأليف، وهو التأليف فِي مناهج المُحدِّثين، وبيان شرائطهم، وحين وضع مصنفو كتب السُّنَّة دواوينهم، منهم من رسم لنفسه منهجًا سار عليه، ونص على ذلك فِي المقدمة، وهذا الصنف بعض أهله التزم ما رسمه لنفسه، وبعضهم حاد عن الطريق، وفي أحيان كثيرة لا يذكر المصنف منهجه فِي مقدمة كتابه، وإنما يستنبط هذا المنهج من صنيعه فِي الكتاب، فحاول من جاء بعد مثل هؤلاء، بعد سبر هذه الكتب أن يُبيِّن شروطها، ومناهجها، ثم استخلص الشروط التي يمكن أن يكون بنى عليها المؤلف كتابه.

وكانت الكتب الستة تشتمل على غالب السنة، ولذلك سماها بعض العلماء: بأصول السُّنة، وتداولها الناس على أنها أصول؛ ولذلك من جاء بعدهم ألف زوائد عليها باعتبار أنها هي الأصل، ثم يرجع إلى الكتب الأخرى، فيستفاد من الكتب الأخرى الزوائد التي تزيد عليها، وقد انبرى بعض العلماء فِي القرن الرابع الهجري محاولين استنباط شروط الأئمة الستة التي بنوا عليها كتبهم، ومن هذه الكتب التي ألفت فِي شروط الكتب الستة، أو بعضها: (شروط الأئمة)

لابن منده، الذي توفي سنة ثلاثمائة وخمس وتسعين. وابن منده: هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، يكنى: بأبي عبد الله، من مواليد أصبهان، وهو نشأ فِي بيت عرف عن أهله العلم والرواية، وبقيت الرواية فيهم من خلافة المعتصم من سنة مائتين وثمان وعشرين من الهجرة إلى بعد الثلاثين والستمائة.

وتوفي ابن منده صاحب (شروط الأئمة) سنة ثلاثمائة وخمس وتسعين من الهجرة. واسم الكتاب: (رسالة فِي بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السُّنَن وتصحيح الروايات)، والكتاب صغير الحجم، وهو يحتوي على مقدمة ذكر فيها أهمية علم الحديث، ومدى ارتباط السُّنَّة بالقرآن، ويظهر فِي تلك المقدمة تأثره بأسلوب الإمام الشافعي البارع فِي كتابه (الرسالة). وهو يسوق فِي تلك المقدمة آيات من القرآن، فِي بعضها خطاب رسول الله ﷺ ثم يقوم بشرحها إجمالًا، مبينًا أن السُّنَّة تفسر المحكم، وتبين المشتبه، وأن رسول الله ﷺ قام بالبيان على أكمل وجه، ثم قام الصحابة بعده بمواصلة البلاغ، وجاء التابعون فبلغوا عن الصحابة ما جاءوا به عن الله، وعن رسوله ﷺ من الكتاب والسُّنَّة، وتفاوت طبقاتهم فِي العلم، وظهر منهم طائفة تهتم بالقرآن وعلومه، ومعرفة اختلاف القراءات، وتفسير آياته، ومحكمه، ومتشابهه، وما يدل على ذلك من السُّنَّة والآثار.

وطائفة وجهت وجهها تجاه خدمة السُّنَّة سواء أكان ذلك عن طريق حفظ الأسانيد من الروايات عن رسول الله ﷺ والصحابة، واشتغلت بتصحيح نقل الأخبار، ومعرفة المسند من المتصل، والعدل من المجرح، أم كانت اشتغلت بحفظ أقاويل الفقهاء فِي الحلال والحرام، والاقتصار على ما ذكرته أئمة الأمصار من المتون عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة فِي كتبهم.

ثم ذكر ابن منده بعد ذلك طبقات المُحدِّثين، وذكر الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد من عصر الزهري إلى عصر علي بن المديني -رحمهما الله تعالى- وأن علم الأسانيد فِي تلك الفترة يدور على ستة نفر، وذكرهم، ثم قال: ثم صار علم هؤلاء الستة إلى اثني عشر رجلًا، وهم أصحاب الأصناف ممَّن صنفوا العلم وذكرهم.

ثم ذكر طبقات أهل العلم بعد التابعين إلى عصر الإمام أحمد؛ سواء كانوا من أهل المدينة، وأهل مكة، واليمن، والكوفة، والبصرة، ومن أهل الشام، والجزيرة، ثم ذكر طبقات الرواة من حيث القبول والرد، وذكر أعلى الطبقات، وهم: أهل المعرفة والصحيح، وذكر منهم: البخاري، والزهري، والسمرقندي، ومسلم، وأبا داود، والنسائي. وطبقة ثانية قبلهم جماعة من أهل المعرفة، وردهم آخرون. وذكر قومًا منهم: أبو الزبير، وسهيل.

وفي تلك الطبقة، ذكر شرط أبي داود، والنسائي، وجميع من أخذ طريقتهم فِي الحديث، وساق بسنده إلى محمد بن سعد الماوردي بمصر، قال: كان من مذهب النسائي أن يخرج من كل من لم يجمع على تركه، وكان أبو داود كذلك، يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

ثم ذكر الطبقة الثالثة، وهي: المتروكة باتفاق العلماء، إما لكثرة الوهم فِي حديثهم، أو لسوء حفظهم، أو لعلة دخلت عليهم فاضطربوا فِي الروايات، أو لجهالة فيهم، أو للتهمة الواقعة عليهم، أو لشهرتهم بالكذب، ثم ذكر قومًا منهم: عاصم بن أبي النجود، وعمرو بن شعيب، ثم ذكر المشهورين بوضع الأسانيد والمتون، وذكر منهم: أبو داود النخعي، وغياث بن إبراهيم، ثم ذكر ترتيب الصحابة فِي العلم والقضاء والقراءة، وبعدهم التابعين، وأتباع التابعين.

وهذه الرسالة مطبوعة فِي حدود مائة ورقة محققة ومخرجة للدكتور عبد الرحمن الفيروائي.

ثم تلا ذلك: (شروط الأئمة الستة) لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المشهور: بابن القيسراني، المتوفى سنة خمسمائة وسبع من الهجرة. وقد عُرف عن هذا الحافظ أنه ذو رحلة واسعة، وتطواف مستمر لسماع العلم وتعليقه، إلا أنه كان ظاهري المذهب، وكان شاعرًا مجوِّدًا، وكان صوفيًّا، وعيب عليه إباحته سماع الغناء.

وكتابه هذا صغير الحجم، وذكر فِي مقدمة الكتاب: أنه أثناء وجوده ببغداد سأله بعض المحدِّثين عن شرط كل واحد من هؤلاء الأئمة، فأجابه فِي حدود ست ورقات، ثم ذكر أن معرفة شرط الإمام إنما يأتي من سبر كتابه؛ لأنه لم يُبيِّن فِي مقدمته شرطه فِي كتابه، ولا ذكر ذلك.

أما شرط البخاري ومسلم، فإنهما يخرجان حديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابة المشهورين من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلًا غير مقطوع، فإن كان الصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد، إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه.

وقد انتقد بعض العلماء ابن طاهر فِي هذا الكلام، منهم: العراقي؛ حيث بيَّن أن النسائي جرح جماعة أخرج لهما الشيخان، أو أحدهما.

وقد ذكر ابن طاهر خمسة رجال ترك البخاري حديثهم بقصد التحري، والاحتياط، واعتبر هؤلاء الخمسة مثالًا لغيرهم، وهم: سهيل بن أبي صالح، وحماد بن سلمة، وداود بن أبي هند، وأبو الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن.

وأما مسلم: فأخرج حديث هؤلاء؛ لأن الكلام فيهم لم يخرجهم عن العدالة والثقة، وهو لم يخرج جميع أحاديثهم، بل انتقى منها ما يوافق الثقات.

وينقل ابن طاهر عن ابن منده: ومن (المدخل) للحاكم ينقل عنهما أمورًا ومسائل تتعلق بشرط الشيخين أو غيرهما، وقد انتقد ابن طاهر الحاكم فِي ذكره أن شرط الشيخين: أن يخرجا الحديث الذي يرويه الصحابي، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري ومسلم حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالة، فانتقد ابن طاهر هذا الكلام قائلًا: "إن البخاري ومسلمًا لم يشترطا هذا الشرط، ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير على ما ظن، ثم أيد ابن طاهر كلامه بكلام ابن منده.

والحق، أن المسألة فيها كلام كثير، فقد قِيل: إن الحاكم رجع عن قوله هذا، وقِيل: إن الحاكم كما يتبيَّن من مسلكه، ومن كلامه فِي (المستدرك) أنه يتكلم على الغالب عند الشيخين فِي اشتراط راويين أو أكثر للصحابي.

المهم، أن الكتاب طبع، وطبع معه كتاب صغير أيضًا فِي موضوعة، وهو: (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي؛ وهو أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، المتوفى سنة خمسمائة وأربع وثمانين، وهو صاحب كتاب (الناسخ والمنسوخ) الذي سبق الكلام عليه، وعلى منهجه فيه، وسبق الكلام عن شيء منه، وعن شيء من حياته.

وكتاب الحازمي هذا أوسع وأشمل من كتاب ابن طاهر السابق، وذكر الحازمي أن سائلًا سأله عن شروط الأئمة فِي كتبهم، واكتفى الحازمي ببيان شروط الأئمة الخمسة، وهم: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، ولم

يدخل (الموطأ) باعتبار دخوله فِي الأصول الخمسة إلا الشيء القليل، ولم يعتبر سُنَن ابن ماجه؛ لتأخر منزلتها بين الكتب الستة؛ حيث إن الأحاديث الزوائد التي انفرد بها ابن ماجه محكوم على أكثرها بالضعف، ونعني بانفراده: انفراده عن بقية الكتب الستة.

ثم ساق كلام الحاكم فِي (المدخل) بحروفه، والذي يشتمل على شروط الصحيحين، وذكر منها خمسة أقسام، ويعني: أقسام الحديث الصحيح، ولكنه عاب على الحكم كلامه فِي تلك الشروط، وقال: لو طولب بالدليل على ما قال لأعياه الأمر، وأن بعض العلماء قلد الحاكم ومشى خلفه، ولكن آفة العلم التقليد.

على أن الحازمي أبدى موافقته على القسم الثاني من أقسام الصحيح المتفق عليه، والذي يتضمن: أن الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد.

وقال: إن هذا القسم الثاني لحسن، غير أن الاسترواح إلى هذا غير ممكن؛ لأنه يفضي إلى سد باب الاجتهاد، والبحث عن مخارج الحديث، وأحوال الرواية، وأحوال الرجال، إلى آخره.

ثم عقد بابًا فِي إبطال قول من زعم أن شروط البخاري إخراج الحديث عن عدلين، وهلم جرًّا، إلى أن يتصل الخبر بالنبي ﷺ وهو يقصد الحاكم أيضًا، ومن قلده فِي قوله هذا، بأن اختيار البخاري ومسلم إخراج الحديث عن عدلين إلى النبي ﷺ فهذا غير صحيح طردًا وعكسًا، بل لو عكس القضية وحكم كان أسلم.

ثم استدل بكلام ابن حبان بأن الأخبار كلها أخبار آحاد، ثم ذكر أمثلة من صحيح البخاري لجماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد، وأحاديث لا تعرف إلا من جهة واحدة، وأن كلام الحاكم ينقض آخره أوله، واستدل على ذلك بمرداس بن مالك الأسلمي؛ حيث عده الحاكم فيمن لم يخرج عنه فِي الصحاح شيء، ولكن لمرداس حديث فِي البخاري، وهو: ((يذهب الصالحون الأول فالأول)) إلى آخر الحديث. فهذا حديث تفرد بإخراجه البخاري.

ثم ذكر بابًا فِي الشروط المعتبرة فِي قبول الخبر، واعتباره فِي الصحيح، ومهَّد لذلك بأن الناس ليسوا ملائكة، وأن المعصية منهم لا يكاد يسلم منها أحد، ثم عرَّف الخبر وقسمه إلى متواتر، وآحاد.

ويعني بالمعصية، أي: ربما الخطأ الذي يحدث من الرواة، فتكون نتيجته أن تكون فِي الرواية أخطاء ليست الأحاديث قد صدرت كما هي فيها عن رسول الله ﷺ.

ثم عرَّف الخبرَ، وقسمه إلى متواتر، وآحاد، ثم ذكر شرائط القبول العامة، وهي: الإسلام، والعقل، والصدق، وألا يكون الراوي مدلسًا، والعدالة، وأن يكون علمه مأخوذا عن العلماء لا عن الصحف.

واستفاض فِي التعليق على تلك الشروط وغيرها تعليقًا لطيفًا موجزًا متقنًا، وبين الحازمي أن مذهب من يخرج الحديث الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل فِي مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضًا.

وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه عن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا فِي الشواهد والمتابعات.

ثم ذكر أن الرواة على طبقات خمس، ولكل طبقة مزية على التي تليها وتفاوت، فمن الطبقة الأولى من هو الغاية فِي الصحة، وهو غاية مقصد البخاري، وقال: إن قصد البخاري وضع مختصر فِي الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا فِي الرجال، ولا فِي الحديث، وأن شرطه أن يخرج ما صح عنده؛ لأنه قال: لم أخرج فِي هذا الكتاب إلا صحيحًا، ولم يتعرض لأمر آخر، وذكر أن مسلمًا صرح بشرطه فِي خطبة كتابه.

ثم أشار إلى رسالة أبي داود إلى أهل مكة، وبين أن فيها شرطه فِي الكتاب، وأن الأئمة الآخرين متقاربون فِي شروطهم، ثم دافع عن الاعتراض الذي يقول: ما بال الشيخين خرجا حديث جماعة تكلم فيهم، نحو: فليح بن سليمان، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري، ومحمد بن إسحاق عند مسلم، فأجاب الحازمي: بأن الضعف عند هؤلاء النفر ليس شديدًا ترد به روايتهم، وأيضا جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون فِي أسبابه، وأن الفقهاء مدارك الضعف عندهم محصورة ومعظمها منوط بمظاهر الشرع وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم وهي عند الفقهاء غير معتبرة، بل إن أئمة النقل على اختلاف مذاهبهم، وتباين أحوالهم فِي اصطلاحاتهم يختلفون فِي أكثرها، فربَّ راوٍ هو موثوقٌ به عند عبد الرحمن بن مهدي، مجرَّحٌ أو مجروح عند يحيى بن سعيد القطان وبالعكس، وهما إمامان عليهما مدار النقد فِي النقل.

ثم بيَّن أيضًا شروط أئمة الستة الباقين، وبيَّن ما يفهم منه: أن العمل هو الذي كان يحكم هؤلاء العلماء أصحاب السُّنَن فِي إيرادهم للأحاديث الضعيفة، أي: الأحاديث الضعيفة التي عليها العمل.

وكما قيل: إن الحديث الضعيف أولى من رأي الرجال، وكما يتبيَّن من مسلك الترمذي عندما يأتي بالحديث الضعيف، ويبيِّن أن عليه العمل من بعض الفقهاء، بل يقول: إن الأحاديث كلها التي أتى بها عليها العمل، أي: كأن هذا يضعه نصب عينيه. طبعًا، لا مشكلة فِي الأحاديث الصحيحة والحسنة، وإنما المشكلة فِي الضعيف. قال: إن كل الأحاديث التي أتى بها فِي الضعيف عليها العمل إلا حديثين، حديث: "من تكرر منه شرب الخمر فليقتل فِي النهاية فِي المرة الرابعة". وكذلك حديث ابن عباس: "جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء فِي غير ما خوف ولا سفر" حتى هذا الحديث قال النقاد: إن عليه العمل من بعض الفقهاء، أو من بعض الطوائف.

وأبين أن بعض المحدِّثين أنكر ما قاله هؤلاء الأئمة، من أن شرط الصحيحين كذا وكذا، وقال: إن هذا لا يمكن التوصل إلى شروطهما، وأن أفضل ما يقال فِي شروط أصحاب الصحيحين فِي صحيحيهما هو: اختيار الأحاديث.

وهذا كلام طيب، لكن ما يعيبه: أنه ترك كل ما قيل عن شروط الصحيحين تركه وراء ظهره، ولم يسلم بشيء منه.

والحق، أن هؤلاء الأئمة عندما يقولون: إن شرط البخاري كذا مما ذكروه، أو شرط مسلم مما استنبطوه من مقدمته، ومن شروط الحديث الصحيح، وقالوا: بأن البخاري قد زاد شرطين على مسلم، وهما: إثبات المعاصرة بين الراوي وبين شيخه، أن يثبت تاريخيًّا لقاء الراوي بشيخه، وكونه يأخذ بالطبقة الأولى فِي الأصول من طبقات تلاميذ الراوي المشهور، فهؤلاء عندما قالوا ذلك قالوه عن خبرة وتجربة.

فلا يمكن أن نلغي مثل هذا، وإنما ينبغي أن نقول: إنهم يأخذون، أي: إن البخاري ومسلمًا يشترطان هذه الشروط التي بينها العلماء، وأيضًا لهم اختيارات، فلا يأخذون كل أحاديث الراوي، وقد يلجئون إلى الأحاديث التي قد يلجأ البخاري أو مسلم إلى أحاديث غير ما اشترطه، أو ما بين هؤلاء الأئمة شروطهما؛ لاعتبارات، ولقرائن تجعل أن هذه الأحاديث أفضل ما روي، وكلها صحيحة. ما روي فِي هذا الباب، أو فِي غيره من الأبواب، فالأفضل أن نقول: إن شروطهما هي: ما بينه هؤلاء الأئمة. ونضيف إليه: أن عندهم أيضًا عنصر الاختيار الذي قد يتركون به بعض أحاديث الرواة الذين توفرت فيهم الشروط التي بينها الأئمة.

# باقي مصنفات الدور الرابع، والبدء في مصنفات الدور الخامس

## عناصر الدرس


العنصر الأول : الديلمي وكتابه (الفردوس) ٢٠٩

العنصر الثاني : التأليف على المجامع الموسوعية المجردة من الأسانيد ٢١٠

العنصر الثالث : الدور الخامس والمؤلفات فيه ٢١٢

العنصر الرابع : منهج المحدثين في تصنيف الحديث وعلومه في هذا الدور ٢١٥

## الـديلمي وكتابـه ( الفـردوس )

بقي لنا القليل من أنواع المصنفات أو المؤلفات فِي السُّنَّة فِي الدور الرابع الذي يبدأ من ثلاثمائة وخمسين من الهجرة إلى ستمائة وخمسين من الهجرة.

كما بقي لنا نوعان من التأليف، النوع الأول هو التأليف على الترتيب المعجمي لألفاظ الحديث، فهذا أول أعمال لفهرسة الأحاديث حتى يمكن العثور عليها بسهولة، ومن العلماء الذين قاموا بهذا العمل الديلمي فِي كتابه (الفردوس).

والديلمي توفي سنة خمسمائة وتسع من الهجرة، وهو محدث مؤرخ، سيد الحفاظ فِي زمانه، واسمه شيرويه بن شهردار بن شيرويه، أبو شجاع الديلمي الهمذاني.

وكتابه (الفردوس) ذكر فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار، مرتبة على نحو من عشرين حرفًا من حروف المعجم، من غير ذكر إسناد إلا الصحابي فقط.

وهو ليس مرتبًا على حروف المعجم ترتيبًا دقيقًا، ولكنه يجمع كل الأحاديث التي تبدأ بحرف معين، يجمعها فِي إطار واحد أو فِي موضع واحد، ولهذا الكتاب ارتباط وثيق بكتاب (الشهاب) للقضاعي حيث خرج الديلمي كتاب (الفردوس) عليه.

وهو من المصادر التي تشتمل على الأحاديث الصحيحة والضعيفة، فالنسبة إلى (الفردوس) يغني عن الحكم على الحديث بالضعف، وخاصة إذا كان الذي ينسبه إليه لا يجده إلا فِي الفردوس، وقد قام ابن الديلمي -وَلد الديلمي- المكني أبا منصور شهردار بإسناده أحاديث الفردوس، وخرج سند كل حديث تحته، وسماه (إبانة الشبه فِي معرفة كيفية الوقوف على ما فِي كتاب الفردوس من

علامة الحروف) واختصره الحافظ ابن حجر فِي كتابه (تسديد القوس فِي مختصر مسند الفردوس).

و(مسند الفردوس) نفسه قد طبع، ولكن (تسديد القوس) لم يطبع حتى الآن، وكذلك (إبانة الشبه).

## التأليف على المجامع الموسوعية المجردة من الأسانيد

والنوع الآخر والأخير فِي بيان المصنفات فِي هذا الدور والمناهج فيها هو التأليف على المجامع الموسوعية المجردة من الأسانيد، فلما كثرت المصنفات الحديثية، واستوت على سوقها.

ونضجت خلال القرون: الثالث، والرابع، والخامس، وانتشر التدوين فِي جميع الأمصار، قام جمع من العلماء بالجمع بين بعض الكتب الحديثية بغرض إنشاء موسوعة حديثية مجردة عن الأسانيد التي كثرت طبقاتها، وبعد العهد بأصحابها، وربما الانشغال بها يصرف عن حقيقة الغرض الذي من أجله تكون خدمة السُّنة، خاصة وأن أصول تلك الأسانيد قد آتت أكلها، وعرفنا مخارجها، وتبيَّن لنا من خلالها الغث والسمين من الروايات.

من هنا قام بعض العلماء فجمع بين الصحيحين، كالصاغاني أو الجمع بين الأصول الستة، من ذلك (جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ) لابن الأثير، الذي توفي سنة ستمائة وست من الهجرة، وهو صاحب (النهاية)، وهو المسمى بأبي السعادات مجد الدين المبارك بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم الشيباني، وكتابه هذا جمع فيه بين البخاري ومسلم و(الموطأ) و(سُنن أبي داود) و(سُنن الترمذي) و(سُنن النسائي) أي: الكتب الستة، ما عدا ابن ماجه، فبدلًا منه هنا

(الموطأ) وشرح غريب الكلمات التي وردت فِي الحديث، وذكر معانيها وأحكامها، ونبه على جميع ما يحتاج إليه منها.

وقد ذكر أن كتابه يبنى على ثلاثة أركان: المبادئ والمقاصد والخواتيم، وذكر مقدمة للكتاب ثرية بما تحويه من علوم ومعارف فِي مصطلح الحديث.

ومنهجه فِي الكتاب أنه قسم علوم الشريعة إلى فرض ونفل، والفرض إلى فرض عين وفرض كفاية، وهذا الكتاب (جامع الأصول) له صلة وثيقة بكتاب رزين العبدري، المتوفى سنة خمسمائة وخمس وثلاثين، وهو المسمى بـ(التجريد للصحاح والسنن) وقد اعترف ابن الأثير بأنه اعتنى كتاب رزين، واشتغل به، فرأى فيه قصورًا فِي بعض النواحي؛ حيث وجد أحاديث فِي الأصول الستة لم يذكرها رزين نظرًا لاختلاف النسخ أو الطرق.

أما منهج ابن الأثير فحذف الأسانيد، ولم يثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثرًا، وأما متون الأحاديث فلم يذكر إلا الحديث أو الأثر، وما كان من أقوال التابعين أو الأئمة فلم يذكره ابن الأثير إلا نادرًا.

قسم الكتاب إلى كتب مرتبة على حروف المعجم، ثم قسم الكتاب إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، فمثلًا كتاب الصلاة فِي حرف الصاد، وهكذا، وفي نهاية كل حرف يذكر الأبواب التي أولها هذا الحرف، ولم ترد فيه، ولكن وردت فِي غيره من الحروف، ثم بعد ذلك يسوق غريب الحرف.

ومن نماذج الكتاب مثلًا يقول: "س" الهرماس بن زياد قال: مددت يدي إلى رسول الله ﷺ ليبايعني فلم يبايعني. فـ"س" ترمز إلى النسائي، ولكنه يقول فِي النهاية أخرجه النسائي.

وبهذا ننتهي من هذا الدور الدور الرابع فِي حلقات مصنفات السُّنَّة الشريفة، والمناهج فيها.

## الدور الخامس والمؤلفات فيه

وننتقل إلى الدور الخامس، وهو الذي يبدأ من ثلاثمائة وخمسين؛ أي: منتصف القرن السابع إلى أواخر القرن العاشر الهجري.

وقد حفل هذا الدور بالعلماء الكبار الذين كان لهم باع كبير فِي علم الحديث، ولهم عطاء واسع من أمثال عبد العظيم المنذري، الذي توفي سنة ستمائة وخمس وخمسين، والنووي الذي توفي سنة ستمائة وست وسبعين، وابن تيمية الذي توفي سنة سبعمائة وثمان وعشرين، والدمياطي الذي توفي سنة سبعمائة وخمس، والمزي الذي توفي سنة سبعمائة وثنتين وأربعين، والزيلعي الذي توفي سنة سبعمائة وثلاث وأربعين، وابن عبد الهادي الذي توفي سنة سبعمائة وأربع وأربعين، والذهبي الذي توفي سنة سبعمائة وثمان وأربعين.

والعلائي الذي توفي سنة سبعمائة وإحدى وستين، وابن كثير الذي توفي سنة سبعمائة وأربع وسبعين، وابن رجب الذي توفي سنة سبعمائة وخمس وتسعين، والعراقي الذي توفي سنة ثمانمائة وست من الهجرة، ونور الدين الهيثمي الذي توفي سنة ثمانمائة وسبع، وأبي زرعة العراقي الذي توفي سنة ثمانمائة وست وعشرين، والبوصيري الذي توفي سنة ثمانمائة وأربعين، وابن حجر العسقلاني الذي توفي سنة ثمانمائة وأربعين، والعيني الذي توفي سنة ثمانمائة وخمس وخمسين، والسخاوي الذي توفي سنة تسعمائة وثنتين، والسيوطي الذي توفي سنة تسعمائة وإحدى عشرة من الهجرة، وغيرهم كثيرون، وستأتي الإشارات

إلى تراجم هؤلاء عند ذكر كتبهم، وكما ترى كلهم أئمة أعلام كبار فِي عالم التأليف، وخدمة سنة رسول الله ﷺ.

وسنتناول مناهج المحدِّثين فِي هذا الدور فِي مجال خدمة السُّنَّة على النحو الآتي:

## منهجهم فِي تلقي الحديث وروايته:

جاء هذا الدور بعد أن تم تصنيف الأصول فِي علوم الحديث رواية ودراية؛ ولهذا نجد علماء هذا الدور فِي غالبيتهم يتلقون الكتب والأحاديث، ويروونها على جهة الإجمال، كمصنَّفات وأثبات ومعاجم للشيوخ، هذا مع وجود السماع التفصيلي للأحاديث المسندة، الذي نشأ فِي مرحلة مبكرة، واستمر هذا فِي أدوار تالية، كالدور الذي نكتب عنه.

ويستثنى من هذا التلقي الإجمالي، ذلك يستثني المحدثون الكبار أمثال ابن حجر العسقلاني الذي سمع تفصيليًّا أكثر ما تلقاه، ويشهد لذلك معجما (المؤسس) و(المفهرس).

ونعطي بعض الأمثلة على ذلك من المشيخات والبرامج، ففي برنامج المجاري، المتوفى سنة ثمانمائة وثنتين وستين من الهجرة، يقول عن بعض شيوخه -وكلمة البرنامج أي: الثبت، ولكن هم يستعملون بدلًا منها، والمغاربة يستعملون البرنامج، وفي المشارقة يستعملون الثبت والمعجم وغير ذلك، يقول عن بعض شيوخه: "وسمعت بلفظ غيري بعضًا من كل كتاب يذكر.

فمن ذلك (الجامع الكبير) للحافظ أبي عيسى الترمذي، و(سُنن) الإمام أبي عبد الرحمن النسائي، و(سُنن) أبي داود سليمان بن الأشعث، و(سُنن) أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، وكتاب الإمام المحدث رزين، وكتاب (الشفا)

للقاضي عياض، وكتاب (المدارك) له، وتفقهت عليه فِي مسائل من بعض الكتب المذكورة، وسمعت عليه تفقهًا بعضًا من كل كتاب يذكر بعد، فمن ذلك تفسير الإمام أبي عبد الله بن رزين، وكتاب (العمدة) فِي الحديث و(الأحكام الصغرى) للإمام عبد الحق، و(الأنوار السَّنية فِي الألفاظ السُّنية) للمحدث أبي القاسم بن جزي، و(علم الحديث) لابن الصلاح هي (مقدمة الحديث).

وأجاز لي جميع ذلك، وحدَّثني بأسانيده المعلومة فيها، فنحن نرى أنه أخذ بعضًا من كل كتاب، وربما كان ذلك لكثرة الكتب فِي مثل هذا العهد، مما لا يتيح للمحدث أو للتلاميذ أن يقرءوا كل هذه الكتب على شيوخهم.

ويقول أيضًا المجاري عن بعض شيوخه: "قرأت عليه بلفظي من آخر كتاب الحج من ابن الحاجب الفرعي إلى آخر الكتاب قراءة تفقه وبحث، وقرأت عليه أيضًا بلفظي أكثر كتاب (التهذيب) للبراذعي، وأجازني بابن الحاجب، وعمم الإجازة، وكتبها بخطه، رحمه الله تعالى.

وهكذا فِي جميع البرنامج، ولكن لا يخلو هذا الكتاب من أنه سمع على شيوخه كتبًا كاملة، ومن الأمثلة من كتاب (المعجم المفهرس) لابن حجر، يصف ابنُ حجر تلقيه لكتاب (الجهاد) لابن أبي عاصم فيقول: "أنبأنا أبو العباس أحمد بن أبي بكر الفقيه، وأبو العباس أحمد بن علي بن تميم مشافهة منه، ومكاتبة من الأول قال: أنبأنا أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني إجازة إن لم يكن سماعًا".

أما كتاب (الطهارة) لأبي بكر بن أبي داود فيقول: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن موسى إجازة مشافهة، لكن كما قلنا: كثير من الكتب التي تلقاها عن شيوخه سمعها منهم، فهي تجل عن الحصر، ولا يخلو منها صفحة من صفحات كتابه (المعجم المفهرس).

ومن هذه النصوص ومن غيرها يتبيَّن لنا أنه يقتصر فِي كثير من الأحيان على سماع بعض الكتاب، كما يقتصر على الإجازات والمكاتبات التي كان يعتمد عليها قليلًا فِي العصور المتقدمة، وفي ظني أن ذلك راجع إلى العدد الكثير من الكتب -كما أشرنا- من الكتب والمصنَّفات والمشيخات والأثبات التي ورثها أهل هذا الدور عمن سبقوهم، فابن حجر يذكر فِي كتابه (المعجم المفهرس) ستين وتسعمائة وألف مُصنفًا، وأغلب هذه المصنفات أخذ كل واحد منها عن أكثر من شيخ مما يتضاعف معه عدد الشيوخ.

## منهج المحدِّثين في تصنيف الحديث وعلومه في هذا الدور

وننتقل إلى منهج المحدِّثين فِي تصنيف الحديث وعلومه فِي هذا الدور، فِي هذا الدور اكتملت المصنفات فِي علوم الحديث رواية ودراية كأصول، كما أشرنا فِي مقدمة كلامنا على هذا الدور، ومن هنا كان التأليف فِي هذا الدور مبنيًّا على ذلك، فتنوعت المصنفات ما بين مجاميع موسوعية مبوبة لأحاديث مؤلفات المتقدمين، وكتب فِي الزوائد على كتب السابقين، وخاصة على كتب أصول الحديث، وهي الكتب الستة، وكتب فِي أطراف الكتب السابقة، وكتب فِي اختصار بعض مؤلفات المتقدمين، وغير ذلك من أنواع التأليف التي تدور فِي فلك كتب المتقدمين أو حول كتب المتقدمين، ونتناولها بالتفصيل التالي:

**تأليف مجاميع موسوعية:** جمع أصحاب هذه الكتب كتبًا للمتقدمين، ورتبوها على نحو معين كالترتيب الموضوعي أو الفقهي، ومن هذه الكتب (تيسير الوصول إلى جامع الأصول) لعبد الرحمن بن علي، المعروف بابن الديبع الشيباني، الذي وُلِد سنة ثمانمائة وست وستين، وتوفي سنة تسعمائة وأربع وأربعين من الهجرة.

وقد جمع فيه مؤلفه الأصول الستة: (البخاري)، و(مسلم)، و(الموطأ)، و(السُّنن) الثلاث لأبي داود والترمذي والنسائي، وكان قد سبقه إلى ذلك -كما قرأنا منذ قليل- ابن الأثير الجزري فِي كتابه (جامع الأصول) وقبله أبو الحسن رزين بن معاوية، وبعدهما (تجريد الأصول فِي أحاديث الأصول) لشرف الدين هبة الله بن البارزي قاضي حماة.

فجاء بعد هؤلاء ابن الديبع، وصنع كتابه هذا، وهو يقول فِي مقدمة الكتاب: "فنظرت فِي كلٍّ من الجامع أي (جامع الأصول) وتجريده فعزمت بعد استخارة الله تعالى على تيسيره للمنتفعين، وتحبيره للمستمعين".

وتلافى فيه ما فِي الكتب السابقة من أمور قد تكون فيها مشقة على القارئ والباحث، وأهمها التكرار فِي الأحاديث، ورتب أبوابه كسابقيه على حروف المعجم، مثل كتاب الإيمان، يضعه فِي حرف الهمزة، وكتاب البيوع فِي حرف الباء وهكذا.

وأيضًا من المجاميع الموسوعية (جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم السُّنَن) للإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، صاحب التفسير، الذي ولد سنة سبعمائة وواحد وتوفي سنة سبعمائة وأربع وسبعين، عليه رحمة الله، وهو أوسع دائرة من الكتب السابقة التي جمعت الكتب الستة، فهو قد ضم إلى الكتب الستة: الصحيحين، والسُّنن الأربع: مسند الإمام أحمد، ومسند أبي بكر البزار، ومسند الحافظ أبي يعلى الموصلي، و(المعجم الكبير) للطبراني، فهذه عشرة كاملة.

وقال: وأذكر فِي كتابي هذا مجموع ما فِي هذه العشرة، وربما زدت عليها من غيرها، وقلما يخرج عنها من الأحاديث مما يحتاج إليه فِي الدين.

وقال: وشرطي فيه أني أترجم كل صحابي له رواية عن رسول الله ﷺ مرتبًا على حروف المعجم، وأورد له جميع ما وقع له فِي الكتب؛ أي: العشرة، وما تيسر لي من غيرها، ورتبه كما هو معلوم مما سبق على أسماء الصحابة؛ لأنه سماه (جامع المسانيد) رضوان الله تعالى عليهم.

فقد رتبه على طريقة المسانيد؛ بمعنى أن يذكر الصحابي، وهو يعرف به بإيجاز، ثم يذكر أحاديثه، ويرتب الصحابة فِي الذكر على حروف المعجم، وقد ساق الأحاديث بأسانيدها فِي الكتب التي نقل منها، ويبدأ الإسناد بصاحب الكتاب الذي نقل منه، كالبخاري أو مسلم أو غيره.

ومن هذه أيضًا، المؤلفات كمجاميع موسوعية: (مشكاة المصابيح) لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، الذي توفي سنة سبعمائة وإحدى وأربعين، وهو ما يوافق أربعين وثلاثمائة وألف من السَّنَة الميلادية، وأصله كتاب "مصابيح السُّنة" للبغوي الفراء.

ويقول فِي مقدمته: وكان كتاب (المصابيح) الذي صنَّفه الإمام محيي السُّنة، قامع البدعة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي -رفع الله درجته- أجمع كتاب صنف فِي بابه، وأضبط لشوارد الأحاديث وأوابدها، ولَّما سلك > طريق الاختصار وحذف الأسانيد تكلم فيه بعض النقاد، وإن كان نقله وإنه من الثقات كالإسناد، لكن ليس ما فيه أعلام كالأغفال، فاستخرت الله تعالى، واستوقفت منه، فأعلمت ما أغفله، فأودعت كل حديث منه فِي مقره، كما رواه الأئمة المتقنون، والثقات الراسخون مثل: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، وأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، وأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني.

وذكر: الترمذي، وأبا داود والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، والدارقطني، والبيهقي، ورزين العبدري، ثم قال: وإني إذا نسبت الحديث إليهم، كأني أسندت إلى النبي ﷺ لأنهم قد فرغوا منه وأغنونا عنه.

ثم بيَّن أنه اتبع البغوي فِي المصابيح فِي سرد الكتب والأبواب، وكان البغوي قد رتب كتابه ترتيبًا موضوعيًّا على الكتب والأبواب أيضًا، كما قسم البغوي أحاديث كتابه إلى صحاح وحسان؛ ويعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان، وبالحسان ما أورده غيرهما فِي كتبهم.

أما التبريزي، فقد قسَّم كل باب -غالبًا- إلى فصول ثلاثة:

**أولها:** ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، واكتفى بهما، وإن اشترك فِي الحديث غيرهما لعلو درجتهما فِي الرواية.

**ثانيها:** ما أورده غيرهما من الأئمة المذكورين.

**وثالثها:** ما اشتمل على معنى الباب من ملحقات مناسبة مع محافظة على شرط الكتاب أي من إضافة الحديث إلى راويه من الصحابة والتابعين، ونسبته إلى مخرجه من الأئمة المذكورين.

كما نقل التبريزي ما أشار إليه البغوي من غريب أو ضعيف أو غيرهما.

هذا؛ وقد زاد التبريزي على أحاديث (المصابيح) نحوًا من ألف وخمسمائة وأحد عشر حديثًا، وهذب الكتاب، واستدرك على البغوي بعض ما وقع له من السهو.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الثانية بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني مع العناية بالكلام على درجات كثير من الأحاديث.

ومما يجدر بالذكر أن البغوي له مصطلح فِي الأحاديث الصحاح يخالف به ما عليه جمهور المُحدِّثين، لكن ليس هذا مجاله الآن.

وننتقل إلى شيء من هذا التأليف الموسوعي، فنرى (كنز العمال فِي سُنَن الأقوال والأفعال)، وهذا الكتاب للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، الذي توفي سنة تسعمائة وخمس وسبعين.

وهذا أجمع كتاب فِي سنة رسول الله ﷺ إذ جمع فيه ما يقارب ثمانية وأربعين ألف حديث، وقد جمع مؤلفه بين (جمع الجوامع) للسيوطي بما فيه من سُنَن الأقوال والأفعال و(الجامع الصغير وزياداته) وهما للحافظ السيوطي أيضًا، وإذا كان (جمع الجوامع) و(الجامع الصغير) كل منهما مرتب على حروف المعجم فِي بداية الأحاديث، فقد رتب علاء الدين كتابه على الأبواب ترتيبًا موضوعيًّا، ورتب الموضوعات على حروف المعجم.

فمثلًا كتاب الصلاة فِي حرف الصاد ثم يرتب تحته الأبواب ترتيبًا موضوعيًّا حسب موضوعات الصلاة وما فيه من تفصيلات، فرتب الموضوعات على حروف المعجم حسب عناوينها، فأحاديث الطهارة فِي حرف الطاء، وأحاديث الصلاة فِي حرف الصاد، وهكذا، وهذا يختلف عن أصول الكتاب كما أشرنا (جمع الجوامع) و(الجمع الصغير وزياداته)، فقد رتب السيوطيُّ أحاديثها على حروف المعجم ما عدا قسم الأفعال من (جمع الجوامع) الذي رتبه على مسانيد الصحابة { .

وكان مؤلف هذا الكتاب قد جمع كتابي (الجامع الصغير) و(زياداته) فِي كتاب سماه (منهج العمال فِي سُنَن الأقوال)، ولَّما كان (الجامع الصغير وزياداته) قد أخذهما السيوطي من قسم الأقوال من جامعه الكبير، فقد بقي من هذا القسم ما

لم يذكره السيوطي فِي الكتابين السابقين (الجامع الصغير) و(زياداته) فأخذ المؤلف هذا الباقي ورتبه على الأبواب أيضًا، ثم استدرك ما فات فِي كتاب سماه (الإكمال لمنهج العمال)، ثم جمع (منهج العمال) و(الإكمال) فِي كتاب سماه (غاية العمال فِي سُنَن الأقوال).

ثم جاء إلى قسم الأفعال من (الجامع الكبير)، وقد رتب السيوطي هذا القسم على المسانيد، فرتبه المؤلف على الأبواب، وسماه (مستدرك الأقوال بسُنن الأفعال)، ثم ضم كل ذلك فِي هذا الكتاب الذي سماه (كنز العمال)، والذي نحن بصدد التعريف به.

وقد ظهر هذا فِي منهج الكتاب، فهو يذكر أولًا فِي الباب أحاديث منهج العمال، ثم يذكر أحاديث الإكمال، ثم أحاديث قسم الأفعال، فصار الكتاب بهذا أجمع كتاب فِي حديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة } .

هذا؛ وهناك كتب تعد موسوعات ألفت فِي هذا الدور كـ(مجمع الزوائد) للهيثمي، ولكننا سنتناولها فِي النوع التالي من التأليف، وهو التأليف فِي الزوائد إن شاء الله تعالى، وهو الذي ننتقل إليه.

## التأليف فِي الزوائد:

فمِمَّا ألف فِي هذا الدور التأليف فِي زوائد كتب بعض المتقدمين، فِي هذا الدور رأى بعض العلماء تسهيلًا على الباحثين، وتسديدًا لتخريجهم للأحاديث رأى استخلاص الأحاديث الزائدة على الأصول، وخاصة الكتب الستة، وإيداع هذه الزوائد فِي كتب مستقلة تكتمل بها فائدة كتب الأصول، وهذه الكتب نوعان: نوع ضم زوائد أكثر من كتاب، ونوع ضم زوائد كتاب واحد. ومن هذين

النوعين (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الذي ولِد سنة سبعمائة وخمس وثلاثين، وتوفي سنة ثمانمائة وسبع.

جمع الحافظ أبو بكر الهيثمي فِي هذا الكتاب ما زاد على الكتب الستة: الصحيحين، والسُّنن الأربع: سُنَن أبي داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وجمع ما زاد على هذه من زوائد الإمام أحمد بن حنبل فِي مسنده، و(زوائد) الطبراني فِي معاجمه الثلاثة، وأبي يعلى فِي مسنده، والبزار فِي مسنده (البحر الزخار) وهو عمل احتاج إلى جهدٍ كبيرٍ إذا نظرنا إلى أمرين قام بهما: الأمر الأول: أنه تناول (مسند الإمام أحمد) والطبراني فِي معاجمه الثلاثة وأبي يعلى والبزار، واستخلص الزوائد أولًا. الأمر الثاني: ثم قام بعمل آخر، وهو ترتيب هذه الزوائد موضوعيًّا، وإيداعها على هذا النحو فِي كتابه، ومعلوم أن (مسند أحمد) على طريقة المسانيد، وكذلك الطبراني، وكذلك (مسند أبي يعلى) وكذلك (مسند البزار).

وكان الحافظ الهيثمي قد جمع زوائد الإمام أحمد، وزوائد أبي يعلى، وزوائد أبي بكر البزار، وزوائد معاجم الطبراني الثلاثة ﴿ كل واحد منها فِي تصنيف مستقل ما خلا (المعجم الأوسط) و(الصغير) فإنهما فِي تصنيف واحد، فأشار عليه زين الدين العراقي أن يجمع هذه التصانيف فِي مصنف واحد، وأن يحذف أسانيدها؛ لأنه ذكرها بأسانيدها فِي هذه الكتب، وذلك كي يجتمع أحاديث كل باب منها فِي باب واحد، ويذكر بدل الأسانيد بيان درجاتها من الصحة والحسن وغيرهما.

فجاء هذا الكتاب الذي جمع هذه الكتب على صعيد واحد كتابًا حافلًا معنونًا باسمه، لكنه ينبغي أن نلاحظ مسألة بيان درجات الأحاديث من الصحة

والحسن، فالهيثمي لم يفعل ذلك فِي الحقيقة، وإنما بين رجال الأسانيد ما إذا كانوا ثقات أو غير ذلك مما قد يكون فيهم من ضعف، وبطبيعة الحال قد يتبع ذلك صحة الحديث وعدم صحته، لكن ذلك ليس فِي كل الأحوال؛ لأن الحديث قد يكون رجاله ثقات، ولكن هناك بعض العلل الخفية التي تمنع من صحة الحديث، فينبغي أن يتنبه الباحث، وهو يستفيد من هذا الكتاب من ذلك.

على كل حال تبدو أهمية (مجمع الزوائد) فِي أمور:

**منها:** أنه يسر للباحثين العثور على الحديث حين يدلهم على أنه من الزوائد على الكتب الستة، وحين يعزو الحديث إلى من أخرجه من هذه الكتب الكبيرة الحجم الكثيرة الأحاديث.

أن هذه الكتب التي جمع زوائدها -كما أشرنا- معظمها على المسانيد، وقليل منها على الشيوخ كالمعجمين (الأوسط) و(الصغير) وكثير منها يصعب العثور على الحديث فيه بتقليب الصفحات، وأصعب من ذلك العثور على أحاديث موضوع معين، ولكن الحافظ الهيثمي يسر بفضل الله تعالى هذه الكتب للباحثين حين رتبها على الأبواب والكتب أي: على الموضوعات.

وإذا كان بعض هذه الكتب قد فقدت أجزاء منها أو ليس فِي متناول الباحثين أجزاء منها، كـ(المعجم الكبير) للطبراني، وبعضها لم يطبع إلا قريبًا، وبعضها لم يكتمل طبعه، فقد حفظ (مجمع الزوائد) أحاديث هذه الكتب أي زوائدها، ويسرها للباحثين.

إذا كان الحافظ الهيثمي قد جرد الأحاديث من أسانيدها، والأسانيد هي طريق الحكم على الإسناد غالبًا، فإنه أعاض عن ذلك بأن حكم على رجال الأسانيد، ولكن كما أشرت، وأؤكد على هذه الناحية ينبغي أن يتنبه إلى أن هذا لا يكفي

فِي الحكم على الحديث فيما يُبيِّن أن رجاله ثقات أو رجال الصحيح، فقد تكون فيه علة تمنع صحته على الرغم من أن رجاله ثقات.

وهذا ما لاحظناه أثناء قراءتنا لعلل ابن أبي حاتم، فقد يُبيِّن أبو حاتم أو أبو زرعة علة فِي حديث، ويحكم عليه الهيثمي بأن رجاله ثقات، وصدق الهيثمي، وأصاب أبو حاتم أو أبو زرعة؛ لأنه كما قلنا: قد يكون الرجال ثقات، والحديث فيه علة، كما أنه يقول فِي مقدمته: ومن كان من مشايخ الطبراني فِي (الميزان) نبهت على ضعفه؛ أي: فِي (ميزان الاعتدال) ومن لم يكن فِي (الميزان) ألحقته بالثقات الذين بعده. وهذا تساهل ظاهر فِي التوثيق لا يخفى، وكما ذكرنا من قبل، فقد أفرد الحافظ لهذه الكتب التي جمع زوائدها لكل منها كتابًا على حدة، وذكر الأحاديث فيه بأسانيدها، فِي (مجمع الزوائد) حذف الأسانيد.

وكما نقل تعقيب صاحب الكتاب على هذه الأحاديث إن كان هناك تعقيب، خاصة ما عند الطبراني فِي المعجمين (الأوسط) و(الصغير) وما عند البزار فِي كتاب (البحر الزخار). وقد طبع من هذه الزوائد (مجمع البحرين فِي زوائد المعجمين) الأوسط والصغير، وطبع (كشف الأستار فِي زوائد البزار) و(المقصد العلي فِي زوائد أبي يعلى الموصلي) و(غاية المقصد فِي زوائد مسند الإمام أحمد). وإن شاء الله وبعونه ﷻ يخرج الباقي إلى النور مطبوعًا ميسرًا للمستفيدين من سنة رسول الله ﷺ والباحثين فيها. ومن هذه الكتب -كتب الزوائد- (مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد) للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الذي ولد سنة سبعمائة وثلاث وسبعين، وتوفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين من الهجرة.

# أنواع المؤلفات في الدور الخامس

## عناصر الدرس


العنصر الأول : كتاب (مختصر زوائد مسند البزار) وكتاب (موارد الظمآن) ٢٢٧

العنصر الثاني : كتاب (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) وكتاب (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) ٢٢٩

العنصر الثالث : مؤلفات الأطراف، وكتاب (تحفة الأشراف) ٢٣٥

العنصر الرابع : كتاب (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) ٢٣٧

العنصر الخامس : التأليف في: اختصار بعض مؤلفات المتقدمين، وفي أحاديث الأحكام ٢٤٠

## كتاب ( مختصر زوائد مسند البزار ) وكتاب ( موارد الظمآن )

فكنا قد بدأنا فِي (مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد) وهذا الكتاب هو شبيه بكتاب (كشف الأستار) للإمام الهيثمي، ولكن يمتاز عنه بأمرين، (مختصر زوائد البزار على الكتب الستة) للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الذي توفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين، يمتاز عن (كشف الأستار) بأمرين:

**الأمر الأول:** أنه ضم إلى الزوائد على الكتب الستة، وهذا ما يقتصر عليه (كشف الأستار) ضم الزوائد على (مسند الإمام أحمد).

والحق أن هذا الضم لا يتيح زيادة فِي الأحاديث بل نقصًا فيها؛ لأن معناه أنه استبعد كل ما هو زائد على الكتب الستة، ولكنه فِي (مسند الإمام أحمد) ولهذا جاء تعداد أحاديث (كشف الأستار) ثلاثة آلاف وستمائة وثمان وتسعين حديثًا، بينما عدد أحاديث هذا الكتاب -كتاب ابن حجر- واحد وأربعون وثلاثمائة وألفان.

وأصل هذا الكتاب هو (كشف الأستار) كما يُبيِّن ابن حجر فِي المقدمة، فهو يقول: "وقفت على تخريج زوائد أبي بكر البزار -رحمه الله- جمع أبي الحسن المذكور -يعني الهيثمي- على الكتب الستة، فرأيت أن أفردها ههنا -يعني فِي كتابه من تصنيفه المذكور- ما انفرد به أبو بكر عن الإمام أحمد؛ لأن الحديث إذا كان فِي المسند الحنبلي لم يحتج إلى عزوه إلى مصنف غيره لجلالته.

**الأمر الثاني:** هو تعقيب ابن حجر على بعض الأحاديث، وعلى أحكام الهيثمي فِي الحكم على الأسانيد، وعلى سبيل المثال فِي الحديث رقم "٢"، وهو حديث

رواه البزار عن أبي كامل عن أبي عوانة عن منصور عن هلال بن يساف، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((من قال لا إله إلا الله نفعته يومًا من دهره)) قال البزار: وهذا لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، ورواه عيسى بن يونس عن الثوري عن منصور أيضًا، وقد روي عن أبي هريرة موقوفًا ورفعه أصح.

قال الشيخ -أي الهيثمي: رجاله رجال الصحيح قلت -يعني ابن حجر: عقب فِي كتابه بقوله: له علته رواه حصين عن هلال، فأدخل بينه وبين أبي هريرة رجلًا، وهذا يؤكد ما قلناه سابقًا أثناء كلامنا على (مجمع الزوائد) من أن الحافظ الهيثمي قد يحكم على ظاهر الإسناد فقط، بصرف النظر عن كونه فيه علة أو لا. فيقول: رجاله رجال الصحيح، أو رجاله ثقات، ولكنه لا ينبه على علة فيه من العلل، فهو لا يحكم على الأحاديث فِي الحقيقة، وإنما يحكم على رجالها.

وقد نشر هذا الكتاب فِي مؤسسة الكتب الثقافية عام ألف وأربعمائة وثنتي عشرة من الهجرة، الموافق ألف وتسعمائة وثنتين وتسعين من السَّنَة الميلادية.

ومن هذه الكتب التي ألفت فِي الزوائد (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان) وهي أيضًا للحافظ أبي بكر الهيثمي، الذي توفي سنة ثمانمائة وسبع من الهجرة، وقد أفرد فيه زوائد ابن حبان فِي صحيحه المسمى (التقاسيم والأنواع على الصحيحين).

يقول فِي مقدمة الكتاب: "فقد رأيت أن أفرد زوائد (صحيح ابن حبان) > - على صحيح البخاري ومسلم { مرتبًا ذلك على كتب الفقه، أذكرها لكي يسهل الكشف منها، فإنه لا فائدة فِي عزو الحديث إلى صحيح ابن حبان مع كونه فِي شيء منها، وهذا شيء مهم جدًّا ينبغي أن يلتفت إليه الباحثون،

وخاصة فِي مجال من مجالات السُّنة، فلا ينبغي أن يعثر الباحث على الحديث فِي (صحيح ابن حبان) ويقول: رواه ابن حبان، بينما هو فِي (صحيح البخاري) أو فِي (صحيح مسلم).

ومن وسائله فِي ذلك الاطلاع على مثل هذا الكتاب؛ ليبحث ما إذا كان الحديث الذي فِي (صحيح ابن حبان) هو من الزوائد أو لا. وعلى كل حال، فقد بين محقق الكتاب، وقد طبع محققًا (ترتيب ابن حبان) الذي يسمى بـ(الإحسان فِي تقريب ابن حبان) طبع محققًا مخرجة أسانيده أو أحاديثه بما يُبيِّن ما إذا كان الحديث فِي الصحيحين أو ليس كذلك. وعلى كل حال ساق الحافظ الهيثمي الأحاديث فيه فِي (موارد الظمآن) بأسانيدها عند ابن حبان بناء على نصيحة أبي زرعة ابن شيخه عبد الرحيم العراقي؛ وذلك لأن فيه أحاديث تكلم فيها بعض الحفاظ، وقد طبع هذا الكتاب محققًا، حققه الشيخ شعيب الأرناؤوط وقبله طبع بتحقيق سليم أسد.

وقد يوفر هذا الكتاب على الباحث أن يجول ويبحث فِي (صحيح ابن حبان)؛ لأن هذا الكتاب حجمه صغير بالنسبة لـ(صحيح ابن حبان).

## كتاب (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) وكتاب (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة)

### كتاب (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية):

ننتقل إلى نوع آخر من أنواع الزوائد، وهو كتاب (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) وهو الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وقلنا إنه ولِد فِي سنة سبعمائة وثلاث وسبعين، وتوفي فِي ثمانمائة وثنتين وخمسين.

ويشتمل هذا الكتاب على زيادات مسانيد: أبي داود الطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر العدني، ومسدد، وأحمد بن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، ويشتمل أيضًا على زيادات مسند إسحاق بن راهويه.

قال ابن حجر: وقد وقفت منه على مقدار النصف تقريبًا. وتتبع ما فات شيخه الهيثمي من (مسند أبي يعلى) الكبير لكونه اقتصر فِي كتابه على الرواية المختصرة من (مسند أبي يعلى). فكمل له من ذلك -كما يقول- عشرة دواوين، وهذه الزوائد على الكتب السبعة: الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومسند أحمد.

ورتب الكتاب على أبواب الأحكام الفقهية، وشرط فيه ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم تخرجه الأصول السبعة السابقة من حديثه، ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره مع التنبيه عليه أحيانًا؛ أي: قد يكون الحديث الذي لم يخرجوه له شاهد فِي الكتب السبعة، فهو يخرجه باعتبار أن الحديث يختلف باختلاف صحابيه.

وقد ساق ابن حجر الأحاديث بأسانيدها ابتداء من المصنفين أصحاب الكتب الثمانية أو العشرة، وكثيرًا ما يحكم على الإسناد من مثل قوله فِي الحديث الأول فِي الكتاب، قال بعد أن روى الحديث عن أبي يعلى قلت: أي هو ابن حجر: إسناده حسن، فإن الحماني، وهو يحيى بن عبد الحميد الحماني لم ينفرد به. أي: أنه حسن بطرقه.

وفي الحديث الثاني قال بعد أن روى الحديث عن مسدد بسنده إلى ابن عباس } من قوله: هذا موقوف رجاله ثقات.

هذا ؛ وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة، كما تركه ابن حجر مسندًا، وقد طبع الكتاب قبل مجردة أحاديثه من الأسانيد، وأرجح كما رجح الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي أن التجريد ليس من عمل ابن حجر، وإنما من أحد من أتوا بعده.

## كتاب (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة):

وننتقل إلى كتاب آخر من كتب الزوائد، وهو (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) وهو للبوصيري الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، الذي ولد سنة سبعمائة وثنتين وستين، وتوفي فِي سنة ثمانمائة وأربعين من الهجرة، وهذا يوافق ستين وثلاثمائة وألف إلى ست وثلاثين وأربعمائة وألف من السَّنَة الميلادية.

وهو شبيه بـ(المطالب العالية) وهو قد عاصر ابن حجر -رحمهم الله تعالى- فهو فِي مجاله وإن كان يختلف عنه باختلاف المؤلفين لهما، وعمل كل منهما فِي تقديم الزوائد، لكنه شبيه به فِي الكتب التي استخرج الزوائد منها، وهو فِي زوائد: أبي داود الطيالسي، ومسدد، والحميدي، وابن أبي عمر، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي الكبير على الكتب الستة ؛ أي: هذه كلها زائدة على الكتب الستة الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي الصغرى، وابن ماجه، } . فهو شبيه تمامًا بالكتاب السابق، وهو (المطالب العالية).

والبوصيري يُبيِّن شرطه فيقول: "فإن كان الحديث فِي الكتب الستة أو فِي أحدها من طريق صحابي واحد لم أخرجه إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد

المسانيد المذكورة تدل على حكم، فأخرجه بتمامه، ثم أقول فِي آخره: رووه أو بعضهم باختصار، وربما بينت الزيادة مع ما أضمه إليه من مسندي: أحمد والبزار، و(صحيح ابن حبان)، وغيرهم، كما سيرى إن شاء الله تعالى".

وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منها أخرجته، وإن كان المتن واحدًا، وأنبه عقب الحديث أنه فِي الكتب الستة من طريق فلان مثلًا إن كان؛ لئلا يظن أن ذلك وهم، فإن لم يكن الحديث فِي الكتب الستة أو فِي أحدها من طريق صحابي آخر، ورأيته فِي غير الكتب الستة نبهت عليه للفائدة، وليعلم أن الحديث ليس بفرض؛ أي: هناك غيره فِي متنه.

وإن كان الحديث فِي مسندين فأكثر من طريق صحابي واحد أوردته بطرقه فِي موضع واحد إن اختلف الإسناد بأن رواه أصحاب المسانيد معنعنًا، وبعضهم صرح بالتحديث، فإن اتفقت الأسانيد فِي إسناد واحد ذكرت الأول منها، ثم أحيل عليه، وإن كان الحديث فِي مسند بطريقين فأكثر ذكرت اسم صاحب المسند فِي أول إسناد، ولم أذكره فِي الثاني؛ أي: فِي الطريق الثاني، ولا ما بعده، وهذا فِي الإسناد.

أما المتن، فإن اتفقت المسانيد على متن بلفظ واحد، سقت متن المسند الأول حسب ثم أحيل ما بعده عليه، وإن اختلفت ذكرت متن كل مسند، وإن اتفق بعض واختلف بعض ذكرت المختلف فيه، ثم أقول فِي آخره: فذكره.

هذا؛ وقد ضم البوصيري إلى الكتب العشرة، كما ذكر فِي المقدمة: ما رواه البخاري تعليقًا، وأبو داود فِي المراسيل، والترمذي فِي (الشمائل)، والنسائي فِي (الكبرى)، وفي (عمل اليوم والليلة)، وغير ذلك مما ليس فيه شيء من الكتب الستة.

قال: ورتبته على مائة كتاب، وذكرها فِي المقدمة. كما قدم قبل الشروع فِي الكتاب مقدمة فِي تراجم أصحاب المسانيد العشرة، وقد ساق البوصيري الأحاديث بأسانيد أصحاب المصنفات التي أخذ منها، وحكم على بعض الأسانيد، فمثلًا فِي الحديث الأول حديث عبادة بن الصامت > - أن رسول الله ﷺ سئل أي الأعمال أفضل؟ فقال ﷺ: ((إيمان بالله، وتصديق به، وجهاد فِي سبيله)) رواه عن ابن أبي شيبة وأبي يعلى، ثم بين أنه رواه أحمد فِي مسنده، والطبراني فِي معجمه بإسنادين أحدهما حسن، وفي الحديث الثاني قال: إسناده صحيح. وهكذا.

ومنهج البوصيري فِي هذا الكتاب موسع، وكما قال: "فجاء بحمد الله وعونه كتابًا حافلًا وإمامًا كاملًا" ولكن سأله بعض إخوانه أن يجرد المتون ليعم النفع بها العباد، فاستخار الله ﷻ وأجابهم إلى ما طلب؛ لما وقر عنده من صدق نيته".

فجاء الكتاب الذي هو التالي (مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) وهو البوصيري نفسه، كما أشرنا، وهو اختصار (إتحاف الخيرة المهرة) كما أشرنا أيضًا، قال مبينًا اختصاره، فأوردتهما أي: أحاديث الإتحاف محذوفة الإسناد، فإن اتضح الكلام على إسناد حديث من صحة وحسن وضعف قدمته، وما لم يتضح تركت الكلام عليه ما لم يكن الحديث عند ما التزم الصحة كابن حبان والحاكم. ثم فصل باقي منهجه فِي الكتاب، وهو نفسه منهج (إتحاف الخيرة) الذي هو هذا الكتاب الأخير مختصر له، ونعطي أمثلة توضح منهجه ففي أول حديث، وهو حديث عبادة الذي سبق فِي الكلام على الكتاب السابق قال: رواه أبو يعلى الموصلي واللفظ له، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والطبراني بإسناد حسن.

فقد حكم على الإسناد وبين اللفظ بـ"من" على الرغم من أنه قد جمع هذا المتن أو جمع متون هذه الكتب، وإن كان المعنى هو واحد لكن هذا من دقة المُحدِّثين، وفي الحديث الذي بعده قال رواه أبو يعلى الموصلي بسند صحيح، واللفظ له، وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل. نفس الذي فعله فِي الحديث الأول.

وفي الحديث الثالث عن الشفاء بنت عبد الرحمن، وكانت من المهاجرات الأول قالت: سمعت رسول الله ﷺ سئل عن أفضل الأعمال قال: ((إيمان بالله، وجهاد فِي سبيل الله، وحج مبرور)) قال البوصيري: رواه أبو بكر بن أبي شيبة، واللفظ له، وأحمد بن حنبل، والحارث بن أبي أسامة، وأبو يعلى الموصلي، وعبد بن حميد أنه قال: الشفاء بنت عبيد الله، وكانت من المهاجرات.

ومدار أسانيد هذا الحديث على عبد الرحمن المسعودي، وقد اختلط بآخرة، ولم يعلم حال من روى عنه، هل هو قبل الاختلاط أو بعده أو فِي الحالين؟ وهذا تلخيص ذكي لما فِي الأصل، وهو (إتحاف الخيرة المهرة). وهكذا فللبوصيري جهد كبير فِي هذا الكتاب، وفي أصله يتعدى ذكر الزوائد إلى الكلام على الأحاديث، والحكم على أسانيدها، وغير ذلك من الفوائد.

هذا؛ وقد أفردت كتب لزوائد بعض هذه الكتب التي ضمها كتابًا (المطالب العالية) و(إتحاف المهرة). ومنها (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة) للحافظ نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، صاحب (مجمع الزوائد) الذي ولد سنة سبعمائة وخمس وثلاثين، وتوفي سنة سبع وثمانمائة، وهو على غرار زوائد المؤلف الهيثمي السابقة (كشف الأستار) و(المقاصد العالية)، ولم يحكم على أسانيد الكتاب، وسد هذه الفجوة (إتحاف الخيرة) ومختصره للبوصيري، كما تقدم، و(المطالب) لابن حجر العسقلاني فِي بعض

الأحيان. فهذا الكتاب من زوائد هذين الكتابين، وطبع الكتاب محققًا فِي مركز خدمة السنة، والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، مع التعليق عليه من جهة الإسناد والمتن.

وهكذا انتهينا من كتب للزوائد ألفت فِي هذه الفترة أو فِي هذا الدور، وكان عمل الزوائد فِي الحقيقة مبتدأ به فِي هذا الدور.

## مؤلفات الأطراف، وكتاب (تحفة الأشراف)

وننتقل إلى نوع آخر، وهو التأليف فِي كتب الأطراف، وهو أيضًا من الأنواع التي جدت فِي هذا الدور، وقد حظيت الأصول -وخاصة الكتب الستة- بنوع آخر من الخدمة غير بيان الزوائد، وهي فهرستها على نحو ييسر الحصول على الحديث فيها بطريقة حاصرة لطرقه، وذلك بذكر أطراف أحاديثها، وبيان مواضعها عامة فيها.

ومن هذه الكتب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) وهو للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، صاحب (تهذيب الكمال) الكتاب المشهور فِي رجال الكتب الستة.

والمراد بالأطراف: أطراف الكتب الستة: الصحيحين، والسُّنن الأربع. قال فِي خطبة الكتاب: "فإني عزمت على أن أجمع فِي هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى- أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام، وضم إلى الكتب الستة كما يقول ما يجري مجراها من مقدمة كتاب مسلم، وكتاب (المراسيل) لأبي داود، وكتاب (العلل) للترمذي، وهو الذي فِي آخر كتاب (الجامع) له، وكتاب (الشمائل) له، وكتاب (عمل اليوم والليلة) للنسائي.

وقد اعتمد فِي هذا الكتاب على كتب سبقته فِي هذا المجال، وهو كتاب أبي مسعود الدمشقي، وكتاب خلف الواسطي فِي أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبي القاسم ابن عساكر فِي كتب السُّنن الأربع، وما تقدم ذكره معها؛ أي: (الشمائل) وغيره، واعتمد فِي (سُنن النسائي) (السُّنن الكبرى) وهي تزيد على الصغرى المعروفة بـ(المجتبى) نحو عشرين كتابًا، وأضاف إليها من الزيادات التي أغفلوها، وكثيرًا ما يُبيِّن أوهامًا وقعوا فيها؛ أي الذين سبقوه.

ورتبه على مسانيد الصحابة مع ترتيبهم فِي الذكر على حروف المعجم، وذكر أنه رتبه على ذلك مثل ترتيب أبي القاسم بن عساكر، ويرتب مسند كل صحابي على حسب من روى عنه، وعلى حروف المعجم أيضًا.

وإذا كان المسند كثير الأحاديث كمسند أبي هريرة أو مسند عائشة { عرض من رووا عن الصحابي على ترتيب حروف المعجم.

ومن رووا عن هذا الراوي على حروف المعجم أيضًا، وهكذا، فيقدم محمد بن شهاب الزهري عن أنس فِي حرف الميم، ثم يرتب من رووا عن الزهري على حروف المعجم، فما رواه مالك فِي حرف الميم مثلًا عن ابن شهاب، وابن شهاب عن أنس.

وهو يذكر طرف متن الحديث ثم يُبيِّن من أخرجه، وأسانيده عند كل منهم، ويذكر الكتاب الذي ذكر فيه الحديث فِي داخل هذه الكتب، ككتاب الصلاة والحج والنكاح، وهكذا.

وقد هيَّأ الله ﷻ للكتاب رجلًا فاضلًا هو السيد عبد الصمد شرف الدين، أحد فضلاء الهند اجتهد فِي تحقيقه ونشره، وأضاف إلى الكتاب إلى جانب تحقيقه خدمة مهمة، وهي ذكر أرقام أبواب الكتب، فالمزي يقول مثلًا فِي الصلاة،

فيضع الشيخ عبد الصمد بين قوسين رقم الباب فِي الصلاة، وهكذا إلى جانب خدمات أخرى للكتاب ذكرها فِي مقدمة تحقيقه، لا تتسع عجالتنا هذه لها.

وذكر فِي هامش الكتاب الذي طبع (النكت الظراف على الأطراف) لابن حجر، وله فيها استدراكات وتعقبات وإضافات فِي غاية الفائدة، وهذا كله يذكر له، ولا ينكر ويشكر عليه، فقد سد فراغًا فِي المكتبة الحديثية، وأفاد طلبة العلم من ظهور هذا الكتاب فائدة كبيرة.

وقد حقق الكتاب أخيرًا الدكتور بشار عواد على مخطوطات الكتاب، وأضاف خدمات للكتاب إلى جانب تحقيقه، وأبرزها ذكر أرقام الأحاديث بدلًا من ذكر أرقام الأبواب فِي الكتب، وقد وفر هذا على الباحثين وقتًا طويلًا؛ لأن أرقام الأبواب مختلفة فِي الطبعات، أما الأرقام للأحاديث فمتماثلة تقريبًا، وكذلك أضاف فِي هوامش الكتاب بعض الكتب التي خرجت الحديث كمسند أحمد وغيره مع ذكر أرقامها، فجزاه الله تعالى خيرًا.

## كتاب (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة)

وننتقل إلى كتاب آخر، وهو ليس فِي الزوائد، ولكنه جمع أحاديث فِي كتب يرى أن الأحاديث فِي هذه الكتب صحيحة، فأراد أن يجمعها فِي كتاب واحد، وهذا العمل شبيه بكتب الزوائد، وإن كان ليس منها، وكما قلنا هو الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وقد جمع فيه ابن حجر -رحمه الله تعالى- أطراف عشرة كتب، منها كتب شرط مؤلفوها الصِّحة، وهي: (صحيح ابن خزيمة) وابن حبان والحاكم، وضم إليها كتبًا أخرى، وهي (الموطأ)، و(المسند) للشافعي، و(المسند) للإمام أحمد، و(شرح معاني الآثار) للطحاوي، و(سُنن

الدارمي)، و(المنتقى) لابن الجارود، و(مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم)، ولما كان ابن خزيمة ليس كاملًا عنده، فقد أردف هذه بسنن الدارقطني.

يقول فِي مقدمة الكتاب: "ثم إني نظرت فيما عندي من المرويات، فوجدت فيها عدة تصانيف، قد التزم مصنفوها الصحة، فمنهم من تقيد بالشيخين كالحاكم، ومنهم من لم يتقيد كابن حبان، والحاجة ماسة إلى الاستفادة منها، فجمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزي وترتيبه؛ أي: فِي كتاب (تحفة الأشراف) إلا أني أسوق ألفاظ الصيغ فِي الإسناد غالبًا؛ لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس أي: من التحديث، ثم إن كان حديث التابعي كثيرًا رتبته على أسماء الرواة عنه غالبًا، وكذا الصحابي المتوسط.

ثم ذكر هذه الكتب ورقومها "مي" للدارمي، وهكذا ذكر رموز هذه الكتب، ثم قال: ثم أضفت إلى هذه الكتب الستة أربعة كتب أخرى، وهي: (الموطأ) لمالك، و(المسند) للإمام أحمد، و(شرح معاني الآثار) للطحاوي لأني لم أجد عن أبي حنيفة مسندًا يعتمد عليه، فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفتها بـ(السُّنن) للدارقطني جبرًا لما فات من الوقوف على جميع (صحيح ابن خزيمة).

ثم ذكر رموز أيضًا هذه الكتب، قال: فإن أخرجه الثلاثة الأول أفصحت بذكرهم؛ أعني مالكًا والشافعي وأحمد، وهذه المصنفات قَل أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة، لا سيما فِي الأحكام إذا ضم إليها أطراف المزي. أي: يريد أن يقول: إنه إذا ضمت أطراف المزي فِي الكتب الستة، وأطراف أخرى التي هي فِي هذا الكتاب كانت موسوعة فِي الأحاديث الصحيحة.

ومن خلال استعمالنا للكتاب وجدنا أن ابن حجر ترك بعض الأحاديث فِي هذه الكتب، ربما لأنها لم توجد فِي نسخه الخطية من تلك الكتب، وقد اكتفى ببعض

الطرق دون بعض فِي الكتاب الواحد، وهذا استنبطناه أيضًا من خلال مصاحبتنا له فِي تخريج بعض الأحاديث.

ورتب ابن حجر هذا الكتاب على مسانيد الصحابة، وعلى حروف المعجم فِي الصحابة، وعلى حروف المعجم أيضًا فيمن رووا عنهم، رووا عن الصحابة كما أشار ابن حجر فِي المقدمة.

ونعطي مثالًا من هذا الكتاب يتضح منه منهج ابن حجر فيه، ففي مسند أنس قال ابن حجر: الأزهر بن راشد عنه؛ أي: عن أنس حديث: ((لا تستضيئوا بنار أهل الشرك، ولا تنقشوا عربيًّا)) ورمز له بـ"طح" أي الطحاوي فِي باب الكراهية: حدَّثنا أي: الطحاوي قال: حدَّثنا ابن أبي عمران، حدَّثنا محمد بن الصباح، حدَّثنا هشيم عن العوام بن حوشب عنه بهذا أي: عن الأزهر.

قال: فسألت الحسن فقال: "قوله لا تنقشوا عربيًّا" أي: لا تنقشوا فِي خواتيمكم "محمد رسول الله" وقوله: "لا تستضيئوا" أي لا تشاوروهم فِي أموركم، رواه أحمد قال: ثنا هشيم. أي: هو حافظ على صيغ الأداء، كما وعد بذلك فِي المقدمة.

هذا؛ وقد عني بتحقيق الكتاب مركز خدمة السُّنَّة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة على يد جماعة من العلماء، اختص كل واحد منهم بجزء منه أو أكثر تقريبًا، وقد قدموا خدمة للكتاب فإشارة ابن حجر إلى موضع الحديث عامة، ولكن المحققين -جزاهم الله خيرًا- دلوا على موضع الحديث تحديدًا فِي كل كتاب، فمثلًا الحديث السابق بينوا فِي الهامش أنه فِي (شرح معاني الآثار) للطحاوي، وقد نسبه ابن حجر إلى الطحاوي فِي الجزء الرابع فِي صحيفة ثلاث وستين ومائتين، وفي أحمد فِي الجزء الثالث فِي صحيفة تسع وتسعين.

وترجموا لكل صحابي فِي بداية مسنده، ولكل تابعي روى عن الصحابي كما لهم عنايات أخرى بالحديث، يدركها كل من قرأ الكتاب، وقرأ التعليقات عليه، فجزاهم الله خيرًا، وجزى القائمين على مركز خدمة السُّنَّة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة خيرًا على هذه الأعمال الجليلة فِي خدمة سنة رسول الله ﷺ.

## التأليف في: اختصار بعض مؤلفات المتقدمين، وفي أحاديث الأحكام

### التأليف في اختصار بعض مؤلفات المتقدمين:

وننتقل إلى نوع آخر من التأليف، وهو التأليف فِي اختصار بعض مؤلفات المتقدمين، وذلك بحذف الأسانيد وحذف بعض المتون خاصة المكرر منها، وذلك مثل (مختصر كتاب قيام الليل)، و(قيام رمضان)، وكتاب (الوتر) لمحمد بن نصر المروزي، الذي توفي سنة مائتين وأربع وتسعين.

وهذا المختصر لأحمد بن علي المقريزي، الذي توفي سنة خمس وأربعين وثمانمائة، وهو؛ أي المقريزي -رحمه الله تعالى- يُبيِّن عمله فِي هذا الكتاب فيقول: "على أني أحذف المكرر من الأحاديث المسندة والآثار، وأورد جميع ما فيه من الأحاديث المسندة بأسانيدها، وجميع الآثار مع حذف أسانيدها".

وأيضًا من هذه الكتب كتاب (مختصر كتاب الخلافيات) للبيهقي، الذي ولِد سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، والذي اختصره هو أحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي، الذي ولد سنة ستمائة وخمس وعشرين، وتوفي سنة تسع وتسعين وستمائة من الهجرة، وذلك يوافق سبع وعشرين ومائتين وألف إلى ثلاثمائة وألف من السَّنَة الميلادية.

وكتاب (الخلافيات) هو فِي بيان المسائل التي اختلف فيها الشافعي وأبو حنيفة مما ورد فيه حديث أو أثر، والبيهقي والإشبيلي شافعيان، ولهذا كان اتجاههما واحدًا، وهو الإشارة إلى مذهب الشافعي وأدلته بما فيه من انتصار لمذهب الشافعية.

والإشبيلي قد اختصر أسانيد أحاديث (الخلافيات) وبعض الأدلة غير الأحاديث والآثار، وقد أورد محقق الكتاب نصًّا للخلافيات، وما يقابله من المختصر، ويتجلى فيه ما ذكرناه، وقد طبع الكتاب أي: المختصر.

## التأليف في أحاديث الأحكام:

وننتقل إلى نوع آخر من التأليف فِي هذا الدور -الدور الخامس- الذي هو ما بين ستمائة وخمسين إلى نهاية القرن العاشر، هذا النوع هو التأليف فِي أحاديث الأحكام، فقد سعد هذا الدور بكتب مهمة فِي أحاديث الأحكام؛ أي الأحاديث التي تستنبط منها أحكام فقهية.

ومن هذه الكتب (الإلمام بأحاديث الأحكام) لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب المصري القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، الذي ولد سنة ستمائة وخمس وعشرين، وتوفي سنة ثنتين وسبعمائة من الهجرة، وهو كتاب جمع فيه مصنفه أحاديث الأحكام الصحيحة، ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية.

وبيَّن شرطه فِي الكتاب فِي مقدمته فقال: "وشرطي فيه ألا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواة الأخبار، وكان صحيحًا على طريقة أهل الحديث الحفاظ أو أئمة الفقه النظار، فإن لكل منهم مغزى قصده، وسلكه وطريقًا أعرض عنه وتركه، وفي كل خير".

وواضح من هذا أنه جمع فيه أحاديث الأحكام الصحيحة عند المحدِّثين أو عند الفقهاء، وإن كان للمحدثين فِي صحتها نظر، وقد جرده من الأسانيد ما عدا الصحابي، وعزا كل حديث إلى من أخرجه من أصحاب الأصول الصحاح، كما حكم على كثير من الأحاديث، أو عزا تصحيحها إلى أحد الأئمة.

ونأخذ مثالًا على ذلك: الحديث الأول فِي الكتاب هو عن أبي هريرة > قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: ((هو الطهور ماؤه، الحل ميتته)) ذكره هكذا ثم عقب عليه بقوله: أخرجه الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وصححه الترمذي، وأخرجه ابن خزيمة فِي صحيحه، ورجح ابن منده أيضًا صحته.

وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة، وآخر ما وقفت عليه طبعة محققة على عدة نسخ خطية، وفي مجلدين.

# المؤلفات في أحاديث الأحكام، والتأليف المعجمي للأحاديث

## عناصر الدرس

العنصر الأول : كتاب (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) ٢٤٥
العنصر الثاني : (المحرر في الحديث)، و(الجامع الكبير)، و(الجامع الصغير وزياداته) ٢٤٨
العنصر الثالث : التأليف المعجمي للأحاديث، وشروح صحيح البخاري ٢٤٩
العنصر الرابع : شروح صحيح مسلم وغيره، و(النفح الشذي في شرح جامع الترمذي)، و(مرقاة الصعود إلى شرح سُنَن أبي داود) ٢٥٦
العنصر الخامس : كتب في موضوعات خاصة ليست على غرار الموسوعات السابقة ٢٥٨

فلا زلنا نعرض المؤلفات فِي أحاديث الأحكام فِي هذا الدور الذي يبدأ من ستمائة وخمسين من الهجرة إلى نهاية القرن العاشر.

ومن هذه الكتب التي ألفت فِي أحاديث الأحكام، أو فِي أدلة الأحكام من السُّنة: كتاب (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الذي ولِد سنة سبعمائة وثلاث وسبعين، وتوفي سنة ثنتين وخمس وخمسين وثمانمائة من الهجرة، وهو كما يتبيَّن من اسمه، هو فِي أحاديث الأحكام. وقد أودع فيه مؤلفه ابن حجر -غالبًا- الأحاديث الصحيحة، أو الحسنة، وقل أن تجد فيه حديثًا ضعيفًا، ويستشف هذا من قوله فِي المقدمة: "فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريرًا بالغًا؛ ليصير من يحفظه بين أقرانه نابغًا، ويستعين به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي".

ثم بيَّن منهجه فِي الكتاب فقال: "وقد بينت عقيب كل حديث من أخرجه من الأئمة؛ لإرادة نصح الأمة". ويفهم من هذا، أنه يشير إلى درجة الحديث. ومثال على ذلك: فِي الحديث الأول عنده.

وهو الحديث السابق الأول عند ابن دقيق العيد ساقه مختصرًا، ومقتصرًا على قول رسول الله ﷺ دون السؤال، أي: السؤال عن ماء البحر، أيتوضأ منه؟ ثم قال: "أخرجه الأربعة"، أي: السُّنَن الأربعة: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن أبي شيبة، أي: فِي مصنفه، واللفظ له، وصححه ابن خزيمة، والترمذي، وقوله: واللفظ له، هذا وجدناه عند كثير من المصنفين، وهذا يدل

على دقتهم؛ لأن الألفاظ قد تختلف من كتاب إلى كتاب، وهو قد جمع كتبًا خرجت هذا الحديث، فربما الذي يراجع واحدًا منها لا يجد أنه نقل نقلًا دقيقًا أو مطابقًا لها، لكنه بتحديده اللفظ لأحد المصنفين يزيل هذا اللبس.

ويرفع هذه الشبهة التي قد تلحق بالمؤلف: أنه لا ينقل الأحاديث نقلًا دقيقًا وأمينًا. وبين درجته عندما قال: صححه ابن خزيمة، والترمذي.

وقد جرده المؤلف من الأسانيد، ورتبه على أبواب الفقه، وقد طبع عدة طبعات، منها ما هو محقق، ومنها ما هو غير محقق. والطبعات الأخيرة محققة.

ومن هذه الكتب أيضًا: (المنتقى فِي الأحكام الشرعية) لمجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية، وهو جد أبي العباس ابن تيمية. هذا مجد الدين ولد سنة خمسمائة وتسعين، وتوفي سنة ستمائة وثنتين وخمسين من الهجرة، وهو أوسع كثيرًا من السابقين، ويضم الصحيح، والحسن، والضعيف.

ويقول فِي مقدمته: "هذا كتاب يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التي ترجع أصول الأحكام إليها، ويعتمد علماء أهل الإسلام عليها، انتقيتها من صحيحي البخاري ومسلم، و(مسند الإمام أحمد)، و(جامع الترمذي أبي عيسى)، وكتاب (السُّنَن) لأبي عبد الرحمن النسائي، وكتاب (السُّنَن) لأبي داود السجستاني، وكتاب (السُّنَن) لابن ماجه القزويني.

واستغنيت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد -يعني: هو جرده من الأسانيد.

وذكرت فِي ضمن ذلك شيئًا يسيرًا من آثار الصحابة، ورتبت الأحاديث فِي هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا؛ لتسهل على مبتغيها. وترجمت لها أبوابًا لبعض ما دلت عليه من الفوائد".

هذا؛ وقد بيَّن أنه إذا كان السبعة الذين ذكرهم آنفًا -أي: الكتب الستة، ومُسند الإمام أحمد- قد رووه، قال: رواه الجماعة، ولأحمد مع البخاري ومسلم متفق عليه، وهذا طبعًا يختلف عن مصطلح: متفق عليه عند الجمهور؛ إذ إنه يطلق على ما رواه البخاري ومسلم فقط، لكن لا مشاحة فِي الاصطلاح، هذا هو الاصطلاح، ولما رواه البخاري ومسلم: أخرجاه إذا قال: أخرجاه، أي: معناه: روى البخاري ومسلم، لا يقول: متفق عليه؛ حتى لا يلتبس بالمعنى السابق، وهو أن يكون الحديث قد رواه أحمد مع البخاري ومسلم، ولبقيتهم رواه الخمسة: أي: البخاري ومسلم. يبقى السُّنَن الأربع والخمسة، يقول: رواه الخمسة، فيفهم منها أنه رواه أحمد، والسُّنَن الأربع، وأحمد.

هذا؛ وممَّا أخذ على هذا الكتاب مع أهميته: سكوت المؤلف -رحمه الله تعالى- عن بيان ضعف ما يكون ضعيفًا من الأحاديث التي يوردها، بل منها ما يكون ضعفه مذكورًا فِي المصدر الذي عزاه إليه، فلا ينقله منه، لكن ربما نعذره فِي أن ما ينقله من هذه الكتب حتى ولو كان ضعيفًا، فإنه محل عمل من أعمال الفقهاء، وهم لهم اعتبارات فِي الأخذ بالحديث الضعيف، أو أنه يعزوه إلى مسند الإمام أحمد.

وهو يعتبر أن الإمام أحمد ما دام قد أدخله فِي كتابه فله نوع من القوة حتى ولو كان ضعيفًا من الناحية الفنية، أو من الناحية الإسنادية.

على كل حال، نذكر مثالًا: الحديث الأول: هو حديث أبي هريرة، فِي ماء البحر، ساقه، ثم قال: رواه الخمسة، أي: السُّنَن الأربع: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، وآخرها طبعة دار ابن الجوزي عام ألف

وأربعمائة وثلاث وعشرين من الهجرة، وهي طبعة مخرجة أحاديثها، ومحققة على ما يبدو.

## (المحرر في الحديث)، و(الجامع الكبير)، و(الجامع الصغير وزياداته)

ومن المؤلفات أيضًا فِي هذا الدور فِي أحاديث الأحكام: (المحرر فِي الحديث) لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الذي ولد سنة سبعمائة وخمس من الهجرة، وتوفي سنة سبعمائة وأربع وأربعين من الهجرة.

ويقول ابن عبد الهادي فِي مقدمة الكتاب مبينًا شرطه، ومنهجه فِي هذا الكتاب: "فهذا مختصر يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية فِي الأحكام الشرعية، انتخبته من كتب الأئمة المشهورين، والحفاظ المعتمدين، كـ(مسند الإمام أحمد)، وصحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، وابن ماجه، والنسائي، وجامع أبي عيسى الترمذي، وصحيح أبي بكر بن خزيمة، وكتاب (الأنواع والتقاسيم) لأبي حاتم بن حبان، وكتاب (المستدرك) للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، و(السنن الكبير) للبيهقي، وغيره من الكتب المشهورة". أي: نفهم من هذا، أنه اعتمد فِي مصادره على الكتب المشهورة.

وخاصة الكتب التي التزمت الصحة بعد الكتب الستة: كـ(التقاسيم والأنواع) لابن حبان، و(المستدرك) للحاكم، وكتاب ابن خزيمة (الصحيح)، وضم إليه (السُّنن الكبير) للبيهقي".

يقول: "وذكرت بعض من صحح الحديث، أو ضعفه، والكلام على بعض رواته من جرح أو تعديل، واجتهدت فِي اختصاره، وتحرير ألفاظه، ورتبته على ترتيب بعض فقهاء زماننا؛ ليسهل الكشف منه، وما كان متفقًا عليه فهو ما

اجتمع البخاري ومسلم على روايته، وهذا هو ما عليه الجمهور، وربما أذكر فيه شيئًا من آثار الصحابة } .

وباستعراض المصادر التي بينها، نرى أنه إذا ذكر شيئًا من آثار الصحابة، فيأخذه من (السُّنن الكبير) للبيهقي؛ لأنه هو الذي فيه آثار الصحابة، أما الكتب الأخرى فلا يأتي فيها ذلك شيء إلا قليل، ويكون بالمقارنة بين رواية الحديث مرفوعًا، وبين روايته موقوفًا. وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة، وهو بين أيدي الدارسين.

## التأليف المعجمي للأحاديث، وشروح صحيح البخاري

### التأليف المعجمي للأحاديث:

وننتقل إلى نوع آخر من التأليف فِي هذا الدور، الدور الخامس الذي نذكر، الذي بدأ بمنتصف القرن السابع، وانتهى فِي نهاية القرن العاشر، فِي هذا الدور ألفت بعض المعاجم للأحاديث، أي: التأليف المعجمي للأحاديث، وقد جمعت الكثير من كتب السُّنة، ورتبت الأحاديث فيها ترتيبًا معجميًا، ومن هذه الكتب: (جمع الجوامع) أو (الجامع الكبير) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الذي توفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة من الهجرة.

قال السيوطي فِي مقدمته مبينًا شرطه، ومنهجه فيه، قال: "قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية، وأرصدته مفتاحًا لأبواب المسانيد العلية، وقسمته قسمين:

**الأول:** أسوق فيه لفظ المصطفى بنصه، وأتبع متن الحديث بذكر من أخرجه من الأئمة أصحاب الكتب المعتبرة، ومن رواه من الصحابة } من واحد إلى

عشرة، أو أكثر من عشرة، سالكًا طريقه بطرق منها: صحة الحديث، وحسنه، وضعفه، ومرتبًا ترتيب اللغة على حروف المعجم مراعيًا أول الكلمة فما بعده، أي: الحرف فِي أول الكلمة، ثم ما يتلوه من الحرف الثاني، ثم ذكر إشارات له تبيِّن ما إذا كان الحديث صحيحًا، أو غير صحيح.

هذا هو القسم الأول من الكتاب، وهو الذي يعنى بالتأليف المعجمي هنا، أي: مرتبًا على حروف المعجم، لكن التأليف المعجمي بمعنى الجمع أيضًا، هو فيه هذه الصفة حتى فِي القسم الثاني.

**القسم الثاني:** الأحاديث الفعلية المحضة أو المشتملة على قول أو فعل، أو سبب، أو مراجعة أو نحو ذلك، مرتبًا على مسانيد الصحابة ليس على ترتيب الحروف المعجمية، وإنما على ترتيب مسانيد الصحابة ...". انتهى ما نقلناه من مقدمة السيوطي.

ونقول: هذا الكتاب هو أصل (كنز العمال) الذي رتب فيه التقي الهندي الأحاديث على الكتب والأبواب، وطبعًا هو قرب بهذا الترتيب على الكتب والأبواب، وطبعًا بطبيعة الحال، نذكر أن (كنز العمال) يشتمل على أكثر من (الجامع الكبير)؛ فهو يضم (الجامع الكبير)، ويضم (الجامع الصغير) وزياداته، ويضم ما استدركه التقي الهندي على هذه الكتب.

و(الجامع الصغير وزياداته) أيضًا من التأليف المعجمي للأحاديث فِي هذه الفترة، وهو كذلك للحافظ السيوطي، أما (الجامع الصغير) فإنه يقول فِي مقدمته: "إنه اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة".

وكما يقول فيه أيضًا: "صانه عما تفرد به وضاع أو كذاب، وجمع فيه أزيد من عشرة آلاف حديث، ورتبه أيضًا على حروف المعجم، مراعيًا أول حرف من

أول لفظة فِي أول الحديث فما بعده، كما بيَّن أنه مقتضب من (جمع الجوامع) الكتاب السابق".

وقد عقب كل حديث بصحابيه، ومن أخرجه تارة بالرمز الدال على الكتاب، وتارة بالتصريح باسمه، ورمز له بما يُبيِّن صحيحه من حسنه من ضعيفه، فالحسن يكتب "ح"، والصحيح يكتب "ص"، والضعيف يكتب "ض"، وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة.

أما الزيادة على (الجامع الصغير) فهي عبارة عن ذيل عمله بعد الفراغ من الجامع الصغير، وجعل ترتيبه كترتيب الأصل، ويبلغ عدد أحاديثه نحو: ألف حديث، ولم يطبع هذا الذيل مستقلًّا حتى الآن حسب علمي مع وجود عدة نسخ خطية له، ولكن ربما لم يطبع، واكتفي بما فعله الشيخ يوسف النبهاني الذي جمعه مع الجامع الصغير وأدخله فيه، ورتب الجميع ترتيبًا معجميًّا على حروف المعجم ترتيبًا دقيقًا.

قال: "فجمعتهما فِي هذا الكتاب، وهو كتاب (الفتح الكبير)، ومزجتهما مزج مؤلف واحد". وسماه -كما قلنا: (الفتح الكبير)، وميَّز أحاديث الزيادة بوضع حرف زاي فِي أوائل الأحاديث، وترتيب الكتاب أتقن من ترتيب الأصل، وهو (الجامع الصغير)؛ لأن (الجامع الصغير) قد يكون فيه بعض عدم الدقة فِي مراعاة الحرف الثاني من الأحاديث.

وطبع الكتاب قديمًا فِي مكتبة عيسى الحلبي بمصر، ولا أعلم طبعة أخرى.

هذا؛ وقد قام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- بتقسيمه إلى قسمين: أحدهما سماه: (صحيح الجامع الصغير وزياداته)، وذكر فيه الصحيح والحسن من وجهة نظره، والثاني سمَّاه: (ضعيف الجامع الصغير وزياداته)،

وذكر فيه الضعيف والموضوع من وجهة نظره أيضًا، وبذلك خالف السيوطي فِي كثير من أحكامه على أحاديث الكتابين معتمدًا على النظر فِي أسانيد ما وقف عليه من المصادر التي عزا السيوطي إليها الحديث فِي الغالب.

## شروح صحيح البخاري:

وننتقل إلى فنٍّ آخر أو إلى نوع آخر من أنواع المؤلفات فِي هذا الدور -الدور الخامس، فِي هذا الدور ظهرت شروح مميزة، ولها أصالة جعلتها عمدة فِي بابها فيما تلاها من العصور بالنسبة إلى التأليف فِي الشروح الحديثية، ومن هذه الكتب: (الكواكب الدراري فِي شرح صحيح البخاري) لمحمد بن يوسف الكرماني الذي ولِد سنة سبعمائة وثماني عشرة، وتوفي سنة سبعمائة وست وثمانين من الهجرة.

بيَّن فِي مقدمته: احتياج صحيح البخاري إلى كتاب جامع لشرح الألفاظ اللغوية الغريبة، ووجه الأعاريب النحوية البعيدة، وبيان الخواص التركيبية، واصطلاحات المُحدِّثين، ومباحث الأصوليين، والفوائد الحديثية، والمسائل الفقهية، وضبط الروايات الصحيحة، وتصحيح أسماء الرجال، وألقاب الرواة، وأنسابهم، وصفاتهم، ومواليدهم، ووفياتهم، وبلادهم، ومروياتهم، والتلفيق بين الأحاديث المتنافية الظواهر، أي: الجمع بين الأحاديث التي تبدو فِي الظاهر متعارضة، إلى آخر ما ذكر فِي مقدمته.

هذا؛ وقد ألف هذا الكتاب -كما يقول- تلبية لهذه الحاجات، وحقق فيه جوانب منهجه السابق التي ذكرها فِي الجملة.

وتلا ذلك أو يلي ذلك: (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)، وهو للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الذي ولِد سنة سبعمائة وثلاث وسبعين،

وتوفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين، وجعل للكتاب مقدمة، وهي: (هدي الساري) فِي مسائل تتعلق بالبخاري عامة، ثم بين خطته فِي الكتاب، وشرطه فيه، فقال: "فأسوق -إن شاء الله- الباب وحديثه أولًا، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية، أي: بين ترجمة الباب.

وبين الحديث الذي ذكر تحته؛ لأن البخاري قد يذكر ترجمة، ثم يذكر حديثًا قد يبدو أنه بعيد عن هذه الترجمة، ولذلك ألفت كتب خاصة فِي المناسبة بين الكتاب، وبين الباب، وبين ترجمة الباب، وبين ما ذكر تحته من الأحاديث، فهو قد اهتم بهذه الناحية -في (فتح الباري)- طبعًا إذا كانت خفية؛ لأنها إذا كانت غير خفية لا يحتاج إلى بيان لها.

يقول: "ثم أستخرج ثانيًا ما يتعلق به غرض صحيح فِي ذلك الحديث من الفوائد المتنية، والإسنادية من تتمات ..." إلى آخر ما ذكر فِي مقدمته.

ومنها: عنايته بوصل تعاليق البخاري، وبمناسبة وصله تعليق البخاري، هو يوجز ذلك فِي (فتح الباري) لكنه خصص كتابًا بسط فيه ذلك، وهو كتاب (تغليق التعليق)، وأيضًا عني فيه بالجواب عمن تكلم فيه من رجاله.

وخاصة فِي هذا، كتاب (الإلزامات والتتبع) للدارقطني الذي تتبع البخاري فِي بعض الأحاديث، وقال: "كان ينبغي أن يذكرها على شرطه".

وكذلك هذا فِي الإلزامات. وأما فِي التتبع، فهو تكلم فِي نقد بعض الأحاديث التي أتى بها البخاري، فخصص الإمام ابن حجر فِي مقدمة (صحيح البخاري) وهي (هدي الساري)، خصص جزءًا كبيرًا فِي الرد جملة على الدارقطني، ومن صنع صنيعه، وهو يرد أثناء -أيضًا- تعرضه لتلك الأحاديث.

هذا؛ ويعتبر الكتاب من أفضل شروح البخاري؛ لأنه استفاد ممَّن سبقه من الشروح، كشرح الكرماني، وكشرح ابن بطال، وغيره من الشروح، وغيره من الكتب الأخرى التي تعنى بشيء من (صحيح البخاري)، كعقد مناسبات -كما قلنا- بين الحديث والباب، والذي خصص له بعض الكتب. كما قلنا: يعتبر الكتاب من أفضل شروح البخاري، حتى قيل فِي شأنه: "لا هجرة بعد الفتح".

ومما يلفت النظر، أنه قد طبع أخيرًا كتاب (شرح صحيح البخاري) لابن الملقن، وقد يبدو لنا أن هذا الكتاب؛ لأنه فِي ستة وثلاثين جزءًا بما فيها الفهارس، أن هذا الكتاب أكبر من كتاب (فتح الباري) فهو أوسع منه.

لكن عند تدقيق النظر نجد أن الذي كبر من حجم الكتاب هو التعليقات عليه؛ لأن فتح الباري -تقريبًا- ليس عليه تعليقات، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فقد طبع فِي القطع الكبير بينما هذا الكتاب: كتاب ابن الملقن يسمى: (التنقيح) قد طبع فِي قطع متوسط، وعليه تعليقات كثيرة زادت من أجزائه، لكن لو طبع هذا الكتاب بالحجم وبالزخم الذي طبع به فتح الباري، ربما فتح الباري يزيد عليه فِي مجلدات.

فكلمة "لا هجرة بعد الفتح" صحيحة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهو معاصر لابن الملقن، ويعتبر ابن الملقن، من شيوخ ابن حجر، وابن حجر العسقلاني ولِد سنة سبعمائة وثلاث وسبعين، وابن الملقن توفي سنة ثمانمائة وأربعة، فأدركه مدة طويلة من الزمن.

وننتقل إلى كتاب يعتبر قرينًا لشرح ابن حجر، وهو (عمدة القاري فِي شرح صحيح البخاري)، وهو لبدر الدين محمود بن أحمد العيني الذي ولِد سنة سبعمائة وثنتين وستين، وتوفي سنة ثمانمائة وخمس وخمسين، فهو مقارب لابن حجر فِي الولادة، وفِي الوفاة.

وتبدو أهمية (عمدة القاري) فِي أن مذهب ابن حجر هو المذهب الشافعي، وابن حجر خبير بهذا المذهب، فهو يُبيِّن ما استدل به الشافعية من الأدلة فِي (صحيح البخاري) أساسًا، بينما العيني مذهبه المذهب الحنفي، وهو أيضًا خبير ومتضلع فيه؛ فيبين هو أيضًا، ويناقش مخالفات المذهب الحنفي -إن وجدت- لما فِي (صحيح البخاري) من أدلة، وإن كانت هذه المخالفات تكون ظاهرية فِي كثير من الأحيان.

على كل حال، يقول فِي مقدمته مبينًا هدفه من شرحه للبخاري، قال: "لأظهر فيه من الأمور الصعاب، وأبين ما فيه من المعضلات، وأوضح ما فيه من المشكلات، وأورد فيه من سائر الفنون بالبيان ما صعب منه على الأقران".

وخلاصة منهجه فيه: أنه يقسم شرح الحديث إلى مباحث، فِي مقدمتها بيان مناسبته، وعلاقته بعنوان الباب، أو ترجمة الباب الذي ذكر تحته، ويعرف برجال إسناد الحديث عند البخاري باختصار، ويبيَّن ما فِي تلك الأسانيد من لطائف إسنادية، ويخرج الحديث ببيان مواضعه الأخرى عند البخاري فِي صحيحه، ثم يعزوه لمن خرجه غير البخاري، وخاصة بقية الكتب الستة، وهي: (صحيح مسلم)، والسُّنن الأربعة.

ثم يذكر الجوانب اللغوية، والإعرابية، والبلاغية فِي الحديث، ويعنى بهذه الجوانب أكثر من غيره، وهذه الجوانب تظهر عنده نتيجة لتقسيماته لشرح الحديث. هذه التقسيمات التي أشرنا إليها، فربما ذكر ابن حجر مثل هذه الأمور، ولكنها تكون تائهة فِي خضم ما يذكر من الشرح.

ثم يعنى العيني بذكر الأحكام المستفادة من الحديث، وأقوال العلماء فيها، وقد يخصص مبحثًا للأسئلة والأجوبة عما يتعلق بالحديث من أحكام وغيرها، ومع

استفادته الظاهرة من شرح الحافظ ابن حجر كما بدا من المساجلات التي حدثت بينهما، والاتهام بأن العيني أخذ من صحيح ابن حجر دون الإشارة، مع استفادته الظاهرة هذه، إلا أن له إفادات وإضافات عديدة لا تخفى، وتميز كتابه عن غيره.

**شروح صحيح مسلم وغيره، و( النفح الشذي فِي شرح جامع الترمذي )، و( مرقاة الصعود إلى شرح سُنَن أبي داود )**

## شروح صحيح مسلم وغيره:

### شرح النووي:

وأنتقل إلى شرح من شروح صحيح مسلم بن الحجاج الذي جاء هذا الشرح بعد شروح عدة استفاد منها صاحبه، وهو الإمام يحيى بن شرف النووي الذي ولِد سنة ستمائة وإحدى وثلاثين، وتوفي سنة ستمائة وست وسبعين.

وهو يقول فِي مقدمته: "فقد استخرت الله تعالى الكريم الرءوف الرحيم فِي جمع كتاب فِي شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات، ولا من المطولات المملات، فأذكر -إن شاء الله تعالى- جملًا من علومه الزاهرات من أحكام الأصول، والفروع، والآداب، والإشارات الزهديات، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات، وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية" إلى آخر ما ذكر من مقدمته، مما يُبيِّن جوانب شرحه لمسلم.

وقد ترجم النووي الأبواب بتراجم مفيدة، ومعلوم أن مسلمًا لم يترجم لأبوابه، هكذا هو شائع بين العلماء، وإن كنت قد قرأت أن مسلمًا قد ترجم لأبوابه. هذا

وقد استفاد النووي ممَّن سبقه فِي شرح مسلم وغيره، وخاصة من إكمال القاضي عياض فِي كتابه (إكمال المعلم)، فهو ينقل منه كثيرًا، وكذلك من المازري فِي كتابه (المعلم بفوائد مسلم).

### (النفح الشذي فِي شرح جامع الترمذي):

ومن الشروح أيضًا: كتاب (النفح الشذي فِي شرح جامع الترمذي)، وهو لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الذي توفي سنة سبعمائة وأربع وثلاثين.

قال فِي مقدمته: "فاتفق مدة أنه قرئ رواية أي: كتاب الترمذي، فلم يخل مجلس الرواية والسماع من فائدة تستفاد، ونكتة ربما تستجاد، ومما نقلته من كتاب أعزوه إليه، أو سمعته من عالم أرويه عنه، أو مما جاد به الذهن الركود، وجادت به القارحة، وقل أن تجود -طبعًا، هذا من تواضعه -رحمه الله تعالى- أو مما أنتجته المذاكرة، واستحضرته المحاضرة، فكنت أرى من ذلك تقييد ما أستحسنه، فكان هذا التقييد هو الشرح المبارك" ولكن هذا الشرح لم يتم، وأتمه بعض العلماء بعد ذلك.

### (مرقاة الصعود إلى شرح سُنَن أبي داود):

هذا؛ ومن الكتب التي ألفت فِي هذا الدور فِي هذا الفن، ولكن لا يتسع المجال للكلام عليها بالتفصيل (مرقاة الصعود إلى شرح سُنَن أبي داود) للحافظ جلال الدين السيوطي الذي توفي سنة تسعمائة وإحدى عشرة، أي: فِي أول القرن العاشر الهجري.

ومنها: (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام) لسراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقن الذي ولد سنة سبعمائة وثلاث وعشرين، وتوفي سنة ثمانمائة وأربع من الهجرة، و(عمدة الأحكام) هو لعبد الغني المقدسي الذي توفي سنة ستمائة من الهجرة. ويضم أحاديث الأحكام المتفق عليها من الصحيحين، ويعتبر أوسع شروح الكتاب فِي عصره.

هذا؛ ومما يجدر بالذكر، أن نذكر أن عمدة الأحكام هذه التي شرحها عمر بن علي المعروف بابن الملقن، هي (العمدة الأحكام الصغرى)، ولعبد الغني المقدسي (عمدة الأحكام الكبرى)، والذي سماها الصغرى والكبرى، هو -كما قرأت- ابن الملقن فِي مقدمة كتابه (البدر المنير)، وهذه الكبرى قد اتسعت دائرتها لتضم إلى جانب الأحاديث التي اتفق عليها البخاري ومسلم؛ لتضم الأحاديث التي قد يكون البخاري هو الذي رواها لوحده، أو مسلم هو الذي رواها بمفرده، وكذلك من السُّنَن وغيرها. وهي أوسع من السنن، من (عمدة الأحكام الصغرى) بكثير.

## كتب في موضوعات خاصة ليست على غرار الموسوعات السابقة

وفي هذا الدور ألفت كتب فِي موضوعات خاصة، وهي وإن كانت ليست على غرار الموسوعات السابقة إلا أنها أيضًا استفادت من كتب السابقين فِي موضوع خاص، ومن هذه الكتب: (حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار)، وهذا الكتاب الذي يعرف (بالأذكار) لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، وهو كما يدل موضوعه، هو فِي الأذكار، والدعوات التي وردت عن رسول الله ﷺ وهو يلتزم فيها فِي أغلب الأحيان الأحاديث الصحيحة.

ومن هذه أيضًا: (التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة) لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن فرح الأنصاري القرطبي الذي توفي سنة ستمائة وإحدى وسبعين من الهجرة، وهو صاحب التفسير، وطبع أكثر من طبعة، وله كتاب أيضًا فِي موضوع خاص، وهو ما تكلم عنه، وهو: (التذكار فِي أفضل الأذكار)، أي: فِي فضائل القرآن الكريم، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيقي مؤخرًا.

ومن هذه الكتب أيضًا: (البدور السافرة فِي أمور الآخرة) للسيوطي، وهو قريب من (التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة)، ومنها: (الخصائص الكبرى)، وسمي: (كفاية الطالب اللبيب فِي خصائص الحبيب) لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الذي توفي -كما أشرنا- سنة إحدى عشرة وتسعمائة.

ومن هذه الكتب كتاب صغير، ولكنه نافع مفيد، وهو: كتاب (الكلم الطيب) لأبي العباس أحمد ابن تيمية. ونعرف بصاحب الكتاب، كما قدمت ذلك فِي مقدمة تحقيق هذا الكتاب.

قال الذهبي: "هو الإمام الشيخ العلامة، الناقد، الفقيه، المجتهد، المفسر البارع، شيخ الإسلام، علم الزهاد نادرة العصر، تقي الدين أبو العباس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبد الحليم بن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام الحراني، الذي له كتاب (المنتقى) الذي سبق أحد الأعلام، والذي ولِد فِي ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة، وسمع من ابن عبد الدائم، وابن أبي اليسر، والكمال، وابن الصيرفي، وابن أبي الخير، وخلق كثير. وعني بالحديث، ونسخ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخرج وانتقى وبرع فِي الرجال، وعني بالحديث وفقهه، وفي علوم الإسلام، وعلم الكلام، وغير ذلك.

وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزهاد الأفراد، والشجعان الكبار، والكرماء الأجواد، أثنى عليه الموافق والمخالف، وصارت بالتصانيف الركبان، لعلها ثلاثمائة مجلد.

حدث بدمشق، ومصر، والثغر، وقد امتحن وأوذي مرات، وحبس بقلعة مصر، والقاهرة، والإسكندرية، وبقلعة دمشق مرتين، وبها توفي فِي العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة فِي قاعة معتقلًا.

ثم جهز وأخرج إلى جامع البلد، فشهده إمام لا يحصون، فحسبوا بستين ألفًا، ودفن إلى جنب أخيه الإمام شرف الدين عبد الله بمقابر الصوفية -رحمهما الله تعالى- ورؤيت له منامات حسنة، ورثي بعدة قصائد قال الذهبي -أو لا يزال الذهبي هو المتكلم فِي (تذكرة الحفاظ): "وقد انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها، وهي مغمورة فِي بحر علمه، فالله يسامحه، ويرضى عنه، فما رأيت مثله، وكل أحد من الأمة فيؤخذ من قوله ويترك، فكان ماذا؟".

أما كتاب (الكلم الطيب) -كما قلنا- هو فِي الأذكار، وأغلب الظن أنه مختصر من أذكار الإمام النووي (حلية الأبرار)، والمصنِّفُ تبع النووي فِي أحكام وتخريجات ربما لم تكن صحيحة، فهي تتطابق هنا وهناك.

# المؤلفات في: الأذكار، وتخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية

## عناصر الدرس

**العنصر الأول** : استكمال الحديث عن كتاب (الكلم الطيب) ٢٦٣

**العنصر الثاني** : التأليف في تخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية ٢٦٧

## استكمال الحديث عن كتاب (الكلم الطيب)

فنعرف بكتاب (الكلم الطيب)، أو نتكلم حوله، والكتاب حققته أخيرًا على مخطوط من مخطوطات دار الكتب المصرية، وهو فِي الأذكار. وأغلب الظن أنه مختصر من أذكار الإمام النووي (حلية الأبرار)، والمصنف تبع النووي فِي أحكام وتخريجات ربما لم تكن صحيحة، فهي تتطابق هنا وهناك. والكتاب طبع عدة طبعات، وقد دفعني إلى تحقيقه عدة أمور:

**أولًا:** وجود مخطوطين له يُقوِّمان نصه، ويزيلان بعض المشكلات فيه، كما يتجلى ذلك فيما نقدمه من نص هذا الكتاب، ومن التصويبات فيه، ومن الزيادة والنقصان.

**ثانيًا:** أن الكتاب لم يحقق فِي طبعاته إلا فِي طبعة حققها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وهو -غفر الله لي وله- عنده حدة فِي التعليقات على بعض الأحاديث، بل والتنفير منها، وهي لا تستأهل هذا من وجهة نظر موضوعية، ولا من وجهة نظر علماء قبلوا هذه الأحاديث، وأودعوها فِي مصنفاتهم، ومنهم: ابن السني فِي (عمل اليوم والليلة)، والنووي فِي كتابه (الأذكار). وبطبيعة الحال، المصنف، وتلميذه ابن القيم كل هؤلاء قبلوا هذه الأحاديث.

حقيقة، فِي الكتاب بعض الأحاديث الضعيفة، ولكنها فِي فضائل الأعمال التي يتسامح فيها كما قرر كثير من العلماء، وعندما يقدمها للناس الإمام ابن تيمية، ومن سبقه من الأعلام، ومن لحق به منهم، فإنما يقدمونها تبعًا لهذا، وهي ليست موضوعة مكذوبة على رسول الله ﷺ فالكتاب -والحمد لله رب العالمين- خال من ذلك، وإن كان الألباني يخالفنا أو نخالفه فِي هذا، وليس من الحكمة أن

نحذر الذاكرين من هذه الأحاديث لمجرد أنها ضعيفة، كما فعل الشيخ الألباني فِي مقدمة تحقيقه، فعسى أن تُكشف صحتها، وهي إضافة إلى ذلك -كما قلنا- فِي فضائل الأعمال التي يتساهل فيها من أجل إفادة المسلمين منها، وهي كذلك أفضل من الأذكار الأخرى التي ليست فِي السنة.

على أننا لا نسلم بما يقوله الشيخ الألباني من أن تقديمها للناس معناه: أننا نقدم لهم أحكامًا شرعية. كلا، فالأحكام الشرعية التي فيها الحلال والحرام معروف عند العلماء أنها غير فضائل الأعمال.

وعندما نقدم الأحاديث التي هي من بابها، إنما نقول للمسلم: هذه أحاديث لها انتساب إلى رسول الله ﷺ وهي ليست من المكذوب عليه، وعسى أن ينالك خير من الذكر بها، وذلك فِي ضوء أمرين:

**أولهما:** أنها من باب الكلم الطيب الذي يجوز للمسلم أن ينشئه من عند نفسه فِي غمرة توجهه إلى ربه، فمن باب أولى، أن يأخذ ما ينسب إلى رسول الله ﷺ.

**وثانيهما:** أن الذاكر بها -وبعد تخريج أحاديث الكتاب، وبيان ما فِي بعضها من ضعف- يكون على بينة من أمره، وهو يتوجه إلى ربه بها، ويعلم درجتها وضعفها، وهو يرجو بركتها غير معتقد خطأ أنه متأكد من نسبتها إلى رسول الله ﷺ.

ويعذر ابن تيمية وغيره فِي أنهم لم يبينوا درجة بعض هذه الأحاديث الضعيفة؛ لأنني أرجو أنهم تناولوها، وأودعوها فِي مصنفاتهم لهذه الاعتبارات.

ومما دفعني إلى تحقيق هذا الكتاب، وهو متصل بالأمر السابق.

أن الشيخ الألباني ذكر، أو توصل إلى أن فِي الكتاب أربعين حديثًا ضعيفًا، هذا مع صغر حجم الكتاب! هكذا على الإطلاق.

والنظرة الموضوعية ترى أن هذا العدد مبالغ فيه لأمور:

**أولًا:** لحدة الشيخ إزاء بعض الأحاديث، أو لربطها بقضايا ربما لا تكون من بابها، وتضعيفها تبعًا لذلك.

**ثانيًا:** أن بعض هذه الأحاديث التي ضعفها الشيخ الألباني بمزيد من البحث تبين أنها غير ضعيفة.

**ثالثًا:** أن بعض هذه الأحاديث مختلف فِي صحتها وضعفها، فلماذا لا نقف بجانب المصنف ونرجو له أنه صححها إلى جانب المصححين لها.

**رابعًا:** أن الشيخ توصل إلى أن بعض أحاديث الكتاب موضوعة، ولا نرى أن فِي الكتاب أحاديث موضوعة، والحمد لله رب العالمين.

ونحن نجل ابن تيمية، ومن قبله النووي، وغيره، ومن بعده تلميذه ابن القيم عن وصمهم بهذه الوصمة؛ فهذه الأحاديث فِي كتبهم جميعًا.

وهو -أي ابن تيمية- تأثر بالنووي وبغيره؛ فهو يبدأ بذكر الآيات التي هي موضوع أحاديث سيوردها، ولذلك؛ بدأ بالصلاة على رسول الله ﷺ والشهادتين، ثم ذكر آيات كثيرة تحث على ذكر الله تعالى، وتبين فضل هذا الذكر.

ثم شرع فِي فصول الكتاب، وقد رتبه إلى فصول، فِي الفصل الأول: فِي فضل الذكر. ذكر عن أبي الدرداء < قال: قال رسول الله ﷺ: ((ألا أنبئكم بخير أعمالكم، وأزكاها عند مليككم، وأرفعها فِي درجاتكم، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم، قالوا: بلى يا رسول الله. قال: ذكر الله)). قال الإمام ابن تيمية:

"خرجه الترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد". وقال أبو هريرة < : قال النبي ﷺ: ((سبق المفردون، قالوا: وما المفردون يا رسول الله؟ قال: الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات)). خرجه مسلم.

وذكر عبد الله بن بسر: ((أن رجلًا قال: يا رسول الله، إن شرائع الإيمان قد كثرت علي، فأخبرني بشيء أتشبث به؟ قال: لا يزال لسانك رطبًا من ذكر الله تعالى)). رواه الترمذي، وقال: "حسن صحيح". وعن أبي موسى الأشعري < عن النبي ﷺ قال: ((مثل الذي يذكر ربه، والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت)). أخرجه البخاري. وعن أبي هريرة < عن رسول الله ﷺ قال: ((من قعد مقعدًا لم يذكر الله تعالى فيه، كانت عليه من الله ترة، ومن اضطجع مضجعًا لا يذكر الله تعالى فيه كانت عليه من الله ترة)) أي: نقص، وتبعة وحسرة. خرجه أبو داود، ثم عقد فصلًا آخر فِي فضل التحميد، والتهليل، والتسبيح. وكما نرى أن هذه الأحاديث مجردة عن أسانيدها، والإمام ابن تيمية يشير إلى صحتها أو حسنها بناء على ما قاله الأئمة الذين خرجوها.

ومن الكتب التي ألفت فِي الأذكار (الوابل الصيب من الكلم الطيب) لابن قيم الجوزية الذي ولد سنة ستمائة وإحدى وتسعين، وتوفي سنة سبعمائة وإحدى وخمسين. وكما هو مشهور هو تلميذ ابن تيمية صاحب (الكلم الطيب)، وقد قدم له بمقدمات فِي الذكر وفوائده. وكذلك، من الكتب التي ألفت فِي موضوع واحد فِي هذا الدور الخامس: (الأزهار المتناثرة فِي الأخبار المتواترة) للسيوطي، وهو مطبوع، وهو فِي الأخبار التي رويت متواترة، سواء أكان هذا التواتر فِي أسانيدها، أو فِي معانيها، بمعنى: أنها رويت بألفاظ مختلفة، وبشواهد ومتابعات، ولكنها تلتقي عند معنى واحد، يتواتر تبعًا لجمع هذه الطرق، وتبعًا

لجمع هذه المتابعات والشواهد. ومنها: (المتجر الرابح) لعبد المؤمن بن خلف الدمياطي، وهو فِي عمل اليوم والليلة.

## التأليف في تخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية

وننتقل إلى فنٍّ آخر من فنون التأليف فِي هذا الدور الخامس الذي يبدأ فِي سنة ستمائة وخمسين، وينتهي فِي نهاية القرن العاشر، وهو: التأليف فِي تخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية، كالفقه وأصوله، والتفسير، والعقيدة، وغيرها. وقد حفل هذا الدور بكتب تعد عمدة فِي بابها، ومن هذه الكتب: (نصب الراية لأحاديث الهداية) للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي الذي توفي سنة سبعمائة وثنتين وستين، وهو تخريج لأحاديث كتاب (الهداية) فِي الفقه الحنفي للمرغيناني. وقد زاد فيه على تخريج أحاديث كتاب (الهداية) أمرين مهمين:

**أحدهما:** أحاديث يستدل بها فِي الباب، ولم يذكرها صاحب (الهداية) كشواهد، ويعنون لها: بأحاديث الباب.

**والثاني:** أحاديث يستدل بها المخالفون للأحناف، ويُعَنْوِن لها: بأحاديث الخصوم، ولكنه مع ذلك لا يظهر تعصبًا لأدلة المذهب الحنفي، بل يضعف بعضها.

والزيلعي هو الإمام الحافظ المحدث جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن أيوب الحنفي الزيلعي، والزيلعي نسبة إلى زيلع بلدة على ساحل الحبشة، ولا تبين المصادر السُّنَّة التي ولد فيها المؤلف، ولا مكان الولادة. وفي طلبه للعلم، وثناء العلماء عليه، قال تقي الدين بن فهد المكي: "تفقه، وبرع،

وأدام النظر، والاشتغال، وطلب الحديث، واعتنى به فانتقى، وخرّج، وألف، وجمع". وقال تقي الدين أبو بكر التميمي فِي (الطبقات السَّنِية): "اشتغل، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث (الهداية)، وأحاديث (الكشاف) فاستوعب ذلك استيعابًا بالغًا". وقال ابن حجر فِي (الدرر الكامنة): "ذكر لي شيخنا العراقي أنه كان يرافقه فِي مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كان قد اعتنيا بتخريجها، فالعراقي اعتنى بتخريج أحاديث (الإحياء)، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي فِي الأبواب، والزيلعي بتخريج أحاديث (الهداية)، و(الكشاف)، فكان كل منهما يعين الآخر".

وقال ابن حجر: "استوعب أيضًا فِي تخريج (الكشاف) ما فيه من الأحاديث المرفوعة خاصة، فأكثرَ من تبيين طرقها، وتسمية مخرجيها على نمط ما فِي أحاديث (الهداية)، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرض غالبًا لشيء من الآثار الموقوفة". وقال صاحب (النجوم الزاهرة) ابن تغري بردى: "توفي الشيخ الإمام البارع المحدِّث جمال الدين الزيلعي فِي الحادي والعشرين من محرم، وكان -رحمه الله- فاضلا بارعًا فِي الفقه، والأصول، والحديث، والنحو، والعربية، وغير ذلك. وصنف، وكتب، وأفتى، ودرس" إلى آخر كلامه. وقال الشيخ محمد أنور الكشميري: "كان الحافظ جمال الدين الزيلعي من أكابر المحدِّثين الحفاظ، من بحور العلم والحديث، وترى من آثار تزكية نفسه، أنه لا يتعصب لمذهبه شيئًا". وهذا مهم جدًّا فِي معرفتنا لكتابه (نصب الراية)، بل يمشي مع الخصوم، ويسايرهم بغاية الإنصاف، وهذا الذي نلمسه فِي كتاب (نصب الراية)؛ إذ إنه يأتي بالشواهد لأحاديث (الهداية)، ويأتي بأحاديث الخصوم، ويحكم عليها، أو ينظر فيها نظرة موضوعية، وقد توفي هذا الشيخ فِي سنة سبعمائة وثنتين وستين فِي القاهرة.

ونعطي مثالًا من هذا الكتاب: فِي كلامه على حديث واحد، وهو الحديث الذي فِي (الهداية)، هو يقول: "كتاب: الطهارات، الحديث الأول: أي: فِي هذا، قال: روى المغيرة بن شعبة: ((أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائمًا، وتوضأ، ومسح على ناصيته وخفيه)) قلت -يعني الحافظ الزيلعي: هذا حديث مركب من حديثين، رواهما المغيرة بن شعبة، جعلهما المصنف -صاحب (الهداية)- حديثًا واحدًا. فحديث المسح على الناصية والخفين، أخرجه مسلم عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة: ((أن النبي ﷺ توضأ ومسح بناصيته على العمامة، وعلى الخفين)) انتهى. ورواه الطبراني فِي معجمه بهذا الإسناد، ولم يذكر فيه العمامة، أي: ومسح بناصيته فقط. ووهم ابن الجوزي فِي كتاب (التحقيق) فعزا هذا الحديث إلى الصحيحين، وليس كذلك، بل انفرد به مسلم.

وتعقبه صاحب (التنقيح)، أي: ابن عبد الهادي. وروى أبو داود فِي سننه من حديث أبي معقل عن أنس، قال: ((رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قِطْرية، فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه، ولم ينقض العمامة)) انتهى. وسكت عنه أبو داود، ثم المنذري فِي مختصره، ورواه الحاكم فِي (المستدرك) وسكت عنه، ثم قال: وهذا الحديث، وإن لم يكن إسناده على شرط الكتاب، فإن فيه لفظة غريبة، وهي: أنه مسح بعض رأسه، ولم ينقض العمامة". انتهى. هذا هو كلام الزيلعي على الشق الأول من الحديث، وهو المسح على الناصية والخفين.

وحديث السباطة، والبول قائمًا: رواه ابن ماجه فِي سننه، قال: "حدثنا إسحاق بن منصور، قال: حدَّثنا أبو داود، قال: حدَّثنا شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة: ((أن رسول الله ﷺ أتى سُبَاطَة قوم فبال قائمًا)). قال شعبة: قال عاصم: يومئذ. وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة، وما

حفظه. فسألت عنه منصورًا فحدثنيه عن أبي وائل عن حذيفة". ثم بين الحافظ الزيلعي حديث حذيفة هذا، قال: "حديث حذيفة هذا، أخرجه البخاري ومسلم عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة: ((أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائمًا، ثم دعا بماء فجئته به، ثم توضأ)) زاد مسلم: ((ومسح على خفيه)) انتهى. قال الزيلعي: ووقع لشيخنا العلامة علاء الدين فِي هذا الحديث وهم من وجهين:

أحدهما: أنه قال فِي حديث حذيفة بعد أن حكاه بلفظ البخاري، وزيادة مسلم: أخرجاه. وقد بينا أن مسلمًا انفرد فيه بالمسح على الخفين. وقد صرح بذلك عبد الحق فِي (الجمع بين الصحيحين)، فقال: لم يذكر البخاري فيه المسح على الخفين. الوهم الثاني: أنه جعل حديث الكتاب مركبًا من حديث المغيرة: ((أنه ﷺ مسح بناصيته وخفيه))، ومن حديث حذيفة فِي السباطة والبول قائمًا، وهذا عجب منه؛ لأن المصنف جعلهما من رواية المغيرة -يعني صاحب (الهداية) المرغناني- وقد بينا أن حديث السباطة والبول قائمًا أيضًا رواه المغيرة بن شعبة، كما أخرجه عنه ابن ماجه، وكان من الواجب أن يذكرهما من رواية المغيرة؛ ليطابق عزو المصنف، وهذا الوهم الثاني لم يستبد به الشيخ، وإنما قلد غيره فيه غيره، أي: قال به غيره، لم يبتدعه الشيخ، أو لم يأت به الشيخ دون أن يسبق بمن قال مثل ذلك".

وهكذا، نرى أن الحافظ الزيلعي يبسط القول فِي تخريج الحديث، ويصحح، ويضعف، ويستدرك على بعض المؤلفين. وهكذا، فكتاب (نصب الراية) فعلًا كتاب مفيد جدًّا، وقد ذكر لنا بعض المعلومات التي لم تكن كُتبها موجودة قبل ذلك، وحفظ لنا بعض ما جاء فِي الكتب التي لم تصلنا حتى الآن، وإن كان لا

يظهر فِي هذا المثال ذلك، فهو يظهر فِي أحاديث أخرى. وننبه إلى أن هذا الكتاب لخصه الحافظ ابن حجر فِي كتابه (الدراية فِي تخريج أحاديث الهداية)، وكما هو معروف عن ابن حجر أنه فِي هذه الملخصات يفيد أشياء لا توجد فِي الأصول، ففيه من الفوائد ما ليس فِي الكتاب الأصل، وهو (نصب الراية).

ومن هذه الكتب: كتاب (البدر المنير فِي تخريج أحاديث الشرح الكبير)، أي: إذا كان الزيلعي قد خرج أحاديث كتاب فِي الفقه الحنفي، فهذا قد خرج أحاديث كتاب فِي الفقه الشافعي، وهو مثل الزيلعي فِي أنه يعرض الأحاديث عرضَ مُحَدِّث ليس عنده تعصب، ويستقصي -ربما أكثر من (نصب الراية)- طرق الحديث، ويعزوها، ويصحح، ويضعف إلى غير ذلك من النواحي التي يعتني بها المُخَرِّج، وخاصة إذا كانت أحاديث أحكام، فإنه من المهم أن يُبيِّن درجتها، ومدى صحتها، أو عدم صحتها فِي هذا الكتاب أو ذاك. فهذا الكتاب (البدر المنير): هو للإمام أبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقِّن، والذي ولد سنة سبعمائة وثلاث وعشرين، وتوفي سنة ثمانمائة وأربع من الهجرة.

و(الشرح الكبير فِي الفقه الشافعي) للرافعي، شرح به (الوجيز) للغزالي. ويعد هذا الكتاب أوسع كتاب فِي تخريج أحاديث وآثار شرح الرافعي هذا، وقد لخصه مؤلفه فِي كتاب صغير الحجم، كثير الفائدة، هو: (خلاصة البدر المنير)، ومن اصطلاحه فِي هذا الكتاب: أن الحديث الذي لا يقف على رواية له فِي كتب الحديث، يقول عنه: غريب. وقد سبقه إلى هذا الاصطلاح الزيلعي فِي كتاب (نصب الراية) السابق ذكره، لكن لم ينبه على مقصوده به، بينما نبه ابن الملقن -كما ذكرت- فيلاحظ هذا من يرجع إلى كتاب (نصب الراية) أيضًا، وطبع (البدر

المنير)، وطبع تلخيصه فِي جزأين: (البدر المنير) فِي أكثر من عشرة مجلدات، والخلاصة فِي جزأين.

وقدم المصنف لكتابه هذا بمقدمة نفيسة جدًّا، تكلم فيها عن أهمية معرفة سنة النبي ﷺ ومنزلتها من كتاب الله، وأدلة ذلك من الكتاب والسنة، وضرورة معرفة القاضي، والمفتي بأحاديث الأحكام، وتعريف العام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ. وحث النبي ﷺ على حفظ سنته، وتبليغها، وامتثال الصحابة } لأمره ﷺ لهم بحفظ سنته، وتبليغها، وكذا التابعين من بعدهم، وتدوين الحديث، وظهور المصنفات فيه، ثم ذكر نبذة عن حال حفاظ الحديث، وحال أخبارهم، ثم تناول طرق تصنيف الحديث، وعرف الصحيح، والحسن، والضعيف، والمتصل، والمرسل.

ثم تناول الكلام على (فتح العزيز) وأثنى عليه الذي يُخرج أحاديثه، وذكر تأليفه (البدر المنير فِي تخريج الأحاديث)، وبين ترتيبه لكتابه (البدر المنير)، ثم ذكر مصادره التي اعتمد عليها فِي كتابه، ثم ذكر فصولًا فِي شرط الإمام مالك فِي (موطئه)، والبخاري فِي (صحيحه)، ومسلم فِي (صحيحه)، وأبي داود فِي (سننه)، والترمذي فِي (جامعه)، والنسائي فِي (سننه)، وابن ماجه فِي (سننه)، وابن حبان فِي (صحيحه)، والحاكم فِي (مستدركه)، ثم ذكر فصلًا فِي ترجمة الإمام الرافعي، تناول فيه تحقيق القول فِي نسبته، وتكلم عن مولده، وشيوخه، وتلاميذه، وذكر بعض أحاديثه بإسناده إليه، ثم تناول منزلة الرافعي، وثناء العلماء عليه، وذكر مؤلفاته، وطائفة من أشعاره، وذكر أولاده، وذكر وفاته، ثم ترجم لوالد الرافعي، ووالدته، وأخيه.

أما عن طريقة ترتيبه للكتاب: فيفصح عن ذلك فِي مقدمته، حيث يقول: "وكنت عزمت على أن أرتب أحاديث، وآثار الكتاب المذكور على مسانيد الصحابة، فأذكر الصحابي، وعدة ما روى من الأحاديث، وما له من الآثار فثنيت العنان عن ذلك لوجهين؛ أحدهما: أن الإمام الرافعي فِي كثير من المواطن لا يذكر إلا نفس الحديث، ويحذف الراوي إذ هو موضع الحاجة، فلا يهتدي الطالب -طالب الحديث- إليه؛ لأنه لا يعرف مظنته. الثاني: أن ذلك يعسر على الفقيه، فإنه يستدعي معرفة جميع الأحاديث والآثار الواقعة فِي شرح الرافعي واستحضارها، وهي زائدة على أربعة آلاف بمكررها، وربما عسر ذلك عليهم، فرتبته على ترتيب شرح الرافعي، لا أغير منه شيئًا بتقديم ولا بتأخير، فأذكر كل باب وما تضمنه من الأحاديث والآثار، فمتى طلب الطالب حديثًا، أو أثرًا فِي كتاب الطهارة منه، فزع إلى كتاب الطهارة من هذا التأليف، أو فِي كتاب الصلاة، فزع إلى كتاب الصلاة منه. وهكذا، أولًا فأول على الترتيب والولاء إلى آخر الكتاب -إن شاء الله تعالى".

أما منهج ابن الملقن فِي التخريج: فقد سلك منهجًا وسطًا فِي التخريج، وقد أفصح بذلك، حيث قال فِي المقدمة: "وأتوسط فِي العبارة فيما أورده من علل الحديث ومتعلقاته، وإذا توارد على التعليل، أو غيره من الفنون المتعلقة به أئمة، ذكرت قول أشهرهم؛ لئلا يطول الكتاب". وقال أيضًا فِي آخر باب السواك: "هذا آخر ما قصدته وإبراز ما أردته فيما يتعلق بالسواك، وهو مهم جدًّا، وقد اجتمع بحمد الله وعونه من الأحاديث، من حين شرع المصنف فِي ذكر السواك إلى هذا المكان، زيادة على مائة حديث كلها فِي السواك ومتعلقاته، وهذا عظيم جسيم، فواعجبًا سنة واحدة تأتي فيها هذه الأحاديث، ويهملها كثير من

الناس، بل كثير من الفقهاء المشتغلين، وهي خيبة عظيمة -نسأل الله المعافاة منها. وإياك أيها الناظر، أن تسأم مما أوردناه لك، وإن رأيت أحدًا من أهل الغباوة والجهالة قال: طولت أيها المصنف، وعاب، فذلك مما يزيدك فِي النفرة منه، وقلة الاكتراث به، وكنت أود لو كان هذا الكتاب كله هكذا، نذكر ما أورده الإمام الرافعي موضحين له، ثم نتبعه بما أغفله فِي كل باب ومسألة، ولكن يخاف من السآمة ومنهاجنا هذا الذي نمشي عليه متوسط بين الطريقين، وخير الأمور أوسطها، أعاد الله علينا ثواب ذلك، ولا يجعله حُجَّة علينا، بل لنا بمنه وكرمه".

أما طريقته فِي عزو الأحاديث فهي كالتالي: يحصر ابن الملقن الأحاديث التي وردت فِي الباب، فمثلا فِي كتاب الصلاة، باب: صلاة التطوع، قال ابن الملقن: "ذكر فيه -رحمه الله- أحاديث وآثارًا، أما الأحاديث فسبعة وأربعون حديثًا"، ثم يذكر كل حديث على حدة، ويحصر طرقه قبل الكلام عليه. ثالثًا: غالبًا ما يصرح بالحكم على الحديث فِي أوله بالصحة، أو الحسن، أو الضعف، أو الغرابة. رابعًا: إذا كان الحديث فِي الصحيحين، أو فِي أحدهما، فإنه يكتفي بالعزو إليهما، ولا يتعدى إلى غيرهما إلا إذا كان هناك فائدة، وأما إذا لم يكن الحديث فِي الصحيحين، فإنه يعزوه ممَّن أخرجه من أصحاب السنن، والمسانيد، والمعاجم مقدمًا أصحاب السُّنَن الأربع.

حيث قال فِي المقدمة: "فإن كان الحديث، أو الأثر فِي صحيحي الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، أو أحدهما، اكتفيت بعزوه إليهما أو إليه، ولا أعرج على من رواه غيرهما من باقي أصحاب الستة، والمسانيد، والصحاح؛ لأنه لا فائدة فِي الإطالة بذلك،

وإن كان الحافظ مجد الدين عبد السلام بن تيمية اعتمد ذلك فِي أحكامه ؛ لأن الغرض الاختصار، وذلك عندي بحمد الله من أيسر شيء، اللهم إلا أن يكون فِي الحديث زيادة عند غيرهما، والحاجة داعية إلى ذلك، فأشفعه بالعزو إليهم. وإن لم يكن الحديث فِي واحد من الصحيحين عزيته إلى من أخرجه من الأئمة".

إذا كان الحديث فِي الكتاب فِي مظانه، فإنه يطلق العزو إليه. وإذا كان الحديث فِي غير مظانه، فإنه يقيد العزو بالباب الذي يوجد فيه، وقد صرح بذلك فِي مقدمته ؛ حيث قال: "وكل نقولاتها فِي الكتاب معزوة إلى قائلها، وناقلها، فإن كانا فِي المظنة أطلقته، وإن لم يكن فيها قيدته ببابه". غالبًا ما يعين لفظ من أخرجه، كما سبق عند كثير من العلماء ودقتهم فِي ذلك، فيقول مثلًا: "وهذا لفظ البخاري أو مسلم، أو أبي داود". وقد يتطرق إلى ذكر روايات الحديث، فمثلًا: عند تخريجه لحديث أبي موسى الأشعري، قال: ((دخلت على النبي ﷺ وطرف السواك على لسانه)) قال ابن الملقن: "رواه البخاري ومسلم، وفي رواية للبخاري: ((رأيته يستن بسواك بيده يقول: أُعْ أُعْ، والسواك في فيه كأنه يتهوع))، وفي رواية للنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان: ((أع أع)) وفي رواية الجوزقي فِي (صحيحه): ((أخ أخ)) وفي رواية لأبي داود: ((أه أه)) بهمزة مضمومة، وقيل مفتوحة، والهاء ساكنة".

يعزو الأحاديث التي صرح بها الرافعي بأنها أحاديث أومأ إليها، فقدصرحبذلك فِي حديث: ((المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة)) ؛ حيث قال: "ذكر الرافعي فِي آخره خاتمة مشتملة على محبوبات الأذان، ولكل منها حديث شاهد بذلك، وليس من شرطي الخوض فِي ذلك ؛ لئلا يصير شرحًا لكتاب الرافعي، إنما شرطي أن أعزو ما صرح به، أو أومأ إليه". أي: هو يعزو الأحاديث التي

صرح بها الرافعي بأنها أحاديث أومأ إليها، أي: يذكر هذا وذاك. وقال أيضًا فِي الحديث الرابع بعد الثلاثين: "إنه كان يوالي فِي قراءة الفاتحة، وقال: ((صلوا كما رأيتموني أصلي)). قال ابن الملقن: وذكر الرافعي هنا حديث: ((لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب))، وقد سلف الكلام إليه. وذكر أيضًا أنه ندب إلى أن يؤمن المأموم مع إمامه، وأنه إذا قرأ آية رحمة سألها المأموم، أو آية عذاب استعاذ منه، والفتح على الإمام، والحمد عند العطاس مندوب إليه وإن كان فِي الصلاة، وهذا لا يلزمني تخريجه، وفيه أحاديث منتشرة لو تبرعت بذكرها لطال، وصار شرحًا".

وفي كتاب (العدة) قال ابن الملقن: "ذكر الرافعي هذا عن مالك أنه قال: هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق، وزوجها رجل صدق، حملت ثلاثة أبطن فِي اثني عشر سنة، تحمل كل بطن أربع سنين، وهذا لا يلزمني تخريجه، لكني أتبرع به".

ونذكر حديثًا واحدًا، وماذا يفعل فيه ابن الملقن كنموذج؟ فهو يقول: "باب بيان النجاسات، والماء النجس.

ذكر فيه -رحمه الله- أي: كتاب (صاحب العزيز)، ذكر أربعة وعشرين حديثًا، الأول: الخبر المشهور: ((أنه ﷺ دعي إلى دار فأجاب، ودعي إلى دار أخرى فلم يجب، فقيل له فِي ذلك: إن فِي دار فلان كلبًا، فقيل: وفي دار فلان هرة؟ فقال: الهرة ليست بنجسة))، قال ابن الملقن: هذا الحديث رواه الأئمة: أحمد فِي مسنده، والحاكم أبو عبد الله فِي (المستدرك على الصحيحين)، والدارقطني، والبيهقي فِي سننهما.

ومن رواية أبي هريرة > ((أن رسول الله ﷺ كان يأتي دار قوم من الأنصار، ودونهم دار لا يأتيها، فشق ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله، تأتي دار فلان، ولا تأتي دارنا! فقال النبي ﷺ: إن فِي داركم كلبًا، قالوا: فإن فِي دارهم سنورًا، فقال النبي ﷺ: السِّنَّوْر سبع)) هذا لفظهم، وإسناده صحيح، كل رجاله ثقات إلا عيسى بن المسيب، ففيه مقال.

وهكذا يعزو الحديث إلى من أخرجه، ويبين درجته، وكذا قال الشيخ فِي الإمام، والمنذري فِي كلامه على أحاديث (المهذب): إن إسناده صحيح إليهم. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه.

قال: وعيسى بن المسيب تفرد به عن أبي زرعة. قال: وهو صديق، ولم يُجَرَّح قط، كذا قال الحاكم أبو عبد الله، وهذا من أعجب العجب، فقد تكلم جماعات، قال يحيى بن معين، والنسائي: ضعيف. وقال يحيى مرة: ليس بشيء. وقال أبو داود: ضعيف.

وقال الرازيان -يعني: أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: يقلب الأخبار، ولا يعلم، ويخطئ، ولا يفهم. حتى خرج عن حد الاحتجاج به. وقال العقيلي: لا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو مثله أو دونه، أي: فِي الضعف.

وقال ابن أبي حاتم فِي علله: سألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال: لم يرفعه أبو نعيم، وهو أصح، وعيسى ليس بالقوي.

وعن الدارقطني اختلاف فيه. فنقل ابن الجوزي فِي (الضعفاء) عنه، أنه قال: هو ضعيف. ونقل البيهقي، والمنذري، وصاحب الإمام عنه أنه قال: صالح الحديث. وهو ما رأيته فِي سُننه عقب هذا الحديث.

وقال البيهقي، والمنذري: قال ابن عدي: عيسى بن المسيب صالح فيما يرويه. وضعفه ابن الجوزي فِي كتابه (العلل المتناهية فِي الأحاديث الواهية) بسببه. وقال: إنه حديث لا يصح. وقال ابن العربي فِي شرح الترمذي وهو (عارضة الأحوذي): أشكل معنى هذا الحديث إن صح، وقال بعضهم: سقط منه وتمامه: الهرة، ليست بسبع. ولكن الذي جاء: السنور سبع. فسقطت كلمة: ليست. قال ابن العربي: وليس كذلك، بل هي سبع، والحديث تام. والمعنى: أن الهرة سبع ذات ناب ينتفع بها، والكلب لا منفعة فيه.

ومن العجائب: أن الشيخ محيي الدين النووي -رحمه الله- بيض لهذا الحديث بياضًا فِي شرح (المهذب)، ولم يعزه لأحد، وهو موجود فِي الكتب المذكورة، وتابعه الشيخ نجم الدين بن الرفعة فِي (المَطْلب)، وزاد لأجل أنه لم يعزه: إنه غير مشهور.

واعلم أن الإمام الرافعي لم يرد هذا الحديث كما سردته لك، وإنما أشار إليه، فإنه قال: الحيوانات طاهرة.

ويستثنى منها ثلاثة؛ أحدها: الكلب؛ لقوله ﷺ فِي الحديث المشهور: ((إنها ليست بنجسة))، قال: ووجه الاستدلال مشهور، فأفصحت لك به، وإياك أن تقول: مراده حديث أبي قتادة الآتي، فإن الكلب ليس له ذكر فيه فافهم".

فهكذا نرى أن الإمام ابن الملقن يعزو الحديث إلى من أخرجه، ويحكم عليه، ويذكر آراء الأئمة فِي رجاله.

وفي الحكم على الحديث، وينقد، ويصحح، ويتعقب وهكذا وباعه طويل فِي هذا الكتاب، وفي غيره، نفع الله تعالى به، وبأمثاله.

وينبغي أن نشير إلى أن الحافظ ابن حجر له تلخيصان على كتاب الزيلعي، وعلى كتاب (البدر المنير). أما على كتاب الزيلعي فله (الدراية فِي تخريج أحاديث الهداية)، وهو تلخيص للكتاب السابق (نصب الراية)، وإن كان فيه من الفوائد ما ليس فِي الكتاب الأصل (نصب الراية) كما قلنا: إن ابن حجر يضيف الكثير إلى ما يلخصه. وله (التلخيص الحبير فِي تخريج أحاديث الرافعي الكبير)، وهو تلخيص لكتاب (البدر المنير) مع ذكر زيادات، وتعقبات عليه. ولكن فيه من الفوائد الزوائد. وقد طبع أكثر من طبعة.

# تابع التأليف في تخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية وأسباب ورود الحديث

## عناصر الدرس


العنصر الأول : كتاب (تخليص الحبير في تخريج أحاديث الرفع الكبير) ٢٨٣

العنصر الثاني : التأليف في تخريج أحاديث بعض كتب التفسير ٢٨٧

العنصر الثالث : التأليف في أسباب ورود الحديث ٢٩٧

## كتاب ( تخليص الحبير في تخريج أحاديث الرفع الكبير )

فتكلمنا عن (البدر المنير فِي تخريج أحاديث الشرح الكبير) لأبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقن، وابن الملقن معروف بأنه يسترسل فِي تخريج الحديث، وهو طويل النفس فِي كتابه؛ ولهذا ألف خلاصة لهذا الكتاب فِي مجلدين متوسطين، لكن الذي يستفاد به حقًّا هو: (التلخيص الحبير فِي تخريج أحاديث الرافعي الكبير)، التلخيص بالألف واللام؛ لأن كثيرًا من الناس يقولون: (تلخيص الحبير)، وهذا خطأ.

(التلخيص الحبير فِي تخريج أحاديث الرافعي الكبير) لأبي الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني الذي توفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين.

وهو -كما قلنا- تلخيص لكتاب (البدر المنير) الكتاب السابق، مع ذكر زيادات، وتعقبات عليه، وفيه من الفوائد الزوائد. ويحسن بنا أن نقرأ مقدمة ابن حجر؛ لنتعرف على طبيعة هذا الكتاب.

قال بعد حمد الله، والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ: "أما بعد، فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي شكر الله سعيه لجماعة من المتأخرين، منهم: القاضي عز الدين بن جماعة، والإمام أبو أمامة بن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد، والزوائد، وأوسعها عبارة، وأخلصها إشارة: كتاب شيخنا سراج الدين، إلا أنه أطال بالتكرار، فجاء فِي سبع مجلدات، ثم رأيته لخصه فِي مجلدة

لطيفة، أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه فِي قدر ثلث حجمه، مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمن الله بذلك. ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه. ومن تخريج أحاديث (الهداية) فِي فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي، وهو (نصب الراية)؛ لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه في المذهب الحنفي. وأرجو الله إن تم هذا التتبع أن يكون حاويًا لجل ما يستدل به الفقهاء فِي مصنفاتهم فِي الفروع، وهذا مقصد جليل، والله تعالى المسئول أن ينفعنا بما علمنا، ويعلمنا ما ينفعنا، وأن يزيدنا علمًا، وأن يعيذنا من حال أهل النار، وله الحمد على كل حال".

ونقرأ مثالًا من أول الكتاب، يتبيَّن لنا فيه أولًا: طبيعة الكتاب، ثم تمكن المقارنة بينه وبين (البدر المنير)، وكيف سلك فيه الإمام ابن حجر طريق الاختصار والإفادة فِي وقت معًا، ففي باب: بيان النجاسات، والماء النجس، وقوله فِي كتاب الوجيز: أن الهرة ليست بنجسة. قال عقب قوله: الحيوانات كلها طاهرة، ويستثنى الكلب. ولما ذكره الشيخ فِي المهذب، ساقه بلفظ: ((أن النبي ﷺ دعي إلى دار فأجاب، ودعي إلى دار أخرى فلم يجب، فقيل له فِي ذلك، فقال: إن فِي دار فلان كلبًا. فقيل: وفي دار فلان هرة؟ فقال: الهرة ليست بنجسة)) ولم أجده بهذا السياق.

ولهذا؛ بيض له النووي فِي شرحه، ولكن رواه أحمد، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي من حديث عيسى بن المسيب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة: "أن رسول الله ﷺ كان يأتي دار قوم من الأنصار، ودونهم دار لا يأتيها، فشق ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله، تأتي دار فلان، ولا تأتي دارنا! فقال النبي ﷺ: إن فِي داركم كلبًا. فقالوا: فإن فِي دارهم سنورًا، أي: هرة. فقال النبي ﷺ:

السنور سبع". وقال ابن أبي حاتم فِي العلل: سألت أبا زرعة عنه فقال: لم يرفعه أبو نعيم الفضل بن دكين، وهو أصح، وعيسى ليس بالقوي. قال العقيلي: لا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو مثله أو دونه. وقال ابن حبان: خرج عن حد الاحتجاج به. وقال ابن عدي: هذا لا يرويه غير عيسى، وهو صالح فيما يرويه.

ولما ذكره الحاكم قال: هذا الحديث صحيح، تفرد به عيسى عن أبي زرعة، وهو صدوق لم يجرح قط، كذا قال. وقد ضعفه: أبو حاتم الرازي، وأبو داود، وغيرهما. وقال ابن الجوزي: لا يصح. وقال ابن العربي: ليس معناه: أن الكلب نجس بل معناه: أن الهرة سبع. فينتفع به بخلاف الكلب، فلا منفعة فيه، كذا قال. وفيه نظر لا يخفى على المتأمل. قلت: وروى ابن خزيمة فِي صحيحه، والحاكم من طريق منصور بن صفية عن أمه عن عائشة: أن النبي ﷺ قال: ((إنها ليست بنجس، هي كبعض أهل البيت)) أي: الهرة. لفظ ابن خزيمة، والدارقطني.

وفي حديث: ((أحلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد، والكبد والطحال)). الشافعي، وأحمد، وابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي. رواه هؤلاء جميعًا من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: ((أحلت لنا ميتتان ودمان، فالميتتان: الجراد، والحوت. وأما الدمان: فالطحال، والكبد)) ورواه الدارقطني من رواية سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم موقوفًا قال: وهو أصح، وكذا صحح الموقوف: أبو زرعة، وأبو حاتم. وعبد الرحمن بن زيد: ضعيف، متروك. وقال أحمد: حديثه هذا منكر. وقال البيهقي: رفع هذا الحديث أولاد زيد بن أسلم: عبد الله، وعبد الرحمن، وأسامة، وقد ضعفهم ابن معين، وكان أحمد بن حنبل يوثق عبد الله. قلت: رواه الدارقطني، وابن عدي من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم، قال ابن عدي:

الحديث يدور على هؤلاء الثلاثة، قلت: تابعهم شخص أضعف منهم، وهو: أبو هاشم كثير بن عبد الله الأيلي، أخرجه ابن مردويه فِي تفسير سورة "الأنعام"، من طريقه عن زيد بن أسلم به بلفظ: ((يحل من الميتة اثنان، ومن الدم اثنان، فأما الميتة: فالسمك والجراد، وأما الدم: فالكبد والطحال)). ورواه المسور بن الصلت عن زيد بن أسلم، لكنه خالف فِي إسناده. قال: عن عطاء، عن أبي سعيد مرفوعًا، أخرجه الخطيب، وذكره الدارقطني فِي العلل، والمسور كذاب. الرواية الموقوفة التي صححها أبو حاتم، وغيره هي فِي حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي: أحل لنا، وحرم علينا كذا، مثل قوله: أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا. فيحسن الاستدلال بهذه الرواية؛ لأنها فِي معنى المرفوع. فهنا تلخيص كبير جدا لما عند صاحب (البدر المنير) ابن الملقن؛ لأن ابن الملقن يفيض فِي استعراض الطرق بأسانيدها، وبتناولها حديثًا حديثًا، ويقول: الحديث الأول، الحديث الثاني، الحديث الثالث، وهكذا. أما هنا، فإن ابن حجر يعطيك الخلاصة التي تسعفك فِي كثير من الأحيان؛ ولهذا راج هذا الكتاب عندنا فِي أيدي الباحثين أكثر من غيره؛ ولهذا تعرضنا له، مع أنه يلتقي مع (البدر المنير) فِي صعيد واحد، أو فِي تخريج كتاب واحد.

ومن الكتب التي فِي التخريج: (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج) لابن الملقن أيضًا، وهو استدلال لما جاء فِي كتاب (منهاج الطالبين) للإمام النووي، ويعتبر هذا الكتاب تخريجًا لأحاديث الأحكام. ومنها أيضًا فِي تخريج أحاديث فِي كتب أصول الفقه: (تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب) الذي توفي سنة ستمائة وست وأربعين، وولد سنة خمسمائة وسبعين للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير الذي ولد سنة سبعمائة، وتوفي سنة سبعمائة وأربع وسبعين. ومنها: كتاب

(موافقة الخبر) لابن حجر العسقلاني الذي توفي سنة سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين، وهو فِي تخريج مختصر ابن الحاجب مثل سابقه، إلا أنه أوسع منه، حيث يروي فيه الحافظ الأحاديث المخرجة بإسناده عن شيوخه؛ لأنه كان ضمن أماليه الحديثية، وبعد سوق الحديث بإسناده يعزو أيضًا لبعض من خرجه من الأئمة، كالصحيحين، وغيرهما، مع العناية ببيان درجات الأحاديث من الصحة وغيرها.

ومنها أيضًا: (المعتبر فِي تخريج أحاديث المنهاج والمختصر) للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي الذي ولد سنة سبعمائة وخمس وأربعين، وتوفي سنة سبعمائة وأربع وتسعين. وقد جمع فيه مؤلفه تخريج أحاديث كتابين هما: (مختصر ابن الحاجب) و(المنهاج) للقاضي ناصر الدين البيضاوي.

ومنها: (تخريج أحاديث مختصر المنهاج فِي أصول الفقه) للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الذي ولد سنة سبعمائة وخمس وعشرين، وتوفي سنة ثمانمائة وأربع. وهو فِي تخريج كتاب (منهاج الوصول فِي معرفة علم الأصول) للقاضي ناصر الدين البيضاوي.

## التأليف في تخريج أحاديث بعض كتب التفسير

وننتقل إلى فنٍّ آخر، وإن كانت الكتب فيه تلتقي مع الكتب السابقة، إلا أنها تتميز عنها بأن الكتب السابقة كانت فِي تخريج أحاديث الأحكام فقهًا، أو أصولًا، وهنا الكتب فِي تخريج أحاديث بعض كتب التفسير، ومنها: (تخريج الأحاديث، والآثار الواقعة فِي تفسير الكشاف للزمخشري)، وهذا الكتاب هو للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الذي توفي

سنة سبعمائة وثنتين وستين، وعدد أحاديثه: ثلاث وستون وخمسمائة وألف. والزيلعي كتابه (نصب الراية)، وهو عمدة فِي بابه، وأيضًا (تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فِي تفسير الكشاف) هو عمدة أيضًا فِي بابه، وبعض كتب التفسير تذكر روايات كاملة بأسانيدها، ومتونها مما يتيح للباحث وييسر له أن يعرف مصادرها، وأن يخرِّجها، لكن بعض كتب التفسير ككتاب (الكشاف) للزمخشري لم تهتم كثيرًا بالرواية، وأكثرت من الاعتماد على الرأي، ولم تذكر الكتب الأحاديث بأسانيدها. ومن هذه الكتب (تفسير الكشاف) للزمخشري. وقد قام الحافظ جمال الدين الزيلعي بتخريج أحاديث وآثار الكتاب، وهو من الحفَّاظ الكبار، كما تدل على ذلك مؤلفاته. وهو يتصف بثلاث صفات، هي:

**الصفة الأولى:** الحفظ، وسعة الاطلاع، والدليل على هذا كتابه هذا، وكتابه الآخر (نصب الراية)؛ فإنهما يشهدان بذلك. مثال على هذا: حديث: ((بشر المشائين فِي الظلم بالنور التام يوم القيامة))، فقد قال فِي تخريجه فِي الجزء الأول صفحة ٢٥"": روي من حديث بريدة بن الحصيب، ومن حديث أنس، ومن حديث سهل بن سعد الساعدي، ومن حديث أبي الدرداء، ومن حديث العباس، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث زيد بن حارثة، ومن حديث أبي موسى الأشعري، ومن حديث أبي أمامة، ومن حديث عائشة، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث حارثة بن وهب > . ثم خرج جميع هذه الأحاديث، ونقل كلام بعض الحفاظ على بعضها.

**الصفة الثانية:** هي دقته وضبطه، وانظر مثالًا على ذلك: حديث رقم ٣٤: وهو: ((إن الله كريم يستحيي إذا رفع العبد إليه يديه أن يردهما صفرًا حتى يضع فيهما خيرًا)) فقال: روي من حديث سلمان، ومن حديث أنس، ومن حديث

جابر، ومن حديث ابن عمر. أما حديث سلمان: فرواه أبو داود فِي سُننه فِي الصلاة، والترمذي، وابن ماجه رواه فِي الدعاء من حديث جعفر بن ميمون، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي، قال الترمذي: حديث حسن غريب. ورواه بعضهم، ولم يرفعه. ورواه ابن حبان فِي صحيحه فِي النوع السابع والعشرين من القسم الثالث، ولم يقل فيه: "حتى يضع فيهما خيرًا". ورواه الحاكم فِي مستدركه فِي كتاب الدعاء كذلك، وسكت عنه، ثم رواه من حديث سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان مرفوعًا، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. ففي هذا دليل على دقته -رحمه الله تعالى- فذكر أولًا مَن روى هذا الحديث من الصحابة } ، ثم ذكر أن حديث سلمان رواه أبو داود فِي الصلاة من سُننه، وأن الترمذي وابن ماجه فِي الدعاء من حديث جعفر بن ميمون، ورواه ابن حبان فِي صحيحه فِي النوع كذا من قسم كذا، والحاكم فِي مستدركه فِي الدعاء، ثم رواه من حديث سليمان التيمي كلاهما عن أبي عثمان النهدي، فبين كل واحد من هؤلاء أين رواه، ومن حديث من؟ ثم ذكر كلامهم فِي الحكم عليه، ثم ذكر أن ابن حبان ليس عنده هذا الحديث بتمامه، وكل هذا من دقته -رحمه الله تعالى.

**الصفة الثالثة:** الإنصاف وعدم التعصب، كما يظهر هذا واضحًا فِي كتابه (نصب الراية). قال الحافظ ابن حجر عن الزيلعي: "جمع تخريج أحاديث الهداية فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث والآثار فِي الأصل، وما أشار إليه إشارة، ثم اعتمد فِي كل باب أن يذكر أدلة المخالفين، ثم هو فِي ذلك كثير الإنصاف يحكي ما وجده من غير اعتراض ولا تعقب غالبًا، فكثر إقبال الطوائف عليه".

أما ميزات هذا الكتاب: فموضوع هذا الكتاب فِي غاية الأهمية، وهو فِي بيان درجة أحاديث وآثار تتعلق بتفسير كلام الله تعالى، استيعاب المصنف لأحاديث وآثار الكتاب وبيان طرقها، وشواهدها. وقد قال الحافظ ابن حجر: "واستوعب أيضًا فِي تخريج أحاديث الكشاف ما فيه من الأحاديث المرفوعة خاصة فأكثر من تبيين طرقها، وتسمية مخرجيها على نمط ما فيه أحاديث (الهداية)، لكن فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرض غالبًا لشيءٍ من الآثار الموقوفة".

ولعلَّ مقصود الحافظ ابن حجر بقوله: "لكن فاته كثير الأحاديث التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة"، وما قاله صاحب الكشاف مثلًا: عن سورة "الفاتحة" مكية، وقِيل: مكية ومدنية؛ لأنها نزلت بمكة مرة، وبالمدينة أخرى. فيريد من الزيلعي أن يذكر الأحاديث والآثار التي تدل على أنها نزلت فِي مكة أو بالمدينة، وهذا لا يلزم الزيلعي، وإنما هو من مكملات التخريج.

وأما قول الحافظ ابن حجر: "ولم يتعرض غالبًا لشيءٍ من الآثار الموقوفة"، فلعل مقصوده من هذا: أقوال من دون الصحابة } لأن الحافظ الزيلعي فِي الغالب لا يدع أقوال الصحابة فِي تخريجه هذا، وأما أقوال التابعين فمن دونهم، فهو غير ملتزم فيما يظهر من عمله بتخريجها. وقال أبو بكر التميمي صاحب (الطبقات السنية): "خرج أحاديث الهداية، وأحاديث الكشاف فاستوعب ذلك استيعابًا تامًّا، أو بالغًا".

قلت: بلغت الأحاديث والآثار التي ذكرها الزمخشري سبعين وخمسمائة وألف حديث وأثر، خرَّجها الزيلعي كلها إلا التي لم يقف عليها، وهي قليلة جدًّا، وذكر طرق كل حديث؛ حتى لو جاء بطرق كثيرة عن جمع من الصحابة، كما

تقدم فِي حديث: ((بشر المشائين فِي الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة)) ؛ حيث خرَّجه عن اثني عشر صحابيًّا.

كما نقد كثيرًا من الآثار، والآثار التي ذكرها فِي التخريج، إما بنقله لكلام الحفاظ فِي نقدها، وإما أن ينقدها هو.

كما تكلم فِي كثير من الرواة تعديلًا وتجريحًا، أو سماعهم ممَّن رووا عنهم، أولًا: إما أن ينقل كلام النقاد فيهم.

وهذا هو الغالب. وإما أن يتكلم هو، وهذا مبثوث فِي الكتاب بكثرة.

قام ببيان لبعض الأوهام التي وقعت ممَّن قبله، كما فِي حديث رقم ٣٠ مثلًا، فبعد أن عزاه لأحمد، وبين أن الحديث أصله فِي الصحيحين، قال: ووهم الطيبي فعزاه للبخاري ومسلم، ولم يخرجا فيه لفظ المصنف.

فيه كثير من النقولات من كتب لم نقف عليها، كتاب التفسير لابن مردويه وغيرها، وأحيانًا يذكر بعض الأجزاء الحديثية، ويذكر شيئًا من وصفها، والزمخشري معروف أنه من أئمة المعتزلة فِي زمانه.

وقد ذكر فِي هذا الكتاب كثيرًا من عقائد المعتزلة، وقام الحافظ الزيلعي فِي بعض الأحيان بالرد عليه فِي ثنايا تخريجه الحديث، والآثار فِي هذا الكتاب، انظر مثلًا: تخريج أحاديث النظر إلى وجه الله تعالى فِي سورة "يونس".

وقد قام الشيخ سلطان بن فهد الطبيشي بإخراج هذا الكتاب، فجزاه الله خيرًا، ويتلخص عمله فِي التالي:

**أولًا:** إخراج النص، واعتمد على نسختين للكتاب.

**ثانيًا:** أضاف ما زاده الحافظ ابن حجر فِي كتابه (اختصار تخريج أحاديث الكشاف) على المصنف.

**ثالثًا:** تتبع ما سكت عنه الحافظان: الزيلعي، وابن حجر من الأحاديث، والآثار. وهذا عمل مهم؛ لأن هذا تكملة لعمل الحافظ الزيلعي مع الاختصار، وعدم إدخال الحواشي. وضع فهارس لأطراف الحديث والآثار.

ويحسن بنا أن نتناول بعض الأحاديث فِي أول الكتاب؛ ، لإمكان مقارنتها بما نذكره من كتاب (الكافي الشاف) لابن حجر الذي يعتبر تلخيصًا لهذا الكتاب.

- عن النبي ﷺ قال: ((كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه: باسم الله، فهو أبتر))، قلت: أي الزيلعي: روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث كعب بن مالك، أما حديث أبي هريرة: فأخرجه أبو داود فِي سننه، فِي كتاب الأدب، والنسائي فِي اليوم والليلة، وهو كتاب ضمن كتاب النسائي (السُّنَن الكبرى)، وابن ماجه فِي النكاح، من حديث قرة بن عبد الرحمن عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: ((كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه: باسم الله، فهو أبتر)). ورواه ابن حبان فِي صحيحه، فِي موضعين منه: فِي النوع الثاني والتسعين من القسم الأول، وأعاده فِي النوع السادس والستين من القسم الثالث بالإسناد المذكور، ولفظه: ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع))، ورواه الإمام أحمد فِي مسنده، وابن أبي شيبة فِي مصنفه، فِي كتاب الآداب، وفي مسنده، وكذلك رواه البزار فِي مسنده، وقال: لا نعلمه روي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. ورواه الدارقطني فِي سُننه، فِي أوائل كتاب الصلاة، ورواه البيهقي فِي شعب الإيمان، فِي الباب الثالث والثلاثين، عن الحاكم بسنده إلى قرة

بن عبد الرحمن ولفظه: ((كل أمر لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع))، ورواه إسحاق بن راهويه فِي مسنده كذلك، ولفظه: ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أقطع)) وهي رواية الدارقطني، وأحمد، والنسائي. والحديث فيه روايات، فروي: "كل أمر" وروي: "كل كلام"، وهي عند أحمد، والنسائي، وروي: "لم يبدأ". وروي: "لم يفتتح" وهي عند أحمد، وروي: "بحمد الله"، وروي: "بذكر الله". وروي: "فهو أقطع". وروي: "فهو أبتر". وروي: "فهو أجزم". وروي: "فهو أكتع" بالكاف، رواه الإمام إسحاق بن راهويه فِي مسنده، حدَّثنا بقية بن الوليد، حدَّثنا شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع)) قال بقية: والأكتع: الذي ذهبت أصابعه، وبقي كفه، وهذا معضل.

أقول: هذا مثال لما يمكن أن يقال فيه الاختلاف من رواية الحديث بالمعنى، وهي بحمد الله على عكس ما يقوله أعداء السنة: من أن الحديث قد غير بالرواية بالمعنى ولم يغير.

فهذا الحديث مثال على أن المعاني محفوظة على الرغم من تلك الألفاظ المختلفة، والتي تؤدي كلها -إن شاء الله تعالى- إلى معنى واحد.

وفي رواية أخرى، رواها الإمام الخطيب أبو بكر الخطيب البغدادي فِي كتابه (الجامع لآداب الراوي والسامع) من حديث مبشر بن إسماعيل، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "كل أمر ذِي بالٍ لا يبدأ فيه: ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع". وهذا الحديث أعِلّ من وجهين: أنه قد روي مرسلًا، أخرجه كذلك أبو داود، والنسائي عن أبي سلمة عن النبيِّ ﷺ ليس فيه أبو هريرة. وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف، قال النسائي:

والمرسل أولى بالصواب. والثاني: فِي إسناده قرة بن عبد الرحمن بن حيويل المعافري، وفيه مقال. قال الحاكم فِي مستدركه، فِي أواخر الصلاة: وقد استشهد مسلم -رحمه الله- بقرة بن عبد الرحمن فِي موضعين من صحيحه.

وسوف نقرأ ما قدَّمه ابن حجر فِي كتابه (الكافي الشاف فِي تخريج أحاديث الكشاف) الذي هو تلخيص لكتاب الزيلعي؛ لنقارن بين هذا النصِّ، وبين نصِّ ابن حجر؛ لنتعرف على طبيعة الكتاب الثاني، وما يمتاز به عن الكتاب الأصل، وهو كتاب الزيلعي. فابن حجر لخص كتاب الزيلعي فِي تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فِي تفسير الكشاف للزمخشري، فِي كتاب (الكاف الشاف فِي تخريج أحاديث الكشاف)، وهو يُبيِّن فِي مقدمته ما دفعه إلى تلخيص هذا الكتاب، وما فعله كمنهج له فِي هذا الكتاب. فبعد حمد الله تعالى، والثناء عليه، والصلاة على رسول الله ﷺ قال: "أما بعد، فهذا تخريج الأحاديث الواقعة فِي التفسير المسمى: بالكشاف، الذي أخرجه الإمام أبو محمد الزيلعي، لخصته مستوفيًا لمقاصده، غير مخل بشيء من فوائده، وقد كنت تتبعت جملة كثيرة لا سيما من الموقوفات فاته تخريجها، إما سهوًا، وإما عمدًا. ثم أخرجت ذلك، وأضفته إلى المختصر من هذا التلخيص، واقتصرت فِي هذا على تجريد الأصل، والله المستعان".

## نعطي مثالًا؛ ليتبين لنا ماذا فعله ابن حجر:

بدأ فِي سورة "الفاتحة" بحديث ابن عباس: "من ترك البسملة فقد ترك مائة وأربع عشرة آية من كتاب الله" موقوف، ليس بمعروف عنه. وهذا والذي فِي الشعب للبيهقي عنه: "من ترك بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فقد ترك آية من كتاب الله".

وتعقب ابن الحاجب ما أورده الزمخشري بأن قال: "فالصواب مائة وثلاث عشرة"، وبهذا اللفظ ذكره الشهرزوري فِي (المصباح)، وزاد: "إنما لم يقل أربع عشرة"؛ لأن براءة لا بسملة فيها.

روى البيهقي فِي (الشعب) عن أحمد بن حنبل أنه قال: من لم يقل مع كل سورة: بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية من كتاب الله. قلت: وقفت على سبب الغلط فِي منقول الزمخشري، وذلك أن الحاكم روى فِي ترجمة عبد الله بن المبارك، عن علي القاشاني قال: رأيت عبد الله بن المبارك رفع يديه فِي أول تكبيرة على الجنازة، ثم الثانية أخفض قليلًا، والصلوات مثل ذلك. قال علي: قال عبد الله: من ترك بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي فواتح السور، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية. قال عبد الله: وأخبرنا حنظلة بن عبد الله، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس < قال: "من ترك بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فقد ترك آية من كتاب الله تعالى". فلما لم يخص ابن عباس سورة دون سورة، حمله ابن المبارك على الكل إلا براءة، فكان ومائة وثلاث عشرة. وقد ذكر الزمخشري هذا الحديث، ثم ذكر الحديث الذي قرأناه: ((كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر))، وكذلك ذكره فِي التلخيص ابن حجر، فقال: حديث: كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه، أو لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر. قلت: لم أره هكذا، والمشهور فيه حديث أبي هريرة من رواية قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة < بلفظ: ((لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع)) أخرجه أبو عوانة فِي صحيحه، وأصحاب السُّنن، ولأحمد من هذا الوجه: "لا يفتتح بذكر الله فهو أبتر، أو أقطع"، والخطيب فِي الجامع من طريق مبشر بن إسماعيل، عن الزهري، بلفظ: "لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع" والراوي له عن مبشر هو فلان، فهناك بياض فِي الأصل.

وهكذا؛ رأينا أن ابن حجر قد لخَّصَ ما ذكره الزيلعي، وأفاض فيه، وذكر الروايات فيه، ولكن ابن حجر اقتصر على المطلوب من التخريج دون المقارنة بين الروايات. وعلى كل حال، لا يغني كتاب عن كتاب، وإنما قد يسعف الباحث كتابًا دون كتاب، وقد يرى الباحث نفسه فِي حاجة إلى هذا الكتاب، أو إلى أصله الذي توسع فِي التخريج، والله ولي التوفيق.

## الكتب فِي تخريج كتب أخرى فِي فنون شتى:

ومن الكتب فِي تخريج كتب أخرى فِي فنون شتى: (المغني عن حمل الأسفار فِي تخريج ما فِي الإحياء من الأخبار) لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم العراقي الذي توفي سنة ثمانمائة وأربع، وهو تخريج ما فِي الإحياء من الأخبار لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم العراقي الذي توفي سنة ثمانمائة وأربع، وهو تخريج أحاديث إحياء علوم الدين) للإمام الغزالي، وقد طبع عدة طبعات، منها ما هو مستقل، ومنها ما هو على هامش كتاب (الإحياء).

ومنها: (مناهل الصفا فِي تخريج أحاديث الشفا) لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي الذي توفي سنة تسعمائة وإحدى عشر، وهو فِي تخريج أحاديث (الشفاء) للقاضي عياض الذي توفي سنة خمسمائة وأربع وأربعين.

ومنها: (نتائج الأفكار فِي تخريج أحاديث الأذكار للنووي)، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الذي توفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين، وقد استفاد منه ابن علان فِي تخريج الأذكار، ونقل كثيرًا من تخريجاته.

وفي هذا الفن خرجت أحاديث فِي العقائد، ومنها: (تخريج أحاديث شرح العقائد) لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي الذي توفي سنة تسعمائة وإحدى

عشرة. و(شرح العقائد) لسعد الدين التفتازاني الذي توفي سنة سبعمائة وتسع عشرة.

## التأليف في أسباب ورود الحديث

وننتقل إلى فنٍّ آخر من فنون التأليف، فِي نوع من علوم الحديث، وهو: التأليف فِي أسباب ورود الحديث.

### (أسباب ورود الحديث) لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي:

ومن الكتب التي ألفت فِي ذلك: (أسباب ورود الحديث) لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي الذي توفي سنة تسعمائة وإحدى عشرة من الهجرة. وكما هو واضح من عنوانه، هو فِي بيان الأسباب التي ورد فِي محيطها الحديث. لم نر مقدمة لهذا الكتاب، ولكن بالاستنباط يمكن أن نتعرف على منهجه، فهو يقوم على الأسس التالية:

**أولًا:** يورد فِي كل باب من الأبواب عددًا من الأحاديث المتصلة به ذاكرًا الحديث أولًا، ثم ذاكرًا سببه بعد ذلك، بأن يقول: الحديث، ثم يسوقه، وبعد الفراغ منه يقول: سبب، ثم يسوقه، يسوق هذا السبب، نفهم من هذا الكلام: أنه قد رتبه ترتيبًا فقهيًّا.

**ثانيًا:** يورد الحديث وسببه بطريق التعليق، أي: أو حذف الأسانيد كلها، والاقتصار على الصحابي الذي روى الحديث، هذا إذا كان الحديث من الكتب المشتهرة، أما إذا كان الحديث أو سببه من الكتب غير المشهورة: كالمشيخات، والأمالي، فإنه يذكر سُنَن الحديث؛ ليحيل القارئ على السند.

**ثالثًا:** يذكر للحديث -أحيانًا- أكثر من سبب، وحين يذكر السبب يصدره بقوله: سبب، بصيغة التنكير؛ إيذانًا بأن الأمر ليس مقصورًا على هذا السبب، بل يجوز أن يتعداه إلى غيره. يقول محقق الكتاب: "وهذا ما حدا بي أن أورد لبعض هذه الأحاديث أسبابًا أخرى غير ما ذكر، كما فِي حديث رقم ٨٦، وجعلت ذلك فِي هامش الصحيفة".

**رابعًا:** يعتمد فِي ذكر الحديث، وفي سببه على كتب السُّنَّة المعتمدة، من الجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والأجزاء، والمشيخات، ونحوها. وأيضًا بعض كتب التاريخ فِي ذكره الأحاديث التي اتخذها موضوعًا؛ لبيان أسبابها، يكتفي فِي الغالب بإيراد حديث واحد منها، وأحيانًا يورد لها أكثر من حديث فِي أكثر من طريق ومرجع، كما فعل فِي الحديث رقم "٣٠": ((أفطر الحاجم والمحجوم)) حيث ذكره مرة عن أنس، وأخرجه من أحمد والنسائي، والثاني من طريق ثوبان، وأخرجه من سُنَن أبي داود. ويذكر الحديث أحيانًا من كتابين مختلفين إذا تغاير المتن، كما فِي حديث رقم "٣٢": ((لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين)).

# تابع التأليف في أسباب ورود الحديث والتأليف في علم الرجال (١)

## عناصر الدرس

العنصر الأول : استكمال الحديث عن كتاب (اللمع في أسباب الحديث) ٣٠١
العنصر الثاني : التأليف في السنة ٣٠٤
العنصر الثالث : التأليف في الأحاديث الموضوعية والضعيفة ٣٠٨
العنصر الرابع : التأليف في علم الرجال ٣١٤

## استكمال الحديث عن كتاب ( اللمع في أسباب الحديث )

تكلمنا عن (أسباب ورود الحديث)، أو (اللمع فِي أسباب ورود الحديث) للحافظ جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة. وتكلمنا عن منهجه فِي هذا الكتاب، ويجدر بنا أن نقرأ شيئًا من أمثلته، وهو يقول فِي أوله، بعد حمد الله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ:

"فإن من أنواع علوم الحديث: معرفة أسبابه كأسباب نزول القرآن، وقد صنف فيه الأئمة كتبًا فِي أسباب نزول القرآن، اشتهر منها: كتاب الواحدي، ولي فيه تأليف جامع، يسمى: (لباب النقول فِي أسباب النزول)، وأما أسباب الحديث: فألف فيه بعض المتقدمين، ولم نقف عليه، وإنما ذكروه فِي ترجمته، وذكره الحافظ أبو الفضل بن حجر فِي (شرح النخبة)، وقد أحببت أن أجمع فيه كتابًا؛ فتتبعت جوامع الحديث، والتقطت منها نبذًا، وجمعتها فِي هذا الكتاب. والله الموفق، والهادي للصواب".

ثم عقد فصلًا، قال فيه: "قال شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني فِي كتابه (محاسن الاصطلاح) -وهو مطبوع مع كتاب (مقدمة ابن الصلاح) طبعة دار الكتب المصرية- فِي النوع التاسع والستين: معرفة أسباب الحديث، قال الشيخ أبو الفتح القشيري المشهور بابن دقيق العيد -رحمه الله تعالى- فِي شرح (العمدة)، عمدة المقدسي الصغرى فِي الكلام على حديث: ((إنما الأعمال بالنيات))، فِي البحث التاسع: "شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث فِي تصنيف أسباب الحديث، كما صنف فِي أسباب النزول للكتاب العزيز، فوقفت من ذلك على شيء يسير، وحديث: ((إنما الأعمال بالنيات)) يدخل فِي هذا

القبيل، وينضم إلى نظائر كثيرة لمن قصد تتبعه". قال البلقيني: وأعلم أن السبب قد ينقل فِي الحديث، كما فِي سؤال جبريل عن الإسلام، والإحسان، وغيرها، وحديث القلتين، سئل عن الماء يكون بالفلاة، وما ينوبه من السباع، والدواب. وحديث الشفاعة سببه قوله ﷺ: ((أنا سيد ولد آدم ولا فخر))، وحديث: سؤال النجدي، وحديث: ((ارجع فصلِّ فإنك لم تصلِّ))، حديث المسيء صلاته. وحديث: ((خذي فرصة من مسك -أي قطعة من الصوف- فتطَّهري بها))، وحديث: السؤال عن دم الحيض يصيب الثوب، وحديث السائل: ((أي الأعمال أفضل؟)) وحديث سؤال: ((أي الذنب أكبر؟))، وذلك كثير.

وقد لا ينقل السبب فِي الحديث، أو ينقل فِي بعض طرقه، فهو الذي ينبغي الاعتناء به، ومن ذلك، حديث: ((أفضل صلاة المرء فِي بيته إلا المكتوبة)) رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما، من حديث زيد بن ثابت. وقد ورد فِي بعض الأحاديث على سؤال سائل، وهو ما أسنده ابن ماجه فِي سننه، والترمذي فِي الشمائل من حديث عبد الله بن سعد قال: ((سألت رسول الله ﷺ: أيما أفضل، الصلاة فِي بيتي، أو الصلاة فِي المسجد؟ قال: ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد، فلأن أصلي فِي بيتي أحب إلي من أن أصلي فِي المسجد، إلا أن تكون صلاة مكتوبة)).

ثم ذكر البلقيني عدة أمثلة، قال: "وما ذكر فِي هذا النوع من الأسباب قد يكون ما ذكر عقب ذلك السبب من لفظ النبي ﷺ أول ما تكلم به النبي ﷺ فِي ذلك الوقت، وقد يكون تكلم به قبل ذلك لنحو ذلك السبب، أو لا لسبب. وقد يتعين أن يكون أول ما تكلم به فِي ذلك الوقت لأمور، وتظهر للعارف بهذا الشأن". قال: "وفي أبواب الشريعة، والقصص، وغيرها أحاديث لها أسباب يطول

شرحها، وما ذكرناه أنموذج لمن يريد أن يعرف ذلك، ومدخل لمن يريد أن يضيف مبسوطًا فِي ذلك، والمرجو من الله ﷻ الإعانة على مبسوط فيه بفضله وكرمه".

وقال ابن الملقن فِي شرح العمدة: "واعلم أن بعض المتأخرين من أهل الحديث شرع فِي تصنيف أسباب الحديث". كذا عزاه الشيخ عز الدين لبعض المتأخرين، وعزاه ابن العطار فِي شرحه إلى ابن الجوزي، وسمعتم من يذكر أن عبد الغني بن سعيد الحافظ المقدسي صنف فيه تصنيفًا قدر العمدة، ومن تتبع الأحاديث قد قدر على إخراج جملة منها، وأرجو أن أتصدى له -إن شاء الله تعالى".

ونذكر مثالًا من أول الكتاب، فقال: باب الطهارة، وذكر حديثًا ربما يتعلق بالطهارة من بعد، وربما لا يتعلق بالطهارة، أي: لم يكن سبب وجوده هو ما يتعلق به بالطهارة فقط، وإنما يريد أن يبدأ به السيوطي كتابه، كما بدأ بعض المصنفين -ومنهم: البخاري- كتابه بهذا الحديث الشريف: ((إنما الأعمال بالنيات)).

قال السيوطي فِي أول باب الطهارة: حديث أخرج الأئمة الستة عن عمر ابن الخطاب < - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه))، ثم قال: سبب، وذكر بعد هذه الكلمة، قال الزبير بن بكار فِي أخبار المدينة: حدثني محمد بن الحسن، عن محمد بن طلحة بن عبد الرحمن، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه، قال: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك فيها أصحابه، وقدم رجل فتزوج امرأة كانت مهاجرة، فجلس رسول الله ﷺ على المنبر فقال: "يا أيها الناس، إنما الأعمال بالنية ثلاثًا، فمن كانت هجرته إلى

الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته فِي دنيا يطلبها، أو امرأة يخطبها، فإنما هجرته إلى ما هاجر إليه، ثم رفع يديه فقال: اللهم انقل عنا الوباء ثلاثًا".

الحديث صحيح، ولكن الحديث الذي جاء فيه السبب هو ضعيف؛ فِي طريقه محمد بن طلحة بن عبد الرحمن: يخطئ. وموسى بن محمد: منكر الحديث. وإنما أشعر السياق من الحديث فِي الحديث السابق بذم من فعل ذلك بالنسبة إلى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة، فأما من طلبها مضمومة إلى نية الهجرة إلى دار الإيمان من دار الكفر، فإنه يثاب على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص الهجرة لله تعالى، ولرسوله ﷺ كذا من طلب التزويج فقط، لا على صورة الهجرة إلى الله؛ لأنه من الأمر المباح الذي قد يثاب فاعله إذا قصد به القربة كالإعفاف، وكما يثاب الذي أشرك مع الهجرة إلى الله ورسوله غيرها، أو إلى الذي هاجر مخلصًا لله ولرسوله ﷺ.

ومن أمثلة ذلك: ما وقع فِي قصة إسلام أبي طلحة، فيما رواه النسائي عن أنس، قال: ((تزوج أبو طلحة أم سليم، فكان صداق ما بينهما الإسلام ...)) إلى آخر الحديث.

## التأليف في السنة

وننتقل إلى فنٍّ آخر، وإلى نوع آخر من أنواع التأليف فِي هذه الفترة وهي الدور الخامس فِي التأليف فِي السُّنَّة التي هي ما بين ستمائة وخمسين فِي القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر، وأعني بذلك: التأليف فِي الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وهذا الفن من التأليف ربما لم يبدأ إلا فِي هذه الفترة.

## (المقاصد الحسنة فِي بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة):

ومن ذلك: ما ألفه السخاوي محمد بن عبد الرحمن من كتاب (المقاصد الحسنة فِي بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة). والسخاوي كان معاصرًا لابن حجر، وتوفي سنة تسعمائة وثنتين من الهجرة، وهو يقول فِي هذا الكتاب بعد أن حمد الله تعالى، وأثنى عليه، وصلى وسلم على رسول الله ﷺ: "وبعد، فهذا كتاب رغب إلي فيه بعض الأئمة الأنجاب؛ أبين فيه بالعزو، والحكم المعتبر، ما على الألسنة اشتهر، مما يظن إجمالا أنه من الخبر، ولا يهتدي لمعرفته إلا جهابذة الأثر، وقد لا يكون فيه شيء مرفوع، وإنما هو فِي الموقوف أو المقطوع، وربما لم أقف له على أصل أصلًا، فلا أبت -أي: رجعت- بفصل فيه قولًا، غير ملتزم فِي ذلك الاستيفاء، ولا مقدم على تنقيص لمتقدم أو جفاء، وإن لم يسلم كلامه من خلل، ولا تكلم بما يتضح به زوال العِلل؛ تأدبًا مع الأئمة: كالزركشي، وابن تيمية. فالفضل للسابق، والعدل هو الموافق، مرتبًا على حروف المعجم فِي أول الكلمات، وإن كان ترتيبه على الأبواب للعارف من أكبر المهمات؛ ولذا؛ جمعت بين الطريقتين، ورفعت عني اللوم ممَّن يختار إحدى الجهتين، فبوبت الأحاديث بعد انتهائها، وأشرت لمظانها من ابتدائها، ولاحظت فِي تسميتها: أحاديث المعنى اللغوي، كما أني لم أقصد فِي الشهرة الاقتصار على الاصطلاح القوي –أي: الحديث المشهور، وهو: ما يروى عن أكثر من اثنين فِي معظم طباقه أو جميعها بدون مين، بل القصد الذي عزمت على إيضاحه، وأن أتقنه: ما كان مشهورًا على الألسنة من العالم المتقن فِي سبره، أو غيره فِي بلد خاص، أو قوم معينين، أو فِي جل البلدان، وبين أكثر الموجودين. وذلك يشمل ما كان كذلك، وما انفرد به راويه، بحيث ضاقت مما عداه المسالك، وما لا يوجد له عند

أحد سند معتمد، بل عمن عرف بالتضعيف، والتلفيق، والتحريف، وما لم يجئ كما أشرت إليه إلا عن الصحابة فمن بعدهم من ذَوي الرجاحة والإصابة، وما لم يَفه به أحدٌ من المعتمدين بالظن الغالب لا اليقين، وربما أنشط لشيء من المعنى، وأضبط ما يزول به اللبس بالحسنى. وكان أعظم باعث لي على هذا الجمع، وأهم حاث لعزمي فيما تقر به العين، ويلتذ به السمع: كثرة التنازع لنقل ما لا يعلم فيه ديوان، مما لا يسلم عن كذب وبهتان، ونسبتهم إياه إلى رسول الله ﷺ مع عدم خبرتهم بالمنقول، جازمين بإيراده، عازمين على إعادته وترداده، غافلين عن تحريمه إلا بعد ثبوته، وتفهيمه من حافظ متقن فِي تثبيته، بحيث كان ابن عم المصطفى علي بن أبي طالب لا يقبل الحديث إلا ممَّن حلف له من قريب أو مناسب؛ لأن الكذب عليه ﷺ ليس كالكذب على غيره من الخلق والأمم، حتى اتفق أهل البصيرة والبصائر أنه من أكبر الكبائر. وصرح غير واحد من علماء الدين، وأئمته بعدم قبول توبته، بل بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فكفره، وحذر فتنته وضرره، إلى غيره من الأسباب التي يطول فِي شأنها الانتخاب. وسميته: (المقاصد الحسنة فِي بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة). والله أسأل أن يسلك بنا طريق الحق والاعتدال، وألا يترك الأحمق المائق يتمادى بالضلال، فيما لم يحققه مع الفحول الأبطال، وأن يجعل هذا التأليف خالصًا لوجهه الكريم، موجبًا لرضاه العميم، إنه قريب مجيب".

هذه هي مقدمة الحافظ السخاوي لكتابه (المقاصد الحسنة)، ومنها نستشف منهجه، وترتيبه فِي الكتاب. فهو يذكر الأحاديث التي اشتهرت على الألسنة، ويُبيِّن مخارجها، أو يُشير إلى الحكم عليها، وهو يرتبها على نحوين، النحو الأول: على حروف المعجم، وبعد أن انتهى منها، ومن تخريجها ذكرها مرة ثانية كأطراف للأحاديث، مرتبة ترتيبًا موضوعيًّا، وكأن هذا إنما هو فهرس للكتاب.

بدأ بحرف الهمزة، ومن ذلك: حديث: ((آخر الدواء الكي)). كلام معناه: أنه بعد انقطاع طرق الشفاء؛ لذا، كان أحد ما حمل عليه النهي عن الكي، أي: وردت أحاديث فِي النهي عن الكي، فيجمع بينها وبين هذا الحديث: أنه لا يلجأ إلى الكي أولًا، وهذا ما نهي عنه، ولكن إذا انقطعت طرق الشفاء، فإنه يلجأ إلى الكي. وهو لم يتكلم عليه أكثر من هذا، أي: سكت عليه. مما يدل على أنه إما صحيح، وإما حسن. أما الحديث الذي أشار إليه فرواه أحمد، وأبو داود، والترمذي بسند قوي عن عمران بن حصين، قال: ((نهى رسول الله ﷺ عن الكي فاكتوينا فما أفلحنا، ولا أنجحنا)). وهذا النهي محمول على الكراهة، أو خلاف الأولى، كما قال العلماء لصحة الأحاديث: بجواز الكي.

أما الحديث الثاني، فهو: "آفة الكذب النسيان". وكما نرى أنه الترتيب المعجمي دقيق، الحرف الأول والثاني؛ لأنه بدأ بالأحاديث التي تبدأ بالهمزة مع الهمزة. والحديث التالي، هو حديث: "آفة الكذب النسيان"، القضاعي فِي مسند الشهاب، أي: رواه القضاعي فِي مسند الشهاب، والديلمي من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده. ومن حديث شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور، كلاهما عن علي بن أبي طالب < مرفوعًا فِي حديث بلفظ: "آفة الحديث الكذب، وآفة العلم النسيان" وسنده ضعيف، إلا أنه صحيح المعنى. وللدارمي فِي مسنده، والعسكري فِي الأمثال، من حديث وكيع عن الأعمش، رفعه معضلًا، أو مرسلًا: "آفة العلم النسيان، وإضاعته أن تحدث به غير أهله". ومعنى: معضلًا، أي: سقط منه راويان من إسناده، أو أكثر على التوالي. ومعنى مرسلًا: أي: هو منقطع مطلقًا، أو ما سقط منه الصحابي. قال: وللبيهقي من المدخل من حديث أبي العميس المسعودي عن القاسم، هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جده، وبينهما انقطاع، موقوفًا: "آفة الحديث النسيان"

وله فِي الشعب وغيرها، وكذا الخلعي فِي فوائده عن رؤبة بن العجاج، قال: قال لي النسابة البكري: "للعلم آفة، ونكد، وهجنة، فآفته: نسيانه، ونكده: الكذب، وهجنته: نشره عند غير أهله".

فهنا ذكر شيئًا من طرقه، ومن اختلاف ألفاظه، وأشار إلى درجة بعضها، وأشار إلى ما فِي بعضها من خلل فِي الإسناد، كالإعضال، والإرسال، وهكذا. وهو كتاب مفيد؛ لأن كثيرًا من الأحاديث التي اشتهرت على الألسنة، ويعتقد أنها حديث لا تكون حديثًا، أو تكون ضعيفة، ولكنها تسربت إلى الألسنة؛ ليرددوها فِي مجالاتها.

## التأليف في الأحاديث الموضوعة والضعيفة

### كتاب (اللآلئ المصنوعة فِي الأحاديث الموضوعة) لجلال الدين السيوطي:

وننتقل إلى فنٍّ آخر، وهو التأليف فِي الأحاديث الموضوعة، والضعيفة، لكن الفنَّ الذي سبق الأحاديث المشتهرة على الألسنة قد تكون صحيحة، وقد تكون ضعيفة، فالكتاب يضم هذه وتلك. أما هنا، فهو يتكلم عن الأحاديث الموضوعة، وهل هي موضوعة أو غير موضوعة؟ بحيث تكون ضعيفة أو يرتفع عنها الوضع، بضم طرق لها. والمهم هنا أن فِي هذا الفن، أو فِي هذا النوع: كتاب (اللآلئ المصنوعة فِي الأحاديث الموضوعة) لجلال الدين السيوطي، وفيه تناول الأحاديث التي ذكرها ابن الجوزي فِي كتابه (الموضوعات)، وتعقبه فيها، وزاد عليها، وما فات ابن الجوزي. وهو يقول فِي مقدمته، بعد حمد الله تعالى، والثناء عليه، والصلاة على رسوله ﷺ يقول: "وبعد، فإن من مهمات الدين التنبيه على ما وضع من الحديث، واختلق على سيد المرسلين ﷺ وصحابته

أجمعين، وقد جمع فِي ذلك الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي كتابًا فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحط إلى رتبة الوضع، بل ومن الحسن، ومن الصحيح، كما نبَّه على ذلك الأئمة الحفاظ، ومنهم: ابن الصلاح فِي علوم الحديث، وأتباعه أتباع علوم الحديث.

وطالما اختلج فِي ضميري انتقاؤه، وانتقاده، واختصاره؛ لينتفع به مرتاده، إلى أن استخرت الله تعالى، وشرح صدري لذلك، وهيأ لي إلى أسبابه المسالك، فأورد الحديث من الكتاب الذي أورده هو منه، كتاريخ الخطيب، والحاكم، وكامل ابن عدي، والضعفاء للعقيلي، ولابن حبان، وللأزدي، وأفراد الدارقطني، و(الحلية) لأبي نعيم، وغيرهم بأسانيدهم، حاذفًا إسناد أبي الفرج إليهم، ثم أعقبهم بكلامه، ثم إن كان متعقبًا نبهت عليه، وأقول فِي أول ما أزيده: قلت، وفي آخره: والله أعلم. ورمزت لما أورده الحافظ أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجورقاني صورة "ج" إعلامًا بتوافق المصنفين على الحكم، ووضع الحديث، وسميته: (اللآلئ المصنوعة فِي الأحاديث الموضوعة). وأسأل الله الإعانة عليه، والتوفيق لما يرضيه، ويقربني إليه".

وفي هذا، نفهم أن السيوطي -وقد أشرنا إلى ذلك عند الكلام على كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي- صنع هذا الكتاب؛ ليلخص ما ذكره ابن الجوزي، ويتعقبه فِي بعض الأحكام على الأحاديث بالوضع، وهي ليست كذلك، فيبين ما يختلف فيه معه، ويذكر ذلك من المصادر التي ذكرها ابن الجوزي.

قال أيضًا فِي المقدمة بعد هذا: "واعلم أني كنت شرعت فِي هذا التأليف فِي سنة سبعين وثمانمائة -يعني: قبل وفاته بأربعين سنة- وفررت منه فِي سنة خمس وسبعين، وكانت التعقبات فيه قليلة، وعلى وجه الاختصار، وكتب منه عدة

نسخ، ومنها: نسخة راحت إلى بلاد التكرور، ثم بدا لي فِي هذه السنة، وهي سنة خمس وتسعمائة استئناف التعقبات على وجه مبسوط، وإلحاق موضوعات كثيرة فاتت أبا الفرج فلم يذكرها، ففعلت ذلك، فخرج الكتاب عن هيئته التي كان عليها أولًا، وتعذر إلحاق ما زدته فِي تلك النسخ التي كتبت إلا بإعدام تلك، وإنشاء نسخ مبتدأة، فأبقيت تلك على ما هي عليه، ويطلق عليها: (الموضوعات الصغرى)، وهذه الكبرى، وعليها الاعتماد".

ثم يقول الحاكم: ويضع رمز "ج" أي: مما وافق ابن الجوزي عليه، "ج" الذي هو الجورقاني. قال: أنبأنا إسماعيل بن محمد الشعراني، أخبرت عن محمد بن شجاع الثلجي، قال: أخبرني حبان بن هلال، عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة، قال: "قيل: يا رسول الله، مم ربنا؟ قال: من ماء مرور، لا من أرض، ولا من سماء، خلق خيلًا فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق". موضوع، اتهم به محمد بن شجاع، ولا يضع مثل هذا مسلمٌ. قلت: ولا عاقل.

قال الذهبي فِي (الميزان): ابن شجاع هذا كان فقيه العراق فِي وقته، وكان حنِيفيًّا صاحب تصانيف، وكان من أصحاب بشر المريسي، وكان ينتقص الإمامين: الشافعي، وأحمد. وكان من وصيته التي كتبها عند موته: ولا يعطى من ثلثي - أي: وصيتي بالثلث - إلَّا من قال القرآن مخلوق. وقال ابن عدي: كان يضع أحاديث فِي التشبيه، ينسبها إلى أصحاب الحديث، فيتهم بذلك. منها هذا الحديث.

وحبان بن هلال: ثِقة، قال الذهبي: هذا الحديث مع كونه أتي من المكذب، فهو من وضع الجهمية؛ ليذكروه فِي معرض الاحتجاج به، على أن نفسه اسم

لشيءٍ من مخلوقاته. فكذلك، إضافة كلامه إليه من هذا القبيل، إضافة ملك، بل كلامه بالأولى.

قال: وعلى كل حال، فما يعد مسلم هذا فِي أحاديث الصفات -تعالى الله عن ذلك، انتهى، والله أعلم. أي: هنا: هو وافق ابن الجوزي فِي ذلك.

قال الخطيب: أنبأنا علي بن أحمد المحتسب، أنبأنا الحسن بن الحسين الهمداني، أنبأنا أبو نصر محمد بن هارون النهرواني، قال: حدَّثنا محمد بن عمر، وعبد بن عامر السمرقندي، قالا: حدَّثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدَّثنا عبد الله بن لهيعة عن أبي الزبير، قال: قال رسول الله ﷺ: "من قال القرآن مخلوق فقد كفر". لا يصح، محمد يكذب، ويضع، أي: محمد بن شجاع الثلجي.

حديث ثالث: يقول الخطيب: أنبأنا محمد بن أحمد بن رزق، أنبأنا المسيب ابن محمد بن المسيب الأرغياني، قال: حدَّثنا أبي، قال: حدَّثنا محمد بن يحيى بن رزين المصيصي، قال: حدَّثنا عثمان بن عمر بن فارس، قال: حدَّثنا كهمس، عن الحسن، عن أنس مرفوعًا: "كل ما فِي السموات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن، وذلك أنه كلامه منه بدأ وإليه يعود، وسيجيء أقوام من أمتي، يقولون: القرآن مخلوق. فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم، وطلقت امرأته من ساعته؛ لأنه لا ينبغي للمؤمنة أن تكون تحت كافر، إلَّا أن تكون سبقته بالقول". موضوع، آفته: محمد بن يحيى بن رزين، قال ابن حبان: دجال، يضع الحديثابن عدي، أي: مصدره ابن عدي. حدَّثنا أحمد بن محمد بن حرب، قال: حدَّثنا ابن حميد، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا: "القرآن كلام الله لا خالق ولا مخلوق، من قال غير ذلك فهو كافر". موضوع، آفته: ابن حرب، أي: أحمد بن محمد بن حرب، وشيخه أيضًا، أي:

ابن حميد كذاب، وشيخه أيضًا، أي: محمد بن أحمد بن محمد بن حرب كذاب، وهو محمد بن حميد بن حبان.

ثم انتقل إلى حديث من الخطيب، أنبأنا طلحة بن علي الكتاني، حدَّثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حدَّثنا أبو عمارة محمد بن أحمد بن المهدي، حدَّثنا أبو نافع ابن كثير، حدَّثنا جعفر بن محمد العابد، حدَّثنا أبو يعقوب الأعمى، عن إسماعيل بن يعمر، عن محمد بن عبد الله، قال: سمعت مجالد بن سعيد يقول: سمعت مسروقًا يقول: سمعت عبد الله ابن مسعود يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "القرآن كلام الله ﷻ ليس بخالق ولا مخلوق، فمن زعم غير ذلك فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ". قال الخطيب: منكر جدًّا، فيه مجاهيل، وأبو عمارة. قال الدارقطني: ضعيف جدًّا. قلت -أي السيوطي: قال فِي الميزان: هو موضوع على مجالد -أي: ليست الآفة من مجالد بن سعيد، وإنما هو موضوع عليه. قال السيوطي أيضًا: وللحديث طرق، قال الديلمي فِي مسند الفردوس: وذكر إسناده إلى آخره.

والكتاب على الموضوعات، وعلى ترتيب ابن الجوزي فيما يتعلق بالقرآن، ثم ما يتعلق بالسُّنة، ثم بالأبواب الفقهية.

## (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة) لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكتاني:

ونعرض لبعض الكتب التي ألفت فِي هذا المجال، الأحاديث الموضوعة، أو ما قيل فيه موضوع، ويتبين أنه ضعيف، مثلًا من هذه الكتب غير (اللآلئ المصنوعة): (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة) لأبي

الحسن علي بن محمد بن عراق الكتاني الذي ولِد سنة تسعمائة وسبع ، وتوفي سنة تسعمائة وثلاث وستين.

وقد بيَّن طريقتَه ومنهجَه العام فِي هذا فِي هذا الكتاب بما خلاصته: أنه وجد للإمام السيوطي ثلاثة كتب فِي الموضوعات هي: (اللآلئ المصنوعة)، و(ذيل اللآلئ) ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزي فِي كتابه (الموضوعات) وفي كتاب (التعقبات على الموضوعات)، فلخص ابن عراق هذه المؤلفات الثلاثة فِي كتابه هذا، مع ترتيب الأحاديث فيه حسب ترتيب السيوطي فِي اللآلئ غالبًا. وعمل بعد مقدمة الكتاب فصلًا سرد فيه أسماء من رمي بوضع الأحاديث مُرتبين على حروف الهجاء.

ومن الكتب التي وضعت فِي هذا المجال: (ترتيب الموضوعات لابن الجوزي) لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الإمام الذهبي الذي توفي سنة سبعمائة وثمان وأربعين، وقد جرَّد كتاب الموضوعات لابن الجوزي من الأسانيد، ولخصه. وله أيضًا (مختصر الأباطيل والموضوعات) وكأنه كتاب فِي الأربعين، فعدد أحاديثه واحد وأربعون حديثًا.

## (المنار المنيف فِي الصحيح والضعيف) لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية:

ومن هذه الكتب: (المنار المنيف فِي الصحيح والضعيف) لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، وهذا الذي ولِد سنة ستمائة وإحدى وتسعين، وتوفي سنة سبعمائة وإحدى وخمسين من الهجرة، وهو كتاب صغير، ولكنه فِي غاية الأهمية؛ ذلك لأنه اعتنى فيه بعلامات الوضع فِي الحديث، كما

اعتنى فيه بنقد المتون، وليس التركيز على نقد الأسانيد فقط، وإنما كان له نقد للمتون فِي هذا الكتاب واضح.

ومن ذلك مثلًا: أنه ذكر فِي نقد حديث: "أن رسول الله ﷺ وضع الجزية عن يهود خيبر"، ذكر فيه عشرة نقود- تبيَّن أنه موضوع، وهذه النقود فِي متن الحديث، بما يُبيِّن أنه لم يكن هناك وضع الجزية عن اليهود، أي: إعفاءهم عن اليهود، وبيَّن أن علامات الوضع كثيرة فِي هذا المتن الصغير.

## التأليف في علم الرجال

وفي هذه الفترة أيضًا، كان هناك التأليف فِي علم الرجال، ويشمل التأليف فِي معرفة الصحابة، ومن هذا: (تجريد أسماء الصحابة) للحافظ الذهبي الذي توفي سنة سبعمائة وثمان وأربعين، وقد اختصر فيه كتاب (أسد الغابة فِي معرفة الصحابة) لعز الدين علي بن محمد بن الأثير، وهو وإن كان كتابًا مختصرًا، وصغير الحجم بالنسبة لأسد الغابة، إلا أنه زاد على ابن الأثير كثيرًا مما وقف عليه فِي كتب أخرى فِي الصحابة، ووقف عليه فِي مسند الإمام أحمد، وبقي بن مخلد، حيث ذكر روايات لبعض الصحابة لم يجدهم فِي (أسد الغابة)، فذكرها فِي كتابه هذا، مع ذكر رموز لبعض من أخرج حديث الصحابي، وقد نبه على مقصوده بها فِي مقدمة الكتاب.

# التأليف في علم الرجال (٢)

## عناصر الدرس

**العنـــــــصر الأول** : كتاب (الإصابة في تمييز الصحابة) ٣١٧

**العنـــــصر الثـــاني** : التأليف في رجال مجموعة كتب مخصوصة مثل (تهذيب الكمال) ٣٢١

## كتاب (الإصابة في تمييز الصحابة)

فأما الكتاب الذي نتكلم عنه الآن فهو كتاب مهم فِي بابه فِي معرفة الصحابة، وهو (الإصابة فِي تمييز الصحابة) للحافظ ابن حجر العسقلاني، الذي ولِد سنة سبعمائة وثلاث وسبعين، وتوفي سنة ثنتين وخمسين وثمانمائة. ومُجمل منهجه بعد مقدمة الكتاب: أنه رتّب التراجم على حروف الهجاء من الهمزة إلى الياء، وقسّم كل حرف إلى أربعة أقسام، مع ترتيب كل قسم أيضًا على حروف الهجاء، وبدأ الكتاب بذكر أصحاب الأسماء من الرجال ثم أصحاب الكنى، أما المبهمين من الصحابة مثل رجل أو بعض الأنصار فلم يُتح له أن يذكرهم مع كثرة عددهم، ثم انتقل إلى ذكر الصحابيات، فذكر صاحبات الأسماء ثم صاحبات الكنى، ولم يُتح له أيضًا ذكر قسم المبهمات من الصحابيات مثل امرأة من الأنصار ونحوها مع كثرتهن كذلك.

ونقرأ مقدمته ليتضح لنا صنيعه، قال بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة على رسول الله ﷺ قال: "أما بعد، فإن من أشرف العلوم الدينية علم الحديث النبوي، ومن أجل معارفه تمييز أصحاب رسول الله ﷺ ممَّن خلف بعدهم.

وقد جمع فِي ذلك جمعٌ من الحفاظ التصانيف بحسب ما وصل إليه اطلاع كل منهم، فأول من عرفته صنف فِي ذلك أبو عبد الله البخاري أفرد فِي ذلك تصنيفًا ينقل منه أبو القاسم البغوي وغيره، وجمع أسماء الصحابة مضمومًا إلى من بعدهم جماعةٌ من طبقة مشايخه كخليفة بن خياط ومحمد بن سعد ومن قرنائه كيعقوب بن سفيان وأبي بكر بن أبي خيثمة، وصنَّف فِي ذلك جمعٌ بعدهم كأبي القاسم البغوي وأبي بكر بن أبي داود وعبدان ومن قبلهم بقليل كمُطيّر.

ثم بعد ذكر مَن ألفوا قبله قال: وفي أعصار هؤلاء خلائق تتعسر حصرهم ممَّن صنَّف فِي ذلك أيضًا إلى أن كان فِي أوائل القرن السابع، فجمع عز الدين بن الأثير كتابًا حافلًا سماه (أسد الغابة) جمع فيه كثيرًا من التصانيف المتقدمة، إلا أنه تبع من قبله فخلط من ليس صحابيًّا بهم وأغفل كثيرًا من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة فِي كتبهم، ثم جرَّد الأسماء التي فِي كتابه مع زيادات عليها الحافظ أبو عبد الله الذهبي، وقال: وقد وقع لي بالتتبع كثير من الأسماء التي ليست فِي كتابه، ولا أصله على شرطهما، فجمعت كتابًا كبيرًا فِي ذلك ميزت فيه الصحابة من غيرهم، ومع ذلك فلم يحصل لنا من ذلك جميعًا الوقوف على العُشر من أسماء الصحابة بالنسبة إلى ما جاء عن أبي زرعة الرازي، قال: توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة، كلهم قد روى عنه سماعًا أو رؤية.

قال ابن فتحون فِي (ذيل الاستيعاب) بعد أن ذكر ذلك: أجاب أبو زرعة بهذا سؤالَ مَن سأله عن الرواة خاصة، فكيف بغيرهم، ثم قال: وقد كثر سؤال الجماعة من الإخوان فِي تبييضه –أي: هذا الذي وضعه- فاستخرت الله تعالى فِي ذلك ورتبته على أربعة أقسام، فِي كل حرف منه:

**فالقسم الأول:** فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره؛ سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، وقد كنت أولًا رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسمًا واحدًا، وأميز ذلك فِي كل ترجمة.

**القسم الثاني:** مَن ذُكر فِي الصحابة من الأطفال الذين ولدوا على عهد النبي ﷺ من النساء والرجال ممَّن مات ﷺ وهو فِي دون سن التمييز؛ إذ ذِكر أولئك فِي

الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق، لغلبة الظن أنه ﷺ رآهم لتوفّر دواعي أصحابه على إحضار أولادهم عنده عند ولادتهم؛ ليحنكهم ويسميهم ويبرك عليهم، والأخبار في ذلك كثيرة شهيرة؛ ففي صحيح مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ((أن النبي ﷺ كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم)) وأخرجه الحاكم في كتاب الفتن في (المستدرك) عن عبد الرحمن بن عوف قال: ما كان يولد لأحد مولود إلا أتي به النبي ﷺ فدعا له، الحديث، وأخرج ابن شاهين في (كتاب الصحابة) في ترجمة محمد بن طلحة بن عبد الله من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى أبي طلحة عن ظئر محمد بن طلحة قال: لما ولد محمد بن طلحة أتيت به النبي ﷺ ليحنكه ويدعو له، وكذلك كان يفعل بالصبيان، لكن أحاديث هؤلاء عنه من قبيل (المراسيل) عند المحققين من أهل العلم بالحديث؛ ولذلك أفردتهم عن أهل القسم الأول.

**القسم الثالث:** فيمن ذكر في الكتب المذكورة من المخضرمين، الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق من أهل العلم بالحديث، وإن كان بعضهم قد ذكر بعضهم في كتب معرفة الصحابة، فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا بمقاربتهم لتلك الطبقة؛ لا أنهم من أهلها، وممن أفصح بذلك ابن عبد البر وقبله أبو حفص بن شاهين فاعتذر عن إخراجه ترجمة النجاشي بأنه صدّق النبي ﷺ في حياته وغير ذلك.

**القسم الرابع:** فيمن ذُكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يُعول عليه على طرائق أهل الحديث، ولم أذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بيّنًا، وأما مع احتمال عدم الوهم فلا إلا إن كان ذلك

الاحتمال يغلب على الظن بطلانه، وهذا القسم الرابع لا أعلم من سبقني إليه ولا من حام طائر فكره عليه، وهو الضالة المطلوبة فِي هذا الباب الزاهر، وزبدة ما يمخضه من هذا الفنِّ اللبيب الماهر، والله تعالى أسأل أن يعين على إكماله وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويجازيني به خير الجزاء فِي دار إفضاله إنه قريب مجيب".

وهو فِي الأقسام الأربعة هذه فِي كل حرف هو رتبه على حروف المعجم، وفي كل حرف يذكر هذه الأقسام الأربعة، ويبدأ بالقسم الأول، فإذا انتهى منه بدأ بالقسم الثاني ورتبه أيضًا، ثم بالقسم الثالث، ثم بالقسم الرابع ثم ينتقل إلى حرف آخر من حروف المعجم، وقد ذكر فصولًا مهمة.

في الفصل الأول: ذكر تعريف الصحابة، وفي الفصل الثاني: الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابيًّا، والفصل الثالث: فِي بيان حال الصحابة من العدالة، ثم بدأ فِي ذكر الصحابة.

وكما قلنا: رتبهم على حروف المعجم، فبدأ بحرف الألف القسم الأول باب الهمزة بعدها ألف، وذكر تحته آبي اللحم الغفاري صحابي مشهور، روى حديثه الترمذي والنسائي والحاكم، وروى بسنده عن أبي عبيدة قال: "آبي اللحم اسمه عبد الله بن عبد الملك بن عبد الله بن غفار وكان شريفًا شاعرًا وشهد حنينًا ومعه مولاه عمير، وإنما سمي آبي اللحم لأنه كان يأبى أن يأكل اللحم، وقال الواقدي: كان ينزل الصفراء، وكذا قال خليفة بن خياط فِي اسمه ونسبه.

وقال الهيثم بن عدي وهشام بن الكلبي: اسمه خلف بن عبد الملك، وقال غيرهما: اسمه عبد الله بن عبد الله بن مالك، وقيل: اسمه الحويرث بن عبد الله بن خلف بن مالك، وقال المرزباني: اسمه عبد الله بن عبد مالك، كان شريفًا

شاعرًا أدرك الجاهلية، قلت: رأيت بخط الرضي الشاطبي: "عبد ملك" بفتح الميم مجردًا عن الألف واللام.

وروى مسلم فِي صحيحه حديث عمير آبي اللحم قال: أمرني مولاي أن أقدد لحمًا، فجاءني مسكين فأطعمته ... الحديث، وفيه قلت: ((يا رسول الله، أتصدق من مال سيدي بشيء؟ قال: نعم والأجر بينكما نصفان))، وقال ابن عبد البر -أي فِي (الاستيعاب): هو من قدماء الصحابة ومن كبارهم، ولا خلاف أنه شهد حنينًا وقُتل بها". ثم ذكر بعد ذلك القسم الثاني، ورتبه أيضًا ترتيبًا معجميًّا، ثم القسم الثالث، ثم القسم الأخير الذي فيه الأوهام.

## التأليف فِي رجال مجموعة كتب مخصوصة مثل (تهذيب الكمال)

وننتقل إلى فنٍّ آخر من فنون التأليف فِي علم الرجال، وهو التأليف فِي رجال مجموعة كتب مخصوصة، مثل (تهذيب الكمال) للحافظ أبي الحجاج يوسف المِزِّي، الذي ولد سنة ستمائة وأربع وخمسين، وتوفي سنة سبعمائة وثنتين وأربعين، وقبله ألّف عبد الغني المقدسي (الكمال فِي أسماء الرجال)، ورأى أن هناك أمورًا فِي هذا الكتاب تحتاج إلى تهذيب، فألف هذا الكتاب، وهو يقول فِي مقدمته: "أما بعد، فإن الله تعالى له الحمد، لم يُخل الأرض من قائم له بحجة، وداعٍ على بصيرة كي لا تبطل حجج الله وبيناته، فهم كما وصفهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب < ؛ حيث يقول: أولئك هم الأقلون عددًا الأعظمون عند الله قدرًا".

إلى أن قال بعد ذكره الكتب الستة، قال: "ولكل واحد من هذه الكتب الستة مَزية يعرفها أهل هذا الشأن، فاشتهرت هذه الكتب بين الأنام وانتشرت فِي بلاد

الإسلام، وعظم الانتفاع بها وحرص طلاب العلم على تحصيلها، وصنفت فيها تصانيف وعُلقت عليها تعاليق، بعضها فِي معرفة ما اشتملت عليه من المتون وبعضها فِي معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها فِي مجموع ذلك. وكان من جملة ذلك كتاب (الكمال) الذي صنفه الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي -رحمه الله تعالى- فِي معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب الستة، وهو كتاب نفيس كثير الفائدة، لكن لم يَصرف مصنفه -رحمه الله- عنايته إلى حق صرفها، ولا استقصى الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاء تامًّا، ولا تتبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها فِي كتابه تتبعًا شافيًا، فحصل فِي كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال.

ثم إن بعض ولده ممَّن لم يبلغ فِي العلم مبلغه ولا نال فِي الحظ درجته رام تهذيب كتابه وترتيبه واختصاره واستدراك بعض ما فاته من الأسماء، فكتب عدة أسماء من أسماء الصحابة الذين أغفلهم والده من تراجم كتاب (الأطراف) الذي صنفه الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي المعروف بابن عساكر -رحمه الله- وأسماء يسيرة من أسماء التابعين من كتاب (الأطراف) أيضًا، وكتب عدة أسماء ممَّن أغفلهم والده من كتاب (المشايخ النُّبَل) الذي صنفه الحافظ أبو القاسم بن عساكر أيضًا. ولم يزد فِي عامة ذلك على ما ذكره الحافظ أبو القاسم شيئًا، فوقعت عامة تلك الأسماء المستدركة فِي الكتاب مختصرة مُنتَفَة لا يحصل بذكرها كذلك كبير فائدة، ووقع فِي بعض ما اختصره بلفظه من كتاب والده خلل كبير ووهم شنيع.

فلما وقفت على ذلك أردت تهذيب الكتاب وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال واستدراك ما حصل فيه من النقص والإخلال، فتتبعت الأسماء التي

حصل إغفالها منهما جميعًا، فإذا هي أسماء كثيرة تزيد على مئات عديدة من أسماء الرجال والنساء، ثم وقفت على عدة مصنفات لهؤلاء الأئمة الستة غير هذه الكتب الستة، وستأتي أسماؤها قريبًا -إن شاء الله تعالى- فإذا هي تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكر فِي الكتب الستة ولا فِي شيء منها، فتتبعتها تتبعًا تامًّا وأضفتها إلى ما قبلها، فكان مجموع ذلك زيادة على ألف وسبعمائة اسم من الرجال والنساء، فترددت بين كتابتها مفردًا عن كتاب الأصل، وجعلها كتابًا مستقلًّا بنفسه، وبين إضافتها إلى كتاب الأصل ونظمها فِي سلكه، فوقعت الخيرة على إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها فِي سلكه وتمييزها بعلامة تفرزها عنه، وهي أن أكتب الاسم واسم الأب أو ما يجري مجراه بالحمرة، وأقتصر فِي الأصل على كتابة الاسم خاصة بالحمرة، وجعلت لكل مصنَّف علامة، فإن تكرر الاسم فِي أكثر من مصنف واحد اقتصرت على عزوه إلى بعضها فِي الغالب، فعلامة ما اتفق عليه الجماعة الستة فِي الكتب الستة (ع)، وعلامة ما اتفق عليه أصحاب السُّنَن الأربعة فِي سننهم (عو)، وعلامة ما أخرجه البخاري فِي الصحيح (خ)، وعلامة ما استشهد به فِي الصحيح تعليقًا (خت)، وعلامة ما أخرجه فِي كتاب القراءة خلف الإمام (ر) ..." وهكذا إلى آخر العلامات.

ثم قال: "وذكرت أسماء من روى عنه كل واحد منهم، وأسماء من روى عن كل واحد منهم فِي هذه الكتب أو فِي غيرها على ترتيب حروف المعجم أيضًا، على نحو ترتيب الأسماء فِي الأصل، ورقمت عليها أو على بعضها رقومًا بالحمرة، يُعرف بها فِي أي كتاب من هذه الكتب وقعت روايته عن ذلك الاسم المرقوم عليه، ورواية ذلك الاسم المرقوم عليه عنه، ثم ذكرت فِي تراجمهم روايتهم عنه أو روايته عنهم كذلك، لتكون كل ترجمة شاهدة للأخرى بالصحة والأخرى شاهدة لها بذلك، فإن كان للصحابي رواية عن النبي ﷺ وعن غيره

ابتدأت بذكر روايته عن النبي ﷺ ثم ذكرت روايته عن غيره راقمًا على ما يحتاج من ذلك إلى رقم، وإن كان الراوي ممَّن روى عنه هؤلاء الأئمة الستة أو بعضهم بغير واسطة ابتدأت بذكر روايتهم أو رواية من روى منهم عنه، ثم ذكرت من روى عنه من غيرهم على الترتيب المذكور، وإن كان فيهم من روى عنه بغير واسطة ثم روى عنه بواسطة ابتدأت بذكر روايته عنه بغير واسطة ثم ذكرت من روى عنه منهم بواسطة فِي آخر الترجمة، قائلًا: وروى له فلان أو فلان وفلان إن كان أكثر من واحد.

واعلم أن ما كان فِي هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك، فعامته منقول من كتاب (الجرح والتعديل) لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ، ومن كتاب (الكامل) لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني الحافظ، ومن كتاب (تاريخ بغداد) لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ، ومن كتاب (تاريخ دمشق) لأبي القاسم علي بن حسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر الدمشقي الحافظ، وما كان فيه من ذلك منقولًا من غير هذه الكتب الأربعة فهو أقل مما كان فيه من ذلك منقولًا منها أو من بعضها. ولم نذكر إسناد كل قول من ذلك فيما بيننا وبين قائله خوف التطويل، وقد ذكرنا من ذلك الشيء بعد الشيء؛ لئلا يخلو الكتاب من الإسناد على عادة من تقدمنا من الأئمة فِي ذلك، وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله فما كان من ذلك بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأسًا، وما كان منه بصيغة التمريض فربما كان فِي إسناده إلى قائله ذلك نظر، فمن أراد مراجعة شيء من ذلك أو زيادة اطلاع على حال بعض الرواة المذكورين فِي هذا الكتاب فعليه بهذه الأمهات الأربعة، فإنا قد وضعنا كتابنا هذا متوسطًا بين التطويل الممل والاختصار المخل.

وقد اشتمل هذا الكتاب على ذكر عامة رواة العلم وحملة الآثار وأئمة الدين وأهل الفتوى والزهد والورع والنسك، وعامة المشهورين من كل طائفة من طوائف أهل العلم المشار إليهم من أهل هذه الطبقات، ولم يخرج عنه منهم إلا القليل، فمن أراد زيادة اطلاع على ذلك فعليه بعد هذه الكتب الأربعة بكتاب (الطبقات الكبير) لمحمد بن سعد كاتب الواقدي".

ثم ذكر بعض الكتب ثم قال: "وقد كان صاحب الكتاب رحمه الله -أي صاحب كتاب (الكمال)- ابتدأ بذكر الصحابة أولًا الرجال منهم والنساء على حدة، ثم ذكر مَن بعدهم على حدة، فرأينا ذكر الجميع على نسقٍ واحد أولى لأن الصحابي ربما روى عن صحابي آخر عن النبي ﷺ فيظنه من لا خبرة له تابعيًّا، فيطلبه فِي أسماء التابعين فلا يجده.

وربما روى التابعي حديثًا مرسلًا عن النبي ﷺ فيظنه من لا خبرة له صحابيًّا، فيطلبه فِي أسماء الصحابة فلا يجده، وربما تكرر ذلك الصحابي فِي أسماء الصحابة وفيمن بعدهم، وربما ذكر الصحابي الراوي عن غير النبي ﷺ فِي غير الصحابة، وربما ذكر التابعي المرسل عن النبي ﷺ فِي الصحابة، فإذا ذكر الجميع على نسق واحد زال ذلك المحذور، وذُكر فِي ترجمة كل إنسان منهم على ما يكشف عن حاله إن كان صحابيًّا أو غير صحابي".

قال: "وقد رتبنا أسماء الرواة من الرجال فِي كتابنا هذا على ترتيب حروف المعجم فِي هذه البلاد، مبتدئين بالأول فالأول منها، ثم رتبنا أسماء آبائهم وأجدادهم على نحو ذلك، إلا أنا ابتدأنا فِي حرف الألف بمن اسمه أحمد وفي حرف الميم بمن اسمه محمد لشرف هذا الاسم على غيره، ثم ذكرنا باقي الأسماء على الترتيب المذكور، فإذا انقضت الأسماء ذكرنا المشهورين بالكنى على نحو

ذلك، فإن كان فِي أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير اختلاف فيه ذكرناه فِي الأسماء، ثم نبهنا عليه فِي الكنى، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه أو من اختُلف فِي اسمه ذكرناه فِي الكنى خاصة، ونبهنا على ما فِي اسمه من الاختلاف فِي ترجمته، ثم ذكرنا أسماء النساء على نحو ذلك، وربما كان بعض الأسماء يدخل فِي ترجمتين أو أكثر، فنذكره فِي أَوْلَى التراجم به، ثم ننبه عليه فِي الترجمة الأخرى.

وقد ذكرنا فِي أواخر الكتاب فصولًا أربعة مهمة لم يذكر صاحب الكتاب –أي: (الكمال)- شيئًا منها، وهي فصل فيمن اشتهر فِي النسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك، مثل ابن أبجر، وابن الأجلح ... إلى آخره، وفصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة نحو الأنباري والأنصاري والأوزاعي إلى آخره، وفصل فيمن اشتهر بلقب أو نحوه مثل الأعرج والأعمش وأبو الدار إلى آخره، وفصل فِي المبهمات مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو عن أمه أو عن عمه إلخ.

وينبغي للناظر فِي كتابنا هذا أن يكون قد حصّل طرفًا صالحًا من علم العربية - نحوها ولغتها وتصريفها- ومن علم الأصول والفروع ومن علم الحديث والتواريخ وأيام الناس؛ فإنه وإن كان كذلك كثر انتفاعه به وتمكن من معرفة صحيح الحديث وضعيفه، وذلك خصوصية المحدِّث التي مَن نالها وقام بشرائطها ساد أهل زمانه فِي هذا العلم، وحُشر يوم القيامة تحت اللواء المحمدي إن شاء الله تعالى".

وكما ذَكر فِي المقدمة بدأ بمن اسمه أحمد لشرف هذا الاسم وكونه من أسماء رسول الله ﷺ ويجدر بالذكر أنه قد قدَّم مُقدمة فِي سيرة رسول الله ﷺ بدأ باسم

أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي أبي علي نزيل بغداد، ذكر من روى أحمد بن إبراهيم عنه أي شيوخه ورتبهم كما ذكر على حروف المعجم، ثم ذكر تلاميذه فقال: "روى عنه فلان"، ورتبهم أيضًا على حروف المعجم، ثم ذكر أقوال الأئمة فيه، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين: "ليس به بأس"، وقال فيه أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي صاحب (تاريخ الموصل): "ظاهر الصلاح والفضل وكثير الحديث، توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين"، هكذا قال.

وقال أبو القاسم البغوي وموسى بن هارون: "مات فِي ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين، زاد موسى -موسى بن هارون: ليلة السبت لثمان مضين من ربيع الأول، وروى له ابن ماجه فِي التفسير".

ثم انتقل إلى ترجمة أخرى ولنتذكر هذه الترجمة حتى نوازن بينها وبين هذه الترجمة فِي (تهذيب التهذيب) وهو الكتاب الذي هُذّب وفيه اختصار على هذا الكتاب (تهذيب الكمال)؛ لأن أكثر من جاءوا بعد المزي فِي (تهذيب الكمال) قد داروا فِي فلكه، وألفوا حوله ما بين مهذّب وما بين مقرّب وما بين مختصر وهكذا، ومن هذه الكتب كتاب (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر العسقلاني.

وهو يذكر سبب تأليفه فِي هذا الكتاب ومنهجه فِي مقدمته، فقال بعد أن ذكر حمد الله ﷻ والصلاة على رسول الله ﷺ قال: "أما بعد، فإن كتاب (الكمال فِي أسماء الرجال) الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي- من أجلِّ المصنفات فِي معرفة حملة الآثار وضعًا وأعظم المؤلفات فِي بصائر ذوي الألباب وقعًا، ولا سيما (التهذيب) -(تهذيب الكمال)، فهو الذي وفَّق بين اسم

الكتاب ومسماه، وألف بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب، ولكن قصُرت الهمم عن تحصيله لطوله فاقتصر بعض الناس على الكشف من (الكاشف) الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، و(الكاشف) مطبوع، ولما نظرت فِي هذه الكتب وجدت تراجم (الكاشف) إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبي كتابًا سماه (تذهيب التهذيب) أطال فيه العبارة ولم يَعدُ ما فِي (التهذيب) غالبًا، وإن زاد ففي بعض الأحايين ووفيات –أي: زاد وفيات- بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح، اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح.

هذا؛ وفي (التهذيب) عدد من الأسماء لم يُعرّف الشيخ بشيء من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: روى عن فلان روى عنه فلان أخرج له فلان وهذا لا يروي الغُلة ولا يشفي العلة، فاستخرت الله تعالى فِي اختصار (التهذيب) على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة وهي أنني أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرّجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال، وغير ذلك من أنواع العلو"، وعادة ما يذكر ذلك الحافظ المزي بعد انتهائه من الترجمة.

قال ابن حجر: "فإن ذلك من المعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب، وإن كان لا يلحق المؤلف من ذلك عاب -يعني لا يعاب عليه- حاشا وكلا، بل هو والله العديم النظير المطلع النحرير، لكن العمر يسير والزمان قصير، فحذفت هذا جملةً وهو نحو ثلث الكتاب"، ثم بيّن ابن حجر شيئًا آخر اختصر فيه ما فِي (التهذيب) وهو فِي ذكر الشيوخ والتلاميذ، قال: "ثم إن الشيخ -رحمه الله- قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة واستيعاب الرواة عنه، ورتب ذلك على

حروف المعجم فِي كل ترجمة، وحصل من ذلك على الأكثر، لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره، وسببه انتشار الروايات وكثرتها وتشعبها وسعتها، فوجد المتعنت بذلك سبيلًا إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة فيه جليلة ولا طائلة، فإن أجل فائدة فِي ذلك هو فِي شيء واحد وهو إذا اشتهر أن الرجل لم يرو عنه إلا واحد، فإذا ظفر المفيد له براوٍ آخر، أفاد رفع جهالة عين ذلك الرجل برواية راويين عنه، فتتبع مثل ذلك والتنقيب عليه مهم.

وأما إذا جئنا إلى مثل سفيان الثوري وأبي داود الطيالسي ومحمد بن إسماعيل - أي البخاري- وأبي زرعة الرازي ويعقوب بن سفيان وغير هؤلاء، ممَّن زاد عدد شيوخهم على الألف، فأردنا استيعاب ذلك- تعذر علينا غاية التعذر، فإن اقتصرنا على الأكثر والأشهر بطل ادعاء الاستيعاب ولا سيما إذا نظرنا إلى ما روي لنا عمَّن لا يدفع قوله أن يحيى بن سعيد الأنصاري راوي حديث الأعمال حدث عنه به سبعمائة نفس.

وهذه الحكاية ممكنة عقلًا ونقلًا، لكن لو أردنا أن نتتبع من روى عن يحيى بن سعيد فضلًا عمَّن روى هذا الحديث الخاص عنه- لما وجدنا هذا القدر ولا ما يقاربه، فاقتصرت من شيوخ الرجل ومن الرواة عنه إذا كان مكثرًا على الأشهر والأحفظ والمعروف، فإن كانت الترجمة قصيرة لم أحذف منها شيئًا فِي الغالب، وإن كانت متوسطة اقتصرت على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم فِي الغالب، وإن كانت طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا يعدل عن ذلك إلا لمصلحة مثل أن يكون الرجل قد عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة؛ فإنني أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما".

ثم ذكرَ ما يختلف فيه مع المزي، قال: "ولم ألتزم سياق الشيخ للرواة فِي الترجمة الواحدة على حروف المعجم -أي: كما فعل المزي؛ لأنه لزم من ذلك تقديم

الصغير على الكبير، فأحرص على أن أذكر فِي أول الترجمة أكبر شيوخ الرجل وأسندهم وأحفظهم إن تيسر معرفة ذلك، إلا أن يكون الرجل ابنًا أو قريبًا فإني أقدمه فِي الذكر غالبًا، وأحرص على أن أختم الرواة عنه بمن وصف بأنه آخر من روى عن صاحب الترجمة، وربما صرحت بذلك، وأحذف كثيرًا من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح، ومهما ظفرت به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقته.

وفائدة إيراد كل ما قيل فِي الرجل من جرح وتوثيق يظهر عند المعارضة، وربما أوردت بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وربما زدت ألفاظًا يسيرة فِي أثناء كلامه لمصلحة فِي ذلك، وأحذف كثيرًا من الخلاف فِي وفاة الرجل إلا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار. ولا أحذف من رجال (التهذيب) أحدًا بل ربما زدت فيهم من هو على شرطه، فما كان من ترجمة زائدة مستقلة فإني أكتب اسم صاحبها واسم أبيه بأحمر، وما زدته فِي أثناء التراجم قلت فِي أوله: قلت فجميع ما بعد قلت فهو من زياداتي إلى آخر الترجمة".

ثم قال: "وابتدأت فِي حرف الهمزة بمن اسمه أحمد وفي حرف الميم بمن اسمه محمد، فإن كان فِي أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكرناه فِي الأسماء"، إلى آخر ما قال مثلما قال المزي فِي هذا الشأن. ثم ذكر فصولًا ذكرها المزي، ولم يذكرها هو، أحدها فِي شروط الأئمة الستة والثاني فِي الحث على الرواية عن الثقات والثالث فِي الترجمة النبوية، فأما الفصلان الأولان فإن الكلام عليهما مستوفى فِي علوم الحديث، وأما الترجمة النبوية فلم يعد المؤلف ما فِي كتاب ابن عبد البر، وقد صنَّف الأئمة قديمًا وحديثًا فِي السيرة النبوية عدة مؤلفات مبسوطات ومختصرات، فهي أشهر من أن تذكر وأوضح من أن تشهر.

ثم ذكر ما زاد عليه أيضًا قال: "وقد ألحقت فِي هذا المختصر ما التقطته من (تذهيب التهذيب) للحافظ الذهبي، فإنه زاد قليلًا فرأيت أن أضم زياداته لتكمل الفائدة، ثم وجدت صاحب (التهذيب) حذف عدة تراجم من أصل (الكمال) ممَّن ترجم لهم بناء على أن بعض الستة أخرج لهم، فمن لم يقف المزي على روايته فِي شيء من هذه الكتب حذفه، فرأيت أن أثبتهم وأنبه على ما فِي تراجمهم من عَوَز، وذِكْرهم على الاحتمال أفيد من حذفهم.

وقد نبهت على من وقفت على روايته منهم فِي شيء من الكتب المذكورة، وزدت تراجم كثيرة أيضًا التقطتها من الكتب الستة، مما ترجم المزي لنظيرهم تكملة للفائدة أيضًا، وقد انتفعت فِي هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي على (تهذيب الكمال) مع عدم تقليدي له فِي شيء مما ينقله، وإنما استعنت به فِي العاجل وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها فِي الآجل، فما وافق أثبته وما باين أهملته.

فلو لم يكن فِي هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين فِي حجم لطيف –أي: كتاب مغلطاي وكتاب (تهذيب الكمال)- لكان معنى مقصودًا، هذا مع الزيادات التي لم تقع لهما والعلم مواهب، والله الموفق".

ونقرأ الترجمة التي قرأناها عند الحافظ المزي، وهي لأبي علي الموصلي أحمد بن إبراهيم بن خالد، ذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه قال: "وكتب عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال: لا بأس به، وقال صاحب (تاريخ الموصل): كان ظاهر الصلاح والفضل، قال موسى بن هارون: مات ليلة السبت لثمان مضين من ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين، قلت: وهذا من زياداته، وذكره ابن حبان فِي (الثقات) وقال: وقال إبراهيم بن جنيد عن ابن معين: ثقة صدوق"، فيبدو من هذه الترجمة بعض الزيادات وبعض الاختصارات، كما فِي الرواة والشيوخ.

# التأليف فِي عِلم الرِّجال - التأليف فِي الضُّعفاء والمتروكين

## عناصر الدرس

**العنـــــــصر الأول** : مؤلفات ابن حجر في الرجال ٣٣٥

**العنـــصر الثـــاني** : التأليف في الضعفاء والمتروكين والمختلطين والوضّاعين... ٣٤٦

## مؤلفات ابن حجر في الرجال

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله تعالى وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

كنا نتكلم عن (تهذيب الكمال) وتهذيبه (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر، ونقول: إن (تهذيب الكمال) كان محور المؤلفات التي جاءت بعده؛ سواء أكانت تهذيبًا أم اختصارًا أو تقريبًا أو نحو ذلك، فمن هذه (تهذيب التهذيب) لابن حجر، و(تذهيب تهذيب الكمال) للحافظ الذهبي، و(الكاشف فيمن له رواية فِي الكتب الستة) للحافظ الذهبي أيضًا، وقد اقتصر فيه على الرواة فِي هذه الكتب -رواة الكتب الستة دون غيرهم مما هو فِي (التهذيب)- كما اقتصر فِي (سُنن النسائي) على رجال السُّنَن الصغرى المعروفة بـ(المجتبى) ومنها خلاصة (تذهيب تهذيب الكمال) للخزرجي، وهو تلخيص لـ(تذهيب التهذيب) للذهبي، وقرَّب (تهذيب التهذيب) الحافظ ابن حجر فِي كتاب (تقريب التهذيب).

وهذا الكتاب كان من أهم الكتب فِي الجرح والتعديل، وإن كان خاصًّا بالكتب الستة؛ ذلك لأنه اختصر أقوال الأئمة فِي الجرح والتعديل، ووضع الرواة فِي طبقات واضحة، واقتصر أيضًا فِي أسماء الرواة وفي كُناهم وإن كان لم يختصر الاختصار المخلَّ كما يقولون، فهو كتاب فريد فِي كتب الجرح والتعديل، ولم يوضع مثله مثيل.

وفي غير الكتب الستة ألَّف الحافظ ابن حجر (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة)، وهذا الكتاب فِي زوائد الأئمة الأربعة فِي المسانيد التي نُسبت إليهم،

والزوائد فِي الرجال، وهو للإمام ابن حجر العسقلاني، والأئمة الأربعة هم: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل } .

ويقول ابن حجر فِي هذا الكتاب وفي مقدمته: "أما بعد، فقد وقفت على مُصنَّفٍ للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي، سمَّاه (التذكرة برواة العشرة)، ضم إلى من فِي (تهذيب الكمال) لشيخه المزي من فِي الكتب الأربعة وهي (الموطأ)، و(مسند الشافعي)، و(مسند أحمد)، و(المسند) الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة النعمان، وحذا حذو الذهبي فِي (الكاشف)؛ أي: الحسيني، وحذا حذو (الكاشف) فِي الاقتصار على من فِي الكتب الستة، أي: دون الرواة الزيادات التي فِي الكتب التي ألفها أصحاب الكتب الستة كما رأينا عند المزي، قال: فِي الاقتصار على من فِي الكتب الستة دون من أخرج لهم فِي تصانيف لمصنفيها خارجة عن ذلك كـ (الأدب المفرد) للبخاري، و(المراسيل) لأبي داود، و(الشمائل) للترمذي.

فلزم من ذلك أن ينسب من أخرج له الترمذي والنسائي مثلًا إلى من أخرج له فِي بعض المسانيد المذكورة، وهو صنيعٌ سواه أولى منه، فإن النفوس تركن إلى من أخرج له بعض الأئمة الستة أكثر من غيرهم لجلالتهم فِي النفوس وشهرتهم؛ ولأن أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف من رُتّب على المسانيد، فإن أصل وضعه مطلق الجمع، وجعل الحسيني علامة مالك (ك) وعلامة الشافعي (فع) أي: الفاء والعين، وعلامة أبي حنيفة الفاء والهاء -(فه)- وعلامة أحمد ألف -(أ)- ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه (ع ب) ورموز الستة على حالها، أي: وضعها فِي كتابه على حالها.

قال: وكنت قد لخصت (تهذيب الكمال) وزدت عليه فوائد كثيرة، وسميته (تهذيب التهذيب) وجاء نحو ثلث الأصل، ثم لخصته فِي تصنيف لطيف سميته (التقريب) وهو مجلد واحد يحتوي على جميع من ذكر فِي (التهذيب) مع زيادات فِي التراجم، فالتقطت الآن من كتاب الحسيني من لم يترجم له المزي فِي (التهذيب)، وجعلت رموز الأربعة على ما اختاره الشريف –أي: الشريف الحسيني.

ثم عثرت فِي أثناء كلامه على أوهام صعبة فتعقبتها، ثم وقفت على تصنيف له أفرد فيه رجال أحمد سمّاه (الإكمال بمن فِي مسند أحمد من الرجال ممَّن ليس فِي تهذيب الكمال) فتتبعت ما فيه من فائدة زائدة على (التذكرة) ثم وقفت على جزء لشيخنا الحافظ نور الدين الهيثمي استدرك فيه ما فات الحسيني من رجال أحمد، لقَطه من (المسند) لما كان يكتب زوائد أحاديثه على الكتب الستة؛ أي: (مجمع الزوائد) وهو جزء لطيف جدًّا، وعثرت فيه مع ذلك على أوهام، وقد جعلت على من تفرد به هاء، تفرد به الهيثمي.

ثم وقفت على تصنيف الإمام أبي زرعة ابن شيخنا حافظ العصر أبي الفضل بن الحسين العراقي سماه (ذيل الكاشف) تتبع الأسماء التي فِي (تهذيب الكمال) ممَّن أهمله (الكاشف) وضم إليه من ذكره الحسيني من رجال أحمد، وبعض من استدركه الهيثمي، وصير ذلك كتابًا واحدًا، اقتصر التراجم فيه على طريقة الذهبي، فاعتبرته فوجدته قلد الحسيني والهيثمي فِي أوهامهما، وأضاف إلى أوهامهما مِن قِبله أوهامًا أخرى.

وقد تعقبت جميع ذلك مبينًا محررًا، مع أني لا أدعي العصمة من الخطأ والسهو، بل أوضحت ما ظهر لي، فليوضح من يقف على كلامي ما ظهر له، فما القصد إلا بيان الصواب طلبًا للثواب.

ثم قال الحسيني فِي خطبة (التذكرة) مرغّبًا فِي كتابه: ذكرت رجال الأئمة الأربعة المقتدى بهم؛ لأن عمدتهم فِي استدلالهم بمذاهبهم فِي الغالب على ما رووه فِي مسانيدهم بأسانيدهم، فإن (الموطأ) لمالك هو مذهبه الذي يدين الله تعالى به أتباعه ويقلدونه، مع أنه لم يرو فيه إلا الصحيح عنده، وكذلك (مسند الشافعي) موضوع لأدلته على ما صح عنده من مروياته، وكذلك (مسند أبي حنيفة) وأما (مسند أحمد) فإنه أعم من ذلك كله وأشمل. انتهى كلامه. ثم ناقشه فيما قال، فقال: فيه مناقشات؛ الأولى: ليس الأمر عند المالكية كما ذكر، بل اعتمادهم فِي الأحكام والفتوى على ما رواه ابن القاسم عن مالك سواء وافق ما فِي (الموطأ) أم لا، وقد جمع بعض المغاربة كتابًا فيما خالف فيه المالكية نصوص (الموطأ) كالرفع عند الركوع والاعتدال.

الثانية: قوله: إن مالكًا لم يخرج فِي كتابه إلا ما صح عنده فِي مقام المنع، وبيان ذلك يعرفه من أمعن النظر فِي كتابه. الثالثة: ما نسبه لـ(مسند الشافعي) ليس الأمر فيه كذلك، بل الأحاديث المذكورة فيه منها ما يستدل به لمذهبه ومنها ما يورده مستدلًا لغيره ويوهيه، ثم إن الشافعي لم يعمل هذا المسند.

وإنما التقطه بعض النيسابوريين من (الأم) وغيرها من مسموعات أبي العباس الأصم التي كان انفرد بها بروايتها عن الربيع، وبقي من حديث الشافعي شيء كثير لم يقع فِي هذا المسند.

ويكفي فِي الدلالة على ذلك قول إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة: إنه لا يعرف عن النبي ﷺ سنة لم يودعها الشافعي كتابه، وكم من سُنة وردت عنه ﷺ لا توجد فِي هذا المسند، ولم يرتب الذي جمع أحاديث الشافعي أحاديثه المذكورة، لا على المسانيد ولا على الأبواب، وهو قصور شديد، فإنه اكتفى بالتقاطها من

كتب (الأم) وغيرها كيفما اتفق ؛ ولذلك وقع فيها تكرار فِي كثير من المواضع، ومن أراد الوقوف على حديث الشافعي مستوعبًا فعليه بكتاب (معرفة السُّنَن والآثار) للبيهقي، فإنه تتبع ذلك أتم تتبع، فلم يترك له فِي تصانيفه القديمة والجديدة حديثًا إلا ذكره وأورده مرتبًا على أبواب الأحكام، ولو كان الحسيني اعتبر ما فيه لكان أولى.

الرابعة: قوله: وكذلك (مُسند أبي حنيفة) يوهم أنه جَمْع أبي حنيفة، وليس كذلك، والموجود من حديث أبي حنيفة مفردًا إنما هو كتاب (الآثار) التي رواها محمد بن الحسن عنه، ويوجد فِي تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياء أخرى.

وقد اعتنى الحافظ أبو محمد الحارثي وكان بعد الثلاثمائة بحديث أبي حنيفة، فجمعه فِي مجلدة ورتبه على شيوخ أبي حنيفة، وكذلك خرّج المرفوع منه الحافظ أبو بكر بن المقري، وتصنيفه أصغر من تصنيف الحارثي ونظيره (مسند أبي حنيفة) للحافظ أبي الحسين بن المظفر، وأما الذي اعتمد الحسيني على تخريج رجاله فهو ابن خِسْرُو كما قدمت، وهو متأخر، وفي كتابه زيادات على ما فِي كتاب الحارثي وابن المقري.

الخامسة: قوله: وأما (مسند أحمد) إلى آخره، فكأنه أراد أنه أكثر هذه الكتب حديثًا، وهو كذلك، لكن فيه عدة أحاديث، ورجال ليسوا فِي (مسند أحمد)، ففي التعبير بأعم نظر، ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، وكذلك فِي شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني فِي ذلك تصنيفًا وهو كتاب (خصائص المسند)، والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعائف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب

عليها شيئًا فشيئًا، وبقي منها بعده بقية، وقد ادعى قوم أن فيه أحاديث موضوعة وتتبع شيخنا إمام الحفاظ أبو الفضل من كلام ابن الجوزي فِي (الموضوعات) تسعة أحاديث أخرجها من (المُسند)، وحكم عليها بالوضع، وكنت قرأت ذلك الجزء عليه، ثم تتبعت بعده من كلام ابن الجوزي فِي (الموضوعات) ما يلتحق به فكملت نحو العشرين.

ثم تعقبت كلام ابن الجوزي فيها حديثًا حديثًا، وظهر من ذلك أن غالبها جياد، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع فِي شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعًا إلا الفرد النادر، مع الاحتمال القوي فِي دفع ذلك وسمَّيته (القول المسدد فِي الذب عن مُسند أحمد) وإنما حدا بي على هذا التلخيص أن إعادة ما كُتب وشاع واشتهر يستلزم التشاغل بغير ما هو أولى، وكتابة ما لم يشتهر ربما كان أعود منفعة وأحرى، ورجال الكتب الستة قد جُمعوا فِي عدة تصانيف كـ(رجال الصحيحين) لأبي الفضل محمد بن طاهر ومن قبله الحاكم، و(رجال البخاري) لأبي نصر الكلاباذي ثم لأبي الوليد الباجي، و(رجال مسلم) لأبي بكر بن منجويه ورجال الصحيحين وأبي داود والترمذي لبعض المغاربة سماه (الزهرة).

ويذكر عدة ما لكل منهم عند من أخرج له، وأظنه اقتصر فيه على شيوخهم، و(رجال أبي داود) لأبي علي الغساني، وكذلك (رجال النسائي)، ثم جمع الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي رجال البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه فِي كتابه (الكمال).

وكان سبب ذلك أن ابن طاهر عمل أطراف هذه الكتب الستة، فأراد عبد الغني أن يفرد رجالها بالذكر، وهو الذي هذّبه المزي وسماه (تهذيب الكمال)، ثم

اختصره الذهبي فِي (تذهيب التهذيب) ثم اختصره فِي (الكاشف)، واشتهرت هذه الكتب قديمًا وحديثًا، وإنما حدا بي على عمل (تهذيب التهذيب) أن العلامة شيخ شيوخنا علاء الدين مغلطاي وضع عليه كتابًا سماه (إكمال تهذيب الكمال) تتبع فيه ما فاته من رواة الشخص الذي ترجم له ومن شيوخه، ومن الكلام فيه من مدح وقدح، وما ظهر له مما يرد على المزي من تعقب، وجاء كتابًا كبيرًا، يقرب حجمه من حجم (التهذيب)، وقفت عليه بخطه، وفيه له أوهام كثيرة، وقد اختصره هو فِي قدر نصف حجمه، ثم اقتصر منه على التعقبات فِي مجلدٍ واحد، فعمدت أنا إلى (التهذيب) فلخصته بأن حذفت منه الأحاديث التي يسوقها المزي بأسانيده من رواية ذلك الشخص المترجم، فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه، وكذلك ما يورده من مناقب الصحابة والأئمة، ومن سير الملوك والأمراء فِي تراجمهم؛ لأن لذلك محلًّا آخر، وموضوع الكتاب إنما هو لبيان حال الشخص المترجم"، إلى آخر ما قال مما ذكره فِي مقدمة (تهذيب التهذيب) أيضًا وقرأناه.

يقول: "فلهذا اقتصرت على رجال الأربعة، وسميته (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) وعزمي أن أتتبع ما فِي كتاب (الغرائب) عن مالك الذي جمعه الدارقطني، فإن فيه من الأحاديث مما ليس فِي (الموطأ) شيئًا كثيرًا ومن الرواة كذلك، ثم أتتبع ما فِي (معرفة السُّنَن والآثار) للبيهقي من الرجال الذين وقع ذكرهم فِي روايات الشافعي مما ليس فِي المسند، ثم أتتبع ما فِي كتاب (الزهد) لأحمد فألتقط منه ما فيه من الرجال مما ليس فِي (المسند) فإنه كتاب كبير يكون فِي قدر ثلث المسند مع كبر (المسند)، وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس فِي (المسند) شيء كثير، ثم أتتبع ما فِي كتاب (الآثار) لمحمد بن الحسن فإنني أفردته بالتصنيف لسؤال سائل من حذّاق أهل العلم للحنفية، سألني فِي إفراده،

فأجبته وتتبعته واستوعبت الأسماء التي فيه، فمن كان فِي (التهذيب) اقتصرت على اسمه فقط. وقلت: هو فِي (التهذيب)، ومن زاد عليه ذكرت ما وقفت عليه من حاله ملخصًا.

وبانضمام هذه المذكورات يصير (تعجيل المنفعة) إذا انضم إلى رجال (التهذيب) حاويًا -إن شاء الله تعالى- لغالب رواة الحديث فِي القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة، وقد كنت أفردت الأوهام التي وقعت للحسيني وتبعه عليها ابن شيخنا -يعني أبا زرعة- فِي جزء مفرد، كتب عني بعضه العلامة شيخ القراء شمس الدين الجزري لما قدم القاهرة سنة سبع وعشرين وثمانمائة، وعاجله السفر عن تكملته، وبلغني أنه ضمه إلى شيء جمعه فيما يتعلق بـ(المسند الأحمدي)، فلما وقفت على (إكمال الحسيني) عزوت الوهم إليه، فإن تفرد به ابن شيخنا أو شيخنا الهيثمي بينته، فأقول عقب كل ترجمة عثرت فيها على شيء من ذلك: قلت، فما بعد قلت فهو كلامي، وكذا أصنع فيما أزيده من الفوائد من جرح أو تعديل، أو ما يتعلق بترجمة ذلك الشخص غالبًا، وبالله أستعين فيما قصدت وعليه أتوكل فيما اعتمدت، لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه أنيب، وإياه أسأل أن ينفع به كاتبه وجامعه وناظره وسامعه، إنه قريب مجيب".

وقد رتبه على ترتيب أصله، وهو كتاب (التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة) الذين هم رجال الكتب الستة، لخَّصه من (تهذيب الكمال) وزاد عليه رجال الأئمة الأربعة الذين ذكرهم ابن حجر فِي (تعجيل المنفعة).

وابن حجر ترتيبه ترتيب الحسيني، ويذكر ما ذكره الحسيني فِي كتاب (التذكرة) ويزيد عليه ويصدّر ذلك بقوله: قلت، فهو يقول: "أول الأسماء الألف مع الباء، قال: أبان بن خالد الحنفي عن عبيد الله بن رواحة عن أنس وعنه أخوه

عبد المؤمن، لينه الأزدي، هذا هو نص الحسيني، وابن حجر بعد أن نقل هذا يقول: قلت: وذكره ابن حبان فِي (الثقات) وقال: روى عنه موسى بن إسماعيل التبوذكي، وقال الذهبي فِي (الميزان): خبره منكر"، هذا ما زاده ابن حجر على الحسيني، لكن كما ذكر فِي المقدمة له تعقبات كثيرة، وبيّن أوهام الحسيني أو أوهام الهيثمي أو غيره فِي (تعجيل المنفعة) زيادة على ما زاده فِي مثل هذه الترجمة التي قرأناها.

ويحسُن بنا أن نتعرّف على كتاب (التذكرة) الذي هو أصل كتاب (المنفعة)، فهو لأبي المحاسن محمد بن علي العلوي الحسيني، الذي ولد سنة سبعمائة وخمس عشرة، وتوفي سنة خمس وستين وسبعمائة من الهجرة، وهو يقول فِي مقدمته بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ قال: "فهذه تذكرة شريفة مبتكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، وهي مسند الإمام العلم محمد بن إدريس الشافعي.

وهو المسند المشهور عنه الذي خرجه أبو العباس الأصم من مسموعاته عن الربيع بن سليمان المرادي عنه، ومسند الإمام الأقدم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي الذي رتبه الحافظ أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي.

وموطأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي وهو ما رواه عنه عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب المصري وعبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري، وعبد الله بن يوسف التنيسي ومعن بن عيسى وسعيد بن عفير ويحيى بن عبد الله بن بكير ويحيى بن يحيى، وسليمان بن برد وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري ومصعب بن عبد الله الزبيري ومحمد بن المبارك الصوري، ومسند الإمام الرباني أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المشتمل على ثمانية

عشر مسندًا، وجملة أحاديثه أربعون ألفًا بالمكرر مما رواه عنه ابنه الحافظ أبو عبد الرحمن عبد الله وفيه من زياداته، وصحيح الحافظ العلم أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وصحيح الحافظ الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وسنن الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وكتاب (الجامع) للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي، وسنن الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي وهو (المجتبى) من سننه الكبير مما رواه الحافظ أبو بكر بن السني عنه، وسنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني }.

وقد كان الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي صنّف فِي رجال الكتب الستة وهي (صحيح البخاري)، ومن بعده كتابًا حافلًا سماه (الكمال فِي أسماء الرجال) فِي عدة أسفار لكنه لم يستقص الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب حق الاستقصاء، ولا اعتنى بجملة من تراجمه حق الاعتناء.

فلما لحظه شيخنا الحافظ أبو الحجاج وتدبره وروّى فكره فيه واعتبره ظهرت له فيه أمارات الإغفال وإشارات الخلل والإهمال، فصرف همته إلى تهذيبه وأنعم النظر فِي تصحيحه وترتيبه.

وأتى فيه ببديع التأليف وبراعة التهذيب والتثقيف، ورد إلى رجاله ما شذ عنهم، لكنه أدخل معهم ما ليس منهم كرجال كتاب (الأدب المفرد) للبخاري، وكتاب (أفعال العباد) له، وكتاب (المراسيل) لأبي داود، وكتاب (التفرد) له، وكتاب (فضائل الأنصار) له، وكتاب (المسائل) له، وكتاب (خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب) للنسائي، وبعض كتاب التفسير لابن ماجه.

إلى غير ذلك من التواليف التي لا تجري فِي الاحتجاج مجرى ما فِي الأصول المذكورة التي موضوعها للسُّنن والأحكام وبيان الحلال والحرام، فحصل فِي كتاب شيخنا بسبب ذلك تطويل أوجب الإملال، مع ما اشتمل عليه من مبسوط أسانيده الطوال، فقصرت الهمم لتطويله عن تحصيله، وصارت النسخ به مع جلالته قليلة، فسنح لي تلخيصه واختصاره؛ ليسهل نقله وانتشاره، فلخصته فِي مجلدين اثنين فيهما مجمل جملة رجاله، فاستقصيتها ولم أغادر فيه ترجمة لأحد إلا أحصيتها.

فجاء كتابًا لا نظير له فِي ترتيبه ولا اسمه وعظم فائدته وصغر حجمه، ثم بدا لي بعد ذلك أن أحذف ما زاد فيه شيخنا على الكتب الستة المذكورة، وأن أجعل عوض ذلك رجال كتب الأئمة الأربعة المقتدى بهم؛ لأن عدتهم فِي استدلالهم لمذاهبهم فِي الغالب على ما رووه بأسانيدهم فِي مسانيدهم.

فإن كتاب (الموطأ) للإمام مالك"، إلى آخر ما قاله، وذكر عليه ملاحظاته ومناقشته الإمام ابن حجر العسقلاني فِي مقدمة كتاب (تعجيل المنفعة) ثم ذكر رموزه.

هذا؛ وقد اعتنيت بتحقيق هذا الكتاب وضممت إليه ما أورده الحافظ ابن حجر من التراجم فِي (تعجيل المنفعة)، فجعلت هذا فِي الهامش ليتبين ما انتقده الإمام ابن حجر على الحسيني أو ما استدركه عليه وكذلك ألحقت به فِي الهامش (تقريب التهذيب) لابن حجر؛ لتتم الفائدة بما فِي (التقريب) من التلخيص بعبارة وجيزة الجرح والتعديل.

ووضع الراوي فِي طبقته الزمنية مما يمتاز به (التقريب) فِي وضوحه، ونشر هذا الكتاب منذ عشر سنوات تقريبًا.

## التأليف في الضعفاء والمتروكين والمختلطين والوضاعين

### (ميزان الاعتدال) للحافظ الذهبي :

فن آخر من فنون التأليف فِي علم الرجال وبطبيعة الحال هي تلتقي فِي بعض هذه الأمور، وتتميز فِي بعض الأمور التأليف فِي الضعفاء والمتروكين والمختلطين والوضّاعين ورواة المراسيل والمدلسين، وقد حفل هذا الدور الخامس -الذي يبدأ من ستمائة وخمسين وينتهي إلى نهاية القرن العاشر- بمؤلفات فِي هذا المجال، ومنها (ميزان الاعتدال) للحافظ الذهبي الذي توفي سنة سبعمائة وثمان وأربعين، وهو يضم أسماء الرجال الذين ضعّفوا، ويبين سبب ضعفهم أو إطلاق الأئمة عليهم الضعف، وقد يستقل هو ببيان تضعيف الراوي، ثم يذكر بعض مؤلفاتهم التي أنكرت عليهم، وجاء بعده الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي توفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين وألف (لسان الميزان).

ويجدر بنا أن نذكر مقدمة (ميزان الاعتدال) ثم نذكر مُقدمة (لِسان الميزان)؛ لتسهل المقارنة بينهما، وما يمتاز به الثاني على الأول. قال الإمام الذهبي بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ قال: "أما بعد هدانا الله وسددنا ووفقنا لطاعته، فهذا كتاب جليل مبسوط فِي إيضاح نقلة العلم النبوي وحملة الآثار، ألفته بعد كتابي المنعوت بـ(المغني) وطولت العبارة، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدًا على من فِي (المغني) زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على (الكامل) لابن عدي، وقد ألف الحفاظ مصنفات جملة فِي الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل، فأول من جُمع كلامه فِي ذلك الإمام

الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان، وتكلم فِي ذلك بعده تلامذته كيحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وعمرو بن علي الفلاس وأبي خيثمة وتلامذتهم ومن بعدهم، ثم قال: ولأبي أحمد بن عدي كتاب (الكامل) وهو أكمل الكتب وأجلها فِي ذلك، وكتاب أبي الفتح الأزدي وكتاب أبي محمد بن أبي حاتم فِي الجرح والتعديل و(الضعفاء) للدارقطني و(الضعفاء) للحاكم، وغير ذلك.

وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على (الكامل) لابن عدي بكتاب لم أره وصنف أبو الفرج بن الجوزي كتابًا كبيرًا فِي ذلك، كنت اختصرته أولًا ثم ذيلت عليه ذيلا بعد ذيل، والساعة فقد استخرت الله ﷻ فِي عمل هذا المصنف ورتبته على حروف المعجم حتى فِي الآباء؛ ليقرب تناوله، ورمزت على اسم الرجل من أخرج له فِي كتابه من الأئمة الستة، فذكرها ثم قال: وفيه من تُكلم فيه مع ثقته وجلاله بأدنى لين وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أرَ من الرأي أن أحذف اسم أحد ممَّن له ذكر بتليين ما فِي كتب الأئمة المذكورين خوفًا من أن يُتعقب علي؛ لأني ذكرته لضعف فيه عندي إلا ما كان فِي كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الصحابة، فإني أسقطهم لجلالة الصحبة، ولا أذكرهم فِي هذا المصنف فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم، وكذا لا أذكر فِي كتابي من الأئمة المتبوعين فِي الحروف أحدًا لجلالتهم فِي الإسلام وعظمتهم فِي النفوس، مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري.

فإن ذكرت أحدًا منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس؛ إذ إنما يضر الإنسان الكذب والإصرار على الخطأ والتجري على تدليس

الباطل، فإنه خيانة وجناية، والمرء المسلم يُطبَع على كل شيء إلا الخيانة والكذب، فقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذّابين الوضاعين المتعمدين - قاتلهم الله- وعلى الكاذبين فِي أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثم على المتهمين بالوضع أو التزوير، ثم على الكذابين فِي لهجتهم لا فِي الحديث النبوي، ثم على المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم، ولم يعتمد على روايتهم ثم على الحفاظ الذين فِي دينهم رقة وفي حديثهم وهن.

ثم على المحدِّثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يُترك حديثهم، بل يقبل ما رووه فِي الشواهد والاعتبار بهم لا فِي الأصول والحلال والحرام، ثم على المحدِّثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين، وما أوردت منهم إلا من وجدته فِي كتاب فِي أسماء الضعفاء، ثم على خلق كثير من مجهولين ممَّن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهول أو يقول غيره: لا يعرف أو فيه جهالة، أو غير ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق؛ إذ المجهول غير محتج به، ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة والثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه ولا إلى تضعيفه لكونه تعنت وخالف الجمهور من أولي النقد والتحرير، فإنا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ فِي الاجتهاد فِي غير الأنبياء -عليهم السلام- ثم إن البدعة صغرى وكبرى ..."، إلى آخر ما قال.

ثم قال: "فالتليين بالبدعة باب صَلِف، فيه اختلاف بين العلماء ليس هذا موضع تقريره، ولم أتعرض لذكر من قيل فيه محله الصدق ولا من قيل فيه هو صالح الحديث أو يكتب حديثه أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق"، ثم تكلم على مراتب الرواة؛ سواء أكانوا من المقبولين أم من المجرّحين،

ثم قال: "ثم من المعلوم أنه لا بد من صون الراوي وستره والحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب ما سلم معي إلا القليل؛ إذ الأكثر لا يدرون ما يروون ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سُمّعوا فِي الصغر واحتيج إلى علو سندهم فِي الكبر، والعمدة على من أفادهم وعلى من أثبت طباق السماع -جمع طبقات- لهم، كما هو مبسوط فِي علوم الحديث، والله الموفق ولا حول ولا قوة إلا بالله".

هذه آخر خطبة الذهبي، ثم قال ابن حجر: "وقد وجدت له أثناء الكتاب ما يصلح أن يكون فِي الخطبة، كقوله فِي ترجمة أبان العطار: إذا كتبت "صح" أول الاسم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل، وقوله فيها: ومن عيوب كتابه أي: -ابن الجوزي- أنه يسرد الجرح ويسكت عن التعديل. وقال فِي ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي: اعلم أن كل من أقول فيه: مجهول ولا أسنده إلى قائل، فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه.

وسيأتي من ذلك شيء كثير، فإن عزيته إلى قائله كابن المديني وابن معين فذلك بيّن ظاهر، وإن قلت: فيه جهالة أو نُكْرَة أو يُجهل أو لا يُعرف وأمثال ذلك، ولم أعزه إلى قائل فهو مِن قِبل كما إذا قلت: صدوق وثقة وصالح ولين ونحو ذلك ولم أضفه إلى قائل، واستمر على ذلك"، وكل هذا متعلق بـ(ميزان الاعتدال).

## (لسان الميزان) ابن حجر:

أما (لسان الميزان) الذي بُني على كتاب (ميزان الاعتدال)، فابن حجر يقول فيه: "ثم ألف الحفاظ فِي أسماء المجروحين كتبًا كثيرة، كل منهم على مبلغ علمه

ومقدار ما وصل إليه اجتهاده، ومن أجمع ما وقفت عليه فِي ذلك كتاب (الميزان) الذي ألفه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، وقد كنت أردت نسخه على وجهه فطال علي، فرأيت أن أحذف منه أسماء من أخرج له الأئمة الستة فِي كتبهم أو بعضهم، فلما ظهر لي ذلك استخرت الله تعالى وكتبت منه ما ليس فِي (تهذيب الكمال) وكان لي من ذلك فائدتان؛ إحداهما: الاختصار والاقتصار، فإن الزمان قصير والعمر يسير.

والأخرى: أن رجال (التهذيب) إما أئمة موثقون وإما ثقات مقبولون وإما قوم ساء حفظهم ولم يطرحوا، وإما قوم تركوا وجُرّحوا، فإن كان القصد بذكرهم أنه يعلم أنه تكلم فيهم فِي الجملة فتراجمهم مستوفاة فِي (التهذيب)، وقد جمعت أسماءهم -أعني من ذكر منهم فِي (الميزان)- وسردتها فِي فصل آخر الكتاب، وهذا الفصل بعنوان: فصل فِي تجريد الأسماء التي حذفتها من (الميزان) اكتفاء بذكرها فِي (تهذيب الكمال).

ثم إنني زدت فِي الكتاب جملة كثيرة فما زدت عليه من التراجم المستقلة جعلت قبالته أو فوقه "ز"، ثم وقفت على مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين جعله ذيلًا على (الميزان) ذكر فيه من تكلم فيه وفات صاحب (الميزان) ذكره.

والكثير منهم من رجال (التهذيب)، فعلّمت على من ذكره شيخنا فِي هذا الذيل صورة "ذ" إشارة إلى أنه من الذيل لشيخنا، وما زدته فِي أثناء ترجمة ختمت كلامه بقولي: انتهى، وما بعدها فهو كلامي، وسميته (لسان الميزان)، وهأنا أسوق خطبته على وجهها ثم أختمها بفوائد وضوابط نافعة -إن شاء الله تعالى"، فذكر ما ذكرناه أولًا من مقدمة الأصل الذي هو (الميزان).

ويحسن بنا أن نقرأ بعض التراجم مما هو فِي (الميزان) ومما ليس فِي (الميزان)، بدأ بآدم وقال: "يأتي، وكان ينبغي أن يذكر هنا باعتبار أنه همزتان فِي الأول، وكذا آبّا بن جعفر ثم أبان بن أرقم الأسدي الكوفي، ذكره أبو جعفر الطوسي فِي الشيعة الإمامية فِي رجال أبي عبد الله جعفر الصادق ووثّقه، وهذا جعل أمامه "ز" مما يدل على أنه زاده، وكذلك الترجمة التي بعدها أبان بن أرقم الطائي، ثم سِنْبِسي أبو الأرقم الكوفي، ذكره الطوسي فِي رجال أبي عبد الله جعفر الصادق ووثّقه وكان من الشيعة الإمامية. وكذلك صدره بـ"ز" أبان بن أرقم العتري الكوفي ثم المدني، ذكره أبو جعفر الطوسي فِي الشيعة الإمامية، وقال: روى عن أبي عبد الله جعفر الصادق، رحل إليه فسمع منه حديثًا كثيرًا، ثم ذكر أيضًا ترجمة أبان بن بشير وصدّرها بـ"ز"، وأما أبان بن جبلة الذي أتى بعد ذلك فذكر عنه شيئًا، ثم قال: انتهى"؛ أي: هذا انتهى من (الميزان). ثم قال: "وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف عن البخاري، هو نقل عن البخاري أن هذا الرجل -أبان بن جبلة الكوفي- منكر الحديث، فقال: إن الذي نقل عن البخاري هذا بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفّاف عن البخاري.

وقال أبو حاتم: أبان بن جبلة شيخ مجهول منكر الحديث، فهو زاد هاتين المعلومتين، ثم صدّر ترجمة بحرف الذال دلالة على أنه استفاده من شيخه عبد الرحيم العراقي، وهو أبان بن جعفر النَّجِيرَمِي، روى عن محمد بن إسماعيل الصائغ قال: أورده الذهبي فِي (ذيل الضعفاء) فقال: كذاب، ثم ذكر ما ذكره الذهبي ثم قال: قلت: كذا سماه ابن حبان وصحّفه، وإنما هو أباء وليس "أبان"، أباء بهمزة لا بنون، وستأتي هذه الحكاية بعينها فِي الأصل؛ أي: فِي (الميزان)".

# تابع: التأليف في الضعفاء والمتروكين - الدور السادس

## عناصر الدرس

**العنصر الأول** : استكمال الحديث عن الكتب التي ألفت في الضعفاء ٣٥٥

**العنصر الثاني** : التأليف في مصطلح الحديث وقواعده ٣٥٧

**العنصر الثالث** : الدور السادس في مناهج المحدِّثين ٣٦٠

**العنصر الرابع** : التأليف في الشروح والحواشي على كتب الحديث للمتقدمين ٣٦٧

## استكمال الحديث عن الكتب التي ألفت في الضعفاء

فكنا نتكلم فِي بعض الكتب التي ألفت فِي الضعفاء والوضّاعين، ووقفنا عندها فِي (الميزان) للذهبي و(لسان الميزان) لابن حجر، ونمر مروراً سريعًا على بعض الكتب التي ألفت فِي هذا المجال، وإن كانت فِي أنواع أخرى من الضعفاء كالمراسيل والمدلسين والمختلطين وغيرهم، ومن هؤلاء (المغني فِي الضعفاء) للذهبي، هو كما بيَّن فِي مقدمته فِي الضعفاء بأنواعهم من الكذابين والوضاعين والمتروكين والضعفاء وكثيري الوهم والمجهولين والثقات الذين فيهم شيء من اللين، وكتاب (الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث) لإبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمي الحلبي، وهو فيمن رمي بوضع الحديث انتخبه مؤلفه من (ميزان الاعتدال) وزاد عليه من (موضوعات ابن الجوزي) ومن (تلخيص المستدرك) للذهبي ومن غيرها. ثم (الكواكب النيرات فِي معرفة من اختلط من الرواة الثقات) لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، وهو مشتمل على معرفة من صح أنه خلط فِي عمره من رواة الكتب الستة وغيرها، وبيان من تميز اختلاطه بالزمن أو بالتلاميذ الرواة عنه قبل الاختلاط وبعده، ثم (المختلطين) لأبي سعيد العلا.

وهذا الكتاب قبل كتاب (الكواكب النيرات) بل يعتبر أول كتاب فِي المختلطين، ومنهجه فيه تقسيم المختلطين إلى أقسام ثلاثة، وهي من لم يوجب الاختلاط له ضعفًا أصلًا، ومن كان متكلَّمًا فيه قبل الاختلاط، ومن كان مُحتجًّا به ثم اختلط، وقد حققنا هذا الكتاب وضممنا إليه زيادات من الكتب الأخرى كـ(الكواكب النيرات)، ضممنا إليه ذلك فِي الهامش، فجاء كتابًا جامعًا بحمد الله تعالى وفضله.

ومن هذه الكتب أيضًا (جامع التحصيل فِي أحكام المراسيل) للعلائي أبي سعيد صاحب الكتاب السابق، والذي توفي سنة سبعمائة وإحدى وستين وهو فِي رواة المراسيل بالمعنى الواسع وهو الانقطاع، كما خصص مبحثًا لتعريف التدليس وسياق الرواة الذين وصفوا بالتدليس، وقدم للكتاب بأبواب تبين المرسل وحكمه، ثم (تحفة التحصيل فِي ذكر رواة المراسيل) لأبي زرعة العراقي ولي الدين، الذي ولِد سنة سبعمائة وثنتين وستين وتوفي سنة ثمانمائة وست وعشرين، وهو أجمع من كتاب العلائي السابق فِي المراسيل (جامع التحصيل)، وجمع فيه مؤلفه بين كتابي ابن أبي حاتم (المراسيل) والعلائي (جامع التحصيل)، وزاد عليهما دون أن يستوعب.

وقد حققنا أيضًا هذا الكتاب وزدنا فِي هامشه بعض الرواة، فجاء كتابًا جامعًا بحمد الله تعالى، و(المدلسين) لأبي زرعة العراقي صاحب الكتاب السابق والذي توفي سنة ثمانمائة وست وعشرين من الهجرة وهو فِي المدلسين.

وتبع فِي ذلك العلائي فِي (جامع التحصيل) وزاد عليه، وقد حققنا هذا الكتاب وزدنا فيه زيادات من الكتب الأخرى فِي الهامش، فجاء بحمد الله جامعًا.

ومن هذه الكتب فِي المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) لابن حجر العسقلاني، يقول فِي مقدمته: "فهذه معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس فِي أسانيد الحديث النبوي لخصتها من (جامع التحصيل) للعلائي مع زيادات كثيرة فِي الأسماء".

ومنهجه فيه أنه ذكر فِي مقدمته تعريف التدليس وأنواعه، ثم قسم المدلسين إلى خمس طبقات وبين حكم كل طبقة، ثم سرد الموصوفين بالتدليس فِي كل طبقة على حدة، ولكنه لم يستوعب.

## التـأليف في مـصطلح الحـديث وقواعـده

وننتقل إلى التأليف فِي مصطلح الحديث وفي قواعده:

### (مقدمة ابن الصلاح) والمؤلفات حولها:

أُلف قبل هذا الدور بقليل كتاب (علوم الحديث) لابن الصلاح الذي توفي سنة ستمائة وثلاث وأربعين، وهو ما يعرف بـ(مقدمة ابن الصلاح)، وكل كتب مصطلح الحديث فِي هذا الدور تدور حول (مقدمة ابن الصلاح) ما بين مختصر لها وشارح لها ومنكت عليها، وممن اختصرها الحافظ ابن كثير فِي كتابه (اختصار علوم الحديث) والحافظ النووي فِي (التقريب)، وهو شديد الاختصار لـ(مقدمة ابن الصلاح) وشرحه السيوطي فِي كتابه المشهور (تدريب الراوي)، ومن هذه الكتب (إرشاد طلاب الحقائق) وهو متوسط الاختصار، وهو للإمام النووي أيضًا، وحافظ فيه النووي فِي تلخيصه على عبارات ابن الصلاح فِي المقدمة، إلا أنه حذف الكثير من الاختلافات التي نقلها ابن الصلاح.

ومن هذه الكتب (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح) لزين الدين عبد الرحيم العراقي.

ويقول فِي مقدمته بعد أن ذكر (مقدمة ابن الصلاح): "فأردت أن أجمع عليه نكتًا تقيد مطلقه وتفتح مغلقه"، وهناك عدة أنواع لم يعلق العراقي عليها بشيء، ومن هذه الكتب فِي مصطلح الحديث (النكت على مقدمة ابن الصلاح) لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ويقول فِي مقدمته: "فاستخرت الله تعالى فِي تعليق عليه فائق الجمع شائق السمع يكون لمستغلقه كالفتح ولمستبهمه كالشرح"،

و(النكت) على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد جمع فيه فوائد علقها على كتاب شيخه العراقي على (مقدمة ابن الصلاح) مع ما يليق به من اجتهاده من نكت ونوادر، ولم تكمُل.

وهناك أيضًا ما يتصل بالمؤلفات فِي المصطلح، ولكنه فِي النظم، ومِمَّن قام بذلك الحافظ العراقي فِي ألفيته المسماة (التبصرة والتذكرة) التي شرحها فِي كتابه المسمى (شرح التبصرة والتذكرة) وقد طبع هذا الكتاب، وقد شرح ألفية العراقي أيضًا الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي وسماه (فتح المغيث)، وهو شرح موسع عن هذين الشرحين السابقين، وألف السيوطي ألفية وشرحها بعنوان (البحر الذي زخر فِي شرح ألفية الأثر)، وهو كتاب موسّع وجامع لكثير من شوارد مصطلح الحديث، ولكنه يبدو أنه لم يكمُل وهو فِي شرحه غير كامل، نُشر منه أربعة مجلدات، ومما أُلف فِي هذا القرن بعض المتون الشديدة الاختصار، ثم شرحها مثل (التقريب).

وقد سبق الكلام عليه للإمام النووي، وهو شديد الاختصار لـ(مقدمة ابن الصلاح)، وقد شرحه السيوطي فِي (تدريب الراوي)، وألف ابن حجر (نخبة الفكر) وهو متن شديد الاختصار وشرحها فِي (نزهة النظر)، وشرح (النزهة) جماعة منهم ملا علي قاري.

وكذلك التأليف فِي الأثبات مرويات العلماء ومعاجم شيوخهم، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (معجم الشيوخ) (المعجم الكبير) للحافظ الذهبي يشتمل على ذكر شيوخ الذهبي من لقيه منهم أو كتب إليه بالإجازة، ويورد فِي ترجمة كثير منهم بعض ما يرويه عنه بسنده من الأحاديث، ومنها (المعجم المختص بالمحدِّثين) للحافظ الذهبي كذلك، وهو فِي شيوخ الذهبي وما تلقاه

منهم، وهو يقول فِي مقدمته: "فهذا معجم مختص بذكر من جالسته من المُحدِّثين، أو أجاز لي مروياته من طلبة الحديث"، وهو مختصر عن السابق، و(المعجم المفهرس) للحافظ ابن حجر وهو فِي أسانيد الكتب التي رواها وفي كيفية تحمله لها، و(المعجم المؤسس للمعجم المفهرس) وهو أيضًا للإمام الحافظ ابن حجر، وهو فِي ذكر شيوخه وما تلقاه عنهم من الكتب و(المَنْجَم فِي المعجم) وهو معجم شيوخ الحافظ السيوطي، وكل هذه الكتب مطبوعة.

ومشيخة أبي بكر بن الحسين القرشي المراغي الذي توفي سنة ثمانمائة وست عشرة، وهو تخريج أبي البركات محمد بن موسى بن علي المراكشي الذي توفي سنة ثمانمائة وثلاث وعشرين، أي: بعد موت المؤلف صاحب المشيخة بقليل، وهو يأتي ببعض روايات كل شيخ من شيوخ المراغي وهي من عوالي الشيوخ التي رواها عنهم.

وكذلك برنامج الوادي آشي وهو محمد بن جابر الوادي آشي وهو مغربي، والمغاربة يسمون أثباتهم برنامجًا، بينما يسميها المشارقة معجمًا أو ثبتًا، وكذلك برنامج المُجاري وهو ثَبَتٌ بشيوخ محمد المجاري، والأول برنامج الوادي آشي ثبت فِي شيوخ محمد بن جابر الوادي آشي، الذي توفي سنة سبعمائة وتسع وأربعين، ومحمد المجاري صاحب (برنامج المجاري)، الذي توفي سنة ثمانمائة وست وعشرين.

هذا غيض من فيض من نشاط أهل هذا الدور، فهو دور حفل بالأئمة من المحدِّثين الذين أثروا علوم الحديث بعطائهم.

وما قدمناه إنما هو أمثلة ونماذج، أما كثير من أهل هذا الدور فيعتبر كل واحد منهم أمة وحده فِي مجال ما قدم لعلوم الحديث. ونظرة إلى مؤلفات ابن حجر، أو

السيوطي، أو الذهبي، أو السخاوي، أو غيرهم تثبت ذلك، رحمهم الله ﷻ وتعالى، ورضي عنهم أجمعين، جزاء ما قدموا.

## الدور السادس في مناهج المحدثين

وننتقل إلى الدور السادس فِي مناهج المُحدِّثين، وذلك من أوائل القرن الحادي عشر إلى أوائل القرن الرابع عشر الهجري، وقد استمرت جهود المحدِّثين وتتابعت فِي هذا الدور، إلا أنها كانت أقل بكثير من الجهود السابقة، مما جعل بعض الباحثين يطلق على هذا الدور دور الركود، فلم يحرص محدثو هذا الدور على السماع، كما كان سلفهم، وأصبحت روايتهم قاصرة على الإجازات التي كانت سببًا لتقاصر الهمم عن سماع الكتب سماعًا صحيحًا بالإسناد المتصل بالقراءة إلى مؤلفيها، حتى صارت الإجازات رسمًا يرسم لا علمًا يتلقى ويؤخذ، وربما كان السبب فِي هذا هو انتشار الطباعة.

ووجد أهل هذا القرن الكتب قدمت لهم تقديمًا جيدًا بحروف الطباعة المصححة، ووجدوا أنهم ليسوا فِي حاجة إلى السماع أو القراءة، زد على ذلك انتشار المدارس والمعاهد الرسمية التي كانت تدرس كثيرًا من هذه العلوم، وكان التلاميذ يتلقون هذه الكتب وشرحها قراءة، لكن ليست فِي الصورة التي كانت قبل ذلك.

أما التأليف فِي هذا الدور فيقول عنه الدكتور نور الدين عتر: "في هذا الدور توقف الاجتهاد فِي مسائل العلم والابتكار فِي التصنيف، وكثرت المختصرات فِي علوم الحديث شعرًا ونثرًا، وشغل الكاتبون بمناقشات لفظية لعبارات المؤلفين، دون الدخول فِي عمق الموضوع تحقيقًا أو اجتهادًا، لكن الله تعالى أقام

نهضة للحديث فِي ديار الهند خلال هذه الفترة، كانت على مستوى عال فِي البحث والعلم، وذلك على يد العلامة الإمام المحدث شاه ولي الدين الدهلوي المتوفى سنة ست وسبعين ومائة وألف، ثم على يد أولاده وأحفاده ومن تخرج على طريقته ومدرسته، فهؤلاء الكرام قد رجّحوا علم السُّنَّة على غيرها من العلوم، وجاء تحديثهم حيث يرتضيه أهل الرواية ويبتغيه أصحاب الدراية". أما الملامح العامة لمناهج المحدِّثين فِي مؤلفاتهم فِي هذا الدور فيوضحها ما يلي:

**أولًا:** التأليف فِي التذييل على مؤلفات السابقين، وذلك مثل كتاب (الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور) للمناوي، وهو الإمام عبد الرءوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، الذي ولد سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة، وتوفي بالقاهرة سنة إحدى وثلاثين وألف.

وقد ألف الإمام السيوطي كتابه (جمع الجوامع)، وأراده أن يكون شاملًا لجميع الأحاديث النبوية قولية كانت أو فعلية، إلا أنه لم يتحقق له ذلك، فجاء الإمام المناوي، وأراد أن يثبت أن السيوطي فاته أحاديث كثيرة لم يذكرها فِي كتابه (جمع الجوامع) حتى لا يقع بعض المتعجلين فِي الخطأ حينما يظنون أن الحديث لا أصل له عندما لا يوجد فِي (الجامع الكبير).

وقد تحدث فِي مقدمة كتابه عن باعثه على تأليفه ومنهجه فيه فقال: "ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب أن الحافظ الكبير الجلال السيوطي ادعى أنه جمع فِي كتابه (الجامع الكبير) الأحاديث النبوية، مع أنه قد فاته الثلث فأكثر، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر، وما لم يصل إلينا منها أكثر، وفي الأقطار الخارجية عنها من ذلك أكثر، فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر، فصار كل حديث يسأل عنه أو يريد الكشف عنه فأكثر يراجع (الجامع الكبير) فإن لم يجده

فيه غلب على ظنه أنه لا وجود له، فربما أجاب بأنه لا أصل له؛ فعظم بذلك الضرر لركون النفس إلى الثقة بزعمه الاستيعاب، وتوهم أن ما زاد على ذلك لا يوجد فِي كتاب، فأردت التنبيه على ما فاته فِي هذا المجموع.

فما كان فِي (الجامع الكبير) أكتبه بالمداد الأسود، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر، أو أجعل عليه مدة حمراء، ولم أورد فيه مما فِي الكتب الستة إلا النادر لشهرتها وكثرة تداولها وسهولة الوقوف عليها، فعمدت إلى جمع الشوارد والاعتناء بالزوائد، واعتمدت فِي بيان حال الأسانيد على ما حرره جدُّنا مِن قِبل الأمهات واسطة عقد الحفاظ زين الدين العراقي وولده شيخ الإسلام ولي الدين العراقي والحافظ الكبير نور الدين الهيثمي ومن فِي طبقتهم، فهم المرجع فِي ذلك والعمدة وعليهم الاعتماد والعهدة، ولما تم هذا المطلب على هذا النمط الأطيب سميته بـ (الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور)"، إلى أن قال: "وهذا أوان الشروع فِي المقصود فأقول بعون الملك المعبود مرتبًا على حروف المعجم؛ لكونه أسهل كشفًا وأقوم ولأن كلًّا من الطلاب لذلك أَلِفَ".

**ثانيًا:** الجمع بين مؤلفات السابقين المجردة عن الأسانيد، مثل كتاب (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد) والمؤلف هو محمد بن محمد بن سليمان الرُّودَاني المغربي، وولِد بالمغرب سنة سبع وثلاثين وألف، وله رحلات وتصانيف، توفي سنة أربع وتسعين وألف.

وهذا الكتاب يشتمل على أربعة عشر مصدرًا، فهو جامع لمرجعين هما (جامع الأصول) لابن الأثير الجزري، و(مجمع الزوائد) للحافظ الهيثمي، وعدد مصادرها بعد حذف المكرر اثنا عشر مصدرًا: الموطأ والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، وهي ما يشتمل عليه (جامع الأصول)، وزوائد مسند أبي

يعلى ومسند البزار ومسند أحمد ومعاجم الطبراني الثلاثة وهي مشتملات (مجمع الزوائد) وزاد المؤلف زوائد ابن ماجه وزوائد الدارمي وتكلم على رجالهما جرحًا وتعديلًا، بما فِي (الكاشف) للإمام الذهبي و(تهذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب) وكلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيرهما من الكتب، ورتبه على ترتيب أصوله أي: على ترتيب (جامع الأصول) وترتيب (مجمع الزوائد)، وإن كان أحدهما يختلف عن الآخر؛ أي: هو رتبه فِي الحقيقة على ترتيب (مجمع الزوائد).

**ثالثًا:** الانتقاء من مؤلفات السابقين المجردة عن الأسانيد، مثل كتاب (حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر)، وهو للشيخ محمد بن درويش البيروتي الشهير بالحوت "أبو عبد الرحمن"، ولِد ببيروت سنة تسع ومائتين وألف، وهو صاحب مُصنفات، وتوفي سنة ست وسبعين ومائتين وألف.

ويبيِّن فِي هذا الكتاب الأحاديث والأخبار والآثار وما فيها من ضعف واختلاف، مشيرًا بذلك إلى مواقعها من المصادر، ثم يذكر درجة الحديث، ورموزه كرموز (الجامع الصغير) للسيوطي إلا أنه قد يرمز بحروف (س) مع التصريح بالنسائي فيحتمل أن تكون (س) رمزًا لأبي موسى المديني أو تكون محرفة عن (س ن) لابن السني أو مصحفة عن (ش) لابن أبي شيبة، وربما يريد بـ (س) (المجتبى) والتصريح بالنسائي للكبرى أو العكس.

**رابعًا:** التأليف فِي موضوع معين، مثل كتاب (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله فِي النسوة)، وهو للشيخ محمد صديق بن حسن بن علي القنوجي، ولِد سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف من الهجرة، نشأ عفيفًا طاهرًا محبًّا للعلم، سافر من أجل العلم واجتهد فِي إتقان علوم القرآن والسُّنة والتدوين وعلومهما، وكان

له رغبة فِي انتقاء الكتب وفهم زائد فِي قراءتها، توفي سنة سبع وثلاثمائة وألف، وجمع مؤلفه فِي هذا الكتاب الآيات التي نزلت فِي أحكام تخص النساء، وأتبع هذه الآيات بمُلح من التفسير، وكذلك جمع فيه كثيرًا من الأحاديث التي وردت فِي شأنهن.

وقال فِي خطبة كتابه: "هذا كتابٌ وسط فِي جمع آيات بينات نزلت فِي أمور النساء وشئونهن وأحاديث طيّبات وردت فِي أطوارهن وفنونهن، أخذتها من الكتاب العزيز استقراء، وزدت عليها تفسير بعضها من (فتح البيان) وهو الكتاب الأول من هذا المسطور، ثم أتبعتها أحاديث من الصحاح، والسُّنن، وموطأ مالك، وكتاب رزين، وكتاب (الترغيب والترهيب) للمنذري < وهو الكتاب الثاني من هذا المسطور، أي: هو جعل الكتاب مجلدين مجلد (فتح البيان) ومجلد خاص بالسُّنة، وذكرت فِي خاتمة هذا الكتاب ما تخصصت به النساء من دون الرجال، وتميزت به منهم فِي مراتب الإهمال والإعمال، فجاء هذا السفر بحمد الله تعالى جامعًا لأشتات هذه الأبواب، على نسق لم يُسبق إليه ومنوال لم ينسج أحدٌ عليه".

ثم كشف عن سبب تأليفه الكتاب وهو أن زوجه -ملكة بهوبال- سألته ذلك فقال: "دعتني إلى تأليفه صاحبتي وعيبتي فِي حضرتي وغيبتي تاج الهند نواب شاه جان بيكم -حفظها الله وسلم- وهي من اللاتي ملكن ناصية الحكومة والولاية فِي مملكة بهوبال، وإنما حملها على اقتراح ذلك عليّ أنها لما تلت القرآن الكريم ثم ترجمته بلسانها.

وقرأت بعض كتب الحديث كـ(مشكاة المصابيح) وأتقنت بيانها- سألتني أن أفرد لها ما نزل وورد فيهن من نصوص الكتاب والسنة؛ بحيث لا يترك ذلك من ذلك

صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، فنهضت لذلك الخطب الخطير والأمر الكبير، وانتدبت إليه بإتياني ما تيسر عجالةً وضبطته فِي سلاسل التحرير؛ رجاء أن ينفع الله به عصابة النسوة، ويوفقهن له بالقدوة والأسوة، وظني أنك لا تجد مجموعًا على هذا الشكل أبدًا؛ لأنه ما من شيء له أيسر علاقة وأدنى ملابسة بهن وهو فِي آية أو حديث- إلا أوردته فِي هذا الكتاب، بعد حذف المكررات، إلا ما شاء الله تعالى، وسردت الآيات على ترتيب المصحف الشريف والأخبار على ترتيب (تيسير الوصول) و(الترغيب والترهيب)، وزدت فِي مطاوي فحاويها شرح بعض غريبها، وضبط مشكلها وفقهها وتفسير صعابها على ما اختاره جماعة من أهل السُّنَّة المطهرة قديمًا وحديثًا، وسميته (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله فِي النسوة)، ولله الحمد فِي كل حال وعلى كل شأن، وبه التوفيق وهو المستعان". والكتاب مطبوع بتحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة.

**خامسًا:** التأليف فِي أطراف أحاديث الكتب المسندة، مثل كتاب (ذخائر المواريث فِي الدلالة على مواضع الأحاديث)، وهو لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي الدمشقي، الذي ولِد بدمشق سنة خمسين وألف، وطلب العلم مبكرًا، وله نظم ومؤلفات، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف، وجمع مؤلفه فِي هذا الكتاب أطراف الكتب الستة، ولما كان الكتاب السادس مختلفًا فيه وهو ابن ماجه بين المشارقة والمغاربة- رأى أن يأخذ بالرأيين معًا، فأخذ أطراف سُنَن ابن ماجه لأنها السادس على رأي المشارقة، وأطراف موطأ مالك؛ لأنه السادس على رأي المغاربة فأصبح كتابه جامعًا لأطراف سبعة كتب، هي الكتب الستة ومعها (الموطأ)، وهو لا يذكر الحديث كاملًا وإنما يذكر جزءًا منه أي طرفه، حسب ما هو معروف فِي المؤلفات على الأطراف، وقد رتبه على مسانيد الصحابة، فيذكر الصحابي ثم يذكر تحته ما له من أحاديث فِي هذه الكتب السبعة، وهو لا يذكر

كل ألفاظ الحديث، ولكنه يذكر رواية من الحديث ثم يشير بالرموز إلى من أخرجها ومثْلها فِي المعنى وإن كان هناك اختلاف فِي الألفاظ.

وإذا كان الحديث مرويًّا عن جملة من الصحابة، فإنه يذكر أسماءَهم فِي مكان واحد فِي مسند واحد منهم، وتبعًا لمنهجه فِي اختصار الإسناد فلا يذكر إلا من أخرجه وشيخه فقط.

وقد تحدث فِي مقدمة كتابه عن منهجه، فقال: "وقد سلكت فيه مسلك من تقدمني من الترتيب، وبنيته على مثال تلك الأبنية مع التبويب، ولكني اقتصرت على بيان الرواية المصرح بها دون المرموزة، ولم أذكر من الأسانيد غير مشايخ أصحاب الكتب على طريقة وجيزة، واقتصرت على ذكر الصحابة الأولين، وتركت ذكر الوسائط كلها من التابعين وتابعي التابعين، ولم أكرر رواية بل وضعت كل شيء فِي موضعه بداية ونهاية، وزدت أطراف (الموطأ) للإمام مالك من رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، فإنها المشهورة بين الممالك.

وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ فِي جميع الروايات، وإن رُوي الحديث الواحد عن جملة من الصحابة ذكرت أسماءهم فِي محل واحد أذكر ذلك فِي مسند واحد منهم".

هذا؛ والكتاب أصبح بعد (تحفة الأشراف) الذي ألف قبله صعب البحث فيه، ولا يستطيع الباحث أن يعثر على الحديث بسهولة وهذا فِي الحقيقة من سوء حظ هذا الكتاب؛ لأن كتاب (تحفة الأشراف) كان كذلك لكن رزق بمن يبيِّنون مواضع الأحاديث فِي الكتب الستة.

لكن هذا الكتاب لم يرزق بمن فعل ذلك، وأدعو الله تعالى أن يرزق بمن يقوم بذلك، حتى يكون العثور على الحديث فيه وفي أصوله ميسرًا.

## التأليف في الشروح والحواشي على كتب الحديث للمتقدمين

وأنتقل إلى فنٍّ آخر من فنون التأليف فِي هذا الدور وهو التأليف فِي الشروح والحواشي على كتب الحديث للأئمة المتقدمين:

وذلك مثل (عون المعبود على سُنَن أبي داود) ومؤلفه هو محمد أشرف بن أمير بن علي الصديقي العظيم أبادي أبو عبد الرحمن، وهو محدّث وصاحب تصانيف وتوفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألف، وقد جمع فيه من كتب الأئمة وذكر فِي مقدمة شرحه أنه اقتصر فيه على حل بعض المطالب العالية، وكشف بعض اللغات المغلقة وتركيب العبارات، مجتنبًا الإطالة والتطويل إلى ما شاء الله، ولم يتعرض فِي شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار، من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب إلا فِي المواضع التي دعت إليها الحاجة.

وأشار فِي المقدمة أيضًا إلى أن الذي تكفَّل بالبسط والاستيعاب والتطويل والإسهاب إنما هو العلامة الأعظم الأكرم أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي صاحب كتاب (غاية المقصود فِي حل سُنَن أبي داود) وهو شرح كبير جليل عظيم الشأن.

وقد أشار مؤلفه بالحاجة الماسة إلى اقتصار حاشيته على (سُنَن أبي داود) فلبى شرف الحق صاحب (عون المعبود)، وطبع فِي الهند فِي أربع مجلدات وطبع فِي مصر ومعه (تهذيب المختصر) لابن القيم، فجاء فِي أربعة عشر جزءًا.

ومن هذه الكتب (حاشية السندي على صحيح البخاري) والمؤلف هو أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي، ولِد بقرية من قرى السند ونشأ بها ثم

ارتحل إلى تستر وأخذ بها عن جملة من الشيوخ، ثم رحل إلى المدينة المنورة وتوطنها، وله مؤلفات كثيرة، وخاصة الحواشي على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وثلاثين ومائة وألف، ودفن بالبقيع، والناظر إلى حواشيه على الكتب الستة لا يلفيه مستقصيًا فِي تعليق الأحاديث كلها، وإنما له تعليقات مفيدة على مواضع محدودة، التقط أغلبها من كلام أساطين الشراح كالعيني وابن حجر والقسطلاني والنووي وعياض والقرطبي والسيوطي وابن العربي المالكي وغيرهم، ولست تعدم تعقيبًا له على كلام هذا الإمام أو ذاك أو تتبعًا له بالنقد والتمحيص، وكثيرًا ما تتشابه حواشيه، فتجد كلامه على حديث عند البخاري بنصه وفصه على حديث عند النسائي، فقد جاءت حاشيته على البخاري مع متن (الجامع الصحيح) فِي مجلدين كبيرين. ونذكر أن له أيضًا حواشي على الكتب الستة، وهي مطبوعة معها فِي الغالب؛ هي مطبوعة مع ابن ماجه والنسائي وحواشيه على مسند أحمد مطبوعة فِي مجلدات كبيرة؛ لأن الكتاب كبير.

ومن المؤلفات فِي شرح كتب الأحكام (سبل السلام شرح بلوغ المرام) والمؤلف هو محمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير، ولِد سنة تسع وتسعين وألف، ورحل إلى مكة وأخذ الحديث عن علمائها وعلماء المدينة، وعرف بالنفور من التقليد والرغبة فِي الاجتهاد وإقامة الدليل، وعُد من المجتهدين وأتحف المكتبة الإسلامية بالمصنفات النافعة، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف، و(بلوغ المرام من أدلة الأحكام) من أجمع وأنفع ما كتب فِي أحاديث الأحكام، وأحاديثه صحيحة فِي الغالب، فاتجهت إليه أنظار العلماء فتناولوه بالشرح والبيان، ومن شروحه كتاب (البدر التمام شرح بلوغ المرام) للقاضي الحسين بن محمد المغربي

الصنعاني، الذي توفي سنة ألف ومائة وتسع عشرة، وكتاب (البدر التمام) هذا هو الذي أخذ منه الأمير الصنعاني كتابه (سبل السلام)، وقد سلك فيه الصنعاني سبيل التيسير، فجاء كتابه دانيًا من أيدي العامة، خاليًا من تعقيدات للألفاظ وخلافات الأئمة.

وقد جعل لكتابه مقدمة موجزة قال فيها: "هذا شرح لطيف على (بلوغ المرام) تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن حجر، أحله الله دار السلام، اختصرته على شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي، أعلى الله درجاته فِي عليين، مقتصرًا على حل ألفاظه وبيان معانيه قاصدًا بذلك وجه الله ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه، معرضًا عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلا أنه يدعو ما يرتبط به الدليل متجنبًا للإيجاز المخل والإطناب الممل"، قال: "وقد ضممت إليه زيادات جمة على ما فِي الأصل من الفوائد، والله أسأل أن يجعله فِي المعاد من خير العوائد"، والكتاب طبع عدة طبعات وهو متداول بين الدارسين.

وكذلك فِي شرح أحاديث الأحكام (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار) لمجد الدين بن تيمية.

أما (نيل الأوطار) لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني الصنعاني الفقيه المحدِّث الأصولي صاحب التصانيف، وُلِد سنة ثنتين وسبعين ومائة وألف، وفرّغ نفسه للطلب وجدَّ واجتهد، فتفقه على مذهب الإمام زيد، وبرع فيه وألف، ثم طلب الحديث وفاق أهل زمانه فيه، فتخلى عن التقليد وتحلى بالاجتهاد، وتوفي سنة خمسين ومائتين وألف -رحمه الله تعالى.

ومجد الدين عبد السلام المعروف بابن تيمية، وهو جد شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، وقد سلك الشوكاني فِي شرح هذا الكتاب سبيل الاختصار فِي جانب إلا أنه جنح إلى الإطناب والإسهاب فِي جوانب أخرى، ويوضح ذلك فيقول: "وقد سلكت فِي هذا الشرح لطول المشروح -وهو (المنتقى)- مسلك الاختصار وجردته عن كثير من التعريفات والمباحثات التي تفضي إلى الإكثار، لا سيما فِي المقامات التي يقل فيها الاختلاف ويكثر بين أئمة المسلمين فِي مثلها الائتلاف، وأما فِي مواطن الجدال والخصام، فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام؛ لأنها معارك تتبيَّن عندها مقادير الفحول ومفاوز لا يقطع شعابها إلا نحارير الأصول"، وهذا الكتاب إذ يبرز تمكن الشوكاني الفقهي يظهر أيضًا أخذه بزمام الحديث وتضلعه فيه، فهو دائم التخريج للروايات حريص على التصحيح والتضعيف، ناقل لآراء أئمة الجرح والتعديل، وهو صاحب رأي يبديه عند الحاجة إليه، وقد استفاد كثيرًا من الشروح قبله وخاصة شرح (فتح الباري) لابن حجر العسقلاني فهو ينقل منه كثيرًا.

ومن هذه الكتب (شرح مسند الإمام أبي حنيفة) للملا علي القاري الذي ولِد فِي هراة أعظم مدن خراسان، وتوفي سنة أربع عشرة وألف، جنّد ملا علي القاري نفسه لإشهار مذهب أبي حنيفة وكان مما اعتنى به مسند أبي حنيفة هذا، فشرحه شرحًا قدم له بمقدمة موجزة جدًّا، تحدث فيه عن الذي جمع كتاب أبي حنيفة وسبب قلة روايته، وتحدث عن كثرة شيوخه وأن أكثر شيوخ الإمام كانوا جامعين بين الرواية والدراية، ثم شرع فِي شرح أحاديث (المسند) يشرح الغريب

ويضبطه ويترجم للصحابي الذي يروي الحديث ترجمة موجزة فِي أول موضع يذكر فيه، ويذكر بعض الروايات فِي كتب السُّنَّة، والتي توافق معنى الحديث الذي يتعرض له بالشرح، ويعزو هذه الروايات إلى من خرّجها من الأئمة، وإذا كان الحديث الذي يشرحه من أحاديث الأحكام فإنه يتوسع فيه بعض الشيء، مثلما فعل فِي شرح حديث ماعز؛ حيث تعرض لإجماع الصحابة على الرجم، وأنكر على الخوارج إنكارهم له، وتعرض لمسألة الإقرار واشتراط كثير من العلماء لأن يكون أربع مرات وتعرض أيضًا لرواياته المختلفة وعباراته المؤتلفة، والكتاب مطبوع فِي مجلدٍ واحد.

# تابع: الدور السادس - الدور السابع

## عناصر الدرس

**العنـــــــصر الأول** : كتاب (المغني)، و(غاية المقصود)، وغيرهما من الكتب ٣٧٥

**العنـــــصر الثـــاني** : الدور السابع من مناهج المحدِّثين ٣٨٢

## كتاب (المغني) و(غاية المقصود) وغيرهما من الكتب

كنا قد تكلمنا على بعض الشرح والتعليقات على كتبٍ قد أُلِّفت قبل الدور السادس، وقد تكلمنا عن بعض الشروح ونكمل:

فمن هذه الشروح (التعليق المغني على الدارقطني) لشمس الحق العظيم أبادي، الذي له كتاب (غاية المقصود فِي حل سُنَن أبي داود)، والكتاب تعليقات موجزة على (سُنَن الإمام الدارقطني) وصفها بقوله: "هذه تعليقات شتى علقتها على سُنَن الإمام علي بن عمر بن أحمد الدارقطني وقت مطالعة ذلك الكتاب المبارك، أكتفي فيها على تنقية بعض أحاديثه، وبيان عِلله وكشف بعض مطالبه على سبيل الإيجاز والاختصار، أخذًا من كتب هذا الفن المبارك؛ عسى الله أن ينفع بها من يريد مطالعته، أسأل الله تعالى أن يجعلها خالصًا لوجهه، ويدخرها ذخيرة لعاقبتي، وسمَّيتُها بـ(التعليق المغني على سُنَن الدارقطني)".

ثم قدَّم له بمقدمة ضمّنها ثلاثة فصول؛ الفصل الأول: فِي ترجمة الإمام الدارقطني، والثاني: فِي بيان أسماء بعض من روى هذه السُّنَن عن الإمام الدارقطني واختلاف نسخه، والثالث: فِي الإسناد منه إلى الإمام الدارقطني، وقد طبع هذا الكتاب مع (سنن الدارقطني) فِي طبعتين آخرها محققة.

ومن هذه الشروح (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) لملا علي القاري، و(مرقاة المفاتيح) شرح لـ(مشكاة المصابيح) للخطيب التبريزي، المتوفى سنة سبع وثلاثين وسبعمائة، والمشكاة أيضًا مبني على جهود الإمام البغوي الفرَّاء المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة، وهو شرح لمنهج الفقهاء فِي استنباط الأحكام من السُّنَّة النبوية، وقد ذكر فِي مقدمة الشرح بواعثه فقال: "إن غالب الشرّاح كانوا

شافعية فِي مطلبهم، وذكروا المسائل المتعلقة بالكتاب على منهاج مذهبهم، واستدلوا بظواهر الأحاديث على مقتضى مشربهم، وسموا الحنفية أصحاب الرأي على ظن أنهم ما يعملون بالحديث، بل ولا يعلمون الرواية والتحديث، لا فِي القديم ولا فِي الحديث، مع أن مذهبهم القوي تقديم الحديث الضعيف على القياس المجرد الذي يحمل التزييف"، ثم قال: "فأحببت أن أذكر أدلَّتَهُم وأبيِّن مسائلهم وأدفع عنهم مخالفهم؛ لئلا يتوَهَّم العوامُ الذين ليس لهم معرفة بالأدلة الفقهية أن المسائل الحنفية تخالف الدلائل الحنيفية، وسمَّيته (مرقاة المفاتيح لمشكاة المصابيح)".

وبطبيعة الحال، البغوي الفراء شافعي المذهب، وهذا حنفي المذهب، فأصبح هناك توازن فِي ذكر الآراء وإثبات الأدلة للمذهبين فِي هذين الكتابين، ومن هذه الشروح أيضًا (الفتوحات الربانية على الأذكار النووية)، ومؤلفه هو محمد بن علي بن علان الصديقي العلوي مفسر محدِّث مشارك فِي عدة علوم، ولِد بمكة ونشأ وتوفي بها، وهو صاحب تصانيف، توفي سنة سبع وخمسين وألف، وهذا الكتاب شرحٌ لما يسمى (حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار)، والذي هو مشهور بـ(الأذكار) للنووي، وقد أشار هذا الشارح فِي مقدمته إلى أن كتاب النووي عظيم النفع بالغ التأثير، وأن بعض أهل الصلاح تناولوه بالتعليق، إلا أنه فِي حاجة إلى مزيد من الإيضاح، مما يتعلق بتفسير الغريب وتبيين الراجح فِي بعض المسائل التي يحتاج لتحرير حكمها الفقيه، ووعد الشارح أنه سيسلك سبيل التوسط، ويبتعد عن الإيجاز المُخلِّ والإطناب المُملِّ، وأنه لن يغفل شيئًا مما يحتاج إليه من ذكر المخرجين للحديث وبيان مرتبته، ويعرض عن التطويل بذكر الأسانيد، وقد وفَّى بما وعد، فخرج الكتاب فِي حِلة بهية وصورة مُرضية.

ومن هذه الشروح أيضًا (فيض القدير بشرح الجامع الصغير) للمناوي، وكتابه شرح لـ(الجامع الصغير) للإمام السيوطي، وجعله على أصل ترتيبه، تجنب فيه الغوص فِي المسائل النحوية، فلم يعرب إلا ما كان خفيًّا، وبقدر ما يوضح مقصوده ﷺ ويبيِّن كلامه، ولم يكثر من الأقاويل والاختلافات لما أن ذلك على الطالب من أعظم الآفات. وقد وصف شرحه فِي مقدمته بقوله: "اشتدت إليه حاجة المتفهم، بل وكل مدرس ومعلم، من شرح على (الجامع الصغير)، للحافظ الكبير الإمام جلال الشهير، ينشر جواهره ويبرز ضمائره ويفصح عن لغاته، ويكشف القناع عن إشاراته، ويميط عن سحر الكلام، ويدل على ما حواه من دررٍ مجمعة على أحسن نظام". وعلى كل حال، قد اعتنى فيه بشرح الغريب، وببيان من أخرج الأحاديث بتوضيح ما أشار إليه السيوطي فِي (الجامع الصغير)، وبيان درجة الحديث ومناقشة بعض ما يخالفهم فِي درجة الحديث من هنا أو من هناك.

وفن آخر وهو التأليف فِي نوع معين من أنواع الحديث، التأليف فِي الأحاديث المشتهرة على الألسنة مثلًا، ومن أحسن ما أُلِّف فِي هذا وأوسعه وأطوله وأنفعه وأسهله وأمتعه فِي هذا الدور كتاب (كشف الخفا ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس)، والمؤلف هو إسماعيل بن محمد العجلوني المولد، والشافعي المذهب، نشأ فِي دمشق وتوفي فيها، ولِد سنة سبع وثمانين وألف، حفظ القرآن الكريم وهو فِي سِنِّ التمييز، واشتغل بالحديث والفقه واللغة، وله مؤلفات، توفي سنة اثنتين وستين ومائة وألف، وقد اعتنى العلماء قبل الإمام العجلوني بتصنيف الأحاديث المشتهرة على الألسنة والذائعة بين الناس؛ سواء كانت صحيحة أو غير ذلك، وكان ممَّن ألف فيها الحافظ ابن حجر فِي كتابه (اللآلئ المنثورة فِي الأحاديث المشهورة).

وكذلك الإمام السخاوي فِي كتابه (المقاصد الحسنة)، وابن الدَّيْبَع الشيباني فِي (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث)، والإمام السيوطي فِي كتابه (الدرر المنتثرة فِي الأحاديث المشتهرة)، فجاء العجلوني ورأى أن يجمع المادة العلمية الموجودة فِي هذه الكتب فِي كتابٍ واحدٍ، فألَّف كتابَه المُسمى (كشف الخفا). ورتَّبَ أحاديثَ الكتابِ على حروف المعجم وعلى الحرف الأول فقط، وهو يذكر الحديث ثم يذكر من أخرجه من الأئمة ومن رواه من الصحابة، وكذلك يعنى بالكلام عن الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، وقد اشتمل الكتاب على واحد وثمانين ومائتين وثلاثة آلاف حديث.

## التأليف فِي أسباب ورود الحديث:

وفن آخر وهو التأليف فِي أسباب ورود الحديث الذي رأيناه عند السيوطي قبل ذلك، وهنا فِي هذا الدور نجد كتاب (البيان والتعريف فِي أسباب ورود الحديث الشريف) لإبراهيم بن محمد المعروف بابن حمزة الحسيني الحنفي الدمشقي، الذي ولِد سنة أربع وخمسين وألف، وله رحلات ومصنفات، وتوفي سنة عشرين ومائة وألف، وقد جمع المؤلف فِي هذا الكتاب الأحاديث التي لها سبب فِي إيرادها؛ سواء كان السبب مذكورًا فِي الحديث نفسه أو لا يذكر فيه، أو يذكر فِي بعض طرقه، وقد جمع فيه ثمانمائة وألف حديث.

## ما ألف فِي الضعيف والموضوع:

وفن آخر وهو ما ألف فِي الضعيف والموضوع: نجد (الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي) لمحمد بن محمد الحسيني الطرابلسي السندروسي، وهو فقيه حنفي من أهل طرابلس الشام، ولي إفتاءها مدة قصيرة، كان معروفًا

بالذكاء وسعة العلم وتنوع المعارف وبخاصة فِي الفقه والحديث والرجال وعلم الكلام، توفي سنة سبع وسبعين ومائة وألف، ويقول عنه محققه الدكتور محمد محمود بكار: "أما كتاب (الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي) للعلامة محمد الحسيني الطرابلسي فهو كتاب لعالم جليل استفاد ممَّن سبقوه وأضاف إلى الموضوعات أحاديث لم توجد فِي كتب الموضوعات، استقاها من شتات كتب الأحاديث والتراجم، التي هي إلى الحكم والأمثال والأحكام الفقهية أقرب منها إلى الحديث، وقد ضمن المؤلف الكتاب بعض الأحاديث الشديدة الضعف والواهية التي أدخلها بعض العلماء فِي قسم الضعيف، وقد قدَّمَ المؤلفُ للكتابِ مقدمةً ذكر فيها منهجه فِي الكتاب وسبب تسميته بهذا الاسم، ثم ذكر آراء العلماء فِي كل من شديد الضعف والموضوع والواهي، ثم عرّج على منهجه فِي التأليف، وبيَّن أنه قسَّم الكتابَ إلى أبواب حسب حروف المعجم، وكل باب إلى ثلاثة فصول حسب ما تضمنه عنوان الكتاب: شديد الضعف فِي قسم والواهي فِي قسم والموضوع فِي قسم".

ومن هذا الفن (الفوائد المجموعة فِي الأحاديث الموضوعة) للإمام الشوكاني، وأراد الشوكاني فِي هذا الكتاب أن يجمع كل ما تضمنته مصنفات السابقين فِي الأحاديث الموضوعة، وقد صرح بأنه قد لا يذكر ما لا يصح إطلاق اسم الموضوع عليه، بل غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة، وقد يكون ضعيفًا ضعفًا خفيفًا، وقد يكون أعلى من ذلك، والحامل لها على هذا التنبيه على أنه قد عد ذلك بعض المصنفين موضوعًا كابن الجوزي، فإنه تساهل فِي موضوعاته، حتى ذكر فيها الصحيح فضلًا عن الضعيف، فقد تعقبه السيوطي بما فيه الكفاية، وأشار الشوكاني إلى تعقباته تارة منسوبة إليه وتارة منسوبة إلى كتبه. ومحقق الكتاب عبد الرحمن المعلمي، ذكر أن الشوكاني حينما يذكر تعقبات السيوطي هذه لا يذكر

معها الأسانيد ولا يُبيِّن حال هذه الطرق، وهذا نابع من منهجه الذي قصد فيه الاختصار وذكر المحقق أنه تتبع كثيرًا من تلك الطرق وفتَّش عن هذه الأسانيد، فوجد كثيرًا منها وأكثرها ساقط لا يفيد الخبر شيئًا من القوة، ومنها: ما غايته أن يقتضي التوقف عن الجزم بالوضع، فأما ما يفيد الحسن أو الصحة فقليل.

## التأليف فِي مصطلح الحديث نظمًا ونثرًا وشرحًا لمؤلفات السابقين:

وفن آخر وهو التأليف فِي مصطلح الحديث نظمًا ونثرًا وشرحًا لمؤلفات السابقين: وكثر فِي هذا الدور التأليف فِي مصطلح الحديث نظمًا ونثرًا وشرحًا للمؤلفات السابقة، ويعد من أعلام الكاتبين فِي علوم الحديث فِي هذا الدور الأمير الصنعاني صاحب (سبل السلام)، فقد عمل منظومة فِي مصطلح الحديث سمَّاها (قصب السكر) نظم فيها مؤلف الحافظ ابن حجر المسمى (نخبة الفكر فِي مصطلح أهل الأثر)، وقد وصلت أبياتها ثلاثة ومائتين، ثم شرح هذه المنظومة فِي كتاب سماه (إسبال المطر على قصب السكر) أما عمله المتكامل وجهده الشامل فِي مصطلح الحديث، فنجده فِي كتابه المسمى (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) وهو شرح على كتاب (تنقيح الأنظار) للإمام محمد بن إبراهيم الوزير الحسني اليمني الصنعاني الذي توفي سنة أربعين وثمانمائة من الهجرة.

وقد امتاز شرح الصنعاني بالدقة الفائقة والاستيعاب الشامل لأطراف البحث والرغبة الخالصة فِي الوصول إلى الحق.

وقد قال عنه محققه الأستاذ محيي الدين عبد الحميد: "أما كتاب (توضيح الأفكار) فلست أجد عبارة أدقّ فِي التعبير عنه من هذه العبارة الصغيرة التي اختارها مؤلفه لتسميته، فهو حقًّا توضيح الأفكار، ولو أن عالمًا ضليعًا قرأ هذا الكتاب من غير

أن يكون قد عرف اسمه، ثم أراد أن يُبيِّن ما فيه بيانًا دقيقًا بأصغر عبارة لما وسعه إلا أن يقول: إن هذا الكتاب توضيح وافٍ للأفكار العظيمة التي اشتمل عليها كتاب (تنقيح الأنظار)". وفي الحق أن كتاب (تنقيح الأنظار) اشتمل على أنظار عالية وأفكار دقيقة، وأن هذه الأنظار وهذه الأفكار كانت بحاجة إلى من يجليها ويبسطها ويبين مآخذها ومراميها ويفصل مجملاتها ويفتح مقفلاتها، وقد هيَّأ الله تعالى لهذه المباحث أبا عذرتها، ومَن مثل العالم المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسن الصنعاني سعة اطلاع وقوة باع.

## التأليف فِي تاريخ السُّنَّة ومناهج المحدِّثين:

ومن فنون التأليف فِي هذا الدور التأليف فِي تاريخ السُّنَّة ومناهج المحدِّثين؛ مثل كتاب (الحِطَّة فِي ذكر الصحاح الستة)، وهو للعلامة صديق حسن خان القنوجي، ولقد شغف العلامة صديق حسن خان بالكتب الستة، وتعلق قلبه بتحصيلها وقراءتها ومدارستها، وروايتها ورأى أنها جديرة بمؤلف يفرد للحديث عن فرائدها وفوائدها، ما يتحتم على الطلاب أن يعرفوه.

وذلك لأن الصحاح الستة خُصت بمزيد الصحة والشهرة والقبول، واعتنى بروايتها جماعة أهل الحديث عناية تامة، وأذعن لضبطها ونشرها فِي كل عصر خاصتهم والعامة إلا أنه لم يجد هذا المؤلف المتفرد لها وإن كان الحديث عنها فِي ثنايا الكتب كثير، فاستخار الله تعالى وشرع فِي هذا الكتاب.

وقد قدَّمَ لغرض الكتاب بمقدمات نافعة، فتحدث فِي فاتحته عن فضيلة العلم والعلماء، وما يناسبها من الفوائد العليا وعن شرف أصحاب الحديث خاصة وفضيلة المحدِّثين عامة، ثم تحدث فِي الباب الأول عن معرفة علم الحديث ومبدأ

جمعه وتدوينه ونقلته وما يتصل بذلك، وفي الباب الثاني عن فروع علم الحديث، وذكر الكتب المصنفة فيها، وفي الباب الثالث عن طبقات كتب الحديث وذكر الأحاديث المحتج بها فِي الأحكام الشرعية.

وأنواع ضبط الحديث وتعريف المحدث وما يتصل بذلك، ثم خلص إلى الباب الرابع وتحدث فيه عن الأمهات الست وشروحها وقدم الحديث عن (الموطأ) وعَلَّلَ ذلك قائلًا: "إنما قدمته فِي الذكر على صحيح البخاري مع علو شأنه ورفعة مكانه لتقدم الإمام مالك عليه زمانًا وتأليفًا؛ فإن (الموطأ) كتاب قديم مبارك مجمع عليه بالصحة والشهرة والقبول، وأول مؤلف صنف فِي الحديث وكل من جمع صحيحًا فقد سلك على نهجه وأخذ طريقه وحذا حذوه"، ثم تحدث عن صحيح البخاري وصحيح مسلم ثم السُّنَن الأربع ثم عن مسند الإمام أحمد، ثم ترجم لأصحاب هذه الكتب الستة مضيفًا إليهم ترجمة الإمام مالك والإمام أحمد، ثم ذكر خاتمةً ترجم فيها لنفسه وذكر أسانيده للعلوم.

## الدور السابع من مناهج المحدثين

ننتقل إلى الدور السابع وهو عن مناهج المحدِّثين من منتصف القرن الرابع عشر الهجري وحتى الآن:

إذا كان بعض الباحثين أطلقوا على الدور السادس "دور الركود"؛ وذلك لِقلة الإنتاج فيه، فقد أطلقوا على الدور السابع دور اليقظة والتنبه، فقد استيقظت هِمم المحدِّثين فِي هذا الدور، وأدركوا الخطر الذي من الممكن أن يلحق بالسُّنَّة بسبب هذا الركود والجمود، وفي هذا الدور تنبه علماء الأمة للأخطار المحدقة نتيجة اتصال العالم الإسلامي بالشرق والغرب، ثم نتيجة الصدام العسكري

العنيف والاستعمار الفكري، الذي يفوق فِي خبثه وخطره كل الأخطار، فلقد ظهرت دسائس وشبهات حول السُّنَّة أثارها المستشرقون وتلقفها ضعفاء النفوس من عبيد الأجنبي، فصاروا يدندنون بها ويلهجون، مما اقتضى تأليف أبحاث حولها والرد على أغاليطهم وافتراءاتهم، كما اقتضى الحال تجديد طريقة التأليف فِي علوم الحديث فوفّى العلماء بهذه المطالب، وأخرجت المطابع الكثير من المؤلفات المبتكرة النافعة.

والدور الريادي فِي هذه المواجهة لعلماء الهند، فمآثرهم فِي السُّنَّة فِي القرون الأخيرة فوق كل تقدير، وشروحهم فِي الأصول الستة تزخر بالتوسع فِي أحاديث الأحكام؛ فمنها (فتح الملهم فِي شرح صحيح مسلم) و(بذل المجهود فِي حل سُنَن أبي داود)، و(العرف الشذي فِي شرح سُنَن الترمذي) إلى غير ذلك مما لا يحصى، ففيها البيان الشافي فِي مسائل الخلاف.

ومن أعلام هذه المدرسة الهندية العلامة المحدث ظهير أحسن النِّيمَوِي -رحمه الله، فقد ألف كتاب (آثار السُّنَن) فِي جزأين لطيفين، وجمع فيهما الأحاديث المتعلقة بالطهارة والصلاة على اختلاف مذاهب الفقهاء وتكلم على كل حديث منها جرحًا وتعديلًا، على طريقة المُحدِّثين، وأجاد فِي ما عمل كل الإجادة، وكان يريد أن يجري على طريقته هذه إلى آخر أبواب الفقه، لكن المنية حالت دون أمنيته -رحمه الله تعالى.

ومن أعلامها أيضًا: العلامة شيخ المشايخ فِي البلاد الهندية المحدث الكبير والجهبذ الناقد مولانا محمد أشرف علي التهانوي، صاحب المؤلفات الكثيرة البالغ عددها نحو خمسمائة مؤلف، ما بين كبير وصغير، من أشهرها كتاب (إحياء السُّنَن)، وكتاب (جامع الآثار).

وهذا العالم الجليل قد أشار على تلميذه وابن أخته المتخرج فِي علوم الحديث لديه المحدث الناقد والفقيه البارع مولانا ظفر أحمد التهانوي أن يستوفي أدلة أبواب الفقه بجمع أحاديث الأحكام فِي الأبواب، من مصادر صعبة المنال مع الكلام على كل حديث فِي ذيل كل صفحة، بما تقضي به صناعة الحديث من تقوية وتوهين وأخذ ورد على اختلاف المذاهب، فاشتغل هذا العالم الغيور بهذه المهمة الشاقة على نحو عشرين سنة، اشتغالًا لا مزيد عليه حتى أتم مهمته بغاية الإجادة بتوفيق الله ﷻ فِي عشرين جزءًا لطيفًا بقطع آثار السُّنَن، وسمى كتابه (إعلاء السُّنَن)، وجعل له فِي جزء خاص مقدمة بديعة فِي أصول الحديث نافعة للغاية فِي بابه.

ومن مشاهير علماء الهند أيضًا ممَّن يُعنون بالحديث العلامة المحدث الشيخ مهدي حسن شارح كتاب (الآثار) لمحمد بن الحسن الشيباني، كما كان لعلماء الحرمين الشريفين ومصر والشام والمغرب العربي إسهامات بالغة ومشاركات واضحة. وكان الغالب على محدثي هذا الدور فِي تلقي الحديث الأخذ بالوجادة.

وهي التي يعنى بها المحدثون؛ أن يقف طالب الحديث على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها وهي بخطه ولم يلقه أو لقيه، لكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه أو سمع منه.

ولكن لا يروي تلك الأحاديث الخاصة الواجد بسماع أو قراءة أو إجازة، ولكن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان أو فِي كتاب فلان بخطه، وكانت الرواية فِي بعض الأحيان بواسطة الإجازة بما تتضمنه الأثبات والمشيخات من المؤلفات الحديثية التي رواها أصحاب تلك الأثبات والمشيخات بسندهم، وفي بعض الأحيان أيضًا تتلقى المرويات بالسماع من المحدث أو القراءة عليه لبعض الأحاديث من أوائل الكتب أو المسلسلات والعوالي.

**أولًا:** التأليف الموسوعي فِي جمع أحاديث الكتب المسندة مرتبة على الأبواب والمسانيد أو على أحدهما؛ ومن ذلك موسوعة الحديث النبوي للأستاذ الدكتور عبد الملك بكر عبد الله قاضي من المملكة العربية السعودية.

وذكر المؤلف فِي مقدمته عناية الأمة بالسُّنَّة وأن السلف لأسباب متعددة لم يتمكنوا من جمع الأحاديث النبوية سندًا ومتنًا فِي مصنف واحد، ورأى المؤلف أن هذا الأمر أصبح ميسورًا لما استحدث من تسهيل سبل المعرفة وتيسير قنوات الاتصال وما إلى ذلك، وأن الحاجة إليها أصبحت ماسة وملحة خاصة بعد الحملات المقصودة وغير المقصودة؛ للتشكيك فِي حجية السُّنَّة والتقليل من شأنها.

وأشار المؤلف فِي مقدمته إلى أن اعتماده سيكون على كتب الرواية الحديثية المعتمدة، باعتبارها مصادر أصلية للحديث من جوامع، وصحاح، وسُنن، ومسانيد، ومجامع، ومعاجم، ومستخرجات، ومستدركات، وغير ذلك، ثم ذكرها فِي مقدمته مرتبة على أقدمية وفيات مصنفيها.

وصرح المصنف أو المؤلف أنه لم يعتمد المصادر التي تجمع الأحاديث من الكتب المتقدمة كـ(جمع الجوامع) للسيوطي، ولا التي جمعت بين عدد من كتب الأحاديث ككتاب (اللؤلؤ والمرجان) لمحمد فؤاد عبد الباقي، وما إلى ذلك من مصادر فرعية.

وتقوم هذه الموسوعة على استيفاء جميع الروايات المرفوعة التي وردت فِي مصادر موسوعة على اختلاف أسانيدها واختلاف ألفاظها؛ بحيث يكون بين أيدي الباحثين كل ما أضيف إلى الرسول ﷺ سواء أكان صحيحًا أم حسنًا أم ضعيفًا، مع تعليقات وتعقيبات المصنفين ونقولهم عن غيرهم، مع ذكر عناوين

كتب وأبواب وأجزاء وأرقام صفحات هذه النصوص، كما وردت فِي المصنفات الحديثية مرتبة على أبواب الموسوعة المصنفة.

وليس فِي هذه المجموعة الشاملة من الموسوعة حكم على الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف، وقد أفرد لذلك مجموعة خاصة سماها (الموسوعة المصنفة)، وقد أشار فِي مقدمة الموسوعة فِي مجموعتها الشاملة إلى منهجه فِي الموسوعات الثلاث: مجموعة الأحاديث النبوية الشاملة ومجموعة الأحاديث النبوية المصنفة ومجموعة متون الأحاديث الصحيحة والحسنة، وهذا المشروع مشروع كبير جدًّا، وقد خرج منه بعض المجلدات، لكن الباع طويل جدًّا ويحتاج إلى مجامع تكمل هذا العمل الجليل، الذي يقوم به الدكتور قاضي.

**ثانيًا:** التأليف فِي اختصار بعض أمهات كتب السُّنَّة أو ترتيبها، مثل (اختصار صحيح البخاري) للألباني، وقد سبقه إلى ذلك كثير من المصنفين، وكذلك الترتيب مثل كتاب (الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني) وهو للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي، وولِد سنة إحدى وثلاثمائة وألف من الهجرة.

وتوفي فِي يوم الأربعاء الثامن من جمادى الأولى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة وألف، بعد أن عاش سبعة وسبعين عامًا وأشهرًا قضاها بين الطلب والتحصيل وبين التأليف والتصنيف، وهو والد الإمام حسن البنا، وقد قسم الشيخ ترتيب المسند على النحو التالي: التوحيد وأصول الدين، الفقه، التفسير، الترغيب، الترهيب، التاريخ، ويدخل فيه السير والمناقب، القيامة وأحوال الآخرة، وكل قسم من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب وكل كتاب تندرج تحته جملة أبواب وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول. قد سار فيه على اختصار

الأسانيد مقتصرًا على الصحابي طلبًا للإيجاز، ورغبة فِي عدم الإملال لعدم توافر الهمم والاستعداد لقراءة الأسانيد وتتبعها من أهل هذا العصر، لكنه جاء فِي الحاشية ونبه على الأسانيد.

**ثالثًا:** التأليف فِي نقد وتصنيف الأحاديث حسب درجاتها من الصحة أو الضعف: وذلك مثل (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، و(سلسلة الأحاديث الضعيفة) وكلاهما للشيخ الألباني لكنه لم يسر على منهج معين فِي اختيار أحاديث هذه الموسوعة أو تلك، وإنما قدمها حيثما اتفق أو لأسباب قد تكون عنده ولكننا لا نعلمها. وبطبيعة الحال هناك بعض ما يمكن أن يسلّم للشيخ الألباني فِي هذه الموسوعة أو تلك، ومنها ما يكون محل نظر واختلاف، وعلى كل حال فهو قد اجتهد وللمجتهد أجران إذا أصاب وأجر إذا أخطأ.

## التأليف فِي الشروح والحواشي والتعليقات التوضيحية والنقدية على أمهات كتب الحديث:

ومن فنون التأليف فِي هذا الدور: التأليف فِي الشروح والحواشي والتعليقات التوضيحية والنقدية على أمهات كتب الحديث: مثل (فتح الملهم في شرح صحيح مسلم) ومؤلفه الحجة الجامع لأشتات العلم شبير أحمد العثماني شيخ الحديث بالجامعة الإسلامية ومدير دار العلوم فِي الهند، وهو صاحب المؤلفات فِي علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين.

وقد توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة وألف. أما كتابه (فتح الملهم فِي شرح صحيح مسلم) فقد قال عنه العلامة الكوثري بعد أن أشار إلى أن شروح مسلم السابقة له لم تفِ بالغرض قال: "وها نحن أولاء قد ظفرنا بضالتنا المنشودة ببروز (فتح

الملهم فِي شرح صحيح مسلم) فِي ثوبه القشيب وحلله المستملحة فِي عداد المطبوعات الهندية، وقد ارتبطنا جدَّ الارتباط بهذا الشرح الضخم الفخم، وقد شرح الأحاديث فِي الأبواب بغاية من اتزان، فلم يترك بحثًا فِقهيًّا من غير تمحيصه، بل سرد أدلة المذاهب فِي المسائل وقارن بينها، وقوَّى القوي ووهَّن الواهي بكل نُصفَة.

وكذلك لم يهمل الشارح أمرًا يتعلق بالحديث فِي الأبواب كلها، بل وفّاه حقه من التحقيق والتوضيح، فاستوفى ضبط الأسماء وشرح الغريب، والكلام على الرجال وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن وجوهًا من النقد من حيث الصناعة، غير مستسيغ اتخاذ قول من قال: كل من أخرج له الشيخان فقد قفز القنطرة اتخاذ هذا ذريعة للتقليد الأعمى، وكم رد فِي شرحه هذا على صنوف أهل الزيغ، وله نزاهة بالغة فِي ردوده على المخالفين من أهل الفقه والحديث، وكم أثار من ثنايا الأحاديث المشروحة فوائد شاردة وحقائق عالية لا ينتبه إليها إلا أفذاذ الرجال وأرباب القلوب".

ومن هذه الشروح (فتح المنعم بشرح صحيح مسلم) لمؤلفه الشيخ موسى شاهين لاشين، مؤسس مدرسة الحديث بجامعة الأزهر، ومال فيه المؤلفُ إلى التطويل والاستيعاب فِي أسلوب سَلس جذاب يأخذ بالألباب ويترك الخوض فِي المستغلقات والصعاب.

وهو يعمد إلى حذف الإسناد ويقتصر على ذكر الراوي الأعلى الصحابي، ويستقصي بالذكر الروايات التي ساقها الإمام مسلم مهما كثرت جامعًا لها وللحديث عنها فِي مَهْيَع واحد، فهو جامع بين طريقتين: الطريقة المنهجية التحليلية والطريقة الموضوعية، ويعنى بالمباحث العربية ثم بالمباحث الفقهية،

يبدأ الكلام بإيراد المعنى العام، ثم هو بالغ الدقة فِي منهجه، ينتقل بالقارئ من نقطة إلى أخرى، ويختم كلامه بذكر ما يؤخذ من الحديث فِي روعة واستنباط ولطف مأخذ ودقة تعليق.

ومن ذلك (تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي) وهو للحافظ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، المولود سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف، والمتوفى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وألف، وطبع هذا الكتاب فِي عشرة أجزاء كبار غير المقدمة التي جاءت فِي جزأين متضمنة بابين، ذكر فِي الباب الأول واحدًا وأربعين فصلًا حول الحديث وكتابته وأهله، وهذا الباب ملخص وافٍ لموضوعات المصطلح، وجاء الباب الثاني تحت عنوان: فوائد خاصة متعلقة بالإمام الترمذي وجامعه، وفيه سبعة عشر فصلًا، والمقدمة غاية فِي النفاسة. ومن هذه الكتب (بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني) للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، فبعد أن فرغ من ترتيب مسند الإمام أحمد على الكتب والأبواب الفقهية؛ ليسهل تناوله، وحذف الأسانيد- بعد ذلك رأى أن يشرحه على هيئته التي رتبه عليها، ولما رأى أن الشرح يحتاج إلى تصحيح وتضعيف للأسانيد، وأنه لا سبيل إلى ذلك إلا من خلال الأسانيد فأعادها إليه مع بيان درجتها.

وهو أن يحكم على الحديث يعزوه إلى من يشارك الإمام أحمد فِي تخريجه من أصحاب الأصول المعتمدة، مستخدمًا الرموز فِي العزو إليهم، والكتاب على وجازته غاية فِي النفاسة.

ولما لحقَ الشيخ الساعاتي ربّه ولم يتم الكتاب وفق ولده الشيخ الجليل الأستاذ عبد الرحمن البنا لإتمام الكتاب مع مجموعة من العلماء الأجلاء، وقد طبع (الفتح الرباني) فِي أعلى الصفحة وفي أدناها (بلوغ الأماني) وهو الشرح. ومن

فنون التأليف فِي هذا الدور: التأليف فِي تاريخ السُّنَّة ومناهج المُحدِّثين، وذلك مثل كتاب (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرفة) لمحمد بن جعفر الكتاني المتوفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية، وتعد هذه الرسالة فهرسة جيدة لكتب الحديث وهي كـ(فهرست ابن النديم) فِي بقية العلوم الأخرى، وقد اهتم المحدِّثون بعلم الفهرسة والفهارس فوضعوا كتب الأطراف لمعرفة متون أو ألفاظ الحديث، ووضعوا المعاجم اللغوية لمعرفة غريبه ولمعرفة رجاله وضعوا كتب التراجم، ولمعرفة أماكن وجوده وضعوا التاريخ، وهكذا فِي كل فنون وفروع هذا العلم.

وجاء صاحب (الرسالة المستطرفة) ليفهرس لنا كتب الحديث وعلومه، فجاءت مشتملة على أربعمائة وألف كتاب من مشهور كتب علوم الحديث، وعلى قريب من ستمائة ترجمة من مشهور تراجم على الحديث.

وقد جاء قريبًا من المائتين من مشهور كتب علماء الحديث فِي الأندلس والمغرب، وعلى قريب من ستين ترجمة من مشهور تراجم المحدِّثين فِي الأندلس والمغرب، مع ذكر أسماء علماء الحديث فِي المشرق والمغرب بكناهم وألقابهم وشهرتهم ووفياتهم، وما لكل واحد منهم من كتاب وفي الرسالة محدِّثون من القرن الثاني إلى القرن الرابع عشر.

## التأليف فِي الدفاع عن النفس ورد شبهات المغرضين من المستشرقين وغيرهم:

ومن الفنون فِي التأليف: التأليف فِي الدفاع عن النفس ورد شبهات المغرضين من المستشرقين وغيرهم.

ومن أمثلة ذلك كتاب (دراسات فِي الحديث النبوي وتاريخ تدوينه) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وإذا كان قد أُلِّف فِي الهجوم على السُّنَّة بعض

الشبهات، فقد انبرى للرد على هذه الشبهات بعض الغيورين على السُّنَّة، ومنها كتاب (دفاع عن السُّنَّة) للشيخ محمد أبي شهبة، الذي كان أستاذًا فِي كلية أصول الدين، وأيضًا الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ألف (الأنوار الكاشفة لما فِي كتاب "أضواء على السُّنَّة" من الزلل والتضليل والمجازفة)، وكتاب (زوابع فِي وجه السُّنَّة قديمًا وحديثًا) لصلاح الدين مقبول.

## التأليف فِي فهارس أطراف متون الحديث فِي كتاب أو أكثر من المؤلفات فِي السُّنَّة وعلومها:

ومن الفنون التي ألفت فِي هذا الدور: التأليف فِي فهارس أطراف متون الحديث فِي كتاب أو أكثر من المؤلفات فِي السُّنَّة وعلومها. ومثال ذلك (موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف) لأبي هاجر زغلول.

وجاءت هذه الموسوعة مرتبة على طريقة الأطراف التي عرفت عند المحدِّثين من قديم إلا أنها تميزت عن كتب الأطراف السابقة، فاعتمدت على عدد ضخم من المصادر حيث قصد الاستيعاب فِي التخريج، ففي مقدمة الموسوعة نقرأ قائمة بأسماء المصادر التي اعتمد عليها، فتصل إلى مائة وخمسين وأكثر، ورتبت ترتيبًا معجميًّا، وبهذا تكون الموسوعة قد سهلت العثور على الحديث، .

ولكن بشرط أن يعرف طالب الحديث طرف الحديث الأول؛ حيث رتبت الأطراف فيها ترتيبًا هجائيًّا بنظام ألفبائي دقيق، وأوردت الموسوعة أهم أحاديث الشمائل والتي تضاهي أحكام الأحاديث المرفوعة اللفظية فِي حكم الرفع.

ومن المؤلفات فِي فهارس أطراف المتون فِي العصر الحديث: كتاب (البغية فِي ترتيب أحاديث الحلية) لأبي نعيم الأصبهاني.

ولا يفوتنا فِي النهاية إلا أن نذكر تلك الموسوعات الشاملة التي وضعت فِي برامج للحاسوب، وضمت الآلاف من كتب السُّنَّة كما ضمت الآلاف من كتب التراث عامة، وكذلك فِي الإنترنت أيضًا نشط الكثيرون من الغيورين على السُّنَّة على عرضها بصورة ميسرة فِي الحاسوب، وهذا من أهم ما قدم للسُّنَّة فِي هذا الدور؛ حيث يسر للباحثين أن يعثروا على الأحاديث فِي مظانها المختلفة بكل سهولة ويسر، ولكن ننصح الباحثين أن يرجعوا إلى كتب الحديث أو الكتب التي تضمنتها هذه البرامج؛ وذلك لأن النقل إلى هذه البرامج قد يعتريه شيء من السقط أو شيء من عدم الاستفادة، التي لا تكون إلا بفتح الكتب والوقوف على ما فيها، ولكن ما فِي الحاسوب إنما هو للدلالة وللإرشاد، على نحو من الاستقصاء وعلى نحو من الدِّقة، إلى ما فِي هذه الكتب.

والله تعالى أعلم. وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

# قائمة المراجع العامة

١. (السنة فى القرن الثالث الهجري والنصف الأول من القرن الرابع الهجري)

مروان محمد مصطفى شاهين، مصر، ضمن بحوث موسوعة علوم الحديث، إصدارالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف، ٢٠٠٣م

٢. (مناهج المحدثين من منتصف القرن السابع)

مصطفى محمد أبو عمارة، مصر، ضمن بحوث موسوعة علوم الحديث، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف، ٢٠٠٣م

٣. (مناهج المحدثين من منتصف القرن السابع حتى أواخر القرن العاشر الهجري)

رفعت فوزي عبد المطلب، مصر، ضمن بحوث موسوعة علوم الحديث، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف، ٢٠٠٣م

٤. (مناهج المحدثين من أوائل القرن الحادي عشر إلى أوائل القرن الرابع عشر الهجري)

أحمد محرم شيخ ناجي، مصر، ضمن بحوث موسوعة علوم الحديث، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف، ٢٠٠٣م

٥. (مناهج المحدثين من منتصف القرن الرابع عشر الهجري وحتى الآن)

أحمد محرم شيخ ناجي، مصر، ضمن بحوث موسوعة علوم الحديث، إصدار المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية بوزارة الأوقاف، ٢٠٠٣م

٦. (مناهج المحدثين)

علي عبد الباسط حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٣م.

٧. (شروط الأئمة الخمسة)

محمد بن موسي الحازمي، القاهرة، مكتبة القدسي للطبع والنشر، ١٣٥٧ هـ

٨. (**شروط الأئمة الستة**)

محمد بن طاهر المقدسي، القاهرة، مكتبة القدسي للطبع والنشر، ١٩٩١م

٩. (**مناهج المحدِّثين في رواية الحديث بالمعنى**)

عبدالرزاق بن خليفة الشايجي، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ١٤١٩ هـ

١٠. (**الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين**)

أحمد محرم الشيخ ناجي، مطبعة الصفا والمروة، ٢٠٠١م

١١. (**المستدرك على الصحيحين**)

محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م

١٢. (**تاريخ دمشق**)

علي بن الحسن ابن عساكر، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م.

١٣. (**الموضوعات**)

عبد الرحمن بن الجوزي، دار الفكر، ١٤٠٣هـ

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011